



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الأول

أتمّة - أجزاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنِينَ لَيُضِلُّوا كَقَدْحًا بَلَمَرٍ مِنْ ثَعْلَبٍ
فَرَقَهُ الْقَوْمُ مِنْ أُمَّةٍ يَنْتَهِنُونَ عَنْ عَذَابٍ يُدْرِكُهُمْ وَلِيْلَهُمْ
يَوْمَ يُدْرِكُهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ يَوْمَ يُدْرِكُهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ

(سورة التوبة آية ١١١)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

١ حرف مكرر (مكرر)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

٤٠٤٤ هـ - ١٩٨٣ م

طبعة ذات السلاسل الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ١٣ - وزارة الأوقاف والمشؤون الإسلامية - الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَلَمْ يَهْدِ الْاِلَهَ الَّذِي اَنْزَلَ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ
هُدًى قَلِيلًا ۝ الَّذِي يَزِيدُ الْيَاسِقَ الَّذِي يَزِيدُ
وَيُفِيضُ الْيَاسِقَ الَّذِي يَزِيدُ رِزْقَهُمْ يُفْقُونَ ۝
وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ وَمَا اُنْزِلَ
مِنْ قَبْلِكَ وَيَا اٰخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ ۝
اُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ۝ اُولَئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُونَ ۝

نحمدك اللهم على عظيم الآثك، ونشكرك على جزيل
نعمائك، ونصلي ونسلم على خاتم رسلك وأنبياك سيدنا محمد
الذي أتم الله به النعمة، وكشف به الغمة، وأقام به الحجة،
وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم
الدين.

أما بعد :

فإن علم الحق الإسلامي له أهميته التي لا ينكرها
مشكركم فهو الذي يبين لنا أحكام أعمالنا من عبادات
ومعاملات، ولا يستغني عنه مسلم حريص على دينه،
وها نحن أولاء نشاهد بوادر الحق الإسلامية في أنحاء

متشرفة من العالم ، فهناك أصوات تنادي بوجوب العودة إلى الله ونحكيم شريعته .

ومن هنا رأت دولة الكويت محملة بميزة الأوقاف والشئون الإسلامية أن يكون لها قدم حذق في الإسهام بدعم الثقافة الإسلامية من نواحي شتى ، فأرسلت الدعاة إلى أنحاء العالم ، وبذلت جهداً في طبع الكتب الإسلامية ونشرها ، كما رأت أن مشروع الموسوعة الفقهية هو الجدير بالمصانبة ، لأنه يولم على الراشدين في معرفة أحكام دينهم الوث والجهد ، ويجمع شتات الذخائر الإسلامية بهذا العلم الذي لا يستغني عنه مسلم .

ولم تبخل دولة الكويت لنجاح هذا المشروع بمجهود أومال إيماناً منها أن هذا عمل تفرضه الشريعة الإسلامية وتحتمه ظروف هذه الصحوة الإيمانية .

وقد مرت أطول على هذا المشروع تحدثت عنها المقدمة بصدد التعريف بالموسوعة ، والآن نتقدم وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت بيا كورة هذا المشروع الذي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتمه على خير وجه ، فإنه وحده المسئول أن يعين على إتمام صالح الأعمال .

ومن المعلوم أن المرحلة الأولى في كل عمل تتطلب جهداً مضاعفاً وزمناً أطول ، حتى يقوم البناء على أساس متين . ومشروع الموسوعة يتطلب إعداداً غير عادي على خطوات متتابعة لا يمكن حذف واحدة منها ، هي : استخراج المصطلحات الفقهية من مقلانها في كتب الفقه المتعددة وفي

للمذاهب المختلفة - فبرز هذه المصطلحات واقتراح ما لا يمت
إلى المصطلحات الفقهية بصفة - تصنيف هذه المصطلحات إلى
أصلية ومصطلحات إحصائية ومصطلحات دلالة - التخطيط
لكل مصطلح - طرحه للاستكتاب إما داخلياً أو خارجياً -
إرساله إلى المراجعين من فقهاء العالم الإسلامي الذين لهم قدم
ثابتة في الفقه - مراجعة هذه المصطلحات المكتوبة مراجعة
علمية - مراجعتها مراجعة أخيرة لاعتمادها - استخراجها فنياً
وموسوعياً قبل تقديمها للطبع والنشر.

فإذا كان قد تأخر صدور هذا المجلد بعض الوقت ، فإن
هذا راجع إلى التشبث من مادته ، وإخراجها على الصورة
المنشودة في الخسوف والشكل .

على أن هناك مصطلحات قد تم إعدادها ولكن لم يأت
مرعد نشرها ، لالتزامنا بالترتيب الأنشائي على الطريقة
الموسوعية . وهناك مصطلحات ممتدة ولكنها في حاجة إلى
المراجعة العلمية وإجراء المراحل المختلفة المتتالية قبل الطبع .

وقد سبق أن صدرت بعض بحوث في طبعة تمهيدية لتلقي
الملاحظات من جميع الناطق الإسلامي على هذه البحوث
وبلغت اثني عشر بحثاً لم يلتزم فيها بالمنهج النهائي الذي
استقرت عليه الخطة للموسوعة المزمعة .

هذا وإن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ترحب بكل
نقد بناء يرد إليها ، وتريد أن يكون هذا النقد عمل دراسة
وتحقيق ، لأن الكمال لله وحده ، وما زال العلماء (قديماً

وحدثنا) يراجع بعضهم بعضاً ، ويستدرك بعضهم على بعض ، من غير أن يكون هناك حرج في التصور ، فإن الحق حق أن يُنسب . كما ترجو الوزارة من المنشعبين في الفقه الإسلامي أن يتعاونوا معها إما بكتابة الأبحاث أو مراجعتها . والوزارة — في كل الأحوال — تقدر لكل جهد جهده ، ولا يخفى ما يؤدي إليه هذا التعاون المنشود ، من مبرعة الإنجاز وزيادة الإنتاج .

وان دولة الكويت ، أميراً وحكومة وشعباً ، لترجو من الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه ، وأن ينمى على أحسن الوجوه وأكمنها ، وهي تعتبر أن إسهامها في هذا التضامن على الصورة التي خرجت وتخرج عليها هر مرض كفائي قامت به امتثالاً لأمر الله وتعاوناً عن التبر والتقوى . والله المسئول أن يهدينا جميعاً سواء السبيل ، وأن يسدد على طريق الخير خطانا ، إنه صميع مجيب .

شمال ١٠٠ هـ

نمر (يوليو) ١٩٨٠ م

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الفقه الإسلامي

والشريعة بالموسوعة الفقهية

الحمد لله الذي شرع لنا من الدين ما نستعين عليه حياتنا، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أحكم الخلق مصالح عبده، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي ختم الله به الرسالات، وأتم به النعمة، وأكمل به الدين، ونصلي وسلم على هذا الرسول الأمين الذي بلغ رسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغممة، ولم يتقل إلى الرقيق الأعلى حتى يقبض ما حرره الله من كتاب، وما أجمل من خطاب، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم بعد ذلك من سافلة القول أن نقرر أن علم الفقه كان أوفر النعم لإسلامية حقا، ذلك لأنه لا بد من الفقه الذي يزيل الغممة، ويصلح عمدة الخلق ثم حياء؟ الصحيح أم فاسد؟ والسمون - كمنسبين في جميع العصور - حر يصول على معرفة الخلال والخرام والصحيح والفاصد من تصرفاتهم، سواء ما يتعلق بملاقاتهم بالله أو بعبادته، هي إما كان أو بعيدة، وما كان أو صديقا، ما كان أو كان أو محكوما، مسمما كان أو غير مسمما.

ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا من علم الفقه الذي يبحث فيه عن حكم الله - سبحانه وتعالى - على أفعال العبد فسادا أو خيرا، أو وضعا، سواء كان الظلم مذهب نص أو ضل كلف من قتل، سواء كان حكمه الوضعي يكون

الشيء، صحيحاً أو قاصداً أو شرطاً أو ميلاً غير ذلك مما سببه في موضعه إن شاء الله.

ولما كان الفقه — كغيره من العلوم أو كغيره من الأحياء — يتطور بتدريج، ويضمرب بهاماله، حوت به أطواراً فيها وترسيع وتناول كل مناحي الحياة، ثم غدت عليه عوادي الزمن فوقف نموه أو كده، لأنه أبعد — إما من عهد أو إرمال — عن كثير من مث كل الحياة، لاستبدال أكثر دول الإسلام قوانين أخرى لا تمت إلى عاداتهم وبشيم ومعتقداتهم صلة، أصبحوا يبريقها، وصرفوا النظر عن مضمونها، فاعتدوا منها قوانين تنظم حياتهم، وتغض مشاكلهم، فألغيت عليهم الحياة، ونعقدت بهم المشاكل. وكان من أول ما صرف النظر عنه في بعض هذه الدول الإسلامية ما يتعلق بالحدود وانفصالي والتعاضد، ثم تبع ذلك ما شرعوه — من عند أنفسهم — من قوانين مدنية تنظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض في البيع والشراء والأخذ والمطاعمة ما حرم الله من ربا وبيع فاسدة ومعاملات باطلة، ففقدوا عن الناس حياتهم كما فقدوا سبل التقاضي، حتى إن كثرة من الناس يترك حقه الشرعي لكثرة ما يعانيه من تعقيدات.

وأنحصر جهد الفقهاء من أواخر القرن الثالث عشر الهجري إلى اليوم في بيان أحكام الأسرة، وهو انقسم الذي أطلقوا عليه — خيراً — اسم «الأحوال الشخصية». بل إن بعض هذه الدول امتدت بها إلى هذا الغمر لتضليل من «الفقه الإسلامي لشوخته باسم الإصلاح والتجديد».

وبالرغم من نواحي الضربات على هذا العلم فإنه — لقوة أساسه وأحكامه بتيانته — لا يزال صاعداً يتحدى الزمن، وقد أذن الله — سبحانه وتعالى — لهذه الأمة الإسلامية أن تصحوب بعد غفوتها، فسمعنا أصواتاً مدوية من هنا ومن هناك تتنادي بوجوب العودة إلى شريعة الله تعالى في كل شيء، فاستجاب لهذه الأصوات بعض الدول، فأعلنوا عن رغبتهم في العودة إلى حظيرة الإسلام تشرعاً وتطبيقاً. وكان من هؤلاء دولة الكويت. فقد صدر في غرة ربيع الأول ١٣٩٧ هـ

الدائم ١٩ من شهر ربيع الأول ١٩٧٧م قرر مجلس وزراء نائبيات النظر في قوانين البلاد كمنها على ضوء اشتراط الإسلاميه، تشكلت لجان لهذا الغرض، فعملت هذه لجانته أن يوفق الجميع بعمل بشرية، وتيسر تطبيقها عملياً في جميع مناحي الحياة، حتى تحصل الأمة من الاستعمار، الفكري والاشتراكي كما تخصصت من الاستعمار العسكري.

وتوسمراً على المسلمين بالاشتراك مع جميع بني أديهم مقدمة العلم بحقه لا يقتضي هذا من أو مديس، أو فقيه أو متفقه، ولكن سترس في هذه المقدمة إلا بالقدر الذي يدعو إليه الحاجة، تاركين تفصيل كل شيء إلى موطنه من هذه الموسوعة، أو إلى الملاحق التي ستحقق ب، حتى لا يشعب الأمر على القارئ. والله الموفق لمن يهديها إلى سواء السبيل.

العلم الإسلامي

تعريف العلم لغة :

١ - العلم لغة العلم مطلقاً، سواء ما ظهر أو خفي، وهذا ظاهر عبارة القاموس والمصباح السمر، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى - حكايته عن قوم شعيب - « نألوها شعيباً عن نفسه كجوراً يمسك ثقباً »^(١) وقوله تعالى « وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننسجه ونذكر لا نقدر أن نبيحهم »^(٢) فالآيات تدلان على نفي العلم مطلقاً.

وهذه بعض النماذج من أن لفظة العلم هي في الحقيقة شيء، المتيقن، يقين، فقه كلامك، أي ما يرمي إليه من أعراس وأسرار، ولا يقين فقهت الله والأرض واستشيع آيات القرآن الكريم يدرك أن لفظ الفقه لا يأتي إلا لسلالة عن إدراك

(١) سورة هود ١١.

(٢) سورة الإسراء ١٧.

الشيء، لا يقيق، كما في قوله تعالى: «وَالْحَسْرَةُ الَّتِي أَتَتْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
فَقُتِلْتُمْ وَمُشْرِكُونَ فَذَلِكَ أَلْتَمَسَ الْإِنْسَانُ بِغَيْرِ نَفْعٍ لَكُمْ» وَإِنَّ الْآيَاتِ
السَّابِقَاتِ لَيْسَ بِهَا مَقْلُوبٌ لَكُمْ، وَإِنَّمَا مَقْلُوبٌ فِي مَوَاقِفِ قَوْمٍ شَبَّ - عِب
السلام - بِدَرْكِ أَسْرَرٍ دَعَوَتْهُ، وَإِلَّا لَهْمُ دَاعِيَةٍ لَهَا مَرْوَلَةٌ، وَالْمَقْلُوبُ
فِي آيَةِ الْإِسْرَاءِ، بِرَأْسِ الْإِسْرَارِ تَسْبِيحُ كُلِّ شَيْءٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا فَإِنَّ أَسْطَ الْعُقُولِ
مَدْرَكُ أَنْ كُلِّ شَيْءٍ بِمَسِيحٍ مُحَمَّدٍ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ كَرَاهًا لِأَنَّهُ مُسْخَرَةٌ لَهُ، وَإِنَّمَا مَا كَانَ
عَالِدِي بَعْبٍ إِلَى هُوَ مَعْرِفَةُ فِقْهِ فِي اصطلاح الأَصُولِيِّينَ وَبَعْقَاهُ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ
الَّذِي يَتَصَلُّ بِبَعْبٍ.

تعريف الفقه عند الأصوليين:

٢ - فقه في اصطلاح الأصوليين أحد أطياف ثلاثة.

الطور الأول: أَنَّ الفقه مرادف لفظ الشريعة، فهو معرفة كل ما جاء من الله
سبحانه وتعالى، سواء ما يتصل بالعبدية أو الأخلاق أو أفعال المؤمنين، ومن ذلك
ما عرفت الإمام يوجبه - رضي الله عنه - «هو معرفة الشخص ما قام
عليها» ولهذا سمي كتابه في التفتايش «الفقه لأَكْبَرُ».

ثاني الشرائع: وقد دمج بعض التحصيص، فاستبعد علم العقائد، وبعض
علمًا مستقلًا سمي بتعريف التوحيد أو علم الكليات، وعلم الفقه وعرف الفقه في
هذا المقام بأنه العلم بالأحكام الشرعية بمسألة من أدلة التنصلي.

والمراد بالمعرفة ما سوى الأصلية التي هي العقائد، لأنها هي أصل
الشرعية، والتي يتبعها كل شيء. وهذه التعريف يتناول الأحكام
الشرعية الأصلية التي تتصل بأفعال الجورج كى - من الأحكام الشرعية الفرعية
التي تتصل بكثرة أربابها وبكبر واحد والصعب، وكلها تتوابع وحسب الخير
للغير، من غير ذلك من الأحكام التي تتصل بالأخلاق.

الطور الثالث: - وهو الذي استقر عليه رأي جمهورنا في يوم هذا - أن

الفقه هو اسم بالأحكام الشرعية العربية احبته المسلمة من لأدلة بمعينه
وعلى هذا فالأحكام شرعية عربية بحسب العمل بمسب أثر فاعلم
خاص بحرف باسم على انصرف أو لأخلاق.

٣ - يصح من الخرج الأحرار من الأمان من التيه عليها وهي
 ١ - أن يعلم بالذوات أو الصفات ليس فقهاً، لأنه ليس علماً بالأحكام
 بها - ويعلم بالأحكام المعطية والحسية ونسوية وبوصية (أي النبي
 تواضع لهم كل علم أو من عليها) ليس فقهاً بها، لأنها ليست علماً بالأحكام
 الشرعية.

ج - وعلم بالأحكام الشرعية لاعتداده التي هي أصول، وليس بالإحكام الشرعية بقلبية التي ترجع إلى أعماله المطلوب كحرمة الخمر والحسد وأداء الزكاة وحروب مكة الخ غير ذلك من المعنى في اصطلاح هؤلاء، وكذا لعلم بالأحكام الشرعية التي يشتمل عليها علم أصول الفقه كوجوب العمل بحرر الأحرار، أو وجوب لقيده بالنقاس، إلى غير ذلك. وإذا لم يكن هذه من المعنى لأن يستحكمها علمه، بل هي أحكام عينية قلبيه أو أصولية.

د۔ وعلم خبر من عند السلام، وعلمه صل الله عليه وسلم، في طريقه
الوحي، ليس غمها، لأنه غير مستفاد بطريق الاستنباط والاستدلال، بل
بغير قوا كشف وروحي، ما علمه صلى الله عليه وسلم بما من الله الاحتمال ولا
يصدق ان سمى احبدا

هـ - وكذلك لعلم بكل د علم من الدين وضرورة، كوجوب الصلاة
والزكاة وصوم رمضان وأحيع على بسطح وكحرمة بر ما والذبي وشرب الخمر
واليسرة ليس بها، لأنه غير حاصل بالإسناد على الضرورة، بهل حصوله
العموم والساء والسبب المبرر وكفى من شأ في الإسلام، ولا يستبعد
تكون هذه الأحكام من قبيل علم اعتقاده، لأن من أنكر شأ من ذلك حكمه
عليه بالكفر.

و - وليس من الفقه كذلك معرفة العلم بالأحكام شرعية الفرعية العمدة
 طريق التمسيد، كمعرفة الحقني رخصة مسح . مع الرأس، ووجوب صلاة الزجر
 والعبدية، وكيفية الوضوء ببيان الدم وألحق من عندها، إن عرفت من
 الأحكام، وكمعرفة شياصي حوار الاكتفاء مع بعض الرأس في الوضوء،
 وكمعرفة أن الوضوء ينقص من امرأة، التي تحل له مطلقاً، وكيفية وجوب ذوي
 والشهدين في عهد النكاح، إلى غير ذلك مما هو موجود في كتب الفروع، لكن
 هذه الأحكام حاصلة عند شافعيين، لا بطريق الأسياد، وإنما بطريق التقليد
 ر - ومن هذا المذهب يعلم أن وصف الفقه لا يصدق عند الأصوليين على
 المنقذ منها كما عند من علم الفقه واحد عنه فروع، بل الفقه عندهم من
 كانت له ملكة الاستنباط، ويستطيع أن يستنبط الأحكام من أدلتها التفصيلية
 وليس من الضروري أن يكون محيطاً بجميع أحكام الفروع، بل يكفي أن يكون
 عنده مسكنة الاستنباط، ولا فإن أكثر الأئمة معروفين بوصفها في بعض المسائل
 إنما للمناصرة الأدلة عندهم تطارفاً يصعب معه ترجيح دليل على دليل، أو لم
 تعمل إجماع أدلة على هذه المسائل التي تفرقت فيها.

تعريف الفقه عند الفقهاء .

ل - يطلق الفقه عندهم على أحد معنيين .

أولها : حفظ طائفة من الأحكام الشرعية العامة الواردة في الكتاب أو
 السنة، أو وقع الإجماع عليها، واستنبط طريق الفياس لتشرعاً، أو في
 دليل حرير مع كل هذه الأدلة، سواء أحفظ هذه الأحكام بأدب أم لا .
 فالفقه عندهم لا يجب أن يكون مجتهداً كالمجتهدين في الأصول

ونكتلصوا في القدر الأدنى الذي يجب أن يحفظه الشخص حتى يطلق عليه
 لقب فقيه، وينتهي إلى أن هذا المصروف المعروف . ويستطيع أن يعرف أن عرفنا
 - الآن - لا يفسر لقب « فقه » إلا على من عرف موطن الحكم من أبواب
 الفقه لتأثيره بحيث يسهل عليه الرجوع إليه

لَا يُرْسِلُونَ مَائِدَةً وَلَا مَائِسُومَ الْآخِرِ وَلَا يُعْرَفُونَ نَحْرَهُ لَقَدْ وَرَّضُوا وَلَا يُدْرُونَ دِينِ
 الْخَوَاسِ مِنَ الْأَدْبَنِ أَوْفَرُ الْكِتَابَاتِ حَتَّى يُنْظَرُوا نَحْرَهُ عَنِ يَدِ وَلَهُمْ
 مَعَارُونَ»^{٦٤} وقوله تعالى «فَرَعَ بِكُمْ مِنْ سُلَيْمٍ مَا وَضَى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي
 أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^{٦٥} فهذه الآيات تدل على أن الدين هو الهدى الذي ارتضاه الله
 لعباده.

أما المعنى اصطلاحاً فإنه — عند الإطلاق — يراد به ما شرعه الله لعباده من
 أحكام، سواء ما يتصل بها بالعبادة أو بالأخلاق أو الأحكام المعنوية
 وهذا المعنى متفق بين مذاهب الفقه فيكون لفظ الشريعة هو
 — عند الاختيار — لفظي مترادف.

لفظ «الشرع» :

٦ — أما لفظ شرع فهو مصدر شرع يشرع يشرع كذا أي من علم كذا، ثم استعمل
 هذا اللفظ في الشروع، يقال هذا شرع الله أي ما شرعه الله وشبهه به، ومنه
 قوله تعالى: «فَرَعَ بِكُمْ مِنَ الذِّبْنِ مَا وَضَى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^{٦٦}
 والشرع في اصطلاح علماء الإسلام: هو ما سنه الله لعباده من أحكام عقائدية و
 عملية أو حقة.

وبناءً على ذلك أن لفظ شرع مرادف للفظي الدين ولفظه بالأختار السابق،
 وإن كان لفظ شرع ودين يعبران عن لفظين عامين بالنسبة للمعنى الذي سترعبه
 رأي المذاهب من الأصوليين والمفسرين.

لفظ «الشرعة، والشرع» :

٧ — شريعة في اللغة: مثبته ومورد الدلالة، ومنها شريعة رعية علماء
 الإسلام مطبق على ما يمتنع عليه اسم الشرع ومن ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ
 جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِمَّنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَلَا يَتَّبِعُونَ أَمْرًا لَمْ يَأْتِهِمْ

[٦٤] سورة الفرقان: ٢٦

[٦٥] سورة القصص: ٢٨

يشمور»^(١) وفي ذلك قوة تدل « كَلِمَةً مَعْنَاهَا مُنْكَرٌ شَرْعِيٌّ وَمُطَهَّرٌ »^(٢)
 ههنا وفي العصر الحديث شاع إطلاق لفظ انشريعة على « شرعه الله » من
 أحكام عممية، فهي به الإطلاق يكون مرادها لفظ الله بالأعمال التي عند
 التأمل.

وبطل هذا القول، لأنه يحدث شبهة من قوله تعالى « لكل جعلنا
 منكم فِرْقَةً »^(٣) فإن من لم يولد له ما يخالف فيه شرائع الله،
 إنما هو في الأمور المسببة للمنع، ولا فالأحكام الأصيلة والوحدة في كل الشرائع
 السماوية.

وبهذا القول أصبحت طفو على الكتاب الذي يعني بدراسة خروج اسم
 كذب انشريعة

لفظ « انشريعة » :

« انشريعة » مصدر شَرَعَ أي وضع قانوناً ومعاملاً
 ول الاصطلاح هو خطاب الله تعالى للمسلمين بالبدن طاعة أو بحرية ووصف
 ومن هذا المعنى ما يفهم من قوله لا حق في شريعة إلا لله وحده، كقولنا تعالى
 « إِنْ أَحْكَمْتُمْ إِلَّا لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَهُمْ يُخْبِرُونَ »^(٤) فليس لأحد من الناس
 من كان له أن يشرع حكماً، سواء من تعبد بحقوق الله أو حقوق الله، لأن هذا
 اقتصر على الله وحده وحده لا يحصى به نفسه « وَلَا يَحْكُمُونَ شَيْئاً مِنْكُمْ »^(٥)
 الآية ههنا حلال ولهم حرام بفروا على الله أن لا يشرعوا
 على الله الكذب لا يفتخرون فتع قليلين ولهذا ههنا «^(٦)

(١) سورة البقرة

(٢) سورة البقرة

(٣) سورة البقرة

(٤) سورة البقرة

من دليله ، وأدق ، قيل في تعريفه ، ذهب إليه صاحب منم كذا : « إن
 لأحمد هو يدل بمناقضة من لفظة في يحصل حكم شرعي ظني »
 ومن هنا ينشأ لنا أن الأحكام لا يكون إلا في مسائل لظنية وهو يد
 المحس يتفق مع الهدى في كونه معاملة ، وإن كان الهدى يتناول بمعنى الذي
 ذهب إليه الفقهاء الأحكام القطعية التي تدور الأفعال ، كتقويم الصلاة
 واجتماع إن غير ذلك ، وبيان مسائل الأحكام ، بالمعنيين ستكون إن شاء الله في
 المحس الأصغر لهذه المصنوعة

٩٠ - من حيث أساسية الحديث عن الأحكام بعبارة الأحكام التي هي متبر
 بختلاف بعضها فديناً وحديثاً مساوياً حاصله : أن كان لأحد أن يمي
 لخصيص والأدلة قطعية حتى لا يمنع باب الاختلاف الذي هو من الخلاف
 والشتاق بين أهل السنة والجماعة حتى امتنع بعضهم دم بعض^(١) ! فتعبر ،
 وبيان التوفيق

إن الأحكام التي هي أساس تدور سواء ، يحصل منها بالحقيقة أو الأمور
 بعملية ، وردت في آيات محكمة لا تخضع للتأويل ، ولا تترك للاختلاف ، لأن
 الله سبحانه وتعالى أراد أن تكون هذه الأمور ثابتة على مر العصور كأكثر أحكام
 الملوك ، وأصول أحكام لأحوال الشخصية ، وأبواب الحدود وخصائص

أما المسائل النقابة لمضطر هذه خفاء القرآن الكريم في شأن موضوع اختلاف
 الوثنية ، وكانت محلاً لاختلاف الأنظار واختلاف النظر ، إذ لم يكن مبياً
 على صري ولتشبه - فهو راجع للأمة ، فهدى اجتناب الصحابة في كثير من
 المسائل ، ولم يكن هذا الاختلاف مبياً لموضوع ، وكان يصح بعضهم خلاف
 بعض من عرسكير ، لأن كلامهم كان يرى أن ما ذهب إليه هو صواب مع

(١) هو صاحب الهدى عبد البكر الحارثي من طراز طراز سنة ١١٩١ هـ و١٢٠٠ هـ = ١٧٧٥ م ، وهو من الأعلام
 من علماء المالكية ، وكان من طراز طراز ، وقد جمع من طراز طراز ، وهو من طراز طراز ، وهو من طراز طراز ،
 (٢) هو صاحب الهدى عبد البكر الحارثي من طراز طراز سنة ١١٩١ هـ و١٢٠٠ هـ = ١٧٧٥ م ، وهو من الأعلام

احتمال الخطأ، وما ذهب به غيره خطأ مع احتمال الصواب، فلما بحثت الفتنه
بحكم الأهول، فكان الاختلاف في الرأي سبباً لشقاق.

والمتبع لسنة الله في خلقه سواء ما ينصل به بشرع أو الإبداع يجد أنه عام
خير إلا يشوبه بعض شر، والذي يقارن بين الخير وجود نظمي من
النصوص التي هو ثلث اختلاف الأنهار، وما قد يشوبه من شر، يدرك أن الخير
كل الخير فيها وقع، فإن عهد الأفكار - روحانيات النصوص كلها صلبه - يكون
بلاء دونه كل بلاء.

والبربح يشهد بصدق هذا، فإن الآراء لمسة على أخرى، والتي نجم عنها
ما نجم من فتن، قد اندثرت آثارها، ولم يبق لها إلا آثار في بطون الكتب، فقلها
المصدقون لشهد هذه الأمة عن سنة صدرها، وحرية الرأي بها، ولكنها ذهبت
كتفاء سبل، وانطاعت كوابض البرق «ثُمَّ رُبُّهُ يَتَذَقُّهَا»^(١) وألقت
ما يتخفق الساس في الأرضي^(٢).

على أنه لوحات النصوص الشرعية كلها نصية لغال فائتهم: هلا كان ما
بجال للاجتهاد حتى لا يحد عملنا، ويصبح أدام نصوص جامدة؟؟

الفرق بين الفقه الإسلامي والفقه الوهمي:

١١ - يقول بعض المتصهين للفقه الوهمي: إن الفقه الإسلامي ما هو إلا آراء
لبعض علماء ولا يهتم الخروج عليه حروماً على الشريعة، كما يقولون: إن الفقه
الإسلامي لم يفلح مش كل العصر وما حدث من أحداث، بل يتجرأ البعض
ويقول: إنه أصبح تاريخاً، كثر مع لأشور بين وقتهاء، المصيرين وغيرهم من
الأهم كالمسألة.

ويقولون - والله التوفيق - إن الفقه الإسلامي وإن كان مجموعة آراء
لبعض العلماء، إلا أن هذه الآراء لابد أن تكون متحدة على هر شرعي من

(١) سورة الزمر ٦٧

كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إن الآراء المعتمدة على الإجماع والقياس وبغيرها من الأدلة بجانبه لا بد أن ترجع — أخيراً — إلى كتاب الله أو سنة رسوله. والإجماع — مثلاً — لا بد أن يكون به سند من حتى قرآني أو سنة مصبوكة، وهو ما يعرف عندهم بسند الإجماع. وقد يكون هذا سند علمي الدلالة، ويكرر جنس مع آراء اعتمدت على رأي واحد سرقة من الفظة إلى الخطبة والأحكام سابقة من القياس لا بد أن يرجع إلى نص من كتاب أو سنة، لأن القياس — كما عرفوه — هو الحاق مسألة لم يرد فيها نص بمسألة أخرى ورد فيها نص لأنبات حكم شرعي لجامع بينهما. وهذا الجمع هو لطف، كما صيغ ذلك معصلاً، شاء الله في اللحق لأصوله. والحاشي شيء بيت على الاستصلاح، وهي ما يعرف بالصلح برسالة، لا بد — تكون تلك الصلح لم يلحها الشارع، بل لا بد أن يتحررها الشارع ويؤمّي وجه من وجوه الاعتبار. وهكذا يقال في كل حكم.

ومن هنا ينبغي على أن وجه لعداسة في لغة الإسلامي هو الطريق مصادره، وبذلك رأينا انقضاء — على مدى العصور — برصود كل رأي لا تشهد له الشرع منه كمن فاته. فأبى هذا من الفقه الوصفي الذي يبيت أكثر أحكامه على لأهواء والأعراس وتفسيرية أصحاب الفروع، وأبى يسيّر في كل حين لاساً حديداً.

أما دعوى أن الفقه الإسلامي لم يعلج هذا كل عصر فهدى دعوى كدنيا الشارع، لأن هذا الفقه حكمت به دول وشعوب مختلفة على مدى ثلاثة عشر قرناً، فكان فيه لكل مشكلة حل، حتى في عهد التفتد والحمود، فقد رأيت في كل عصر معينين وعلماء وحدوا في هذا الفقه مثلاً ما كل عصر محتملات بحسبه. ولو لا إيفاء هذا الفقه — عن عهد — عن عهد — عن محالات الحياة — وأكبرها لوجدناه مسيراً لكل عصر، خلافاً لكل مشكلة، فإن لغة كما تقدم هو يعلم بالأحكام الشرعية سرعة، العملية المبسطة من الأدلة لتفصل لهذا

للعريف يوحى ذلك لكل من جدد من الإنسان حكماً شريعياً سواء ما يتصل
بالعباد أو بالملكات أو بالحكم أو الأسرة أو العباد أو لشد و طوبى فكيف
يتأتى من هذا المنهج عجز عن علاج مشاكل المجتمع الجديد فمن يجب لي
لهذه الإسلامى : ما الحبيب في عدم تطبيقه

عالم كذا انهم من فوجهم : ما لفقته الإسلامى عاصر عن محنة مشاكل
الضمير لا سبب للأخوة طاعة نحن معهم . لا لله الإسلامى عاصم
الله له أن يقيم به ما يريد عن طوابعه بوضوحه و غمضه استضاء بطلان كبريائه . لا
أن يكون نصيبه ذوب الأخوة بحسب هذا الشيء حياً وحرمانه حياً .

ما يومهم : ما الله الإسلامى قد اصبح ارتداءً فقد يقول لا يغيره عائلته
لا عن هوى في نفسه . ولكن الله سبحانه وتعالى خلف حبه ، فقد رأيت الكثير
الكثيرة من "تنهات الإسلامى" سبب يوحى - رجوع إلى شريعة من تشبهه و
التي الإسلامى و الذي يصبح ترتيباً - إن شاء الله - هو لفقته بوصفي الذي
لأبصر الله في بلاد الإسلام إلا قرأ أو قل من غرب ، ومع هذا فقد صارت به
المفوض . و من يفسر مشغولاً به إلا شرفه ترى أن حباً يرتبطه عذابه . وسعة
فرقه موقفة به . ولكن من جسد ربه و يكره لشركه

١٢ - حال فرق واضح بين الفقه الإسلامى والفقه الوضعى . من أمثلة
الإسلامى يرتبط في الدين الجبر ، سببى و خفاء لأخروي . فليس معنى
انضمام أشخاص من حراء الدينى بغيره من حراء الأخروي . فليكن
مساواة في الفقه أي أن الله ، تكلموا عن الحكم التكليفي لهذا الأمر احتلال هو
" حرم ؟ أم خص ؟ هو أم لا ؟ " كي تكلموا عن حكمه الوضعى أصبح هو
أمر غير صحيح ؟ لقد هذا تصرف " عباد الله ؟ " وقد رتب شديدين لا يسهل
حسبوا به " أم لم ؟ " لا بد راجعت صفائهم أو هذا الحق لدى ثبته
لمن عباد الحق مسرور ، يجب مشغولاً بآفته الوضعى لا يهتم إلا بحكم

انديسوي حتى ودرعه شرع، ونذا يتفهمون في حيل التي يكسبون بها هذا الحق اللانبيوي.

الأطوار التي مر بها الفقه الإسلامي :

١٣ - ليس من محبوه هذه الفقه ان ساول تدرج لعقد الإسلامي بالتصنيف، فإن هذا عيباً خاصاً عرف تناوح بترشح، أوردت فيه المؤلفات. وبكر لاند أن لسفي مصوبه على هذا تدرج يكون ندرى على بيته من الأمر، ولشبت لاستقلال هذا الفقه عن غيره من هذه الأمم الأخرى.

ولم مرت بالفقه الإسلامي أطوار متعددة يتداخل بعضها في بعض، و يؤثر المتقدم فيها بالتأخر، ولا يستطيع أن نقول: إن هذه الأطوار متباعدة من حيث الرسم تمييزاً دقيقاً، اللهم إلا الطور الأول وهو عصر النبوة، فإنه مسير عما بعده بكل دقة بالتقاليد السني صلى الله عليه وسلم، إلى القرنين الأولين.

الطور الأول : عصر النبوة

١٤ - وهو في عهده اشكي والمهدي بحمد كل الاعتماد على الوحي، حتى إن المدنل التي اجتهد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو احدها فيما أصبح عليه في حضرته أو غيبته ثم عساه فأفراها أو أنكرها تعتمد - كذلك - هي نوسي، لأن الله سبحانه وضع في إن أفرد هذا الاجتهاد فهو مشروع بطريق الوحي، وإن رده لا يمسد على ما افرد الوحي من تشرع.

وسها نيل في اجتهاده صلى الله عليه وسلم - نعماً وثباتاً - فإن حق أنه قد اجتهد في بعض المسائل التي لم يكن ب وحي، فأجابه بقوله الله على هذا الاجتهاد، وحي يبين به أن لأولى عبر ما ذهب إليه.

ومن هنا يتبين أن هذا الاجتهاد لم يتأثر بفقه أحسبي من هنا أو هناك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمي لم يجلس إلى معلم بعد، وقد شأ في أمة أمية لا عهد لها بالحنافيين أو الرومانيين أو غيره.

سعم كانت هناك أعراف مصطنع عبي ساس، مهيأ بعد أن بعض هذه الأعراف قد أقرها الشرع، وأحب ما بعد أن الشارع قد أنزل هذه الأعراف، كعريف النشني وكعريف شهاد وبعض أنواع التكملة التي كانت معروفة عند العرب، وكما ر. فقد كان معروفاً بينهم، إلى غير ذلك، ولا يستطيع أي إنسان سمي كان معاً في عدائه للإسلام أن يدعي أن الشرع في هذا العهد قد تأثر بمعبره من نشر بعث الأمم النذقة

وه يؤكّد في هذا العهد إلا الفرق الكرم وقد بقي من تدوير خبره حتى أن يحنط على ساس كلام الله بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، كما وقع للأمم السابقة، حيث خلطوا بين كلام الله وبينهم وأسماءهم ورفسهم واعتبروها كلها كتباً مقدسة من عند الله، وبكر أذن لبعض الصحابة أن يدؤوا لحديثه الشريف، كعبه الله من غشرون بعض، فقد كتب ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمى صحيفته هذه بـ «صادقة»، ولأن نبي كرم الله وجهه أن يكتب بعض أناس لنبي بعض بالاداء والنيات.

وه انشغل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقيل لأعلى بعد أن مكث يبلغ رسالة ربه ثلاثاً وعشرين سنة، منها ثلاث عشرة سنة محكمة، كانت معها الأولى تشجيت بعقده، «تصل مع نالقه محبته وتعالى أو التدبير على حدق الرسول صلى الله عليه وسلم أوله بتصل مع باليوم الآخر كما عني في هذا العهد بالدعوة في مكارم الأخلاق والتي من أمهات رذائل، وإذا كان في العهد مكى بعض الأحكام نفعه كالحكام النافع فإن هذه الأحكام الخاصة بالتوحيد

واسعد ادسي هو ذلكم العهد الذي توالى فيه النشر بعثات العصبه بكل « تحمله هذه الكلمة.

وإن كان لـ أن يكون في هذا العهد شيئاً فربما نمر أن دعاة الإصلاح عن مدى الأيمان بصورن حظر «هم ولا يعيشون ببروا ثمره هذه انتقادات، ولكن

ارسلوا لأكرم من الله عليه وسلم لم يستعملوا في برفيق لأهلى حتى ع تشريع ،
 وطلبه عسلب في كثر الامور ، سواء ما حصل منه لأمر أو نظام حكم أو
 اسما صلاب المعنوية من بيع وشراء وأخذ وعطاء وصدق الله بعد إد يقرب :
 « لَوْ كُنَّا كُنْهَ لَكُم دِينُكُمْ وَأَتَيْنَاكُمْ بِغَيْبٍ وَتَخِيبَ لَكُمْ
 الْإِسْلَامَ دِينًا »

الفرز الثاني : عهد الصفاة :

١٥ - وهذا العهد يشتمل بكثرة الأحداث التي جازت بعد عهد النبوة ، لكثرة
 الفسوجات واحتلال المسلمين بمبرهم من الأمم التي ما أعرف لم يكن معروفة
 عند العرب . ولما من معرفه حكمه لله في هذه المحودث الجديدة ، لأنه — كم
 كررنا مراراً — ليس هناك عادية إلا وهذا حكم شرعي . وكان هذا العهد يشتمل
 موجود صفاة عرفوا نفعه ، فكان برجع إليهم فارتدت حودث . وكان منهم
 أكثر من طفت وهم لا يتجاوزون ثلاثة عشر شخصاً ذكرهم عمر وعياً
 ويريد من ثابت وعائشة عبد الله من عمرو وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل
 وعبد الله بن مسعود أنج رضى الله عنهم جميعاً ، ووجهت فتاوى كل واحد منهم
 فكانت مبرراً عظيماً . ومهم المتوسلون كآبي بكر رضى الله عنه . وإنا في ما هل
 عه من جاء بعده لأنه لم يلق حياته بعد وفاة رسول صلى الله عليه وسلم ، فقد
 مات في السنة الثالثة عشر للهجرة ، وكان خمسة إلهاء عنه لمزيد وما يعي
 المركة ثم توجه خيوش للإسلامية إلى روم وفرنس ، ومنهم عثمان رضى الله
 عنه وأبو موسى الأشعري وغيرهم ، عبت بومحبت فتاويهم بلغت كرامه أو
 كرمته .

وهناك من أشرعه المفقوى في مسأله أو مأساة أو ثلاث . وكان منهم من
 يعتمده في جهوده على روح التشريع بتى ساعدته النصوص . و بشر ما هـ

اندهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم سميت عنه الله من مسعود . وميم من
كان ملته خريجه ، كقيد من عمر رضي الله عنه

وفي صدره عهد العهد ، وما تحدد به في عهد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله
عنه عهد مصدر ثالث سوى الكتاب وسنة كان مرجعاً إلى حده بعد ذلك ، ألا
وهو الإجماع ، عهد كان إذا نزل الخلد يستدعي الخلف من عمر بن الخطاب في
الدين ، وكانوا معروفين مشهورين في حضور من في بينهم ، فيعرض عليهم الأمر ،
فمن انصرف عن رأي كان رد : إجماع لا يسوغ لمن حده بعده أن يخالفوه

وهو شگن لشكوك في حجة الإجماع أو مكانة لند وقع ولا سبيل إلى
إبكره ، كإجماعهم على جريته لحدة الصحة بسبب ما ورد ، واشترائه
الحديث فيه إذا صدق ، وكإجماعهم على عمره تزييح المسئلة لكن في عهد على
تروح أنفسهم لكتاتية وكإجماعهم على جمع القرآن في المصحف ، ولم يكن
الأمر كذلك في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . من عهد من أمثال
الجميع على .

ودعوى الإجماع بعد عهد الشيخين دعوى معتدلة ، لأن محبة من
الصحة قد استحوذوا في الألف ومرفوعي لأحد ، وعدة ما يستطيع الغلبة أن
يقول . لا علم في هذه المدة خلافاً .

ومن هنا يتبين أن دعوى بأن الإجماع عهد من حبل أنكر الإجماع قول غير عا
الصحة ، عهد ما نقل عنه أنه قال : من دعوى الإجماع فهو كاذب ، فإنه يريد
الإجماع بعد عهد الشيخين

وفي هذا العهد لم يدون إلا أنشأ لكتية بها ، وكأية استه ولا وي
صحبته في المسائل مستعدة بنص حفظ في حدود ، اللهم لا أن بعض
كان بدون حتى هذه الأمور لكتية ، ككرة بكرة

وفي آخر عهد الصحابة أطلب سنة بفرها بعض الخلف ذي شورين حسان
رضي الله عنه ، لم يملك لأحدث بعدهم شي وقعت في عهد علي رضي الله عنه

وكان من كان من وجود الخرفة التي لا تكتوي سائرنا في اليوم. وبه أجمع
 الشخصين يستوفون ثم هم يوصح أحدث برصوب في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو في كبر الصحابة. وفي يكن هؤلاء شخصون من الصحابة بل كانوا من
 الصفة الثالثة الذين كانوا حديثي عهد بالإسلام.

وفي هذا العهد من شأنه عقد بقبول الرواية أو نقاسيه. وإذا كان
 الصحابة قد نكرو بعض نظميات الأدبية من هؤلاء أو ذلك، فليس
 معسر هذا أنهم حرجوا عن الخلف الرسوم وهوود لأحكام إلى كذب الله وسبه
 رسوله صلى الله عليه وسلم، بل بطريق مباشر. وبم بطريق الإجماع أو لياس
 أو الاستصلاح، فقد أبطل لمسلمون أفراداً كانت شائعة في البلاد لمعتصة لأب
 تمام التشريع الإسلامي عاماً وروحاً.

الطور الثالث : طور المناهج :

١٦ = وهذا الطور امتداد لهذه صدر عبادة. وقد اشترك أكثرهم في حروب
 النفس. وتكرر هذا بهمة تميز بوجود مدرستين: واحدة من حجاز، والأخرى
 بالعراق. فأما مدرسة الحجاز فكانت تعتمد على الإحسان على خصوص من
 كساب سنة ولا تلتحق بالاحد ناري إلا نادراً، وذلك بوفرة الخدثين هناك.
 بل هو موصى الرسالة، وفيه شأن المهاجرون والأنصار، وسلسلة الرواة عنهم
 قصيرة، إذ لا يجدون أسامي في تحفته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من
 راو وحده، وهو لصحابي مالمياً، والصحابة رضي الله عنهم ممنون ثقات
 وكانت هذه المدرسة بصفة يرعها أولاً عبيد الله من عمر رضي الله عنه
 ومن بعده سعيد بن المسيب وغيره من التابعين، وأخرى بمكة، وكان يترعها
 عبيد الله بن عباس رضي الله عنها ترعها نقرآن وحمل الأمانة بعد تلاميذه
 كعكرمة هؤلاء وابن جريج.

أما المدرسة لأخرى - وهي مدرسة العراق - فكانت بعد أن يرثي
 كثيراً، ويرأى عندهم يرجع إلى ذائقة الأصولي، وهو لحاد مسافة لا من

فيها، بمسألة هي من شرعي، سنة جامعة بينها، وما رد مسائل مستحدثة إلى
 مخرج الشريعة العامة، لأن أمثلة هذه المدرسة شذو في الرواية، نظراً لأن
 سمرقند كان يومئذ موطن لعق، وفيه الشيعة الذين يكون العداء للإسلام،
 وسكنهم يعبرون عن ذلك بكراهيتهم للعرب، وصنف الملاحدة الذين لا يؤمنون
 بشيرونه شيعة، ومنهم جماعة الرضا الذين يبالغون في حب علي حتى جعلوه إماماً
 أو شبهه، ومنهم الخوارج الذين يكرهونه علماً وشيعة، بل وبنسبون دعاء
 المسلمين الذين على غير عقولهم، ومنهم ومنهم . . . فكانت هذه المذاهب
 يتحذرون في الرواية، ويدققون فيها، ويصرون شوطاً، يشرع أهل الاختيار.
 وذلك أنهم اعتصموا بحسن الصحابي أو الناصبي بهما ما روي عدداً في روايته
 ويحملون هذه الرواية على أنها مسوغة أو مؤولة، وكذلك يفترون أن نفوذ ثقة
 مرواية في مسألة نعم يا بلوى قدح في روايته، ويحملون هذه الرواية على أنها لم
 منسوخة أو خطأ من الروي عن غيره قصد، لأنهم كانوا متحذرين وصنف لثقات
 يعتمد الكذب، قد عدل قد ينسى أو يخطئ.

ومن هنا كثرة اعتماد فقهاء هذه المدرسة على الأحاد بالرأي فيها بخلاف من
 احداث، اللهم إلا إذا لبست عندهم من لا شئ فيها، أو كان احتساب الخطأ
 فيها احتمالاً ضحيماً.

وكذلك روي هذه المدرسة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ثم جاء من بعده
 نفعه، وأشهرهم علماً الحمي، ثم من بعده إبراهيم الحمي، وعليه تفرع
 أنه هذا المذهب.

١٧ — ليس معنى أن مدرسة مختار كانت مدرسة الحديث والأثر أنه لم يكن
 من هو فعائل من يعتمد على الرأي في كثير من مسائله، فقد عرف في هذا
 العهد من المختارين ربيعة بن عبد الرحمن المشهور بريعة الرقي، وهو شيخ
 لإمام مالك كما كان في العراق من كرهه الأحاد بالرأي كما مر من شراحيل
 المشهور بالشعبي.

١٨ - ليس معنى المدونة في كلامنا هذا ما هو معروف عندنا من معنى خاص ، أو مكان أقيم للدراسة ، بل المراد بالمدونة التزام القيام بأعمال منسجمة ، وإن كانت المساجد الجامعة في أجملة هي مكان تجميع الطلبة ، وفي حلقات التدريس . هل أن الصفاء في هذا العهد كانوا يفتنون في بيوتهم وطرقتهم .

١٩ - وما ينبغي أن يعلم أن أكثر حلة العلم في هذا العهد كانوا من الموالي ، في المدينة كان نافع بن عبد الله بن هجر ، وفي مكة كان عكرمة بن عبد الله بن أبي حمزة ، وفي الكوفة سميد بن جبير بن عبد الله بن أبي حمزة ، وفي البصرة الحسن بن علي بن سريته ، وفي الشام مكحول بن عبد الله وهو أستاذ الأوزاعي ، وفي مصر يزيد بن أبي حبيب وهو أستاذ اللبث بن سعد إمام أهل مصر . . . وكثير غير هؤلاء من موالي .

وكان هناك عرب خلعوا ثيابهم في هذا العهد كسعيد بن المسيب وعمار الشعبي وملقمة بن قيس النخعي . وكانت الطلبة في العلم في بعض الأمصار ، العرب ، كالمدينة والكوفة ، وفي البعض الآخر للموالي كسكة والبصرة ، والشام ومصر مع اختلاط بعضهم ببعض ، وأغلب بعضهم من العرب ، من غير عداوة لأن الإسلام نزع من قلوبهم عداية الأهلية .

ولكن أكثر أهل العلم في هذا العهد - كان من الموالي . ولهذا الأسباب :
أ - أن العرب كانوا - يرمون - حلة أسيف ، وقادة الجيوش ، لأنهم مضن للإسلام ، وهم عليه أغبر ، فثقلهم ذلك عن التبرع لهم تعباً وتعباً .
ب - أن هؤلاء الموالي نشقوا في بيئات لها حضارتها وثقافتها ، وفردوا أن يساهموا بجهودهم في نصرة هذا الدين الذي اعتنقوه طائعين مختارين . ولما لم يكرهوا من أهل السيف ، فليصروا هذا الدين بالعلم .

ج - حرص مدبرهم من الصحابة عن تعليمهم حتى يحفظوا مهم أمانة ما حملوا من العلم ، فهذا نافع بن عبد الله بن هجر ، علمه وهذبه وأخذ عنه وعن

كثير من الصحابة كآبي هريرة وأم المؤمنين أم سلمة ، وقال فيه ابن عمر : « لقد من الله علينا بما نال » .

وهذا عكرمة مولى أبي عباس ، ولد مات أبي عباس وعكرمة على ارق ، فباعه أبي بن عبد الله بن عباس خاتمه بن يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار ، ففاله عكرمة يحيى ، سمى عمه أمته بأربعة آلاف ، فاستقال على خداه من بيعته ، فأقاله ، فاعتقه .

وهذا جسر بصري سيد التائبين ، نشأ في بيت أم المؤمنين السيدة أم سلمة رضي الله عنها ، وحسبك هذا فضلاً

د - إن هؤلاء المولى لأمروا ساداتهم من كبار الصحابة في حبهم وترحالهم ، فكثروا أعراف الناس من هؤلاء سادة وعلايتهم ، فنقلوا ذلك للأمة

٢٠ - يعتبر هذا العهد - في الحقيقة - امتداداً لعهد كبر الصحابة من حيث عدم تدوين شيء سوى القرآن الكريم ، اللهم إلا التور ليسو كما تقدم ، كما لم يعرف شيء أحد من فقهاء هذا العهد أنه سعى رأياً على نظرية قانونية معقدة عن المصادر الشرعية المعروفة ، ولا هيدلنا هؤلاء المشككون هل مسألة واحدة ليس لها مصدر شرعي ، من المسائل التي أثبتت في هذا العهد .

وانسانس المبسطة من الأعراف خاصة لتسيران الشرعي ، فإن رة الإسلام عرفاً مع فلا عمة له ، والأخذ به صلالة ، وإن غيره أخذ به لا من أنه عرف ، ولكن من أنه معتقد على النص ، وإن سكنت عنه كان الأخذ به أروده يجب على المصلحة .

٢١ - وما زعم من أن هذا العهد كانت فيه فتن كثيرة إلا أن هذه الفتن كان تغييرها يكاد ينصهر في أمر الخلافة وما يتصل بها من أحكام .

٢٢ - وما زعم من أن هذا العهد كان ماضياً لعهد الأمويين ، والمخالف في هذه الدولة يصحون في سياستهم بين اللين والشدّة والتوسط بينها ، إلا أن نكل كان حريصاً على ألا يرتكب كثيراً بواحاً ، ومن أجل عظم شيء فر ياً من ذلك

فقد خوسه ناسكر وكبر أهل غنم في هذا العهد برسل مصعبه بعضا ،
 و سطر بعضهم بعضاً ، و سمر مصعبه على رأى بعض ، التبعاً لمتن ، و س
 عرون هذا شهيد له بمود الله صلى الله عليه وسلم باخبر ، فقد صبح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الْحَبِيرُ لَكَ قُرْبَى ثُمَّ أُنْذِرُ يَوْمَهُ » ثُمَّ
 الْمَرْبُ بِالْمَرْبِ »^١

ولا يضر الأمة أن يشذ مهاشاد أو يخرج عن صفوها خارج ، إذ كانت
 — في حساب — تسير على الطريق المستقيم .

النظر الرابع : عهد صفار الدين و كاردنبي السعدي :

٢٣ — يكدهه نظره أنه في هذا عهد الامم من الحيرة وأواش بعد الثاني ،
 ويمكن أن يقدّر بأنه من عهد الإمام العبدية عمر من هذا القرن ،
 وكما قد نسي هناك حدود رمية فصفة من ثلث الأقطار ، فهي صدائحه
 سفي تحجبها عن سطر

و سمر هذا الظور بأنه لم يدر في سمر من سمر عمنه سروي لصحابة
 والسعدي ، وذلك سمر من أمير المؤمنين عمر من هذا القرن ، بعد أن شرح الله
 صدره هذا ، وحشي به نصيب السه وأقوّر لصحبه والتابعين ، و به نصيب طري
 سميان مع نوب الأندلس ، وذلك بعد أن استأنفه السبي حشي معها ، بحتلط
 سمر من سمره ، فقد حفظ محرق في القبر وردا سطور ، وأصبح حفصة لقرآن
 بالآلاف ، ولا يكاد يوجد مسلم إلا وفيه مصحف ، فامر حبه سمر في عهده
 ، بدودوا من عمنه من حبه وقاوا الصحابه والتابعين ، فكانوا مرجعاً يرجعون
 إليه ، ويأخذون به ، فلهذا كان في كل مجمع إسلامي انتظار أن يلقى
 تنوّل فيه الأحكام التي يتقلب أحكامها شرعية

٢٤ — وفي هذا عهد صفار الدين و كاردنبي السعدي ، من هذا العهد برسل مصعبه بعضا ،

(عقيب : عمر بن الخطاب) رواه الشيخان وغيره من سمر سمره ، وفيه (فتح الكبير ١٩١/٢)
 سطر اخبر

سنة كان شهر ربيع الآخر، المعهود، إذ تار يخ شهد بأن الأراء المعهية، السنة
 دوسا في عهد واحد، وبذات العباد في جمعها جهداً، تبذل أمة في تبيح الرواية،
 وثبتت من حجتنا.

٢٥ - وإذا كان المعهود في هذا العهد قد بدءوا بتحصين في ما بهجهم
 وعاهدتهم المعهية، فهم المتخصص خلع الله، ومهم المتخصص في أداها
 وباتبعها، ومهم من نعم إلى الانتداب ما حائل النظرية المتصلة بالمعينة،
 كالحسين وشيخ عقيل، وروية الله وغير ذلك، فمن رأى أن التتبعين
 باعده - في هذا العهد - كسوا بمبرون من حلة سنة، ومصري لقرآن
 تكريم، مع إياهم بأسرار اللغة العربية بالفكر الذي يساعدهم على استيعاب
 الأموكد لشريعة من لغتهم وأسنة وهذا كتاب سرلة الفقهاء في هذا العهد
 سرلة مرمولة بحسب ما الحكام الف حساب، كي أن العامة كانوا بعدوهم حق
 لهم، و يرحمون إليهم في حل مشاكلهم، و بتبروهم مصابيح هذه الأمة،
 صرف نظري مراكرهم اتيسارية في دولة. بذكر من ذلك من سبيل لتأني
 لا خسر الزهرى وعاد بن سلمة شيخ أبي حنيفة

٢٦ - وفي أواخر هذا بطور بدأت تظهر الله هبة المعهية المتغيرة، كي أن
 هذا الطور شهد بطور التديين، وبعد أن كان التديين محتفظاً بدأ بأخذ طريق
 النظم، وكان هذا الطور يهيداً بطور الخامس، وهو طور الأئمة العظام

الطور الخامس : طور الاجتهاد :

٢٧ - و يبدأ هذا الطور مع بدء اجهة التسمية الشاملة في دولة لإسلامية، من
 أواخر عهد الأمويين في حياته بقول الرابع لمحري تقريراً، وكما قال مراراً
 وسكرتراً لا يمكن الخروج أن يضع حدوداً رمنية معيه بدءاً وبهاية، كي يمكن أن
 يقول. إن هذا بطور يتناول عهد الأئمة العظام، والأئمة المتتسرين ومعتدي
 الله هب وامل الترحيح كما أن هذا العهد، ساول عهد تدوين انداهب المعهية
 عن الصورة العلمية لتدقيق

وهبل ان - ول لمير هبلين وطيهاهم يجب أن يبرر أن هـ احدهم شها
مولك علم حديد ، به نصيب وثيق دامنه وهو غنم أصوب الدمه
غنم أصول الفقه ؛

٢٨ - هـ - محمد بن عبد الله بن الحسن الشافعي الهجري ، ودعاه جمهور
بعلواء بن أن أول من دوس هذا الاسم هو الإمام الشافعي رضي الله عنه ،
ودعاه ابن النديم في « الفهرست » أن أول من ألف فيه هو أبو يوسف صاحب
آي - سنة - وسم كان هذا أدم مؤلف في هذا العلم وهو بينا مورسالة
الإمام شافعي رضي الله عنه وهذا العلم له من المؤلفين مني بحث عن لمحة
ان لشرفه في استنباطه لأحكام الشرعية سواء من الكتاب أو سنة أو
القياس وقد وضع هذه الرسالة ليس لمباحة في الاجتهاد وكأني علمه أو كافر
حي يوده صمغ ثم يكره هذا يجب قد أخذ أطرافه وأرجح له مباحث من
معلوم آخرى ربي المؤلفون فيه أن طاصه بالاجتهاد من أكل من هذا علم ساو
هـ - علم مباحث نظرية بختة .

وقد نسب هذا الاسم ما بين موسوعات ومختصرات ، محمد بن - يادان افه -
م - بالتفصيل عندما يدم اسحق الخاضع يدم هبل المجد

٢٩ - ولا يفتش طاب أن لاجتهاد ببل تدور هـ هذا نعم لم يكن من على
مخرج منيرة ، بل الأمر بالمكس ، هـ كان هبل من عهد ابحانه إن عهد
مدو من أصول بعضه بطرمون قواعد ثابتة وإن اختلف رأي قبي عن ديه في
بعض بمعايد ببل استلابه كان مسب على عري نصاب بدر الإمكان
والابتعاد عن تحكم الحق وحقول التشبه في الأحكام الشرعية . نعم لم تكن
هذه المدو عند مدو ، وإن كانت ملتزمة ، كشأن علم لنحو مثلا ، فله كان
١ - ريب قبل تدو به بمرور دفع لمد على وصفت لمعول مثلا من بول أن يلتموا
نلت المصطلحات كصحة .

ومن هـ بسب تدو به ، علم صوب الفقه جاء متأخر عن تدوين الفقه ،
وإن كان - من حيث الوجود - منه صمغ من مثلا -

٣٠- وفي هذا العهد : أيضا . ظهر الفقه الافتراضي (التخديري) وقد عظم هذا اللون من الفن في مدرسة الفرق من من ظهور أبي حنيفة رضي الله عنه وشلاميطة ، وإن كان قد تزايد الاشتغال به ، من في عهدهم وعهد تلاميذهم وكان استعفاء - أمم هذه اللون من الفقه على صير من كانوا له لأن الاشتغال به عبر عنه ، وقد حرى إلى الحد الأقصى إلى اسراع ، وأجرون يريدونه ويقومون . إنه بعد بكل حادثة حكمها حتى : ما وصفت لا تعتبر في معرفة هذا الحكم . ولكن رأي وجهته ووجهاته . وليس بعدد معارضة من الزواجر ، وإن كما يرى في الإسراف في هذا اللون من الفقه ما يراه مسائل مستحبة الوقوع عادة شتات لما لا يندى وغيت ، والله لا يحب العائش . وأن تراعى مسائل حكمه حقيق ، ولكن لا تقع فلا بأس به ، وقد راسا في كتب الله مسائل مشهورة كأنه مقدمون يروون مستحبة الوقوع قد وقعت بالفعل كإفلات نجسي من لد كبره إلى المشقة والاعكاس ، وكمثال التلقيح الصناعي ، بل عرفت من يصل لأخصاء من المولى إلى الأحياء ، أو من الأحياء بعضهم بعضا ، فإن الفقه الافتراضي في مثل هذه المسائل قطع ما ربه كان يصعب علينا أن نرى . وقد مهد العلماء المعاصرون رضي الله عنهم لنا طريقاً مستقيماً .

مبادئ المذهبين والفقهاء :

٣١- في هذه بقعة سبب طبقات المذهبين على سبيل السرد لا على سبيل كسب . لأن بسط هذا الموضوع يكفل به علمه في ربح شريع وكب طبقات الفقهاء

وقد قسم العلماء المذهبين إلى الطبقات الآتية

١- المتخددون الكبار . وهم أصحاب المذاهب المعروفة والمندثرة ، وكل مهم به صاحب المذهب في الإجماع تأميلاً ومعرفة ، كأبي حنيفة ومالك وشافعي وأحمد أصحاب المذهب الأربعة ، التي يقتنفها الكثرة لكثرة من المسلمين في مشرق الأرض ومغربها . وكان معاصر هؤلاء أئمة لا يخلو عنهم منزلة - وإن

اندثرت مداهم كالأوراع في ما بينهم ، وبقيت بر سعد بن سعد ، وبين أبي بديل
والشعبي ما يعرف . . . إن غير هؤلاء ، فمن رحمت بهم كتب الخلاف وتفسير
وشروح الأحاديث والآثار .

ب - تختصرون المسعود - رحمه أصحاب هؤلاء الأئمة وثلاثتهم . وهم
يسمعون مع إمامهم في مواضع والأصول ، وقد يختلفون مع أبي الثوري ، وفي أنهم
تعتبر من المذهب الذي يتشبهون إليه ، حتى ولو كان رأيه غير مردى عن صاحب
مذهب كإس بن موسى وعنه ، وروى من أصحاب أبي حمزة ، وكنت أترجم من
بعضه وإن ذهب من أصحاب من لا . كالحري شافعي إنما أصحاب أحمد
هكأنهم ، رافة فقط لأحدته ورأيه الفقهية وم يؤثر عن أحد منهم أنه صاحب إمامه
في أصل أو غير ، ومنهم من يكره الأثر من يود يرد لهحتي وأبو محمد
حري .

ج - تختصرون المذهب - وهم لا يختلفون مع أنهم لا في الأصول ولا في
المسروح ، ولكن يترجمون السائل شي ثم يرد عن إمام وأصحابه ربه في .
مصر من مذهب الإمام في المسألة لأحكام . وروى بالخلاف إمامهم في . مثل
المسألة عن العرف . . . يجوز عن هذه المسألة . . . ليس من قبيل اختلاف
المسألة . . . ولكن لا اختلاف العرف . . . بحيث لا يطعن عليهم على
ما اختلفوا عنه لمذهب إن ما ذهبوا إليه . هؤلاء هم الذين يسمونهم في تحقيق
المذهب وفقهه وجميع مناه

د - تختصرون المسحوق - هؤلاء هم من ترجيح بعض الروايات على
بعض ، من غير مواضع التي وصفها المتقدمون . . . هذا بيان
ومعنا أحب ، جعلنا ، فالتقريب . . . وطبقه ولجأ .

هـ - طيف المسندين - هؤلاء لا يستعملون ولا يرجعون قولاً على قول ،
وكن يستعملون الآثار . . . ويبينون ما اعتقدت فيه ، و يورثون من لاد من
عن ترجيح لشكك ، ولا بد له هو خدر بانفس
وأب إذا دعت . . . يظهر ريت أن هذه الصفة لا ينسب لها من سابقته ، إلا

لا يعقل أن يكون اشتغاله بالاستدلال بالأحكام لا ينتهي إلى ترجيح أي على رأي . ومن هذا فالأولى أن تكون هذه الطبقات الثلاث منه غيلة .

٣٢ - ومن عندنا في هذه الطبقات الثلاث كمحتفي مدح : أو من أهل لترجيح ، والمتمتدلين ، من محمد أبو منصور البريدي ، وأبو حسن الكرخي ، وحضاض الرازي ، ونور بدوي ، وشمس الأنة الحلبي .
ومحمد الأنة لرجي الخ

ومن المالكية : أبو سعيد برادعي ، واللحمي ، وداودي ، وابن رشد ،
والقاردي ، وابن الحاجب ، ونفراي .

ومن الشافعية : أبو سعيد الإصطخري ، والفرد الكبر الشافعي ، وحقه
الإسلام انفي .

ومن المالكية : أبو بكر الخليل ، وأبو القاسم الخرق ، والعامري أبو يعلى
بك .

وبالرجوع إلى هؤلاء المذكورين نجد أن الخرجي احتلوا في تعديهم وفي
صفتهم ، وبكثرت مجموعهم على أن هؤلاء لم قدم صدق في تثبيت هذه المسائل ،
ولم لأثر الجهد في تثبيت أركانها

٣٣ - المفسدون هؤلاء يس هم اجتهاد ، وإدعائهم في قوا نقل . وهم
طريقات : طلبة الحقائق ، وطلبة الأديع الجرد .

أ - طلبة الحقائق : هم الذين يعرفون أكثر أحكام الشريعة ورواياته ، وهم
حجة في المنزل لا في الاجتهاد ، فهم حجة في نقل الروايات ، وبيان أوصافها ،
ونقل قوئ لأراء ترجحاً من غير أن يرحض . ويقول فهم امر عديد . وهم
لقد اريد من التمييز الأقوي والسوي والصحيح ، وظاهر رواية وظاهر
المدح والرواية السابقة ، كأصحاب فنون الفقه كصاحب البكر وصاحب
سوبر لأمة روضة حب بوقاية وصاحب الجمع وشأنهم ألا ينقلوا في كتبهم
لأقوال المرددة وروايات نصيبه ، وعلى هذا لا يكون عملهم الترجيح ،

بالتعقول، ويؤمن به، بل يكفر بأن عوا هذا كقولنا، وقد يمكنه
 دليل قوى (١)

وقد كان هذا الأمر من أثار الاحتسام أحد من خبر، وهو منطلق
 - معصاء، ومنه ما كان لقبه، لا يصح إلا ما راجع من تذهب، فإن هؤلاء
 منبسطه لا يصح لقبه راجع، وفي ذلك صدق معصاء من غير أن يكون لأمر
 موطأ، وبمعصية معصاء في الأثر الذي سحره بها لأنكر وجب، إن
 الإصاح لا يكون حسناً إلا في الأحكام المعصية

الأثر الثاني أن هذا فيه مدعى لا قول الله تعالى، واعتبر قولهم
 حجة صالحة، من غير أن يكون قوة دليل، وهذا صفة قولنا ما كانت والسنه
 ومن غير أن يكون صلاحه للتطبيق، وقد حصلنا من ذلك وقد كان هذا
 أثر في البينات التي تحاول أن تعد موضوعاً لتفصيل مسارع وراءون لمختلفون إلى
 تفسير بعض بعض دوى القبول، يذكر قولنا هذه، فبمعنى هؤلاء أن بعض
 معصاء آية، وهذا إله، وما يكفر من أنفس، أن كان صفة، وما كان
 حجة من ثبات سلامه منه وقوله في مذهب الذي دوى في كنهه ثم ستر
 هؤلاء مسلطون ذلك شرأي مجازي، صالحة بكثرة نعمه، فلو على هؤلاء،
 وأولئك من قلدهم، وسويل من أحد كلامه حجة في دين والذين لم
 نضعهم.

٣٤ - في عصم الاختلاف، سواء أكان مطلقاً أم مقيداً، بل وفي عصم
 التقليد، ثم كل أحد من أنفسهم بالهدى غلبة في متبعض حكم شرعي عن غير
 الأداة الشرعية، ولم يسم أحد منهم إلى لأحد من القاطنين روماني وغيره من
 هؤلاء التي كانت سائدة في البلاد المفتوحة.

وعلى منسب شكوك في ما ذهبوا إليه اعتدوا على القاطنين روماني في

(١) هذا هو الذي كان يعرفه
 (٢) وبهذا المذهب إلا أن من عرفه به في بلاد مصر من غير أن يكون معصياً شرعاً
 من لم يرد عليه.

استباطهم أن يدعونا إلى حكم واحد، وهذا هو الحق على هذا القانون أو غيره، فإن
 وجد حكم مطابق لما في القانون الروماني فيس على هذا، مستبعد فيه، بل
 هو ما اتفقت عنه الفرض السليمة، ومن المسائل التي لم تختلف باختلاف التصور
 والأثرمان. وعمد النظري مصدر هذه الأحكام إن وجدت. محمد أبا
 مستندة عن أصل شرعي.

يقدم المذهب وإشارتها :

٣٥ _ في تقدم معنا أن هناك مذاهب اندثرت، وأخرى هبت ونمت وقد ذهب
 بعض المؤرخين إلى أن ذلك يرجع إلى قوة السلطان والنفوذ.

وهذه القوى على ثلاثة - موهوبة - فقد يكون سلطان والتعود بعض الأثر
 في بناء ما بقي من مذاهب وانتشاره، ولكن هذا الأثر ضئيل. إذ إن الدولة
 السياسية - وكان موهوبة - تبدأ على جميع الأنظار الإسلامية - كد الفصح - بيد
 المصلحاء الحنفية. ومع هذا لا يمكن أن مذهب الحنفية لم يبدله شيء عادي لشمال
 الإمبريقي أو في مصر إلا قلة قليلة. بل إن كثرة الكثرة من بلاد فارس كان
 مذهب الشافعية هو غالب على غيرها يومئذ. وكان مذهب الحنفية إن في هذه
 دولة لاصراً على العراق وبلاد ما وراء النهر وبعض بلاد فارس. كما أن الدولة
 العثمانية وكان سلطان يتبع على أكثر بلاد الإسلامية كد مذهبها الرسمي هو
 لمذهب الحنفي، وكان التقصد في كل السعنة العثمانية في علماء هذا المذهب،
 ومع هذا عند أن لشمال الإمبريقي كله لا ينتشر فيه إلا مذهب مالك، اللهم إلا
 السرد يسري في عاصمته تونس في بعض الأسس المتحدرة من أصل تركي. وكذلك
 الخائف في مصر، فإن أكثر أهلها شافعي المذهب وسهم المالكيون في صعيد مصر أو
 في محافظة البحيرة، ولا نجد الحنفية إلا في فئة متحدرة من أصل تركي أو
 شركسي أو تمذهب بهذا المذهب عمداً في تولي القضاء. وإن كانت حلقته
 بدولة في الأزهر عن مذهب بطلان هذا المذهب، ولكن الغلبة ما في بيروت أو
 مالكيون، فأين تأثير السلطان في فرض مذهب خاص ؟

ومش ذلك يقال في شبه الجريرة العربية ومناطق الخليج ، فقد كانت كلها
نسبة بدولة العثمانية ، ومع ذلك يرى أن المذاهب المتسرة في هذه المناطق هي
مذهب بانكية والحنابلة ، وري لأشاعره ، ولا وجود لعناني مذهب الحنفية إلا
شرذمة قليلة

والقول أن علماء مذهب م أو انتشاره يعتمد - أولاً ودليل كثر شيء - على
نقطة أساس مصداق لمذهب ، وأحياناً بهم إليه ، وعلى قوة أصداء ودأبهم على
شره وتعميق مسانيد وتبوير فهم هذه المسائل عرس عرسه .

التقليد :

٣٦ - جابغ بعض الناس في الظن على من قبله عائد في أمر من أمور دينه ، وربما
شبه بعضهم القائلين بالمشركين في قولهم « إنا وحسن آباءنا على أشبؤ زماناً
على آثارهم مُتَعَدِّين »^(١)

ولكن أن التقليد في لفائده ومثله الأساسية في الدين ، وهي المعونة من
الدين ، ضرورة لا تعيد لها لعل ، مهما كانت مكنته ، من لا يد من اقتناع تام
يلجأ بها عن صاحب الشرع ولو بصيغة إحمائية أما المسائل الفرعية التي تتطلب
استقراء الأدلة لتعصيه فإن بكثيف لعلنا - نظري الأدلة بكثيف شاق لا
نستقيم معه الحياة ، إلا لو كعنا كل مسلم أن يظفر في كل مسألة بظرة المذهب فإن
مصاعب مستعطل ، ومضايح للناس سهل وذلك بظيل نكلام في ذلك
وسلعت الأمة - وهم خير بقرون كما شهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم - لم
يكونوا كلهم معبدين ، بل كان للمعبدون قبة قلبه ، وكان الكثيرون منهم لا
يتجاوزون ثلاثة عشر شعباً .

على أن من استطاع أن يحبه عليه - بجهته من توفرت به أسانه وتزهرت
فيه شروطه التي سببها بالتمصيل - شاء الله - في تحقق الأصول لهذه
المروعة .

(١) سورة الفرقان ٢٤

ومر المحبة أن بعض هؤلاء المقاتلين يقول : إنه لكي الشخص يكون
 متهماً أن يكون لديه مصحف وسنن أبي داود وقاموس بطوي ، فصبح بذلك
 عبداً لا حاجة له بـ تقليد إمام من أئمة المسلمين ، فلو أنه تكفى بالمصنف
 وسنن أبي داود والقاموس لكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم
 عتبههم ، لأنهم إما عرب حلمي ، أو نشؤوا في بيئة عربية خالصة ، وشاهدوا
 أحداث نشؤوا به ، وروى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك الادعاء
 يكذبه بواضح ، والقول بأن تقليد الأئمة في الأمور الطبية شرك وتآله هم قول لا
 أصل له ، فليس هناك نقيضاً من هذا من متعلم يرى أن الأئمة حق لتعليل
 وسحرم الذي هو حق حاله الله سبحانه وتعالى ، من كل ما يعتقد فهم أنه هذا
 الإمام أو نالك مؤثوق بعلمه ، مؤثوق بدينه ، أمين على دين الله وروايتهم ومن
 يحجب أن أكثر هؤلاء الذين مدعوا الاحتياط والمدعون إليه في هذه الامام لا
 يحسن أحدهم أن يقرأ آية صحيحة من المصنف ، فضلاً عن أن يستطيع حب
 حكماً شرعياً ، فأقل ما يجب أن يصف به الجهد أن يكون متمسكاً في اللغة
 العربية ، عالماً بالناسخ والمنسوخ ، ولعلم وطائفة ولطائف والفقه ، إلى غير ذلك
 من يتطلب إعداداً خاصاً لا يجوز إلا بلغة القليلة المتفرقة .

٣٧ — وهذه المناسبة لابد أن تعرف المسبب أنه ليس من الضروري أن يلزم
 الشخص مذهباً خاصاً في عباداته ومعاملاته ، بل قد تزلت به نازية ، أو عرست
 به مشكلة ، فله أن يتخمس الحكم الشرعي من شخص مؤثوق بعلمه ، مؤثوق
 بسننه ، مطمئن بدينه ، وهذه هي غير المسائل المحترمة من دين الضرورة ، فإنه
 لا يمكن فيه قول كذا بل غير ما عرف من مسلمين حلماً عن سلف . فهي أخصي
 بعض ساس محل لرسا ، أو شرب الخمر ، أو ترك الصلاة والاستعانة به
 بل صدقة مثلاً ، فلا يقبل قوله . ولا تكذب حتى مثل هؤلاء غير يثربه بين
 يدي الله سبحانه وتعالى .

إِفْهَامُ بَابِ الْإِحْتِدَادِ :

٣٨٨ - ما بين أهل القرن السادس الهجري حتى ما بين بعض العلماء باقصار باب الاحتدَاد ، وقالوا في بركة الأوَّل والأوَّل شَيْئاً ، وكانت محمَّد في ذلك صبيح الضم ، وحراب الضم ، ونسلف الحكام استبدلين ، وخشيته أن يتعرض للاحتدَاد من ليس أهلاً له ، إما رهنة أو رهنة . فعنداً للذريع أنقويها العباد الاحتدَاد . وتعرض بعض من خالف الأوائل في قرآنهم لخطأ إمامه وخاصة ، وبكر مع هذا فقد كان يظهر بين المينة والمينة من ادعى الاحتدَاد ، أو ادعى به ، وكانت هذه احتدَادات لا بأس بها كابر ليمية ، وتلميذه من القم ، والكاتب من فمقام احمدي بدهب ، هذا كانت الاحتدَادات خرجت في علي الذهب . ومن هؤلاء راجع ائدين لشككي صاحب جمع مولع ، وأبو من حله . وأما ما كان قد كان احتدَاد هؤلاء لا يخرج عن ترويح رأي على رأي ، أو حل لمشكلة عارضة لم يتعرض لها الأئمة المتقدمون .

والذي يدعي الله سبحانه أنه لابد أن يكون في الأدي علماء مخصوصين ، على علم مكتوب لله وصلة رسوله ومواضع الإجماع والحاوي . هذه وأما نحن ومن جاء بعدهم . كما ينبغي أن يكونوا على خبره بآلهة العربية التي تربها لتراق الكريم ، ودوتها لستة أسوية ، وإن يكونوا قبل ذلك وبعد ذلك على الصراط المستقيم ، لا يمشون في الله لومه لأنهم ، ليرجع إليهم الأمة كلها ردياً من أحداث ، وبمحنة من موازل ، وألا يفتح باب الاحتدَاد على مصرعه ، فتحقه من لا يحمس هذه آية من كتاب الله في الصحف . كما لا يحسن أن يجمع بين أشدات الموضح ، ويرتفع بعضها عن بعض .

والذين أخذوا بإفهام باب الاحتدَاد إنهم دعوا عن خوف من أن يدعي الاحتدَاد أمثال هؤلاء ، وأن يعتزوا على الله بالكذب ، فيقولون قد حلال وهذا حرام من غير دليل ولا برهان . وإما يقولون ذلك إحصاء بالحكام . ولقد ساجد من يدعي الاحتدَاد بوجه أن يقول كما وكذا فيه ترصبة هؤلاء السادة ، فيصيرهم

بالقول . وبتعدد هؤلاء أحكام عن آراء هؤلاء المدعى . ضد رأي في عصرنا هذا من ألقى بحسب الاستعلا في دون الاستعلاكي ، بل منهم من دأب عنه مطلقاً ، لأن المصلحة في رعيه — توجب الأخذ به — ومنهم من ألقى بخواتم لإحجامهم انشاء عقد النكاح ، لأن بعض الأحكام يرى هذا رأيي ، ومسبب تطعيم الأسرة ، ومنهم من يرى أن إقامة اليهود لا تثبت إلا على من اعتنق الطرقة الموحدة للحد ، ومنهم .. ومنهم . فأمثال هؤلاء هم الذين حلوا أهل الذمة من العلماء على الفهرست بآداب باب الاجتهاد . ولكن نقول : ان القول بخرقة الاحكام والفتنة بأنه حكمة وتخصيلاً لا يتفق مع الشريعة صلباً وروحاً ، وبالفقه المصلحة هي إيلت ، بل وجوبه على من توفرت فيه شروطه . لأن الأمانة في حادثة ، بل معرفة الأحكام الشرعية في حد من أحداث لم يقع في المعصور القديمة .

مصدر الاجتهاد :

٣٩ — بينما قياسي أن معناه الأمة جميعاً اتفقوا على أنه لا حكم إلا لله ، وعيب فساد مصدر الأحكام كلها منه تعالى بولسطة الوحي والوحي بما صلوا وهو لقرآن الكريم ، وأوعد منلو وهو لسنه لنبيه لمظاهرة ، فإنه صل لله عليه وسلم نصت رسولاً لا سطر عن الهوى بل هو لا وحي بجنى .

ومن هنا يشبه أن مصدر الأحكام كلها ترجع إلى الكتاب وسنة بصمة مباشرة .

أما الإجماع إذا تعلق به فهو كاشف عن حكم الله سبحانه وتعالى ، لأن الأمة لا تتجمع على صلالة .

وأما القياس — عند من هو به — فهو كاشف عن حكم الله تعالى في من المحتجب ، وهذا الظن كاف في الاحتياج متى توفرت شروط الرئيس الصحيح ، سواء قلنا بأن الحق لا يتعدد أم عند غير ذلك .

مخالفته وإن لم يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن هذه حلال وحرام أو أن هذا الأمر موجب للموتة أو غير موجب، أو أنه هذا سبيح صحيح أو غير صحيح، لأن هذه الأمور من صلب وطبقة الرسول صلى الله عليه وسلم يدي (رحم الله عليهما) عنه في كل ما يبلغ عن ربه.

ب - المسألة الثانية :

أما تناقض هذه الآراء بين المصنفين المعينين دعوى الاعتماد على الصحة في نشر بيان صحة أو اشتراطية الإسلامية، من حيث خبر السرية، كما كان حيراً أحداً من هذه. وقد كان شرطاً مخصصاً عنه وهذه كلمة حق ربه، كما ماطل، وإن صريح الإسلامى - حنة ونصيباً عبادات ومعاملات - إما أن يده مصححة نشر، ولكن من هي هذه المصححة ؟ أنهي مساره الأهل والوصية ابنهوس حة ؟ أم هي المصلحة الخفية التي يستقيم منها أمر الناس ؟ ثم ما سبيل إلى تفرقة بين المصححة المؤقتة والمصلحة الحقيقية ؟

وطبائع الناس، كما يعلم وشاهد، مختلفة، كما يحبه هذا بكرهه ذلك، وقد يكرهه ذلك يحبه هذا، والمحب لا يرى فيها أحب إلا صاحب الخير والمصلحة، ولكاره لا يرى فيها بكره إلا جانب الشر والضرر.

وعمر أرميا عن كل عيب كليله كما أن عن بسخط نبي أبي و - وقد نصب حكمة له سبحانه وعالي أن يحفظ لغيره نشر في هذه كليب، لشرح مصححة على مصححة أو بعبارة عن مصححة، ومعرفة لعامة الناس بالصلاح وبجميع حقائق على لآخرى، كل ذلك يتطلب أن يكون المصدر في ذلك محي بشرة عن لأهل والأعراس، وهو الله سبحانه وتعالى، لأنه لا تخفى عن المعينين، وهو الذي يريده عباده البشر ولا يريدهم البشر.

ومن هنا ينبغي أن المصالح ثلاث مصححة تعتبرها الشريعة برغم ما قد يحسب ب من بعض الأضرار السبيلة، لأن الخير فيها أرجح كالمصلحة في تصور

مع ما فيه من محض الشك، والمصلحة في الجهاد مع ما فيه من بدل الأموال والأرواح. ومثل ذلك يعدل في الحج وغيره.

وهناك مصباح لغاه الشارع الفاء تاماً، لأن ضرره أكثر من منفعته، كما المصلحة في الخمر والميسر، كما قال الله تعالى: «لَيْسَ الْكُلُّ عَسَىٰ الْخَيْرِ وَالْخَيْرُ لَيْسَ كُلُّهُ بَشَرٌ فَبَدَّلَ الْفَتْحُ لِلنَّاسِ وَفُتِنُوا أَكْثَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا»^(١) أو كما المصلحة في الربا، فإن الله سبحانه وعد أن حرمة بأي صورة من صورة أو شكل من أشكاله: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»^(٢) وكذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ فَإِن لَّمْ تَقْلُوبُوا فَاذْنُ بِعَرَبٍ مِنَ اللَّهِ فَزُشُّوهُ وَإِن يُبْسَمَ لَكُمْ زَوْجٌ أُنْزِلَ لَكُمْ لَا تَقْلُوبُوا وَلَا تَقْلُوبُوا»^(٣)

وهناك مصباح حكى عن الشارع فلم يجبرها ولم ينهها بخصوصها، فهذه للمصالح إنما يقدرها لتخصيص دون غيرها، مع وجوب مراعاة حاجتهم — قدر الإمكان — من ذهب المعز وسيفه، وأن يكون اليقظ في هذا الأمر من شأن الجماعة لا لأفراد، كما ينبغي أن تكون مثل هذه المصالح تحت التجربة، فإن أمثالاً تختطف من مصر إلى مصر، ومن بلد إلى بلد.

تفصيلات الفقه:

للعقبة تفصيلات شتى لأعبارات شتى، مكتفي بها بدو التعميمات الآتية:

أ- تقسيم مسائله بـ اختيار أدلة:

٤٢ - وهو ينقسم الاختيار ينقسم إلى قسمين:

أولها: عقبة مستبعد على أدلة معصية لي ثبوت ودلائلها، كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج على المستطيع، وحرمة الرزق والربا وشرب الخمر وإباحة

(١) سورة البقرة/ ٢١٩

(٢) سورة البقرة/ ٢٧٥

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٨، ٢٧٩

بطيات من الرق.

وثانيها : منه يعتمد على أدلة قطعية كتحديد تقدير المسح من الرأس ،
ولقراءة التسمية في الصلاة ، وتعيين عدة الطهارة ، ذات الطهارة بالطهرام
بالحبس ؟ ومن المندوبة الصحيحة موجبة تمام المهر ووجوب عدة ؟ . . إلى غير
ذلك .

وكما تقدم فإن الأحكام ثابتة بأدلة قطعية ممنوعة من تدوين بالضرورة لا
تغير في غير الأصوليين نعماً ، وإن اعتبرت في نظر الفقهاء .
به . - القسم الفقه باعتبار موضوعاته .

٤٣ - ١ . كان قسم الطب هو القسم الذي تعرف منه أحكام الله سبحانه وتعالى في
أفعال العباد ، أفعاله أو تحييراً أو وصفاً ، فلهذا هذا الاعتبار ، وكل ما يصدر
عن العباد . وهذا سميت موضوعاته ، فالأحكام التي تنظم علاقة العبد بالله
تسمى سميت بالعبادات ، سواء كانت هذه العبادات سنية عيشة وهي الصوم
ونصلاً ، أو مادية عيشة وهي الزكاة ، أو مادية وهي فريضة الطبخ . والأحكام
التي تنظم الأسرة من رواج وطلاق وطفقة وحضانة وولاية ونسب وما ينص
بذلك أحاطت عليها الآن فقه الأخوان الشخصية ، وأحقوا بها القضاة والإرث
لا حاليه الوثيق بأحكام الأسرة .

والأحكام التي تنظم معاملات الناس من بيع وشراء وشركة - بكل
صوره - ووهب وكفارة ووكة ، وهبة وإعارة وإجارة ، قد أطلقوا عليها الآن اسم
قانون المدني أو التجاري .

والأحكام التي تنظم القضاء وما يتصل به من طرق الإثبات أطلقوا عليها
اسم قانون الإجراءات .

والأحكام التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين ، والمحكومين بالحاكم أطلقوا
عليها الآن اسم قانون الدستوري .

والأحكام التي تنظم علاقة المسلمين بعضهم سلباً وحرماً قد أطلقوا عليها
اسم قانون الأسرة ، وسماها محدثون باسم القانون الدولي

والأحكام التي تنزل من غيرات عباد في ما كلهم وطلبهم وسدوهم فطابق
عينا انهم ، صانوا الحظر والإباحة

ولأحكام متى حدثت الجرائم والعقوبات قد تُطبق على هؤلاء اسم
الحدود والجاسات ولشعيرات، وسماها المحدثون باسم القانون الجزئي أو
الخاص.

ومن هذا البيان المختصر يتبين لنا أن هذه تآمر كل ما ينص الإنسان،
فليس لأصراً — كما يزعم البعض — على تنظيم علاقه الإنسان بربه، في ذهب
هذا المذهب ما عايناه من متعديين بالعبث الإسلامي ومزعجيهاته.

ج - تقسیم الفقه باعتبار حکمت :

۱۱- تقسیم مسائل لغتہ میں حیث ادراک حکم کے التشریح فیہ اوعدم ادراکھا، یقسم:

أولهم : أحكام معقولة للمسي ، ولقد تسمى أحكاماً معبد ، وهي تلك الأحكام التي يترك حكمه بشر بعض ، إما لانتعاض على هذه الحكمة ، أو لير أسباطي وهذه المسائل هي لأكثرها شروع لله سبحانه (تعالى) ، حيث :
م يمنحنا ما نعبأ به حرماً علي ظم ترتب ولم بهم

وذلك كتشريع الصلاة والزكاة والصيام وحج في الجملة، وكتشريع
إجتناب سهر في السكج، وسبعة في الصلوات والوفاء، ووجوب النفقة للزوجة
والأولاد والأهبار، وكتشريع انغلاق عندنا بعد حياة روحية، إلى
آلاف المسائل الفقهية.

وتأثيرها : أحكام تعدية ، وهي تلك الأحكام التي لا يترك فيها المتأثرة من العمل والحكم المرتب عليه ، وذلك كما إذا احتسب وندب الركعات وكأثره أنسأى حج . ومن جهة أخرى سبحانه وتعالى أنه هذه الأحكام قليلة بالنسبة إلى الأحكام الممهولة للمفسر .

وتشرع هذه الأحكام التمهيدية في إزاء به اعتبار العهد هل هو مؤسس حقاً؟

وبما ينبغي أن يعم في هذا المقام أن الشريعة في أصولها وفروعها م نأت به ترفعه
 العقول، ولكنها قد تأتت ما لا تدركه العقول، وشأن بين الأمرين، فالإنسان
 إذا اقتنع - عقلياً - بأن الله موجود، وأنه حكيم، وأنه يستحق وعده بربوبية
 ذوق حسره، واقتنع - عقلياً - ما شاهد من المعصيات والأدلة - بصدق لرسول
 صلى الله عليه وسلم المبلغ عنه فإنه يدرك قد أمر الله سبحانه وتعالى بأخذ كمية
 وانبوبية، وأمر على نفسه بالعبودية، فإذا ما أمر بأمر، أو من عن شيء، فقال:
 لا أعتقد حتى أرى الحكمة في أمرت به أو نهي عن، يكون قد كلف نفسه
 في دعوى أنه مؤمن بالله ورسوله، فإن لعقول حداً ينبغي إليه إدر كها، كما أن
 للعواص حداً تقف عنده لا تتجاوزوه.

وما مثل التمرد على أحكام الله تعالى التعبدية إلا كمثل مريض ذهب إلى
 طبيب مشوق بعلمه وأمانته، عوصفه له أنواعاً من الأدوية، بعضها قليل الأكل
 وبعضها كثاه، وبعضها بعده مخنفة المدايرة، هذا للطبيب: لا أتعاطى دواءك
 حتى تبين لي الحكمة في كون هذا قليل الطعام وهذا بعده، وهذا أئناه، ولهذا
 دعاوت الجرعات فلة وكثرة؟

فهمل هذا المريض وائق - عقلاً - بطيبه " فكذلك من يدعى الإيمان بالله
 ورسوله، ثم يسمرد على الأحكام التي لا يدرك حكمها، يد المؤمن الحق يد: أمر
 بأمر أو من عنه يقول سمعت وأطعت، ولا سيما بعد أن بيها أنه ليس هناك أحكام
 ترفصها العقول السبسة، فعد الطم بالشيء بس دليلاً على بعه، حكم من
 أحكام عمت عقلياً حكمها فها مضى ثم اكتشف ما ماها من حكمة بالغة، قد
 كان خافياً عن كثير من الناس حكمة محرم خم الخنزير، ثم تبين لنا ما يحمله
 هذا الحيوان الخفي من أمراض وصفات حبيبة أراد الله سبحانه وتعالى أن يعمي
 عنها المجتمع الإسلامي. ومثل ذلك يقال في الأمر بغسل الإناة الذي ومع به
 سكب سبع مرات إحداهن بالتراب.. إلى غير ذلك من الأحكام التي تكشف
 لأبام عن سر تشر بها وإن كانت حافية عنها الآن.

التعريف بالموسوعة الفقهية

تطور عرض الفقه (أحمد بن محمد عيسى) :

15 - بعد من العهد الإسلامي في رحمة قدوسه بظهور غنمه نشأه أنوار تكوينه. ولا ينسج المحرر لأكثر من لاشاره إلى منهجه المتمحور بالمد والآخر. ثم صهر في صورة الأساس والنسب وجوامع المهنة بالصور ومروع أكثر من ابدى، ثم لا ذلك بألف المقدمات والمهات الكتب بمسوحه التي حفظت بها المدح من لا تذاذره وقد آن تصفيف في الفقه بالمد إلى عرضة بالصور عملي شديد التركيب، متناوب للترتيب، مسهل العبارة بعد التمرس، وظهرت (متمون) التي استلزم ابعدها وضع (المشروع) والمطبق (المطابق) عن بعد صعب لا تكمل الفائدة منه إلا بالمحصص، بل وقد تحصر خبره لفرد بمسب دون آخر، كما يعارو عليه هير كل مذهب، في درسته والافتد به وتأنس فيه، من أهور ورموز والمصطلحات، بعضها ملتبس في مواضع متركة، وبعضها لا يدرك إلا بالتحقق والتعريف فيه.

والمعرض هنا لاشاره إلى ظهور بعض المؤلفات المتطورة في عرض الفقه شبه الموسوعة - إذا عُدَّ النظر عن هيئة الترميز - على أنها - لاشتباه من بعض حصانصر حكيمه الموسوعية كشمون وطلاي يبحث عن غنيد بمصباح كتاب، أو مصبح تدريس، وطالقه بعد لعددي... والأشبهه عن ذلك كثرة في الكتب التي تجمع في صمد واحد ما تعرف في غيرها من المؤلفات، وبعض ما كان يسمى: علم اختلاف (مذمة)، لعب، ويجرى على أسلوب اسطر والاعتماد لكل ما حاج إليه بحسب تقدير المؤلف، لكن تلك الأشبه الموسوعية كانت جهرة. فردد (أو شبه فردد) حين فخرتم لسة المؤلف فأنى من

بضع ثمكة للكتاب) والبر السبع منها كان جهداً حقيقياً وغالبه ثمرة اهتمام أولي الأمر قزحاً، أو شجاعاً، أو متيناً واستعداً.

٤٦- ومن الأسئلة للجهد الجماعي في المؤسسات الفقهية الخارجية مجرى لموسوعات الكتب المروية في لفقه الحنفي بالفتاوى الهندية، والتي اشترك في تحريرها (٢٣) فقهاء من كبار علماء الهند بطلب وتمويل ملكها (محمد أوركنز بي) لمعقب «عالم كبر» أي قاتع العالم، ولذا سميت «الفتاوى العالمية»^(١).

ومجرى على هذا النوال من حيث تحقق بعض أهداف الموسوعة بازجوع إليها والاعتماد على ما فيها - فتتدرج التشريعية الفقهية التي كانت مثابة للنصائح والمفاهيم بالالتزام فضلاً عن الإلزام، كمسألة الأحكام المدنية المعروفة والتي وضعها خمسة من الفقهاء يتكلم من الخلافات الهندية، وكان بين أعضائها الشيخ علاء الدين ابن عابدين (عجل صاحب آخاوية المشهورة في الهند الحنفي). ويقارنها في الذبوع ثلاثة كتب للعلامة محمد قنبري بالمشاهير كمولدين مقصحة (وهي مرشد الخيران في معرفة أحوال الإنسان، والأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، والتبذل والالتزام في أحكام الأوقاف) تلك الكتب التي يورد بعض الكتاب احتمال أن يكون مؤلفها قد أعانه عليها قوم آخرون، بالرغم من أهلية الفكرة التي لا يستغرب معها توفيقه بها لعمل وحده، وهو ما يتواءم بالأفرد.

ولا ينسحب نظام الإضافة في هذا الموضوع وحسب الأمثلة الكثيرة عليه، فهو مما يحصى به عشم وصف الكتب (السيراف) وما كتب في تاريخ لفقه ولشريع، والمداخل إلى الفقه وما به وسبب الأئمة وطبقات الفقهاء.

(١) ملاحظ أن محمد قنبري (عليه السلام) عدل فقيهاً مقبولاً من الفتاوى الهندية تتويجاً لتولي الإسلام في الهند (١٥٠٠) من سنة الممارة ١٢٩٠ هـ).

تعريف « الموسوعة » ..

٤٧ - يطلق الموسوعة - أو دائرة المعارف ، أو ألفتة - على المؤلف الشامل لجميع معلومات علم أو أكثر، معروفة من خلال عناوين متعارف عليها ، مترتيب معين لا يحتاج معه إلى حيرة وإمارة ، مكتوب بأسلوب بسيط لا يتطلب فهمه توسط المدرس أو لشروح بل يكفي للاستفادة منها عند الاوساط من الثقافة السائدة مع الإلمام بالعلم الموسوعة به ، ولأن مع هذا كله من توفر دولعي الفهم معلوماتها معروفاً سراعاً للخدمة ، أو سبيلاً في التخصص ، تدعى عهد إليهم تدوينها لمن يطمأن بصدورها عنهم .

لخصائص (الموسوعة) التي توجب لها استحقاق هذه التسمية هي الشمول ، والترتيب السهل ، والأسلوب البسيط ، وموجبات الثقة

ويشتمل من هـــــ التعريف التوضيحي أحكام أ - « موسوعة لعمية » هي ما كانت فيه هذه الخصائص ، وأن أساس الترتيب فيها هو المصطلحات المتداولة في لغتها (وهي الكلمات المعنوية لأمره ومصانته المشهورة) ، والتي ترتب أسباباً لتكفي للتميز وعبره من الوصول نظام البحث ، وأن موجبات الثقة هي بين الأدلة والمرو للمراجع الأصلية ، وأنه لابد من التنسيق بين جميع مطالباتها ، يتحقق به التراط والتكامل والسياد لتكاملها

فهو إذن غير ما يطلق عليه اسم ' المدونات ، أو المطولات ، والموسوعات ، أو الأمهات من كتب فقهية ثم فراء فيما جميع الخصائص المشار إليها ، وإن وجود حصصية من أو أكثر ، مالفصـد أو الخواص ، ولا سيما شمول تميز كبير من المادة المستفيدة لمؤلفه ، هو الذي يسبب إطلاق اسم الموسوعات عليها ، من باب التجويز لا العميق ، لأنها تعتمد على أهم الخصائص . تعدد المصطلحات المرتبة أساس لبحث لها ، فضلاً عن سهولة الأسلوب وإطلاق الحدود لبدل المناقش . والفقه الإسلامي فني بأحد تلك المراجع التي لا بد من فهمها من تعقيد كانت بمثابة موسوعات مبدئية للذهب أو أكثر ، وهي بهذه الخدمة مشكور لما يوطئ للموسوعة ويسد الفراغ إلى حين .

أهداف اموسوعة الققهية :

٤٨ - فضلاً عما في إمداد يسوعه المعهية من إزاء تلكه الإسلامية
بحرث تصف بجد اصباغة ومداة أوصوابع تنعم كل من حدة ، وبجهد
عسي صلاح له الأفكار والاندراقل خراجه ساس ، وإياها هي مسبل تزوير
لوقت من الخصم - وغيرهم بالأحرى - في التعمق من اسامهم الشرعية
ولاسيا في تطهير نال واقضاء وشرع ، وفي حياء التراث القدي وشربعة
بدراسات الدنية احتوقية مقدرة (وهو لهدف انارخي لزوع فكرة
يسوعه)

والموسوعة تسهل العودة إلى أشهر أركان الإسلام لأسسها طوبى القوم بها
مشكلات القصص العاصرة ولا سيما مع التمايل العام على طلبة نشر بدت
مستمداتها من شريعة، وهي أيضا وسيله الإلزام بأحكام الدين ولاختلاص على
الاستنباط المتقاه من الكتاب والسنة لتنظيم جميع شؤون الحياة، ولقد اعظم
الأثر في الإصلاح وهو جرح الله سبحانه وإحاطة أقط

وہ مرکز موسومہ بحقیق للفقہ اسلامی ہو کہ ماہیتِ اِلیہ علوم
و احادیث، مس تعویذ فی الشکل والاصول، فیجیب عن صاۃ مصمومۃ وغیرہ
مترجمہ حوالہ لاجرائع و سہولۃ التریب، وذلک سنا رک الفہرہ لہی خدمت و نظیر
اسریم فی عالم بشر و غرض المصروفات بقدری مجموعہ من السہولۃ و عذوق الاسرع.

في ربيع 'الموسم' للمعجزة :

٤٩ - إصدار موسوعة الفقهية الإسلامية قدم، ومحدد، وقد تطلع إلى ذلك كثير من المهتمين بهذه الأمة الإسلامية، على تفاوت في صيغ وعكس.

١- من أجل أن تكونوا قادرين على فهم هذه النسخة من الوثيقة، يرجى قراءة النسخة الأصلية من الوثيقة بعناية.

باعتباره من المروءة الكفاية شي يف - واجب تقدم الفقه بالصورة المعاصرة
 به عليه يستحسنه ويشره للعمل به ، ومثل ذلك لابد من المبادرة إلى القيام به
 لاعتناء الفضل والأحر ، وسقاط الملتزمة وأنسوية عن لامة كامة
 ولما لابد من بيانه هنا أنه لا صير من مجرد جهود في خدمة الفقه الإسلامي
 لا تقتضيه تشديد في مجال العرض الحديث والاحراج الفني ، ومن الملاحظ فيما ظهر
 من شج الموضعات اثلاث انماؤه (في سوية ومهر والكويت) ان لكل منها
 وجهة تسعى من خلال في فقه الفقه في مجال ، أو بطريقة ، عبر ما تسعى إليه
 لاجرى وإذ في هذا الشرح ما بقي بالحاجات المختلفة والقواب بصابة بالفقه
 ونعريه في طالبه

مراحل مشروع الموسوعة الفقهية في الكويت :

(أولا) : الدورة السابعة للشروع :

١٠ - استمرار العمل في مشروع موسوعة الفقهية في دورته الأولى خمس سنوات ،
 فيها وضع الخطط وضع معجم فقهي مستعصر من « المعنى » لابر قدامة
 حليلي ، وكتابة خمس عنا متدونة في « تكية ورمعة » سربا ثلاثة في طبعة
 سجدية تنقي ملاحظات وقد نهى هذه الدورة وأجر عام ١٩٧٦ م ، ثم لمتها
 فترة تربت فعملتها مباشرة في عام ١٩٧٥ بسعصر لأعداد التحصيرة
 والاتصالات بصحصر لحشد نطاقات وتجميع الجهود الإسلامية لمواصله
 هذا مشروع ونقل ذلك خلال انماض التأثير لجميع الاقتراحات ودراسها
 قصد الوصول إلى المخرقة المثلى لاستثاب العمل سحنه للخصاب الإسلامية
 - من الداخل والخارج بواسطة السير في بحاره ولقد تم وضع تقرير مفصل
 عن المشروع وخطواته السابقة والمعاراة واحتياجاته ، ثم صدر قرار استئناف ورائق
 ذلك إجرءات عديدة أهمي

أ - الاتعهد - ثانبه بالجهود العلمية والفقه والدراسات وبتنوع
 الإسلامية انضى قدمت مقترحاتها ووضعت امكاناتها للتعاون والمعلمين انشروا
 وذلك تحسنه لطلقات العلمية التي يتتبعه تيم .

ب - اختيار نسخة من نسخ أخرى من الحديث - به نشرها في طبعة
 جديدة ، على عقد المدح اكثلاث اشورة في دورة لأول ، وذلك لتلقي لمزيد
 من الملاحظات ، والاعلاء النصي عن استناد مشروع .

(ثانيا) ندوة الخالة للشرع :

٥١ - بدأت مرحلة التخطيط الجديد لموسوعة تشكيلا للجنة العامة
 بموسوعة الفقهية ، ثم روبري روي ٧٧/٨ تاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ
 يوم ١١ ١٩٧٧/٣ م وبني برأسها د ر الأوف و لشون الاسلاميه هلا عر
 ثمة أعد ، من كدر الادريبي في ثورة وبعض الحرة اعصر في لمة
 وبعض استشاريين مامدين في محب لمة ، وقد توالى حتمها بعد ذلك
 اندرج بحسب الحاجة للقاء بنجاح لدوره سابقة ووجه الاستداده به ندوة
 احدهم والاشراف على جمعية ما يصدره من قرارات ووصيات والعمل لتوفير
 المبتكبات

ومن أبرز ما بذنت به اللجنة العامة

١ - وضع خطة مفصلة لكتابه ، وحفظ حري عليه بالأعمال الموسوعة
 لصفحات الجودة والنسب

٢ - الافادة من رصده البثورة نسفة متبني ما أذكره به بعد احدهم
 دراسة أوبة كتفويه ومطابقته لمخططة الصفحة

وقد رات الصفحة العامة الانكفاء بصادج لاقني عشر رتي ثم نشرها في طبعة
 جديدة لاها أدب مهمها ، ولزوي الرمن لعمس الشبي وتكثيف لجهود بلاشع
 احدهم ، واستعاض عن بعض الملاحظات (اتوجه بها) بالتره جراء مر حمة
 حاحية لبحوث الكبيرة هو ما حدد من لمة ، محتسب في اعدالم الاسلامي
 لشرئيس لاده بلمية ونوسبع ساحة بعاون لشرك هلا عر بقوة به لمة
 اعني بانية لمصيح لبحوث من مر ححات ونصيح ونصيق

مشمولات الموسوعة :

موضوع الموسوعة :

٥٢ - تشمل هذه الموسوعة الفقهية على صياغة مصر به التراث الفقه لأعلامي (ساية الميراث ثلاث عشر الميري) مرعى به حظه موحدة للكتابة سادتي الحديث بها، على أن هذا أقدم ذات صلة بأفقه انصب طبيعياً، والآنتم به الخطه، أن يكتب مخصصة عن مهم الموسوع، مع بها صياغة بلحون في شمولها عدم بولا تحري الفقه في موقع الفقه، إثبات النفس من الخطر إن كل ما في الموسوعة - أن أدرجت فيه تلك الأقسام - على أنه يحكم بمحة واحدة، وسمعت من أدرجت به اختياره الأقسام صوراً لاحق بلحون في الكلام من الضروري ما بين مصطلحات الموسوع وبين إطلاق اسم بحق هذا من من ظهور بعضها عند موثقة لفرقة ووجوب صكاً مشتملات الموسوعة لأفقه كذا أن هناك أقساماً أخرى من بفق بهت من شأن الموسوع به تطلب في المراجع أو الكتب المخصصة به كمفردات لأفقه أصحاب المذهب، ورسم الفقهني (أصول الفقه والفرج) ، لأفقهات ، ولأفقه المذهب ، وحيل ، والخروط (المحاضر والتوليدات) مع .

ما يخرج من الموسوعة :

وعلى لأفقه لا مشتمل الموسوع على (لما كتب بذهبه، والفرج الفقهني، والقبيل) وإن كان لثوبان لأفقه - به كرون في المرجع الفقهية، والأفقه تعرض له بعض الكتب للفقه حديث - وذلك للأسباب ثلاثة .

أ - التفاسات :

٥٣ - وصفه كانت أو شرعية، أما بوصفه لعدم عقبه بذهبه إسلامي، وأما الشرعية فلاعتاده حالاً عن احتد حديث أو تحقيقات مدبرة، وهي به ذات مع أدر حارحة عن الأطر رسمي للموسوعة الأسامية، صلاً عن

احتمالات الفتوحات بحسب لبلاد إسلامية، وتضمنها بتعديلات الكثيرة بحيث يعطى لفتحها قبل الأهمية بعد روال أهم ما يتأثر به وهي صفة الالتزام لثلاثة من تخصصه بحكم به .
ولا يطبق هذا على لاشارة إلى معنى اصطلاحات الدورية التي اضربت بحسب بعيد بها في تصوير المصطلح النهائي (الموافق حالي للمفرد) عن نماتي لقانونية أو العربية غير المرادة للفقه.

ب - ترجيح الشخصي :

٥٤ - يقصد بهذا ترجيح الخارج عن شمول الموسوعة كل ما لم ينش من مذهب مذهب خلال المرون ثلاثة عشر المحررة ، وبحسب ذلك ملحق المسائل المستحدثة ويدخل في المنع الأولوية وأني لكتاب الشخصي فلا يثبت منه شيئاً إلا من ضمن الحاجة لإيداع ما لهم من المنقول حسب أصول المذهب وبعبارة تشر بذلك .

وهناك تدبيل عن الترجيح الذي يركز به البعض في مواطن الخلاف هو الاتجاه لموافق معهود ، والمقدم عاباً على غيره عند عرض الاتجاهات

ج - المناقشات المذهبية :

٥٥ - يقتصر في الاستدلال لكل اتجاه مذهبه على ما يحتاج به أصحابه من أدلة سبقون والمحقول إذا جاء بطريق الدلالة المباشرة ، أما الاستدلال القائم على مناقشة أدلة الآخر بن والإيراد عليها عن طريقة (المناقشات المذهبية) فوطنه لشروح وكتب احتمالات العقلاء وما يكتب من دراسات حديثة مخصصة لذلك . ولا شأن للموسوعة بهذا الصنف بالترجيح الشخصي ولأنه ليس له في نقالب حق ينشئ فيه .

ملاحق الموسوعة :

أ - تراجم الأعلام :

٥٦ - من البدهي أن تسمى الموسوعة بذلك بعد أن أصبح مترماً في جميع المؤلفات المقتفة، ولذا لزم يترجم الأعلام الذين يرد ذكرهم في عرث الموسوعة من فقهاء ذوب غيرهم بصورة موجزة يحصل بها التعرف بهم وتسيرهم حيث يتمكن أحياناً شهرة أو نسبة الكثيرين، مع الإشارة لأشهر مؤلفاتهم ومترجمهم في نفسه، سماعى ذلك من نقل عنهم من ترحيح أو تخريج، وتتم ترجمة بياد بعض أراجيع التي كتبت عنهم

وهذه تراجم تشر كمحقق مرقى عن أجزاء موسوعة، فيجعل في كل جزء منها بشرحة من جرى ذكره لأول مرة (مرتبة ترتيباً للمباني فيما بينها)، ما من يشكر ذكره في حدودها وقد سبقت ترجمته قبله يورد في ترتيب التراجم لذلك الجزء، ويمكننا دلالة إلى لموطن السابق

ب - أصول الفقه وتوابعه :

٥٧ - أصول الفقه هو علم الذي قال به المصنفون، به علم محوري حين أن الفقه مستمر متزايد، والكتابات في الأصول كثيرة ومنوعة قديماً وحديثاً، حتى وصلوه أيضاً بأنه العلم الذي صح واحترق، وبست الحاجة إلى تحديده عرصه كادجه القائمة بالدينه.

للأصول طبعته الخاصة في اعتماد مهمه واستثماره على انضمام معلوماته وترتيب المنطقي في التشاء والاستداد، كما أن الخلاف فيه منحى آخر تمتد فيه المورثة حتى تشمل كل من عي نقض الاستدلال من أصحاب الفرق فضلاً عن المذاهب

لهذه الأسباب أفرد عن الموسوعة مختز، واكتفى بإدراج جميع المصطلحات الأصولية مرتبة في تصانيف المصطلحات الفقهية، للتعريف والإشارة لتسليم

واجتهاد تفصيل إلى ذلك المحقق الذي سيكون له ترتيب موضوعي متحقق به لئلا
 أحرأه بسببه بسهولة للإدانة به كواسفب الاشارة مع الحواش مستحق على
 فهم من المعاني بدلالة على موطن الكلام عن مصطلحاته به وفي الموسوعة .
 وكذلك الأمر ما سببه فتعدوم المراجعة بن الفقه والأصول كالتقارير
 بكمية ، والأشياء وانظار ، والتم رقي ، سيكون موطناً لك الحق وبتقريب
 بتأليف . وهذه اجواب ، بالهم من تأليفات فقهية ، هي لقرب إلى أن يكون
 من وسائل معرفة الفقه وتكون أهمية التخرج والاشتراط ، ويتأثر
 اعتبارها عن الفقه الخاص المقصود للمصنف والافتاء ، ولقد صرح بمصنفه
 بمصروقه بشرائه في لغته بما لي كتب قبل بين تصديده مع ما لي لكتب
 الفقه لأصية .

ج - المسائل المستحدثة :

٥٨ - وهي سوانع لشي حدث وليس ما حكم طهر معين في مراجع
 المعصية القديمة التي دوت خلال الآرون ثلاثة عشر للهجرة . وقد استبرأ
 شكك في ملحق من أصل الموسوعة ، لوفيق معظم مراجع هذه مسائل
 تخرج الآثار الزمنية للموسوعة ، وهي في الغالب ثمة احتد شعبي حدد دون
 كان مصيلاً لأصول الاستساض ، كما أنها قائمة على المناقشات وبتجميع
 والاختيار ، فكان لابد من جعلها عن صميم الموسوعة لتتميز عن تراث الفقه الذي
 تصببته والذي يعتبر أساساً لاشترج أصول المشكلات العصرية في ضوء
 بدنه بطريق المشابة وتخرج والاشتراط لتجديد

ويطلق فيه للكتاب الامتداد من شتى المصادر القديمة والحديثة ، ومن
 لدوريات (المجلات بأوعها) وارسائل الخاصة بالخصوص ، وما يصدر عن
 الجمع والمؤتمرات الاسلامية مهلاً عما جاء عن موضوعه في كتب الفتاوى
 الفقهية متأخرة .

وفي هذه الحالة سيكون مختص في شئ العلوم دور أساسي لتقديم الصور
الصحيح للوقائع البحوث قيا ، سواء أكانت نظرية (اقتصادية أو اجتماعية ..)
أتم تجريبية (عملية أو علمية) لأن لذلك أثره في إعطاء الحكم الشرعي
صحيح . حكم على الشيء ، مرجع من صورة ، وصحة الحكم تتوقف على صحة
متصوره ، فكثير من الاختلاف ينشأ من عدم تحديد الصور ، أو خطأ فيه ، أو
لاشبه إلى أعراف تعبر أو وسائل مدنية تطورت .. وما جاء هذا الدور يأتي
مهمة مستبسط الحكم الشرعي التي تناط بكل من له أهلية معروفة مبيحة في
مواضع عند الكلام عن الاتحاد والات .

وسيكون هذا الملحق عروسة للتعليم والتنشيج ، على لعكس من التراث
النفسي المفسول ومستند من كتاب ولستة مباشرة أو في عصر الاتحاد
حسب أصول لعنه موثوق بها على مدى العصور ، أما ما ينصبه الملحق فإنه
يحتاج إلى عروسة ومية يلخص بها للنقد والتجسس قبل فسه إلى صميم الموسوعة ،
وربما كان من الوسائل الضرورية لإعطاء هذا جانب وانقائه عند مؤامرات
لنفسه ، المعاصر ين تتوقف على فهم من آراء شرعية في إشكالات والتعصيا
العصرية ، وقد تضمنت الجزء ذلك في الوقت المناسب تكوين مجمع ضمني ذي
دوريات منتظمة

د - عرب لغة الفقه .

٥٩ - فعلا عن ثر ذلك في لإفادة من المرجع الفقهية القديمة التي شتمت
مها معنويات ، موسوعة ، فإنه يستكمل في هذا معنى معاني الألفاظ اللغوية التي
يكثر تداول الفقهاء في ، ويوضح مرادهم منها لا سيما حيث ينحصر استيادهم في
أحد معاني اللفظ ، أو يكون مشتركاً فمصطلحون على صرف لفظة إلى أحد
'موجوه' ، ومصره هذه المقام ، لا نول حقه إلا شارح لغة الله عربياً بصورة
جامعة ما تفرق وتكرر في المؤلفات التي وصلت لأهل كل مذهب لتحقيق هذا

العمر من فكتبت مدحهم بوعية معضهه . كاشفرب للمطري وطبه الطبة
 انسى (الحنيه) وكالزاهر الأزهري والمصباح الفيومي ، وغيرهما (لشافطة)
 وكالمطلع لمعي (لمصباح) ونسب بقالب منهم ابن الماحب للأمرى اخوسي
 (للملكيه) وغيرها ، وهي مطبوعة مداولة إلا الأحر
 وسيكون في عدد ما ينضمه بحق أنصبا الأنط التي مستحب الكفاه
 كتبه بمصطلحيه وصح مداولة ، بس بالأحكام لمفهية بسها ، بن كلالاة
 على تربه احكم من حيث الاعتبار ورحمان ، كالمقن به وهتارو صحيح .
 عهد وأمثال بن كان لفظه بطهر واصحا ، بده عا وصح له من دلالات جامع
 يصر من غربت لغة لهذه المدهج للبيان

حفظه كتابه الموسوعه :

٦٠ - لانه لأي موسوعة من حقة ترسمها لي تحنق أهدافه ولحده على أهم
 خصائصه وهي الوحدة والانسى ، بالن ططة السبدي بي الكنه أمرى
 عاب الأهره ، لأنه يبر السبون للاستعاده التصحيحه من الموسوعه ، كم يعين على
 التعرف إلى طبعها بعام .

ونجد لإشارة بـ أن هاء خطفاً أخرى ثانوه بـ حيث عها الأم لا
 تصور أن تكون من قبل بـج اسبون في إعداد الموسوعه ، وهي رسائل تنفذ
 وتنصور . كم شرط الحديث من اعطه التكميله للإحراج الموسومي لأها مشهوده
 باظر ، وحربه على ابن جهود في تحقيق النصوص وأصول الإحراج
 وسود هـا إصباحا لحظته لمنزله في كنه هذه الموسوعه - فهدأ عما سبق
 بيلانه قريباً - نسأ لمصبرها التالية

رميب الموسوعه ، مصف المصطلحات ، عرض الانتهات ، الاسوب
 والراجع ، الأدلة والتخرج

ويجب ان توسع الاقتباس :

٩١ - ان احبارا تقدموا ليعلموه في موسوعه من حلاله معصيات (نقد
عسائيه متداوله عن ارتباطها بدلالات علميه خاصه) ثم رتب المصنف (على
حروف هجاء) بحقيق اهم حصص موسوعه، وهم سهوه الترتيب واسمراءه
بحيث يرسل الاضطراب لشيء من اختلاف نقد المؤلفين لانه في تحديد
موقع مذهب المصنفين معقده لشيء من تضارب آراء شئى، في امتداد الامتداد
او ترتيب الانساب بعضها، في مذهب والتر في المذهب، راجع، والقرام
الريب الألساني ريب الاضطراب و يبرر البحث فهو مختص.

و من غير ان المصطلح عند تربيته في حروف ر ه و ث و ك لا بعضها - بحسب
الاشتقاق - فانه يثبت حروف رائدة على لفظه الأصلي المجرد، فان عابدا
كذلك يفسر تلك الحروف عنها، والآن كل لفظ من سائر اللفظاء صرنا لفظاً ملازماً
للمسألة لندرس عليها مع، وله لوجوه ما في لفظه تختلفا لتريب بعض
حروفه، وهو في مطلب حاشا المتعدي عنها، لأنه الأصل الذي نشتد
بوجه الكسبة في العربية، كما هو في اللفظ التركيبية بحسب الاعراء الأول في
الانتماء لتريبه ومنها بعضا (كما في لفظ « صلاة » و انضبط إليه) وهو
في مدعي « النظام الكسبي لا عربي »، وندم اللفظ « الح » في قوله « حين ترمد
حروف أحد العظماء عن الأحرار من ثباته ».

مصنف اصطلاحات الفقهیه :

ولريد ده تصحيح المقصود بما مضى من نشرات أيا من أولاد نعمة
أسي استعملها للمعاهد نفس خاص والله عن نفس التعوي لأصل أو غيرهما
عن أحد معاني رده من بعض شرك أو غيرهما لئلا يمتنع، ومنه جميع
بـ وبن ليوحيه للأمره بوضوح كلبي لو حرقني به احكام شرعه
ويسير من هذا القبيل في حلل اخر حده الصحت، فتدبر على نفسه

اللفظاء على سبيل التعريف التي تعاقب بين مدانيه واولا حيزه أحد على
الأحرار يمثل الفقد العيني الخاص من احسن الفقد

والمصطلحات و ترسب واحد ينظمي موه كانت صمها ومعدويزتها
هوحيده لتوحيث هي الفقد السهولة ويسر، إلا أن ذلك لم ينع من تصيب
المصطلحات في باب - لتاحبه بصيبي - ساءا لدر ساب وارتكار بضمه على
ده من، وهي ثلاثة أنواع مصطلحات أصيبيه، ومصطلحات بواله
ومصطلحات دلالة واليت يصح

أ - المصطلحات الأصلية :

٦٣ - وهي سبي شوق سابا ما تفصيل بمحرد أن ذكر (ويستعان لتفصيل
'حكاية' ذكرها ضمن عناوين عديدة مرتبة موضوعياً) وذلك لكون اللفظ هو
مصنوع بوحيدة - أو عادية - لاستخراج عبارات موضوع حيث لا يخرج تحت
عبارة كغيره تابع لا نفس برده عنه . والأصل في اعتبار المصطلح أصلياً أن
يكون حيزياً لا متعللاً واستحاج بمانه في موضع واحد ليس به متابع . ولا
علاقة بذلك بالكون بل لعبارة بأن لا يكون له وطن أبقي باندراجه ضمنه
ومصنوع به

أما يثار لفظ من 'مذاهب الموضوع' كمصنوع لشرط به اليقاعات المتصلة فردة أن
يكون مصدراً معزلاً (كصاحب ، وبيع ، ولشركة) سواء أكان للبال على
حصرى أم واقع تحت دية أو تعاملية ، وقد يكون المصطلح من أسماء الأشياء
و بدوت ، ولا يبدل غير لفظه . أو المفرد إن غيره من وصف أو جمع إلا إذا كان
دلت هو كالمال في استعماله ، لفظه ، أو كونه دلالة حصة فردة لا تحصل
بالصدر والمفرد (كالشهيد ، والآمال)

والاستثناء يستعمل ما يتمثل بالمصطلح الأصلي لا مع من إحاطة التفصيل
بمعنى بيانها إن مصطلح 'مبلى' حرفياً تكرر اعتباره فيها ، كشرط لتماثل

مثلا وأهلية التكليف . وكذلك إذا كان أحد من المصطلحات الأصلية مصطلح
بشملها كلها كمصطلح عقد ، أو معاوضة ، ونحوها .

وكشابة المصطلحات الأصلية يسلفها التخطيط التفصيلي للمصطلح بصورة
التي يؤمن معها من التكرار المحض والتداخل إلا بالتقدير الذي لا يحرم المستفيد
من الإنعام الضروري بما يخص بالوضوح ، كما يصح عنه عدم الالتباس مماثل
لعمدة الأمانة التي تتبع ذلك المصطلح .. وعند سر هذه الخططات تتحول بعد
الانجاز إلى عناوين تأخذ موطنها في فهرس المجلد .

ب - المصطلحات الفرعية (الإحالات) :

٦٤ - وهي المصطلحات التي أحسن بيانها في صورة (محالات) كتضمن :
« التعريف » بالمصطلح لغة وشرعا وتفسيره من ألقاظ ذات الصلة به ، ثم بيان
« الحكم الإجمالي » له ، وقد يتضمن الإشارة إلى القاعدة العامة التي يجعلها دون
التوسع في الدلالة أو المراجع ، وأخيرا الإرشاد إلى « موطن البحث » التفصيلي
له ، بحسب المجهود من الفقه في المراجع الأصلية (وهو الغالب حين يكون
المصطلح الموجب الإحالة إليه لم تفر مراحل بعده ، أو لا يحرم باستخدامه على
البيان لمعود به لاحتمال أن يقتضي التنوين خلاله) على أن ذلك الموطن
المجهود للفهاء لابد أن يؤخذ بالاعتبار في مصطلحات الموسوعة . و يشار أيضا إلى
موطن بحثه في الموسوعة كله أمكن ذلك .

والمستخدم طريقة (الإحالات) لم يكن منه بد لتحقيق أمرين :

(١) تخاشي التكرار للبيانات الواحدة من المصطلح ، مرة مستقلا ومرة
متتواليا ضمن أصله مع ألقاظه وظائره .. فاختير التعجيل في أحد الموقنين
بيانات إجمالية ، إما أن يكتفى بها ولما أن نعمد للتفصيل الولد في الموطن الآخر
(الأولى بذلك) .

(٢) مراعاة حاجة غير المختص في استعماله بطلبه سواء اتجه إليه من جهة

الأصل أو المعنى بدلاً من هذا بعض الاحتمالات التي قد تنكأ في بعض
النصوص ذهني إلى أحدها .

ج - مصطلحات الدلالة :

٩٥ - وهي المصطلحات التي هي إما مجرد الإرشاد إلى الموضع الذي اختير
لبحث الموضوع ، فهي تدل على أحد الألفاظ لأصلها أو لعلامة من قبل
مترجميها (كـ "نصوص معاصرة" ، والكثرة مع الإحالة) أو لفظة المشتقات
التي جعلت أساساً للموضوع .

هذه المصطلحات يقتصر على بيان مكان بحثها بين مصطلحات الموسوعة
مثل (لخص ، انظر ، مضمرة) دون الحاجة إلى أي بيان آخر سيكون من
السكرر الخوي . ولا معنى من الاهتمام مثل هذه الألفاظ بعد أن استعملها
المعنى ، وتداولها بين مصطلحاتهم ثابتة لا على أنها تعبير منقّبة (ولا مشاحة
في الاصطلاح) .

وسعد ، فإن مصطلحات الدلالة هذه ، ومصطلحات الإحالة أيضاً . هي
عند من الإجمال - مما من نافلة بحث في هذه الموسوعة ، فإن مصطلحات
الأصلية هي قوامها ، وهي التي يحصل من تكاملها - بالضرورة . استيفاء جميع
موضوعات الفقه (معاملة متروكاً في جميع عناصر الفقه) وهي استهدى إليها
مصطلحات بدلالة ذات الموضع التكميلي والمهمل فإذ بيانات الإجابة في
(لاحالات) التي يقتصر عليها عن سد الحاجة انتشاراً إليها .

عرض الانعاشات الفقهية :

٩٦ - بانصريف يعني احتشاد لبيان المسائل وأحكامها هي طريقة
(الانعاشات الفقهية) وهي تختلف عن جعل بداهة وتكرار المسألة .

فهي طريقة المثيرة بحصر الآراء المتعددة في المسألة ، متبوعة ، بشرح تحت

كل اتجاه من مذهب أو مذهب واحد كمال في المذهب الواحد أكثر من رأي فإنه
يتكرر ذكره بحسب تلك الروايات مع الاتجاهات المناسبة لها .

وبفهم الاتجاه الذي ذهب إليه أكثر العلماء (الجمهور) إلا حيث تنضي
منطقية البيان مما لا بد من تقديم السبيل على ما فيه تركيب أو تفصيل ،
وكالبد ما يتوقف عليه ما بعده .

وسأبحث على صيغ هذه الطريقة - المعروفة صواباً على نكتاب -
كراهية المستند من لوسونه مهمة استخلاص مواعيد الوفاق والخلاف بدله ،
وانعقد المصير قدم لتأحيي الاتجاهات لفقهية وهو ما يتيسر مع الاستعداد
مها في الدراسات ، وتشر بعض بعد أن علم عنها البحث غير يقتصر على
مذهب واحد بخصومه ، ولا يخلص ما في هذه الطريقة من تحاشي تكراري
ذكر كل مذهب على حدة وتكرار المسألة ولو بها تبعاً لذلك .

كم أن هذه الطريقة ليست سعاداً من الأمر فهي - عليه معظم المؤلفين
لصداً في كتب اختلاف منتهاء والشروح لمعية بالاشارة لمذاهب ، وعنها
بعضاً جميع الدراسات للمعوية الحديثة ولم تكن لمة درجة للتأكيد عنها لولا أن
بعض الكتابات شروحت إلى طرق أخرى كإيراد المقامات قسماً ، أو بده
بواض الاتفاق بإحالة ثم العودة لأفراد عند التفصيل والاختلاف .

و يستمر بعد حصر الاتجاهات في المسألة بإتيان كل اتجاه بما وصفه من مذهب
مذاهب الأربعة التي يتيسر توفير المنهاج ، مستخدم بهمجي مجتمع ، للتدرب
استشيد بين أصولها وتناول مباحثها ، كما شار إلى ما شير الوقوف عليه من
مذاهب السلف (بصحابة ومن بعدهم) مما نصته كتب الفقه المعروفة
ويحصل بذلك الاجتزاء مما يتيسر أو لا يطالع عليه من مذاهب لكنها تشبه في
أحد الاتجاهات .

الأسلوب والمراجع :

٦٧ - التزم في موسوعة أن يكون أسلوب واضحاً ، وقد عالج ما يتعلق
 بالتصرف في العبارات المنبثقة من المراجع أهمية إزاله عيوبها أو تعديدها ،
 وحساب القصد بين الأسهاب على والإيجاز على ، وسلك طريقة الاختصاصات
 أحياناً على ذلك لأب لا تتحقق إلا بالحيد والمباراة التي يحافظ عليه الكاتب
 في المراجع المذهبية المختلفة

وبالرغم من إتاحة التصرف في العبارات القوية على لا يحيل منهاها ، فقد
 التزم ألا يسند رأي المذهب إلا بالاستناد إلى كتبه لأهل المذهب ، وقد
 ستمد في تصوير الاتجاهات بالكاتب اعتمده بالهبة المدرك من مذهب واحد مع
 اسرؤ إلى بقية الكتب المتنوعة .

٦٨ - ولما رجح المعتقد على هي لعمدة التي تناول أصحاب المذهب
 وحدهم بها ما شروح وأحوالي ومضوي ، لا يذكر وتنفيذ أو الاقرار والتسليم ،
 ولي تعتبر تراثاً لغوياً يتصرف أسلوبه وتأنيده على منه من دراسات حديثة .
 ولقد العاصل سيما بدة أفرد الذات عشر المحري ، وقد لخصت عدد من المراجع
 الأساسية يتجمل بها التمثيل الحية لعمدة كل مذهب ، طبعها بين ما هو من
 كتابات المذهب الأول والتأخرة ، وما بهم بالأداة العقلية والتوجيهات المعترية ،
 صلاً عن هو معتقد المعنى به .

(وهذه اسراجح - موصى بالاستعداد منها فصلاً عن غيره - يجري انعم
 لوضع همارس تحليلية هذه الشهي الاقادة منها في كتبه الموسوعة)^(١)

(١) من الله من الله الذي يجري عليه ، مستند من رية

١ - جوس مع المراجع وشركه ، في الصور الفد

٢ - جوس مع المراجع وشركه ، في الصور الفد

٣ - جوس مع المراجع وشركه ، في الصور الفد

٤ - جوس مع المراجع وشركه ، في الصور الفد

٥ - جوس مع المراجع وشركه ، في الصور الفد

و يرجع إلى غير كتب نفقه من كتب شريعة عند الحاجة ، ولا مباحا بالنسبة
 للمفسرين ، بل كتب التصرف والحكام بقرآن ، وكتب شروح السنة وأحاديث
 الأحكام .

هذا ، وإن لاستمداد من المراجع الفقهي لا يقتصر على لطيف بها بل
 يشمل المخطوطات التي يتم الحصول على صور (مكروم) ط من خزائنها في
 العالم ، كما تستعيرت أجهزة فنية قديمة وأرساها صورها كترانيم اصافية
 بلاغات التي يكلف المستعملون من الخارج . والتمية متبعة لا حرج بعض
 ذلك التراث الفقهي ، سواء بكتاب «المختبر» بلامام القرافي المذكور .

الأدلة ونوعيتها :

٦٩ - تسمى هذه المجموعة بالمتون الأحكام الواردة فيها بأدب من منقول
 ومقول ، عند ذكر الأدلة من الكتاب وسنة والإجماع والقياس وبغير مصادر
 الأحكام ولو كانت محتما بها . وذلك ، فالقدر الذي يعرف به رجة سببا
 لحكم . ويورد تلك الأدلة المخططة عقب الأحكام بعدد ما من تكرار بصور مسألة
 وحكم بها ، إياحي ، بالأدلة المختلفة مستفاد

ويرعى في الأدلة التي تورد أن تكون مستنداً للإجماع الواحد ومن يتكلم من
 المذهب المستفاد في الحكم ، ولا يتعرض لمناقشات الأدلة إلا إذا كان الدين هو
 نفسه لا أكثر من انه يصير من الخلاف في فهمه أو تأويله ، فيقتصر على
 ما يؤدي هذا الموضع .

ويستزم بعض الأبحاث وبيان درجتها وإتيان بالرواية على وجهها
 الشافعي في أمور سنة إذ كان فقط الحديث المنقول من المرجع الفقهي مغايرا
 برواية واحدة أو شهيرة أو مروية بالمتن . وقد يكون غير ثابت بغير واحد
 شافعي التبديل إذ تيسر على أن ظهور معنى حيث المستدل به ، لكنه لا
 يقتضي سبحانه لأنه قد يكون للحكم دليل آخر في المراجع الفقهي نظراً
 للاختصار في الموسوعة على الأدلة المسندة من مشهور كتب نفقه .

خاتمة :

٧٠ - إن مشروع الموسوعة الفقهاء ذو طسعة خاصة يختلف بها عن غيره من مشاريع القدرات اسمه أو لعملية ذلك لأن عند صير إيجاره ليست في مقدور فرد أو جهة أو دولة ، بل لابد أن يشترك فيه أصحاب الاختصاص في عالم الإسلام في تعاونوا على مستوى المطلوب من حيث الانتاج كمية وكيفية ورمياً . وفي مثل هذه الأمور يكون الحكم في منحصر الوقت غير مقدور عليه ولا بد لحاج هذا المشروع ومثاله من الأمانة والصبر وسعة الأفق ، مداعلة الأسس التي يجرى عنها صحيحه ، ومن شأنها إبعاد الشذوذ المرجو . ليخرج الانتاج بصورة لشدة التي لا يندرج إلا عنان مشع لا يلزم

كي أن مثل هذا المشروع لا يتناسب الزمن فيه مع مظهر الانتاج ، كلرة ما يبدل بـ تكوير اسمه وانع داته الأمانة لاسيما مع الالتزام في مشروع موسوعة بالانحراج لكامل المرتب

وهو - أخيراً - ضرورة إسلامية لا عناصر من النصوص بها ، ولا يسع الأمانة ترك أمثال هذه المشاريع إذ تآخرت أو تفسرت ، بل لابد من شكاتف تنهيه سبل سحاحي ، وتوهم الاستفرا والامكانيات الكافية له ، والله مستعان ، وهو وب التوفيق



النوع العنقبي



أَسْمَاءُ

البرية:

١ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ وَ
عَبَّرَهُ الْكَلِمَةُ لَمْ يَلِدْ وَلَا يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٢ - يَطْلُبُ عَلَى ذُنُوبِهِمْ عَذَابَ اللَّهِ هُوَ
مَنْ - لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا
وَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٣ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ

فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ

عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٤ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ

هُوَ مَنْ دَبَسَ فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا
وَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٥ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا
وَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ
فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ
عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٦ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ

فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ

عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٧ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ

فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ

عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

٨ - لَأَنَّهُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ هُوَ مَنْ دَبَسَ

فِي الْمَجْزَى الْقَوْبَ وَبِزَلَالَةِ مَعَانِي تَلَقُّنَ بِهِمْ

عَمْدًا فِي عَمَلٍ خَيْرٍ وَشَرٍّ طَوَّعًا وَكَرْهًا

أهمية الاحتاد. وليس من الضروري، التزام مذهب معين، على أن من كانت لديه ملكة الترحيح والمحد ببح فإنه يسمى بالاحتاديات، فلهذا كلها بعد التثبت من صحة نقله - ووجهه بجملة - وله الاحتاد بجملة واعتناء في صورة مراد الاستساظ والترجيح (١)

وتشقيق عبادة واحدة أو تصرف واحد من احتاديات أئمة ممدوحين في صحته خلاف (٢) وتضمين ذلك كلمة موطنة المحي الأصولي، ومصطلحات: حثاد، إمام، معاد، نقله، ملحق

٤ - ولي الإمام شوخ الإمام العظيم (العلماء) في نصر واحد، والاصح (إمامة نصلاء) في وقت واحد ومكان واحد، منع تعدد الأئمة في الجملة، حتى لا يتفرق كلمة المسلمين، وحصيل ذلك يرجع إليه في إمامة نصلاء، والإمامة بكثرة

٥ - ولي أقصو - نعم وأصغر، علم الحديث من الأئمة ما أرسله أحدهم من أحاديث والرسالة الحديث ما نقله في التاريخ، «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٣)

٦ - والأكثر من علم قبول مرسيل الأئمة من انبيس، وكان أناروي ثمة، وقد لا نلوا، «من أئمة

الأصول بطرئته الثلاث طريفة كنگلي، كخويسي وبنزافي، وهريه الخضر، كالكرشي وابردوي، ولطرسية لمدينة يسيها: كتاب انساخاني والسيكي، وبنزافيم، ويطلق فيه المفسرين على أمثال الشاهد، والخس الصبر، وسعيد من حيدر، ويطلق في علم الفرائد على أمراء الصخرة الذين يلقونهم هذه - زعيم وار - كج، وابردوي، ولي صبر - وعاصم، وهره والكنسالي، وابردوي، وبنزافي، وسلف (١) ويطلق مصطلح «أئمة» عند الحديث على أهل الجرح والتعديل كعلي بن الحنفي وبني من عبد وأت لها

وإذا قيل عنهم «الأئمة» أنه انصرف ذلك في الأئمة البحاري، وسليم، ولي داود، وأنصرمي، والسنائي، وأبو ماجه، وهذا بعضهم ما سكا يدا من لس ماحد، ويعصمهم إليه ما يدومي (٢) ويطلق عند المتكلمين على آثار الأشعري والمقرئدي من هم «مذهب وشاع في المذهب الحكيم الإجماعي»

٣ - أحب ذات أحد أئمة الله في المذهب الصبر (بني دعيت خلا صحبه مصطفا لربه عليه الصلوة، وتخصيص علمها، وكرشروط فروعها) تحري للأحد بأحد ثمة الإجماعات لم ليست دية

١ - البشري مقدمات النظر في طري (١٨/١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)

٢ - مع الأصوف (١٨/١) وما سكا وإمامة سطره لبنان مشهور كتب المذهب الصبر من ١٢/١، ١٣/١، ١٤/١، ١٥/١، ١٦/١، ١٧/١، ١٨/١، ١٩/١، ٢٠/١، ٢١/١، ٢٢/١، ٢٣/١، ٢٤/١، ٢٥/١، ٢٦/١، ٢٧/١، ٢٨/١، ٢٩/١، ٣٠/١، ٣١/١، ٣٢/١، ٣٣/١، ٣٤/١، ٣٥/١، ٣٦/١، ٣٧/١، ٣٨/١، ٣٩/١، ٤٠/١، ٤١/١، ٤٢/١، ٤٣/١، ٤٤/١، ٤٥/١، ٤٦/١، ٤٧/١، ٤٨/١، ٤٩/١، ٥٠/١، ٥١/١، ٥٢/١، ٥٣/١، ٥٤/١، ٥٥/١، ٥٦/١، ٥٧/١، ٥٨/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٦٣/١، ٦٤/١، ٦٥/١، ٦٦/١، ٦٧/١، ٦٨/١، ٦٩/١، ٧٠/١، ٧١/١، ٧٢/١، ٧٣/١، ٧٤/١، ٧٥/١، ٧٦/١، ٧٧/١، ٧٨/١، ٧٩/١، ٨٠/١، ٨١/١، ٨٢/١، ٨٣/١، ٨٤/١، ٨٥/١، ٨٦/١، ٨٧/١، ٨٨/١، ٨٩/١، ٩٠/١، ٩١/١، ٩٢/١، ٩٣/١، ٩٤/١، ٩٥/١، ٩٦/١، ٩٧/١، ٩٨/١، ٩٩/١، ١٠٠/١، ١٠١/١، ١٠٢/١، ١٠٣/١، ١٠٤/١، ١٠٥/١، ١٠٦/١، ١٠٧/١، ١٠٨/١، ١٠٩/١، ١١٠/١، ١١١/١، ١١٢/١، ١١٣/١، ١١٤/١، ١١٥/١، ١١٦/١، ١١٧/١، ١١٨/١، ١١٩/١، ١٢٠/١، ١٢١/١، ١٢٢/١، ١٢٣/١، ١٢٤/١، ١٢٥/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، ١٣١/١، ١٣٢/١، ١٣٣/١، ١٣٤/١، ١٣٥/١، ١٣٦/١، ١٣٧/١، ١٣٨/١، ١٣٩/١، ١٤٠/١، ١٤١/١، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١٤٤/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٤٧/١، ١٤٨/١، ١٤٩/١، ١٥٠/١، ١٥١/١، ١٥٢/١، ١٥٣/١، ١٥٤/١، ١٥٥/١، ١٥٦/١، ١٥٧/١، ١٥٨/١، ١٥٩/١، ١٦٠/١، ١٦١/١، ١٦٢/١، ١٦٣/١، ١٦٤/١، ١٦٥/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٦٨/١، ١٦٩/١، ١٧٠/١، ١٧١/١، ١٧٢/١، ١٧٣/١، ١٧٤/١، ١٧٥/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ١٧٨/١، ١٧٩/١، ١٨٠/١، ١٨١/١، ١٨٢/١، ١٨٣/١، ١٨٤/١، ١٨٥/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ١٨٨/١، ١٨٩/١، ١٩٠/١، ١٩١/١، ١٩٢/١، ١٩٣/١، ١٩٤/١، ١٩٥/١، ١٩٦/١، ١٩٧/١، ١٩٨/١، ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٠١/١، ٢٠٢/١، ٢٠٣/١، ٢٠٤/١، ٢٠٥/١، ٢٠٦/١، ٢٠٧/١، ٢٠٨/١، ٢٠٩/١، ٢١٠/١، ٢١١/١، ٢١٢/١، ٢١٣/١، ٢١٤/١، ٢١٥/١، ٢١٦/١، ٢١٧/١، ٢١٨/١، ٢١٩/١، ٢٢٠/١، ٢٢١/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٥/١، ٢٢٦/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩/١، ٢٣٠/١، ٢٣١/١، ٢٣٢/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٣٨/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٤٢/١، ٢٤٣/١، ٢٤٤/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٧/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٠/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٣/١، ٢٥٤/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٥٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٠/١، ٢٦١/١، ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٢٦٤/١، ٢٦٥/١، ٢٦٦/١، ٢٦٧/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧١/١، ٢٧٢/١، ٢٧٣/١، ٢٧٤/١، ٢٧٥/١، ٢٧٦/١، ٢٧٧/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩/١، ٢٨٠/١، ٢٨١/١، ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ٢٨٤/١، ٢٨٥/١، ٢٨٦/١، ٢٨٧/١، ٢٨٨/١، ٢٨٩/١، ٢٩٠/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ٢٩٣/١، ٢٩٤/١، ٢٩٥/١، ٢٩٦/١، ٢٩٧/١، ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠٠/١، ٣٠١/١، ٣٠٢/١، ٣٠٣/١، ٣٠٤/١، ٣٠٥/١، ٣٠٦/١، ٣٠٧/١، ٣٠٨/١، ٣٠٩/١، ٣١٠/١، ٣١١/١، ٣١٢/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣١٥/١، ٣١٦/١، ٣١٧/١، ٣١٨/١، ٣١٩/١، ٣٢٠/١، ٣٢١/١، ٣٢٢/١، ٣٢٣/١، ٣٢٤/١، ٣٢٥/١، ٣٢٦/١، ٣٢٧/١، ٣٢٨/١، ٣٢٩/١، ٣٣٠/١، ٣٣١/١، ٣٣٢/١، ٣٣٣/١، ٣٣٤/١، ٣٣٥/١، ٣٣٦/١، ٣٣٧/١، ٣٣٨/١، ٣٣٩/١، ٣٤٠/١، ٣٤١/١، ٣٤٢/١، ٣٤٣/١، ٣٤٤/١، ٣٤٥/١، ٣٤٦/١، ٣٤٧/١، ٣٤٨/١، ٣٤٩/١، ٣٥٠/١، ٣٥١/١، ٣٥٢/١، ٣٥٣/١، ٣٥٤/١، ٣٥٥/١، ٣٥٦/١، ٣٥٧/١، ٣٥٨/١، ٣٥٩/١، ٣٦٠/١، ٣٦١/١، ٣٦٢/١، ٣٦٣/١، ٣٦٤/١، ٣٦٥/١، ٣٦٦/١، ٣٦٧/١، ٣٦٨/١، ٣٦٩/١، ٣٧٠/١، ٣٧١/١، ٣٧٢/١، ٣٧٣/١، ٣٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٧٦/١، ٣٧٧/١، ٣٧٨/١، ٣٧٩/١، ٣٨٠/١، ٣٨١/١، ٣٨٢/١، ٣٨٣/١، ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، ٣٨٦/١، ٣٨٧/١، ٣٨٨/١، ٣٨٩/١، ٣٩٠/١، ٣٩١/١، ٣٩٢/١، ٣٩٣/١، ٣٩٤/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١، ٣٩٧/١، ٣٩٨/١، ٣٩٩/١، ٤٠٠/١، ٤٠١/١، ٤٠٢/١، ٤٠٣/١، ٤٠٤/١، ٤٠٥/١، ٤٠٦/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٠٩/١، ٤١٠/١، ٤١١/١، ٤١٢/١، ٤١٣/١، ٤١٤/١، ٤١٥/١، ٤١٦/١، ٤١٧/١، ٤١٨/١، ٤١٩/١، ٤٢٠/١، ٤٢١/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤/١، ٤٢٥/١، ٤٢٦/١، ٤٢٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٩/١، ٤٣٠/١، ٤٣١/١، ٤٣٢/١، ٤٣٣/١، ٤٣٤/١، ٤٣٥/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٣٩/١، ٤٤٠/١، ٤٤١/١، ٤٤٢/١، ٤٤٣/١، ٤٤٤/١، ٤٤٥/١، ٤٤٦/١، ٤٤٧/١، ٤٤٨/١، ٤٤٩/١، ٤٥٠/١، ٤٥١/١، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٥٤/١، ٤٥٥/١، ٤٥٦/١، ٤٥٧/١، ٤٥٨/١، ٤٥٩/١، ٤٦٠/١، ٤٦١/١، ٤٦٢/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤/١، ٤٦٥/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٦٨/١، ٤٦٩/١، ٤٧٠/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١، ٤٧٣/١، ٤٧٤/١، ٤٧٥/١، ٤٧٦/١، ٤٧٧/١، ٤٧٨/١، ٤٧٩/١، ٤٨٠/١، ٤٨١/١، ٤٨٢/١، ٤٨٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٥/١، ٤٨٦/١، ٤٨٧/١، ٤٨٨/١، ٤٨٩/١، ٤٩٠/١، ٤٩١/١، ٤٩٢/١، ٤٩٣/١، ٤٩٤/١، ٤٩٥/١، ٤٩٦/١، ٤٩٧/١، ٤٩٨/١، ٤٩٩/١، ٥٠٠/١، ٥٠١/١، ٥٠٢/١، ٥٠٣/١، ٥٠٤/١، ٥٠٥/١، ٥٠٦/١، ٥٠٧/١، ٥٠٨/١، ٥٠٩/١، ٥١٠/١، ٥١١/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٤/١، ٥١٥/١، ٥١٦/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥١٩/١، ٥٢٠/١، ٥٢١/١، ٥٢٢/١، ٥٢٣/١، ٥٢٤/١، ٥٢٥/١، ٥٢٦/١، ٥٢٧/١، ٥٢٨/١، ٥٢٩/١، ٥٣٠/١، ٥٣١/١، ٥٣٢/١، ٥٣٣/١، ٥٣٤/١، ٥٣٥/١، ٥٣٦/١، ٥٣٧/١، ٥٣٨/١، ٥٣٩/١، ٥٤٠/١، ٥٤١/١، ٥٤٢/١، ٥٤٣/١، ٥٤٤/١، ٥٤٥/١، ٥٤٦/١، ٥٤٧/١، ٥٤٨/١، ٥٤٩/١، ٥٥٠/١، ٥٥١/١، ٥٥٢/١، ٥٥٣/١، ٥٥٤/١، ٥٥٥/١، ٥٥٦/١، ٥٥٧/١، ٥٥٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٦٢/١، ٥٦٣/١، ٥٦٤/١، ٥٦٥/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٦٨/١، ٥٦٩/١، ٥٧٠/١، ٥٧١/١، ٥٧٢/١، ٥٧٣/١، ٥٧٤/١، ٥٧٥/١، ٥٧٦/١، ٥٧٧/١، ٥٧٨/١، ٥٧٩/١، ٥٨٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١، ٥٨٤/١، ٥٨٥/١، ٥٨٦/١، ٥٨٧/١، ٥٨٨/١، ٥٨٩/١، ٥٩٠/١، ٥٩١/١، ٥٩٢/١، ٥٩٣/١، ٥٩٤/١، ٥٩٥/١، ٥٩٦/١، ٥٩٧/١، ٥٩٨/١، ٥٩٩/١، ٦٠٠/١، ٦٠١/١، ٦٠٢/١، ٦٠٣/١، ٦٠٤/١، ٦٠٥/١، ٦٠٦/١، ٦٠٧/١، ٦٠٨/١، ٦٠٩/١، ٦١٠/١، ٦١١/١، ٦١٢/١، ٦١٣/١، ٦١٤/١، ٦١٥/١، ٦١٦/١، ٦١٧/١، ٦١٨/١، ٦١٩/١، ٦٢٠/١، ٦٢١/١، ٦٢٢/١، ٦٢٣/١، ٦٢٤/١، ٦٢٥/١، ٦٢٦/١، ٦٢٧/١، ٦٢٨/١، ٦٢٩/١، ٦٣٠/١، ٦٣١/١، ٦٣٢/١، ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، ٦٣٥/١، ٦٣٦/١، ٦٣٧/١، ٦٣٨/١، ٦٣٩/١، ٦٤٠/١، ٦٤١/١، ٦٤٢/١، ٦٤٣/١، ٦٤٤/١، ٦٤٥/١، ٦٤٦/١، ٦٤٧/١، ٦٤٨/١، ٦٤٩/١، ٦٥٠/١، ٦٥١/١، ٦٥٢/١، ٦٥٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٥٦/١، ٦٥٧/١، ٦٥٨/١، ٦٥٩/١، ٦٦٠/١، ٦٦١/١، ٦٦٢/١، ٦٦٣/١، ٦٦٤/١، ٦٦٥/١، ٦٦٦/١، ٦٦٧/١، ٦٦٨/١، ٦٦٩/١، ٦٧٠/١، ٦٧١/١، ٦٧٢/١، ٦٧٣/١، ٦٧٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٧٧/١، ٦٧٨/١، ٦٧٩/١، ٦٨٠/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٦٨٣/١، ٦٨٤/١، ٦٨٥/١، ٦٨٦/١، ٦٨٧/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٩٠/١، ٦٩١/١، ٦٩٢/١، ٦٩٣/١، ٦٩٤/١، ٦٩٥/١، ٦٩٦/١، ٦٩٧/١، ٦٩٨/١، ٦٩٩/١، ٧٠٠/١، ٧٠١/١، ٧٠٢/١، ٧٠٣/١، ٧٠٤/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٧/١، ٧٠٨/١، ٧٠٩/١، ٧١٠/١، ٧١١/١، ٧١٢/١، ٧١٣/١، ٧١٤/١، ٧١٥/١، ٧١٦/١، ٧١٧/١، ٧١٨/١، ٧١٩/١، ٧٢٠/١، ٧٢١/١، ٧٢٢/١، ٧٢٣/١، ٧٢٤/١، ٧٢٥/١، ٧٢٦/١، ٧٢٧/١، ٧٢٨/١، ٧٢٩/١، ٧٣٠/١، ٧٣١/١، ٧٣٢/١، ٧٣٣/١، ٧٣٤/١، ٧٣٥/١، ٧٣٦/١، ٧٣٧/١، ٧٣٨/١، ٧٣٩/١، ٧٤٠/١، ٧٤١/١، ٧٤٢/١، ٧٤٣/١، ٧٤٤/١، ٧٤٥/١، ٧٤٦/١، ٧٤٧/١، ٧٤٨/١، ٧٤٩/١، ٧٥٠/١، ٧٥١/١، ٧٥٢/١، ٧٥٣/١، ٧٥٤/١، ٧٥٥/١، ٧٥٦/١، ٧٥٧/١، ٧٥٨/١، ٧٥٩/١، ٧٦٠/١، ٧٦١/١، ٧٦٢/١، ٧٦٣/١، ٧٦٤/١، ٧٦٥/١، ٧٦٦/١، ٧٦٧/١، ٧٦٨/١، ٧٦٩/١، ٧٧٠/١، ٧٧١/١، ٧٧٢/١، ٧٧٣/١، ٧٧٤/١، ٧٧٥/١، ٧٧٦/١، ٧٧٧/١، ٧٧٨/١، ٧٧٩/١، ٧٨٠/١، ٧٨١/١، ٧٨٢/١، ٧٨٣/١، ٧٨٤/١، ٧٨٥/١، ٧٨٦/١، ٧٨٧/١، ٧٨٨/١، ٧٨٩/١، ٧٩٠/١، ٧٩١/١، ٧٩٢/١، ٧٩٣/١، ٧٩٤/١، ٧٩٥/١، ٧٩٦/١، ٧٩٧/١، ٧٩٨/١، ٧٩٩/١، ٨٠٠/١، ٨٠١/١، ٨٠٢/١، ٨٠٣/١، ٨٠٤/١، ٨٠٥/١، ٨٠٦/١، ٨٠٧/١، ٨٠٨/١، ٨٠٩/١، ٨١٠/١، ٨١١/١، ٨١٢/١، ٨١٣/١، ٨١٤/١، ٨١٥/١، ٨١٦/١، ٨١٧/١، ٨١٨/١، ٨١٩/١، ٨٢٠/١، ٨٢١/١، ٨٢٢/١، ٨٢٣/١، ٨٢٤/١، ٨٢٥/١، ٨٢٦/١، ٨٢٧/١، ٨٢٨/١، ٨٢٩/١، ٨٣٠/١، ٨٣١/١، ٨٣٢/١، ٨٣٣/١، ٨٣٤/١، ٨٣٥/١، ٨٣٦/١، ٨٣٧/١، ٨٣٨/١، ٨٣٩/١، ٨٤٠/١، ٨٤١/١، ٨٤٢/١، ٨٤٣/١، ٨٤٤/١، ٨٤٥/١، ٨٤٦/١، ٨٤٧/١، ٨٤٨/١، ٨٤٩/١، ٨٥٠/١، ٨٥١/١، ٨٥٢/١، ٨٥٣/١، ٨٥٤/١، ٨٥٥/١، ٨٥٦/١، ٨٥٧/١، ٨٥٨/١، ٨٥٩/١، ٨٦٠/١، ٨٦١/١، ٨٦٢/١، ٨٦٣/١، ٨٦٤/١، ٨٦٥/١، ٨٦٦/١، ٨٦٧/١، ٨٦٨/١، ٨٦٩/١، ٨٧٠/١، ٨٧١/١، ٨٧٢/١، ٨٧٣/١، ٨٧٤/١، ٨٧٥/١، ٨٧٦/١، ٨٧٧/١، ٨٧٨/١، ٨٧٩/١، ٨٨٠/١، ٨٨١/١، ٨٨٢/١، ٨٨٣/١، ٨٨٤/١، ٨٨٥/١، ٨٨٦/١، ٨٨٧/١، ٨٨٨/١، ٨٨٩/١، ٨٩٠/١، ٨٩١/١، ٨٩٢/١، ٨٩٣/١، ٨٩٤/١، ٨٩٥/١، ٨٩٦/١، ٨٩٧/١، ٨٩٨/١، ٨٩٩/١، ٩٠٠/١، ٩٠١/١، ٩٠٢/١، ٩٠٣/١، ٩٠٤/١، ٩٠٥/١، ٩٠٦/١، ٩٠٧/١، ٩٠٨/١، ٩٠٩/١، ٩١٠/١، ٩١١/١، ٩١٢/١، ٩١٣/١، ٩١٤/١، ٩١٥/١، ٩١٦/١، ٩١٧/١، ٩١٨/١، ٩١٩/١، ٩٢٠/١، ٩٢١/١، ٩٢٢/١، ٩٢٣/١، ٩٢٤/١، ٩٢٥/١، ٩٢٦/١، ٩٢٧/١، ٩٢٨/١، ٩٢٩/١، ٩٣٠/١، ٩٣١/١، ٩٣٢/١، ٩٣٣/١، ٩٣٤/١، ٩٣٥/١، ٩٣٦/١، ٩٣٧/١، ٩٣٨/١، ٩٣٩/١، ٩٤٠/١، ٩٤١/١، ٩٤٢/١، ٩٤٣/١، ٩٤٤/١، ٩٤٥/١، ٩٤٦/١، ٩٤٧/١، ٩٤٨/١، ٩٤٩/١، ٩٥٠/١، ٩٥١/١، ٩٥٢/١، ٩٥٣/١، ٩٥٤/١، ٩٥٥/١، ٩٥٦/١، ٩٥٧/١، ٩٥٨/١، ٩٥٩/١، ٩٦٠/١، ٩٦١/١، ٩٦٢/١، ٩٦٣/١، ٩٦٤/١، ٩٦٥/١، ٩٦٦/١، ٩٦٧/١، ٩٦٨/١، ٩٦٩/١، ٩٧٠/١، ٩٧١/١، ٩٧٢/١، ٩٧٣/١، ٩٧٤/١، ٩٧٥/١، ٩٧٦/١، ٩٧٧/١، ٩٧٨/١، ٩٧٩/١، ٩٨٠/١، ٩٨١/١، ٩٨٢/١، ٩٨٣/١، ٩٨٤/١، ٩٨٥/١، ٩٨٦/١، ٩٨٧/١، ٩٨٨/١، ٩٨٩/١، ٩٩٠/١، ٩٩١/١، ٩٩٢/١، ٩٩٣/١، ٩٩٤/١، ٩٩٥/١، ٩٩٦/١، ٩٩٧/١، ٩٩٨/١، ٩٩٩/١، ١٠٠٠/١، ١٠٠١/١، ١٠٠٢/١، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤/١، ١٠٠٥/١، ١٠٠٦/١، ١٠٠٧/١، ١٠٠٨/١، ١٠٠٩/١، ١٠١٠/١، ١٠١١/١، ١٠١٢/١، ١٠١٣/١، ١٠١٤/١، ١٠١٥/١، ١٠١٦/١، ١٠١٧/١، ١٠١٨/١، ١٠١٩/١، ١٠٢٠/١، ١٠٢١/١، ١٠٢٢/١، ١٠٢٣/١، ١٠٢٤/١، ١٠٢٥/١، ١٠٢٦/١، ١٠٢٧/١، ١٠٢٨/١، ١٠٢٩/١، ١٠٣٠/١، ١٠٣١/١، ١٠٣٢/١، ١٠٣٣/١، ١٠٣٤/١، ١٠٣٥/١، ١٠٣٦/١، ١٠٣٧/١، ١٠٣٨/١، ١٠٣٩/١، ١٠٤٠/١، ١٠٤١/١، ١٠٤٢/١، ١٠٤٣/١، ١٠٤٤/١

فقد حضر، ومن أرمي بعد ذلك، أما قد
من حيث مسند الشوك - حسن النور - ومنه من
منه من غيرهم أحد.

آباء

العربية:

١ - أبا، جمع آباء، الأب والدة (١) أو (٢) أو (٣)
أحد من الآباء، اسم الأب والأم، والأب والأم
والأب.

ويكون في اللغة من آباء الآباء، والآباء
والآباء، واحد من الآباء.

وهو من الآباء، لأن كذا يسمى بالآباء

ومنهم من يسمى بالآباء، لأن كذا يسمى بالآباء
والآباء، لأن كذا يسمى بالآباء، والآباء
والآباء، لأن كذا يسمى بالآباء، والآباء
والآباء، لأن كذا يسمى بالآباء، والآباء

٢ - وسنعمل الآباء في كذا، والآباء
الآباء، والآباء، والآباء، والآباء

الحكم الإجمالي.

٣ - وسنعمل الآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
الآباء، والآباء، والآباء، والآباء
والآباء، والآباء، والآباء، والآباء

(١) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء

(٢) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء

(٣) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء

ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

مواضع البحث:

١ - ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء
في باب الآباء والآباء والآباء

(١) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٢) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٣) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٤) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٥) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٦) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٧) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٨) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

(٩) ومنهم من يسمى بالآباء، والآباء، والآباء

تصلي في تصوير يعرف في أحكام اليد. عرف ذلك
أشارت كلهم المتحد، من كرمه التصور منها لا ي
الرمس منصوص منها. ومما من الآثار ما هي
عصمها، على احتسابها، لمحل، ريثما على ذلك
بعض الأحكام

مبحث الثاني

حفر الآبار لإسقاء غروب وينطق على الناس منها
أولاً - حفر البئر لإسقاء غروب.

٣ - حفر البئر وضروح له ما طريق من طرق
إحباب. وقد أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز بناء
والاستشفاء به في الإنسان، مع سهو المثل، بغير
الإحباب. ودع حفر البئر (الأنكة) والنجاسة
والجساسة (إذ لا تصح لـ) بغيره الإحباب في
الحمل، غير أن لا تكون لـ بشروط، إلا إذا
كانت البئر مائية (مستقيمة) في الصحيح
بشروط المرس إذا كانت للبوليين، كما
بشروط به المثل. ولشروط مضمون (أي ماء
حار) (إلا كانت في أي رجولاً مضموناً عليه
لجولان الإحباب لا يجوز بسبب الماء وحده وإنما
بالمعروف في الأرض) (١)

ولا خلاف في أن البئر في الأرض، وليس مرعاً.
خامساً - حفر البئر لغيره حتى لو رآه أحد الناصر

ويرجع إليها أجمع في مبحث «الشرك» بر
أصول الفقه، ولعمرة سائر أحكام الآداب (ر: آبار)

آبار

مبحث الأول

تعريف الآبار وماذا أحكامها بطله

١ - الآبار جمع بئر، مأخوذ من «بار» أي حفر
ويجمع أجمع جمع فاعل على أفعول وأخر. وجمع المذكر منه
بئر (١)

ومثله بئر عابدين في حاشيته من «الشفاء»
البرهي التي لما سئل من أسبغ، أي ما مياه تمده
وتسبغ من أسبغ. وقال ولا يخفى له على هذا
المرتب يخرج المصريح واجب وآثاره التي تملأ
من الشطر، أو من الأبار، ونحوه يطلق عليها اسم
التركية (أي ورد عليه) كما هو المعروف. إذ التركية
هي البئر كما في الدوس. لكن في المعروف هي بئر
جمع مأخوذ من الشطر (٢) فهي معنى المصريح

وفي حاشية تصويري على شرح المخطب أن
«بئر» قد يطلق على المكان الذي يبرز فيه البئر
والمنافذ، وهي المصالح التي تحت بيت الزكاة
وتسمى لا بالمخرج. ويقال عن هذه البئر بئر
المشر، وأحسن هو بئر الخلاه (٣)

٢ - والأصل في ماء الآبار الطهورية (أي كونه
مذراً في نفسه مفسهاً لغيره)، فجميع التطهير به
أشغالاً إلا إذا نجس الماء أو به أحد أوصافه على

(١) مصنفه من حدود ١٠

(٢) مخطبه من حدود ١٠

(٣) مائة المصريح ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠

(١) لفتح مصنفه من حدود ١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
والفتح المصنفه من حدود ١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
جسمي مخطبه ١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
والفتح مخطبه ١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠
١٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠ مخطبه ٢٠٠٠

والشارح (١٦) كما دوى أنه صلى الله عليه وسلم
 لا يرى من بيع الماء إلا ما عمن حته (١٧) والامتناع
 يدعى حتى أن المراد بالماء في الحديث الأول غير المحرم.
 وعلى هذا فبقاء الآثار للظواهر مباحة، ولا عكس
 فيها لأحد، إلا بالاختلاف. وفي هذه الآثار لتمام
 عليها خروجها عن الإباحة لظن أنها كانت حادثة
 الإنسان إلى ما به شربها وشرب حيوانه
 لها بسبب الصحة بمن يشاء (١٨) حادثة
 ومشككة، كما أن أصل الماء قبل جريان في المكان
 الخاص مباح، وإن مبدأ الآثار في الأعم لأغلب
 مبطل، يجري الماء، أو حد ذلك شيء الإباحة في
 هذه الآثار الخاصة، لكنها إباحة فاصرا على حل
 السنة دون حق الشرب (١٩).

ومرأ في حرمه له أن يحمه، لأن السبي صلى الله عليه
 وسلم سهل للشرب ما (٢٠) واختلط في الماء الذي
 يصدر حرم، صدره عليه والخمس بالأدفع حسب
 نوع الشر ويسعد لذهبان في ذلك بل ما ورد من
 أحسن، أما الدليل والخمس صدره ما لا يصح
 عن التور، ولا على ما عدا، ولا مريض موثوق
 عبد اليهود، ولا يصره ببر (٢١) ومفصل ذلك في
 مصطلح إحياء الموت.

قال - تخلف حتى الناس هذه الآثار.

١ - الأصل في هذه المسألة ما روي أحلال من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه قال
 « شئ من شركاء في ثلاث الماء والكلأ

١ - وأما هذه المسألة فلهذا بالنسبة فلكية ما أن

(١٠) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو
 داود في كتاب الشركة في كتاب الشركة في كتاب الشركة
 (فيما التقى) ٢٧-١٧٢ (ورد من رواية من حديث
 ابن عباس - وبه عنه ابن عمر - في قوله وقد سمع
 ابن السكيت - ورواه غيره - في قوله لا يصره ببر).

(١١) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو
 داود في كتاب الشركة في كتاب الشركة في كتاب الشركة
 (فيما التقى) ٢٧-١٧٢ (ورد من رواية من حديث
 ابن عباس - وبه عنه ابن عمر - في قوله وقد سمع
 ابن السكيت - ورواه غيره - في قوله لا يصره ببر).

(١٢) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو

(١٣) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو

(١٤) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو
 داود في كتاب الشركة في كتاب الشركة في كتاب الشركة
 (فيما التقى) ٢٧-١٧٢ (ورد من رواية من حديث
 ابن عباس - وبه عنه ابن عمر - في قوله وقد سمع
 ابن السكيت - ورواه غيره - في قوله لا يصره ببر).

(١٥) حديث في كتاب الشركة «رواه أبو داود وأبو
 داود في كتاب الشركة في كتاب الشركة في كتاب الشركة
 (فيما التقى) ٢٧-١٧٢ (ورد من رواية من حديث
 ابن عباس - وبه عنه ابن عمر - في قوله وقد سمع
 ابن السكيت - ورواه غيره - في قوله لا يصره ببر).

و يبق على من هجره جود. المصخر في
مسقطه بري حد عروق اولاً (۱۱)

ويجده لافيه. ويصيح حد خذله. في
الآدمي بعد حد ريتا. من حوت الآدمي. ۱۰
ويجده لا يجهل حد حد. ۱۱
موج. سبي من حد عليه وسقطه. ۱۲
سقطه. ۱۳
لا يجهل حد حد. ۱۴
لا يجهل حد حد. ۱۵
لا يجهل حد حد. ۱۶
لا يجهل حد حد. ۱۷
لا يجهل حد حد. ۱۸
لا يجهل حد حد. ۱۹
لا يجهل حد حد. ۲۰

و جري حسب سبي من حد. ۲۱
فيه لا يجهل حد حد. ۲۲
موج. ۲۳
لا يجهل حد حد. ۲۴
لا يجهل حد حد. ۲۵
لا يجهل حد حد. ۲۶
لا يجهل حد حد. ۲۷
لا يجهل حد حد. ۲۸
لا يجهل حد حد. ۲۹
لا يجهل حد حد. ۳۰

لا يجهل حد حد. ۳۱
لا يجهل حد حد. ۳۲
لا يجهل حد حد. ۳۳
لا يجهل حد حد. ۳۴
لا يجهل حد حد. ۳۵
لا يجهل حد حد. ۳۶
لا يجهل حد حد. ۳۷
لا يجهل حد حد. ۳۸
لا يجهل حد حد. ۳۹
لا يجهل حد حد. ۴۰

لا يجهل حد حد. ۴۱
لا يجهل حد حد. ۴۲
لا يجهل حد حد. ۴۳
لا يجهل حد حد. ۴۴
لا يجهل حد حد. ۴۵
لا يجهل حد حد. ۴۶
لا يجهل حد حد. ۴۷
لا يجهل حد حد. ۴۸
لا يجهل حد حد. ۴۹
لا يجهل حد حد. ۵۰

الدهن. في في الكثر ما يلع من فاكه. ۱
حد. ۲
حد. ۳
حد. ۴
حد. ۵
حد. ۶
حد. ۷
حد. ۸
حد. ۹
حد. ۱۰
حد. ۱۱
حد. ۱۲
حد. ۱۳
حد. ۱۴
حد. ۱۵
حد. ۱۶
حد. ۱۷
حد. ۱۸
حد. ۱۹
حد. ۲۰

الدهن. في في الكثر ما يلع من فاكه. ۲۱

حد. ۲۲
حد. ۲۳
حد. ۲۴
حد. ۲۵
حد. ۲۶
حد. ۲۷
حد. ۲۸
حد. ۲۹
حد. ۳۰

حد. ۳۱
حد. ۳۲
حد. ۳۳
حد. ۳۴
حد. ۳۵
حد. ۳۶
حد. ۳۷
حد. ۳۸
حد. ۳۹
حد. ۴۰
حد. ۴۱
حد. ۴۲
حد. ۴۳
حد. ۴۴
حد. ۴۵
حد. ۴۶
حد. ۴۷
حد. ۴۸
حد. ۴۹
حد. ۵۰

حد. ۵۱
حد. ۵۲
حد. ۵۳
حد. ۵۴
حد. ۵۵
حد. ۵۶
حد. ۵۷
حد. ۵۸
حد. ۵۹
حد. ۶۰

مجلسه حقیقیه اوستی، الا ان ثبت من طهرته
وقت انصافه. (۱)

۹۹ - ولذا كان ماء البر قطبلا وانما من فيه
سجودنا وقع الحدث، والاكية على أن الماء يلازم
عصه بصير مستحلا. (۲) وعند الشافعية والحائفة
الاء على ظهوره. (۳) واستحق الحصة على ثلاثة
أقوال: ثم مرط كتهج: لا مسألة: بتر جعظ
و يرمون واطم إن ما قاله الإمام من أن الماء على
نفسه لا يلزم من بعض أقول ثلاثة، ورحل
عس لبقاء الحدث في بقية الأعضاء، لو بقاءه
نماء المستعمل، و يرمون ما طم لأني يوسل من
أن لرحل على حالة من الحدث، لعدم القسب، وهو
شرد عنه، ولا على حالة لعدم به القسب، وعدم
ارتقاء الحدث، و يرمون ما طم لأني يوسل من
د أن برحل طاهر لعدم اشتراط القسب، وكذا
الاء بعدم به القسب. (۴)

۱۰۰ - أما إن كان من في الماء الطليل به وقع
الحدث كما أن الماء كله مستحلا عند خلقة والمأكية
والشافعية، لكن عبد الحكيم بين الماء على ظهوره
ولا يرفع الحدث، وكذلك يكون الماء مستحلا عند
حصوله لو نيك ولو لم يتو مع الحدث، لأن الحدثك
فعل منه فهو معاه به وقع حدث. (۵)

بالاحساس دفع الحدث، وإن أن يكون بقصد التبريد
أو خضر دلو

جاء كان التبريد، أي ما، حذر، فلو
استعمل في الحسب ومن في حقه لا يجهه عند من
يستم من الماء، وهو رواية يوسل من سجد من
د، (۱) وهو مذهب، عليه أنه لم يتو مع
الحدث. (۲) وهو أنه من فاد من الحصة في ماء
استعمل طاهر حلية غير مستعمل، أو لأن
الاحساس لا يبره مستحلا، وعلى هذا لا يرح
من شيء. (۳)

۱۰۱ - و يرى الشافعية كراهة انصاف الحسب
ومن في حقه في البعد، وكذا كراهة حبة، وخراني
هر يره أن كسبي صل الله عليه وسلم قال: «لا
يحب أن أحدكم في الماء كله ثم وهو حطب». (۴) وهو
رواية علي بن رافة عن مالك، (۵) ومذهب الحائفة
أن يتو مع حطب. (۶) ولأن هذا يجهه من يرى من
الحقيقة أن الماء بالاحساس بصير مستحلا، و يرى
أن الماء مستعمل من يره كله ومن أني حبة
سرح ثم يرحل دلو، كد ممدنا، و يرح حبه و
كان حطب أو كمرأ، لأن هذا لكاه لا يوسل من

(۱) سنن أبي داود، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۲) كشف القدر، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۳) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۴) سرح الزعفران، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵
في الحطب، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵
بفضل أحدكم... ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵
خراب، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۵) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۶) كشف القدر، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۱) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۲) شرح الخبيري، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۳) كتاب المحتاج، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۴) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۵) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۶) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

(۷) التبع، ۲/۲۸۸ ط ۱۳۸۵

وليس " يستحب السرج محسوب كذا الخاف
وصرفه ، وكثر ماء السرج ذلك

وعلى أن : يشوبه من عبد الحكيم وصحبه ، أن
الأخبار الضعيفة ، مثل أن : يكون ، نفساً فادع فيها
حياتاً ، ثم ماتت فيها ، من شاة أو ، جارية ، ربي لم
تفسد ، ولا تصد ما وقع فيها حتى تقتير ، أما ما
وقع فيها ميتاً حين ، إن يموت ما مات فيه ، وليس ، لا
يصدق حتى تقتير ، وتكون : ، تغير له ، طعماً ولزناً
أوريج يصح حيوانه من نفس ،^(١)

١٧ - وقال : يستحب إذا كان ماء أبيض كثيراً
طاهراً ، وسبب في حاشه ، كذا : يفسد شعره
حيث لا غلظت من شعره ، هو ظهور كذا كان أنه لم
يشعر ، وعلى القول بأن الشعر يحس بريح له ، كذا
يذهب الشعر ، مع ذلك : لا يفسد عرقاً من شعر
موجود ما عدا شعر الثعلب والخنزير

ويصح من حد أن : الماء الذي كان قليلاً فإنه
يتخلص ولو لم يفسد ، وهو ما روي عن : الحشون ومن
بعد من ذلك في : الأثر بشار أن : مات فيه حيوان
دونفس سائلة^(٢)

١٨ - ومن قول الخليل : إذا صب ماءه أرقرة
في ماء سرج ، لم يرحب حية ، فهو طاهر ، لأن
الأصل طهره وإصاب الماء موضع سدسه
مشكور فيه ، وكذا حيوان حكم حده وشبهه وعرقه
وماءه ونحوه حكم سرج في الطهارة والحاشية ،

ويروى الخليل : ومن غسله في سرج أسود ،
فإن كان ، يصل في إن الماء لا يرحب من شيء ، وإن
وقد كان سرج طاهراً فإنه طاهر ، بطول
الكمالي وقول البعض : سرج السرج ، وقول
لداية : وكل حيوان حكم حده وشبهه وعرقه ودمه
وماءه حكم سرج في الطهارة والحاشية^(٣) ، وبشر
حكم السرج في سطلح : سرج

١٩ - ويختلف الفقهاء في راء ذلك ، فقيل : حية
من قتلها ، ضاعب الأربعة ، يجهلون ، من عدم التبرع
في الحكم بالحسن بوجع الحبوب في نفس السائلة
(ثم : حاش) صوماً وإن وجد نفس ، خلاف بهيم
معد ذلك بهيوع على أن : الماء المراكدة ، أو الذي
به مده ، وكذا ماء جارياً ، إذا مات فيه حيوان
سرى ذو نفس سائلة ، أو حيوان بحري ، لا ينجس ،
وإن كان سرج قد رمى به ، لا حبال روث
مصلاب من الميت ، وكذا بعد النفس^(٤) ، وإن وقع
شيء من ذلك ، وأخرجها ، أو وقع بعد ذلك ، مات
بالحرج ، فإن الماء لا ينجس ولا يرحب منه شيء ،
لأن سقوط السجدة بالقاء لا يظلم بسببه التبرع
وما يوجب الخلاف فيه ، إذا كان يسيراً وموت
بدابة بخلاف ذلك قيل ، ولأن سقوط الماء بعد
موتها في : هو عذرة سقوط سائر العجائب من جوف
وذاط ، وربما صاربت بكسبه بالوصف ، فلو طلب لترح
في ميعاده منه لطلب في سائر الحالات ، ولا فاق
ذلك في مذهب

١٩١ - ماء السرج : ٦٧٠ ط ٦٧٢ ، ماء : ٦٧٢ ط ٦٧٣

١٩٢ - ٦٧٢ ط ٦٧٣

١٩٣ - نفس الطهارة : ٦٧٣ ط ٦٧٤ ، والموضع : ٦٧٤ ط ٦٧٥

المراد : الطهارة : ٦٧٤ ط ٦٧٥

١٩٤ - السراج : ٦٧٤ ط ٦٧٥ ، السراج : ٦٧٤ ط ٦٧٥

ط ٦٧٦ ط ٦٧٧

١٩٥ - طه : ٦٧٦ ط ٦٧٧

آن وحدت لیاقت

احد : آید لا نظیر انحاء اسم الامکان.

لا اختلاف اجزاء مالا و حال و جبر

ثانی لا نفس ، از بسف حکم انجمنه ،

لنفس لا عسر و لا شغل و لا ظهور و لا برکوا علی سب

ایضا هر چه تاخیر و الاثر و صبر من الله عی

و کذا در مسائل لایز منه علی انباء الاثر اما

طرف روی من اد انی من الله علیه وسم فاد

بی انشاء شوق بی انشاء شرح صا عکرون و جلی

روایه لا یرج صا لایز و دل (۱)

ولما لا انوار روی هر من الله فاما بسج

عسرون (۲) ولی روبا لایز و غیر ای صفا الطاری

تا حال بی وحدت ثابت بی انشاء شرح صا عکرون

کتابه سطح شریک و کلام بیخ لا نظیر انحاء
در عین انحصار من الشرح (۱)

۲۳ - و بعضی جنبه بی نظیر بالکلیه و

کلی الی ... جنبه کلیه و او کثیرا لا یسل قرحه

و عکرون و کذا ای کما من جنبه انشاء عکرون

الایمنی و عکرون و یکون انکثیر بر صفا و ظهور

کثره من بعد کمال ظهور بروی سحر

فاد کذا ... جنبه لایز و یول ایمنی و عکرون

فاما بجه شرح صا ... فاد کذا ... جنبه بروی

عکرون ... صفا شرح صا لایز و کذا ... صفا

لیه ... و یول لکث ... فاد کذا ... جنبه

نحو و کما ایمنی من الله کثرت (فاد کذا) عکرون

نظیر انحاء (۲)

۲۴ - اما جنبه جنبه عکرون نظیر من شرح

نفس و کمال ماه ایمنی و او بعد عکرون انحاء علی صا

سبی و کما ایمنی و کثرت و کثرت شرح

صریف ... جنبه عکرون عکرون کما ایمنی

نحو و عکرون من الله و کما ایمنی کثرت

شرح (۱) و ایمنی کثرت ... جنبه عکرون

نظیر انحاء بی شرح و ایمنی کثرت علی کذا

شرح و ایمنی کثرت ... جنبه عکرون

۲۵ - بعد و عکرون بی جنبه عکرون و کذا

شرح صا من ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

(۱) ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

(۲) کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

(۳) ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

(۴) ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

(۵) ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۲ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۳ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۴ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۵ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۶ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۷ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۸ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۹ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱۰ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱۱ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱۲ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱۳ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

۱۴ - ایمنی کثرت ... جنبه عکرون و ایمنی کثرت

سيرة، صهر يون، والمفضل عمر وجه الماء، وتخرج
عن البحر، ولما بدت طريقه لا يظهر عند ي
يوسف ودكم الحكيم، فلهذا في حقيقته أجمع
ومحمد أحمد

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ووجه هي، انه لا يمكن حكمه، فلهذا في حقيقته أجمع
ومن السيرة، وهو، انه لا يمكن الحكم، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

٢٦ آذار ١٩٢٦

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

ومن قول محمد، انه سيرة المفضل من الظاهر
لأنه لا يوجد غير محمد، فلهذا في حقيقته أجمع
يحيى عن من الظاهر، وهو الظاهر، وما به الظاهر
من المفضل، فلهذا في حقيقته أجمع.

٢٦ آذار ١٩٢٦

٢٦ آذار ١٩٢٦

ان دعوت الحجة إلى عرسها وإتلاف هذه الحلال
انكسار وشعره انوار لقطع دعوت جاردين
بحمل قبيح رسول من الله عليه السلام يومه من دين
نور تحت نور

المبحث السادس

آثارها وحكامها

آثارها (في العذاب) (١)

وحكامها (في التطهير) (٢)

٣٧ - هذه الحجة وبها فيه صحة تطهير
والتطهير بها مع انكره واستظهر الاحكام من

(١) البدائع ٢٠٠ صفحة ٢٥٥٠ ح ٢٢٢٠
والمصنف في تاريخ ١٤١٣ ح ٢٠٠
والجواب ٢٠٠ ح ٢٠٠

(٢) صاحب الفقيه في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠

(٣) وفي نسخة في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠

بأنه في التاريخ وهو راجع إلى أحد
عده من صور دلالة على صحة التطهير
بمقدمات إثبات على ظهوره جميع مقدمات
وأنه في أحد أقواله في الدلائل على تكرهه
بأنه في بعضه مستطاع بآثاره في بعضه

والمعنى المذكور في التكره ان غير لا يظهر
حرم طه صفة تطهيره في هذه الآيات وهي لزوم
التطهير عند طه منه في تاريخ التطهير كبردي
وأنه في تاريخه في تاريخه (٣)

والثاني على طه صفة تطهيره في هذه الآيات
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه
بأنه في تاريخه في تاريخه في تاريخه

(١) وفي نسخة في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠

(٢) وفي نسخة في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠
والصحيح في ١٠٠ ح ١٠٠

الحمل، ويدكر مع الله تعالى، ويقتس ثلاثاً
ويصلح فيه، ويحده الله تعالى، ويدعوها كان لم
حاشي مدحوبه؟ شرب مع «الله بئى أمانق
عبداً مخلصاً، ورفقاً وسوءاً وطمأن من كل داء»
والجود «الله بئى يخلص من سب صنى الله عليه
وصم أنما، ورمي في شرب، ولم أشره لك»
«والمود لا يخلص من شيء من سبها
والصل في جوارده ما حاشي في جامع القوسى عر
السبعة عائته أب حاشي من ماء يرمي في القوسى
وذلك حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذلك يصب من نوصى، ويصم أنما
من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يرمى (1)

[illegible][illegible]

۳) حضرت امیر المومنین علی (ع) فرموده اند: «مَنْ جَاهَلَ نَفْسَهُ كَانَتْ تَحْتَهُ عِلَّةٌ مِنْ عِلَلِ الْوَرَقِ» (کسی که خودش را نداند، در زیر او یک عیب از عیوب کاغذ است).

قال علي بن ابي حمزة: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: من لم يترك ما رآه من الناس من غير ان يترك ما رآه من الله، فقد ضل الطريق. (المعجم الكبير، ج ١، ص ١٠٠)

۴۴ = نثر محمد بن یحییٰ بن عیسیٰ بن علی بن ابی طالب
بن عبد الله بن رسول الله قال: لا خير في الدنيا على وجه
الأرض مصرية (١) وكتبه أبو رسول الله قال: لا خير
في الدنيا على وجه الأرض، لا خير في الدنيا على وجه الأرض،
والنسخة بخط محمد بن يونس (٢)

والله اعلم بالصواب

١) انعام بمقتضیٰ احکام کیلئے ...
 ٢) ...
 ٣) ...
 ٤) ...
 ٥) ...
 ٦) ...
 ٧) ...
 ٨) ...
 ٩) ...
 ١٠) ...

[illegible]

(۱) جلد ۱، ص ۲۰۰
 (۲) جلد ۱، ص ۲۰۰
 (۳) جلد ۱، ص ۲۰۰
 (۴) جلد ۱، ص ۲۰۰
 (۵) جلد ۱، ص ۲۰۰

عنه ومنهم من لونه «أخضر» ،^(١١) وبنى من
عنه لذكره ما روى أن نبي صلى الله عليه وسلم
دعى بسجل من دونه ومن يثرب دونه^(١٢) وبنزل
بما سى لاكنى بطريقه دونه ومن يثرب بالاجماع ،
على ما ذكره الثوري في دونه ، والثوري في شرح
مذهب وشخص ما ذكره ابن حبيب لاكنى
مذهب السجود^(١٣) وكبره ساركا لا يصح
«لوصوه» ، كالماء الذي وضع لشيء صلى الله عليه
وسلم دونه^(١٤)

وقد صرح شافعية بخلافه ما دونه ومن
احد ذوى الحديث^(١٥) وهو في يثرب يوم فون
أبو الله دونه الوضوء وحمل ما ذكره على د
هو لا يور في مذهب^(١٦) أما حديثه فله صرح
بأن لا يثرب به عند ولا حديث^(١٧)



١- «أخضر» من «دونه»
٢- من يثرب وأبو بكر في «دونه» لا يور
٣- «أخضر» من «دونه» لا يور
٤- «أخضر» من «دونه» لا يور
٥- «أخضر» من «دونه» لا يور

٦- «أخضر» من «دونه» لا يور
٧- «أخضر» من «دونه» لا يور
٨- «أخضر» من «دونه» لا يور
٩- «أخضر» من «دونه» لا يور
١٠- «أخضر» من «دونه» لا يور

١١- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٢- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٣- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٤- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٥- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٦- «أخضر» من «دونه» لا يور

١٧- «أخضر» من «دونه» لا يور

كما يروى على هذه مشعرون في مواضع
الأمم ، كقوله «أخضر» طريف ، ومنهم من
«الطريق» المذهب في ذلك وهو ما يثرب كلام
ابن سنان لاكنى وما روى ابن عباس عن بعض
«أخضر» من «أخضر» مذهب «أخضر» وذهب
«أخضر» مذهب ، وهو ما روى أبو بكر الشافعي
في الحديث^(١٨) وصرح في السجود ، واستظهر
«أخضر» روى ، وقال «أخضر» على وجه لا يور ،
وهو الذي روى عنه من بعض هؤلاء شافعية بخلاف
الأول^(١٩)

والمعنى على ما لا يور أن يور به حيث
الحد ، وعلى هذا لاكنى أن أهل مكة يورون مذهب
«أخضر» ، وهو ما روى ابن أبي عمير ، وشركا
به ، وقد ساء «أخضر» في مذهب ابن عبد الله
ابن أبي عمير^(٢٠)

٢١- «أخضر» من «دونه» لا يور
٢٢- «أخضر» من «دونه» لا يور
٢٣- «أخضر» من «دونه» لا يور
٢٤- «أخضر» من «دونه» لا يور
٢٥- «أخضر» من «دونه» لا يور

٢٦- «أخضر» من «دونه» لا يور

٢٧- «أخضر» من «دونه» لا يور

٢٨- «أخضر» من «دونه» لا يور

٢٩- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٠- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣١- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٢- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٣- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٤- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٥- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٦- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٧- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٨- «أخضر» من «دونه» لا يور

٣٩- «أخضر» من «دونه» لا يور

٤٠- «أخضر» من «دونه» لا يور

من نفعه، ولم يذوق ذلك الشبهات وتفرقات في
مبحث اللغات (١).

وعل ذلكم بظهوره وبجاسته يتروك صفة معه
وقد به. وعل ذلك في السبع تشواظ المظود
عليه (٢).

وبالإضافة إلى ما تقدم بنقول الفقهاء (الآجر)
في لاف وحمل القدر (٣).

وفي القسم من حكم القسم به (٤).

وفي النصب إلى حمل الترتيب آجر (٥).

آجر

التعريف.

١ - الآجر لغة الطين المطبوخ (١).

ولا يخرج من معاني اللغة من ذلك إلا لالوا.

هو اللب مرق (٢).

والفاظ ذات النصة :

٢ - الآجر من لبن الحجر والرم في أنه يخرج من

أصله بلطخ والصفا، ويحلبها ويغالب الحصى

ويجس أيضا إذا جبر مرق (٣).

آجر

التعريف :

١ - الآجر في اللغة اسم لاف من آجر لاف، من

ما من صر وصد، إذا صر طمعه أو لود أو ركه

بسبب طول مكته، إلا أنه يشوبه وفيل هو ما شبه

الصداب والورد.

و يصبوب من الآجر « الآجر » إلا أن الآجر

الحكمم الإجمالي ومواظي البحث :

٣ - لا يصح التسم بالآجر إلا عند الحما، وبيع

الاحتجاج به عند الجميع، عو أنه مع الصحة ذكره

عمرأ في كتابه وأمه عبد الحنيفة وقد عرهم (٤).

وكم محس محس في ظاهره أو عرته خلاف

ألفاظ (١).

٢ - القسم الركن ١٥٥ ط مطبوع ربي عام ١٢٧٥ ط

بمطابق ١٢٧٢ ط، وبمطابق الإكسبل ١٠١ ط مطبوع

ط

(٢) حاكم الإكسبل ٢٧١

(٣) ابن جني ١٠١ ط، والجميع ط ٢٧١ ط، والجميع ط ٢٧١ ط

والظاهر ٢٥٥ ط، وبمطابق الإكسبل ١٠١ ط، وبمطابق

بمطابق على التبع ١٢٧٥ ط، وبمطابق ١٢٧٥ ط، وبمطابق ١٢٧٥ ط

بمطابق، وبمطابق ١٢٧٥ ط، وبمطابق ١٢٧٥ ط، وبمطابق ١٢٧٥ ط

بد تعبير كهت لا بدای حسی مرید و بود بشری انفسه

آداب الخلاء

والمردود في العهد العباسي من قبل الخلفاء كان لا
يكون طويلاً، لكنه سواً كان يعمر في الأقاليم
وغيره من بلادهم.

مقرر: نصيب الخياط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آذر

١ - لاءِ اُنھیں در، مضرب، (دھڑکی) الجھا، بالآخر
 اظہار، غم، غصہ، بے بسی، دلالت (۱۱)

مواظبہ اور محنت،

المراجع:

١- الأثر: من به أثره، والآية: «يؤثر عرق انتفاع
الخصد»، قال: «لقد باؤز» في باب نصب، فهو آذره
والمع: آذر، مثل أخضر وخضر.

و یقینده ای اسراء الجنة ، وهي درم پست ی
فیل اسراء - ولول - هی لحم ب

الحكم الإحدى ومواطني البحث :

١ - لما كانت الآخرة دوماً من الخلق في حياة الإنسان
موجِباً شياً من الصورة منه ، وهو له من بعض
التصرفات في شئونه وأعماله ، يترها بعض أغفائه
عنه ، واعتبره شيء من الهوى التي يشتت بها الخيال
والهوى في الكلام ، لا .

هذا وتعميل أحكام الأذرة عند انتهاء في نسخ

۲- پید کمر اشاء الا- سر فی کتاب طهارة - بام
بهاء (مستخرج من معجمه) م به کروه به شامد - علی
- کروه - سر فرموده به شامد مالک او الشیر وهو

(١٦) الحاشية لاسم ورد في ٢٢٦٩ في حيد الله وكثر طبعها
في كتب يهودية لا طبع في ٢٢٧٩ في التوراة
لاسم حيد الله ٢٢٧٩ في التوراة، وحيد الله للمذاهب
الجدي في ١٥، وبارك الله ليراس في ٢٢٧٩ في التوراة
والصحيح لاسم وحيد الله في التوراة في كتاب العبادات
القدس في ١٥

[illegible]

آدمي ، آسن ، آفافي

عواطف ابحت :

٣ - شكرم الآدمي لي حياته وفاته مظاهر كثيرة ، في مواطن مختلفة . يتعلق بها أحكام قضية تدور حول سميت واسباب وطهارته ونفسه دمه وماله وعرضه ودينه ، ومع ذلك

ويعمل انصفها أحكام ذلك في حياتنا الإنسانية ، وانظمة ، والحياسات ، والحدود ، والعائز ، ولي لأهله عند الأصوليين .

آسن

انظر اس

آفافي

التعريف :

أحد آفافي لي لغة سبة إلى الإقفاق ، وهي جمع آفان ، وهو ما يظهر من بواحي العاقل والطراف الأرض ونسب إليه آفافي^(١) ونما سب التفت ، إلى الجمع لأن الآفافي صابر كما يحتمل على ما كان سارح المحرم من البلاد .

(١) لسان العرب ، وأقرب ، ونسبته لأسماء والقبائل .

السكاح ، والعيد فيه ، في حصار اسبب في البرد^(١)

آدمي

التعريف

١ - آدمي محسوب إلى آدم أي البشر عليه السلام ، بأن يكون من أولاده^(١)

واللهي ، يستعملونه بحسب النسخ

و يراد به عظم إسماء وشخص ويشتر

الحكم الإجمالي :

٢ - التعلق المقصود على وجوب شكرم الآدمي باعتبار سببه ، معترف النظر في تصعب به من ذكره وأبوته ، ومن إسلام ذكره ، ومن صبر وكبر ، وذلك حسب ما يعرف الله تعالى في ذلك ولقد شكرنا بني آدم^(٢)

أما باستطراده موضوعنا يصعب ما يأتيه يتعلق به مع الحكم العام أحكام أخرى تتصل بهذه الصفة

(١) ابن عسكس ٧٥٦٤ ، ٧٥٦٤ بلاق ١٢٦٤ هـ ، وأصل على

سبح ٧٥٦٤ هـ ، إحياء الفرائض العربي ، وجاب الحاج

٧٥٦٤ هـ ، فكي لإسلامي ، ونسب ٧٥٦٤ هـ ، طرور

(٢) لاج القروس ، مادة آدم ، والكلمات لا الهاء ١٦٦٤ هـ

وزارة الثقافة دمشق

(٣) مسيح الفرص ١٠٥٣١٠ هـ ، دار الكتب المصرية ، طبع

دمشق ١٠٥٣١٠ هـ ، ١٠٥٣١٠ هـ ، وأشوع ص ١٠٥٣١٠ هـ

ط الحفي والقبلي ١٢٦٢١ هـ ، مصطفى عيسى ، ونسب لاس

ص ١٢٦٢١ هـ ، والآب من مؤيد الإسراء ١٢٦٢١ هـ

الثالث - القرآن والتنجيد

عن آفاق القرآن والتنجيد
مواضع البحث .

٣ - وبمقتضى النصيب ذلك في مباحث القرآن
والتنجيد من أحكام الحج

آفة

التعريف :

١ - آفة : لغة : معاهدة ، وهي القرص المندك
أمره (١) والفتحة ، يستعملون الآفة نفس الشيء ، إلا
أنهم يسمونها بآفة يكرها سدوينة ، وهي مالا
صنع لأدمي عبد .^(٢)

ويذكر الفقهاء أنه أن الحلفاء هي الآفة التي
تصحب الممر أو التباث ، ولا عمل لأدمي فيها .^(٣)
وكثيراً ما يذكر في الألفاظ الدالة على أثر الآفة
من شغل وهلاك ، وبصرف في الحكم بين ما هو
سماوي وبين غيره

والأصوليون يذكرون الآفة أنه انكلام على
مواضع الأهلية

وللمعجم يعتقد هذه المصطلح على من كان
مخرج المواقيت لمخالفته للإحرام ، حتى لو كان
مكناً .

وبما أن الآفاق الجاني ، وقد يسمى « الشدني »
وهو من مكان دحل المواقيت ، ومخرج الحرم
والمحرمة ، وهو من كان دحل حدود حرم مكة^(٤)
وهو يطلق على الفناء كقوله « آفاق » على من كان
مخرج حدود حرم مكة^(٥)

الحكم الإجمالي :

٢ - يشترك الآفاق مع غيره في كل ما يتعلق به حج ،
في هذا ثلاثة أشياء ، وما يتصل بها

الأول : الإحرام من الميقات :

بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين والآفاق
مواقيت ، وصحها الفقهاء ، لاستيفاء أن يحاذوها
في قصد السك بدون إحرام ، على تفصيل يرجع إليه
في مباحث الإحرام والمواقيت لمكانة^(٦)

الثاني : طواف التوداع وطواف القدوم .

عن آفاق الإحرام بطواف التوداع وطواف القدوم .
لأنه انضمام إلى البيت والتودع له^(٧)

١ - العرب : ما يوسر حله ، و « آفة » : آفة ١

٢ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

٣ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

٤ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

٥ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

٦ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

٧ - ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

ب « آفة »

(١) حاشية ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

(٢) حاشية ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

(٣) ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

(٤) ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

(٥) ابن خلدون : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

والفتحة : ١/٢٤٤ ط « الأمانة » ١٢٥٥ هـ ، و « شرح الصحاح »

وإذا كان الكلب في نطق الأكل بدأوا الصبية
ويشربون كل شيء، لو فرض أنها رجل كانت عاصية^(١٢)
وهو ملحق به، إن أكل الشخص وأهل بيته وقومه
وسببه، وقريته يعني واحد^(١٣)

ويقال الشامي، إن أكل الرجل لقومه، وأهله
من نكته خفي، وأهل بيته لقومه وروحه^(١٤)

ويقال يطلق خاص في عبادات الصلاة على
الشيء وآله صلى الله عليه وسلم، فلا يشربون على أن
المكره لهم حرمة على الصلاة والسلام الذين حرمت
عنهم تصدق، وقيل قد خيف أنه الإجماع، وقيل
أنه مالك، واحدا، لأشهره والتزوي من الشامية،
والمتفقون من خصيه، وهو القوم القدم عند
الحنابلة، وعبارته صاحب يعني آل محمد صلى الله
عليه وسلم أئمه على بيته^(١٥)

المبحث الثاني

أحكام الآل في الوفاء والوصية

١ - قال صاحب، يودع الوفاء نصبي هذه
صنفه يورثه له عروجل بدأ على أهل بيته، فإذا
استخرج من نصبي وفاء على المساكين، يكون لثمة
المعسر والأغنياء من أهل بيته، وبالحل به أبو
وليب من غير خلاف، وولده وولده وله من مقل

(١٢) اختار المحقق العراقي في ١٢٧٤، ١١، ١٢٢ ط صفي
الحمد

(١٣) كذا في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(١٤) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(١٥) ط في المصنف المصنف

(١٦) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف

(١٧) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف

في قوله تعالى خطابا لزوجهم عليه السلام
عندما مات : لا اله الا الله^(١٦)، ورحمة الله
وسروراته غيثكم أهل البيت^(١٧)، وقوله صلى الله عليه
وسلم : ما تركت من خيركم لأهلي، وأنا خيركم
لأهلي^(١٨)، والمكره وروحه.

معى الآل في اصطلاح الفقهاء :

٢ - لم يمتنع الفقهاء على معنى الآل، واصطاح
بذلك الإجماع عندهم

فقد قال الحنفية والآل كذا، وأما في
والأهل معنى واحد، ولكن مدلوله في كل منهم
يختلف.

فذهب الحنفية إلى أن أهل بيت الرجل وآله
وحصته واحد، وهو كل من يشاركه في الحساب
أنفسي، أو في الإسلام، وهو يعني أدرا
الإسلام، أسلم أو لم يسلم^(١٩)، وقيل بشرط الإسلام
أي أهل البيت^(٢٠)، فحين من يشاركه في هذا الآل من
زوجه وأولاده وأحفاده هو من أهل بيته^(٢١)

(١) سورة هود ٢٢

(٢) سورة هود ٢٣

(٣) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٤) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٥) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٦) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٧) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٨) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

(٩) جاء في المصنف ١٢١ ط في المصنف المصنف

[illegible]

طاع خفيه والشهر عذائكيه وروى
ووسى عبد الله بن محمد بن أحمد بن
الاسم وحار في حقه وروى عن
أقره وبن كفي^(١) حرج سوره ثم
اللى صر له عبد وروى عن عبد
الاب عبد الله بن محمد بن أحمد بن

١٠٢٤
مجلس الشورى
القدس الشريف

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4)
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4)
 3. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (1/4)

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 2 & 3 \\ 2 & 3 & 4 \\ 3 & 4 & 5 \end{pmatrix} \quad B = \begin{pmatrix} 1 & 2 & 3 \\ 2 & 3 & 4 \\ 3 & 4 & 5 \end{pmatrix}$$

ولا تصح حياض مني مطلق مني هاشم ،
 لا مني هاشم اربع الا سي صل الله عليه وسلم
 . سرف وهك ان سبني صل الله عليه وسلم ،
 ونساركة سمي مطلق مني حسن حسن لم
 مستحرمه بحد غرامه ، دليل ان بني عبد شمس
 وسي من سوادهم في القرية وم يطواك ، وام
 ش كوكبه - المصرة ، او عينة ، والنصرة لا
 بعضي عند الزكاة ،¹

وذهب أخاويه وأخوه عز الشهور عند الملك
وحقق برواية عن أستاذنا أنه ليس
الطلب الواحد من امركا، عرب ليس مثل
عنه ومثل ذلك وهو الخطأ لم يفرق في حافيه ولا
الاجزاء غير وغير شيء واحد وفي رواية
بشر حاشم وهو طلب شيء واحد وشك
أحد ^(١) ولقد استعمل في معنى الجنس، هم
ذكر في الام واحد، كـ في حاشم وقد أكد ذلك
في بابي عن الله عليه وسلم على معجم
القبائل من أمهات العرب العرباء على
أن حاشم، وهم الجنس في معنى الجنس

[illegible]

سؤال مني لأحرص، ولأنهم لم يوافقوا لابي جاهلية ولا إسلام.

ويشترك به الفتي والمفتي، والرجال والنساء، ويحصل لكل على أقصى، كالإرث، وسكنى الإمام بشاقي به إجماع لصاحبه.

والأشهر الثلاثة الباقية للثاني والمساكين والسبيل،^(١)

والرواية الأخرى من الإمام أحد أن سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكسر بأهل بيته، لأن النبي صلى الله عليه وسلم امتنحه حصون تنصروا، فيكونون في بقرم مقدمه في النصرة، وعند أنه يصرف في السلاح والكرام.

ونصيحة عند الشافعية، ولي رواية من الإمام أحمد، بنحو، ومصرف الخمس من كصرف من أهله.

ومظاهر عند مخالفة أنه لا يتكسر، ويكون لجميع المؤمنين، يصرف في مصالحهم^(٢)

وقال الحنفية، إن خمس الذي قد ورسوله الخ يتقسم على ثلاثة أسهم، سهم للثاني، سهم للمساكين، وسهم لابناء السبيل، ويدخل نفقه ذوي نفق فيهم، يحظون كما فيهم، ولا مدح إلى اقتضاها شيء.

ودود المصنف، الدرس يد مع إلى فرائهم هم من

حده، كـ « لا ريب » المحرم، في آخرهم حجة^(٣)

المبحث الرابع الغلبة والنفى وحسب كل نسب

نظر في الغلبة والنفى :

مختلف الفقهاء، في سبب الغلبة والنفى وعلى أقوال - بعضها في مصطلح، « انزال » و « حزيمة » و « ائمة ».

حين أن الباب في الغلبة والنفى :

١ - لا خلاف بين علماء المذاهب الأربعة في أن الغلبة ينقسم قسمين أحدهما لأربعة من الناس، والآخر من ذكر في قوله تعالى (وَالْمُؤْمِنَاتُ أَيْضًا عَسَيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ) الآية^(١) بكم بمحرم في مصرف الخمس بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فظل النصف - وهو واه من الإمام أحمد، إن خمس الغلبة الخامس ينقسم قسمين.

الأول : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والآية، ولا يسمط برفاته، من يصرف بعده لمباح اسمين وعنده الثمن والمساكين.

والثاني : سهم لولي القريب، وهم بوهاشم وبنو النضر، وروى مني عنه شمس و سى مؤلف، لا يسمون صلى الله عليه وسلم من بني الأويين مع

(١) البحرى على الإجماع ١/٢٢٦

(٢) المحرر على إجماع ١/٢٢٦، والفتح الكبير مع المفتي

١/٢٢٦

(٣) ح ٢٢٠

(٤) بيروني ١/٢٢٦

عليه وسلم بأفلاحة عليه وعلى آله ، والآمر ينكس
الوجوب ^(١)

وأنرواه الأخرى في انه يجب أب ست ، وهو قول
حنفية ، وأحد قول المالكية ، وأندوا بحديث ابن
مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه انشده
ثم قال : يا أبا عبد الله ، أو نصبت همد ، فقد
سنت صلاتك ، ولي غلط « هذا نصبت جلالك
لأن شئت أن تقوم طه » ^(٢)

وأنروا الآخر عند المالكية أن الصلاة على النبي
صل الله عليه وسلم ، والأثر نبعاً ، قصبة ^(٣)

آل البيت والإمامة الكبرى والخصوى :

١٦ - لم يشترط جهوز المقعد ، أن يكون الإمام
مسلماً (لحقه) من آل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم ، ويستندون على ذلك بأثر المقلد لم نكر
وعمر وعشرون م يكون من أهل النبوة ، بل كانوا
من قرش ^(٤)

(١) الترمذ ٤٤٦ ط الألف - وأبو

(٢) الترمذ الكبير مع النبي ، ٤٨٣ ، وفي جامع (٢٨٦) .

والشرح الكبير بمناقب النعمان ، ١٠٧٠ ورواه ١٠٨٥ ط

هذا ، من حديث ورواه أبو داود في أبي هريرة

لحق : « قلت : ما أوصيت عند اقتضاب صلاتك ،

است أن تقوم قائم ، وإن شئت أن تقعد قائم » قال المصنف ،

هذا المصنف في هذا الكلام ، على من قول النبي صلى الله عليه

وسلم : « من لم يركب من صلاتك » (مسألة ١٠٠) ط الأولى

الكتاب النبوية ، سبب : وقال العراقي ، إن المصنف متعذر على

آية مدحه (عن الترمذ ٣٦٧ ط الألف - كتاب العمري) .

(٣) الترمذ الكبير ط الألف - ١٠٨٥

(٤) ابن حبان ٢١٨٠ ، وأحكام الشطاب للصوفي ، ١٠٨٥

ط المصنف الجليل ، والأحكام الشطابية لابي جيل ، ١٠٨٥

مدعى علي ، وشرح الخطيب ١٠٨٥ ، ومناقب أبي النبي

١٠٨٥ ط المكتبة الإسلامية

عالمهم وروى لعلب والي لا يحسن حديثه ^(١)

وقال المالكية : حرم الميعة كلها والركاز

والنسي ، والجرية وحراج الأرض المفتوحة عترة و

صحباً وحشوراً من نعمة الله بيب مال المسلمين ،

بصره الإمام في مصادر ، وحجته ، يبدأ من ذلك

مال لمسي عليه الصلاة والسلام استحياء ، ثم

بصرف للمصالح العائدة بعبه من الميعة ، كبناء

المسجد ، وإتي لا يحسن عبه ^(٢) والأل

فأليس يدبهم هم من غاشه غلط ^(٣)

أبيحت الخاص

أفلاحة على آل أبي صلى الله عليه وسلم

١٥ - استفتاه في المذهب الأربعة فمروا على أنه

لا يصل من غير الأنبياء ، ولأنك إلا أنه ، لكم

احتفلوا في حكم الصلاة على الأهل بيتا ،

وأحد وأبى محمد الشافعية وحنافية أن الصلاة

على الأهل في الصلاة وحده ، بما أفلاحة على أبي

من الله عليه وسلم ، مستأين ما روي من حديث

كعب بن جعرة قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم

خرج علينا ، قلت : يا رسول الله ، قد نكسنا كيف

نحمد عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا :

اللهم صل على محمد وآل محمد » ك حديث من

إسرائيل وآله إبراهيم ^(٤) هذا أثر الرسول صلى الله

(١) من جده ٢٢٨٣

(٢) الترمذ ١٢١٣

(٣) الترمذ الكبير ١٠٨٥

(٤) حديث : قولوا اللهم صل على محمد ، من جده

حديث روى عنه وأبو داود والترمذ والي المصنف

كعب بن جعرة قال : قولوا اللهم صل على محمد وآل

محمد ، والمسلمة (في الترمذ ١٢١٣)

— جو بھی یا صاحب ترکہ، عند اخول

ولدت عيسى المحمدي، التي هم لها
 «السلام عليكم في كل الأوقات»^(١)

وَمِنْ كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْقِصَّةَ الْأُولَى وَهُوَ أَنَّا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ يُحِبُّونَ الظُّلُمَ

ذلك : آله : بعدونك وأثركم على جديد يوم الحنافة :

٩- حسنة الفرس لا يحب في نصاصي الا ان
كاتب مصدق ، ونا كذا بعد ان احرا حيا ينظر
في الآلة ، ذهب الى حقيقته ، في له لا يصح في قل
العنه لا اذا كان محققا ، وانما كان حقيقه حقيق
بصمد ، من هو كذا بعد ، يا فخره انصرب ، ولا
فخره من

و صرح العلامة برفاقنا (١) حبيب بن دينة بن
 بخت لمعه عدهم في الفل ع مد غله ، مل
 منسل وخلاصه يده في بصراف صيرة في ذلك .
 يذكر في سائر اجراءات ، بعضا (٢)

* طبع سیدہ شریفہ

الأب انجلي لحرد والتميز

٧- اجماع في الحدود يكفي في سقوط حق الجور
في حد شرب الخمر في الإسلام، والحد في غير
الحد

وَمَسْتَعْلٍ بِنُورِهِ إِذَا لَوَّحَ لَوْنُ الْكَلَمِ
وَمَاءُ الْعَذَابِ وَحَدَّثَ شَرِبَ الْخَمْرَ أَجْرًا
أَسْمَى بَعْدَهُ نَافِيَةً شَرِيحَ فِي أَعْمَى حَذْرًا
عَنِ الْكَلَمِ يَا كَلَامَ لَا يَحْمِلُ حَالًا لَا مَعْنَى

و بلا حیط آن بکون توسط ما شکل داده شد
حال مصححیم لا بکون - شمره - پس، عددی
طرح - در مصححیم بکون - سر آمد و بخیر
فرا جلد - الفجر بر عدد بکون ، توسط ۱ تا
بقوم مقامه که نراه در الامر .

«ای کسب و دگرزاد، حق حاصل و حق رسد به کوه
نلقه‌ای ساقی، لعل و زهر بر»^{۱۹}

ثانياً : آليات العمل وكيفية

۸ د قندلی لاس شمعین میشت و، پسره
 زامن د لاسپهله حیدر گوند واده، ۱۵
 سپهلو ۹۰ لاریان اوسېږي مشران غلامعلی

4. 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2

173. *Alfred Russel Wallace* (1823-1913)

and 3.14. The first two are the same as in (3.12) and (3.13) respectively, and the third is

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

Figure 1

1997 2000 2003 2006 2009 2012 2015 2018 2021 2024 2027 2030 2033 2036 2039 2042 2045 2048 2051 2054 2057 2060 2063 2066 2069 2072 2075 2078 2081 2084 2087 2090 2093 2096 2099 2102 2105 2108 2111 2114 2117 2120 2123 2126 2129 2132 2135 2138 2141 2144 2147 2150 2153 2156 2159 2162 2165 2168 2171 2174 2177 2180 2183 2186 2189 2192 2195 2198 2201 2204 2207 2210 2213 2216 2219 2222 2225 2228 2231 2234 2237 2240 2243 2246 2249 2252 2255 2258 2261 2264 2267 2270 2273 2276 2279 2282 2285 2288 2291 2294 2297 2300 2303 2306 2309 2312 2315 2318 2321 2324 2327 2330 2333 2336 2339 2342 2345 2348 2351 2354 2357 2360 2363 2366 2369 2372 2375 2378 2381 2384 2387 2390 2393 2396 2399 2402 2405 2408 2411 2414 2417 2420 2423 2426 2429 2432 2435 2438 2441 2444 2447 2450 2453 2456 2459 2462 2465 2468 2471 2474 2477 2480 2483 2486 2489 2492 2495 2498 2501 2504 2507 2510 2513 2516 2519 2522 2525 2528 2531 2534 2537 2540 2543 2546 2549 2552 2555 2558 2561 2564 2567 2570 2573 2576 2579 2582 2585 2588 2591 2594 2597 2600 2603 2606 2609 2612 2615 2618 2621 2624 2627 2630 2633 2636 2639 2642 2645 2648 2651 2654 2657 2660 2663 2666 2669 2672 2675 2678 2681 2684 2687 2690 2693 2696 2699 2702 2705 2708 2711 2714 2717 2720 2723 2726 2729 2732 2735 2738 2741 2744 2747 2750 2753 2756 2759 2762 2765 2768 2771 2774 2777 2780 2783 2786 2789 2792 2795 2798 2801 2804 2807 2810 2813 2816 2819 2822 2825 2828 2831 2834 2837 2840 2843 2846 2849 2852 2855 2858 2861 2864 2867 2870 2873 2876 2879 2882 2885 2888 2891 2894 2897 2900 2903 2906 2909 2912 2915 2918 2921 2924 2927 2930 2933 2936 2939 2942 2945 2948 2951 2954 2957 2960 2963 2966 2969 2972 2975 2978 2981 2984 2987 2990 2993 2996 2999 3002 3005 3008 3011 3014 3017 3020 3023 3026 3029 3032 3035 3038 3041 3044 3047 3050 3053 3056 3059 3062 3065 3068 3071 3074 3077 3080 3083 3086 3089 3092 3095 3098 3101 3104 3107 3110 3113 3116 3119 3122 3125 3128 3131 3134 3137 3140 3143 3146 3149 3152 3155 3158 3161 3164 3167 3170 3173 3176 3179 3182 3185 3188 3191 3194 3197 3200 3203 3206 3209 3212 3215 3218 3221 3224 3227 3230 3233 3236 3239 3242 3245 3248 3251 3254 3257 3260 3263 3266 3269 3272 3275 3278 3281 3284 3287 3290 3293 3296 3299 3302 3305 3308 3311 3314 3317 3320 3323 3326 3329 3332 3335 3338 3341 3344 3347 3350 3353 3356 3359 3362 3365 3368 3371 3374 3377 3380 3383 3386 3389 3392 3395 3398 3401 3404 3407 3410 3413 3416 3419 3422 3425 3428 3431 3434 3437 3440 3443 3446 3449 3452 3455 3458 3461 3464 3467 3470 3473 3476 3479 3482 3485 3488 3491 3494 3497 3500 3503 3506 3509 3512 3515 3518 3521 3524 3527 3530 3533 3536 3539 3542 3545 3548 3551 3554 3557 3560 3563 3566 3569 3572 3575 3578 3581 3584 3587 3590 3593 3596 3599 3602 3605 3608 3611 3614 3617 3620 3623 3626 3629 3632 3635 3638 3641 3644 3647 3650 3653 3656 3659 3662 3665 3668 3671 3674 3677 3680 3683 3686 3689 3692 3695 3698 3701 3704 3707 3710 3713 3716 3719 3722 3725 3728 3731 3734 3737 3740 3743 3746 3749 3752 3755 3758 3761 3764 3767 3770 3773 3776 3779 3782 3785 3788 3791 3794 3797 3800 3803 3806 3809 3812 3815 3818 3821 3824 3827 3830 3833 3836 3839 3842 3845 3848 3851 3854 3857 3860 3863 3866 3869 3872 3875 3878 3881 3884 3887 3890 3893 3896 3899 3902 3905 3908 3911 3914 3917 3920 3923 3926 3929 3932 3935 3938 3941 3944 3947 3950 3953 3956 3959 3962 3965 3968 3971 3974 3977 3980 3983 3986 3989 3992 3995 3998 4001 4004 4007 4010 4013 4016 4019 4022 4025 4028 4031 4034 4037 4040 4043 4046 4049 4052 4055 4058 4061 4064 4067 4070 4073 4076 4079 4082 4085 4088 4091 4094 4097 4100 4103 4106 4109 4112 4115 4118 4121 4124 4127 4130 4133 4136 4139 4142 4145 4148 4151 4154 4157 4160 4163 4166 4169 4172 4175 4178 4181 4184 4187 4190 4193 4196 4199 4202 4205 4208 4211 4214 4217 4220 4223 4226 4229 4232 4235 4238 4241 4244 4247 4250 4253 4256 4259 4262 4265 4268 4271 4274 4277 4280 4283 4286 4289 4292 4295 4298 4301 4304 4307 4310 4313 4316 4319 4322 4325 4328 4331 4334 4337 4340 4343 4346 4349 4352 4355 4358 4361 4364 4367 4370 4373 4376 4379 4382 4385 4388 4391 4394 4397 4400 4403 4406 4409 4412 4415 4418 4421 4424 4427 4430 4433 4436 4439 4442 4445 4448 4451

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

2010-11-10

١٩٧٠ء تا ١٩٧٩ء تک ٻارن جي تعليم کي يقيني بنائڻ لاءِ

$$\sqrt{p+1} \leq \lambda \leq \sqrt{p+2} \text{ and } \sqrt{p+2} \leq \lambda \leq \sqrt{p+3} \text{ are not possible.}$$

۱۹۵۷-۱۹۵۸ ۳۰

۱۰۰

آمین

مستاء ، وبلغات التي وردت فيه :

٦ - جمهور أهل بلخ على أن أقبح في الدعاء به
ويعبر ويقول أقبح على دعاء قاتليه إذ حلت
تميم^(٦) وبصر حداد كالحسن بن علي بن عبد الله قول أمه
سهره اللفظ وبصر تميمي عوانا لبصر، كما
يشبه بالقاتل الثجاري

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه حجاب حديد، يكتفي بها بأروع الحجاب، والفرصة، والدخول إلى الإمامة والتعقيب، والدخول مع الشريعة، والأخيرة، حكماها إلى حدي، ورثع الأخرى منها، وما من النور، إياها مكررة، وحكي أساليب الأتباع، القصر مع الشريعة، وهي شريعة

وكتبها إلى أربعة أصناف من بني أمية، فقال:

رحمى من (ألا مع قشيد) قاصد إني قال

من عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن

نفسى من، فعاد نفسي وقال: فإني، كذلك

يكون، روي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «آمن ثم ربه

الخالص على عباده المؤمنين»^{١٢٦} وقال عطاء بن

مدير بيت الورى، د. صالح البر (أب)

(١) راجع إلى ابن خلدون، ولاحظه في المقدمة، بالتحقيق، فإنه
مردود - غير مؤثر - ومخطئ (التي كان قد وجدها في الأصل).

النمرى

١- الآتية هنا شققت من رُس. وهي حذرة
تجذب النمل وتشد أذن وتغزو على واحد
وتستعمل المصفاة المنظرة. من اجني
(٢)

الألمانيون في ليبيا

٤ - هناك لغة وجدت في نيجر الرافس، كالأصيدة
والهامة والنيقة، وما بعد إلا أن تكون مع حكما
الخاص، ومنه يصير التلحاح في اللغة من
والله اعلم

[illegible]

١٠٠ - "فمن اعطاه الله عز وجل القرآن فله نور يمشي على الماء" (سورة قمر: ٢٠).

هو: طي البيت :

ما يصح التمسك به من حكم الإسلام في مباحث هذه
 على مدونة مصر، التي هي من مباحث الزمان
 كمنعواي مباحث شعوب ما لا يحضر
 يومئذ من أرباب الآداب

1991

[illegible]

و... القائلون بقول الجهر بأنه صلى الله عليه وسلم قال: «من « وضع يده» (١)

الثالث: استغفر بين الجهر والإعذار، وهو قال من سكر ولا من نزل من التلويح، غير أن من يكرهه الإمام نفسه، وغير ابن سري، الجميع، وصحح في كتابه «أحكام القرآن» الجهر (٢)

وقد أورد الإمام جهونه للمأموم عند شاعبه والمخطف لأنه جهر المأموم بالتأخير منه، فلا يخط بقوله الإمام له، ولأنه رتب نهي الإمام، بهجونه للمأموم كنهه (٣)

الاعتناء ونهيه في التأخير

١ - من ذهب إلى تأخير الإمام، والأصح عند الحنفية أن مصلحته تأخير الإمام، لأن تأخير المأموم سنة، قد « الأمر لإماماً بأمره من وادى تأخير تأخير الملائكة غير له، بل ينقل من نية « وجهر « إذا قال له « كبر » تأخير، والوقت لا يترك في السجدة، حينئذ، فوالله إذا تأخر الإمام، غير له، بل ينقل من نية « روى الشيخان (٤)

ولما إن كانت جهر « عند احتضار في الإسراء وعدمه على ثلاثة مذاهب

الأول: ذهب الإسراء، ونهى ذهب الحنفية والتلويح، وهو مقابل للأظهر عند شافعية، إلا أن التلويح مستحبته بالنسبة للمأموم وانصرف فقط، والخمس ونهى ابن الحنفية وابن عرفة من التلويح استغفر للجميع، لأنه دلت، والأصل فيه الإحفاء (٥) لقوله سبحانه «انظروا ربكم حين تخرجون» (٦) « وسئل ابن مسعود: وقضى لله عنه أربع خصال في الإمام، وذكرها ابن (٧)

ومعنى الأظهر عند الشافعية تأخير الإسراء للمأموم عند الأمر الإمام، كسائر الأدلة، وقيل بسري هذه الحالة بل لا يجمع (٨)

الثاني: ذهب الجمهور وهو مذهب الشافعية والحنابلة، إلا أن حذانه عمداً لم يرد في كل فصل

والمعظم الشافعية انما قال في الإمام والمفسر، وأما في تأخير الإمام، وهو لم يرد شرط عند تأخير الإمام، فإنه أنشأ الأظهر « الجهر كذا، وقيل إن الجهر في حقه تأخير « جاء شرط كبر، صحيح، فإنه كبره « بفتح الجهر.

(١) حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٢ - ابن سري

(٣) ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

(٤) ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

(٥) ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

١ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٢ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٣ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٤ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٥ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٦ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

٧ - حصار، ص ١٦٠، ١٦١، وهو في « حصار » وحده

توثيق النص

١٧ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

عدم إضمار الفراء بالتأمين على فراء الإمام

١٨ - إذا مر في الإمام من فراء، ففراء، ففراء، ففراء
أمنه، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء
ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء

ولا من غيره، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء
ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء

التأمين على الفاء خارج الصلاة

١٩ - التأمين على الفاء خارج الصلاة
ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء
ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء، ففراء

٢٠ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢١ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٢ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٣ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

التأمين على القلوب

٢٤ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٥ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٦ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٧ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٨ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٢٩ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

٣٠ - جاء في أوله من الأصل وثبت
وأمن، وأمن من غيره لا منه، ولا من غيره
وله، لأن من غيره لا منه، ولا من غيره

ثانياً : أحكام الآيه من حيث اصطلاحاً ،

۱۔ مانتے ہیں واعیا (ملائے) :

٤ - الآية - مصطفى ال دقا الوفا آية الله
والله آية الله مصطفى آية الله
العليه السلام - آية الله آية الله
العليه السلام آية الله آية الله

البرق، الأول: اسم الذهب والفضة.

٣- هذا نوع عقوبة الله - عز وجل - لمصداق لعب
والمصداق حرام في مصداق الآية الرابعة ^(١) لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشربوا في آفة
الذهب » تعني « لا تأكلوا في حرام الذهب » فإذ حرم
في « لا تأكلوا في آفة » ^(٢) وحرم صلى الله عليه
وسلم من شرب في آفة الذهب فقال « من
شرب في آفة لم يشرب من آفة » ^(٣)
والله يشفيكم التحريم وبعث ^(٤) في غيره الشرب

[illegible]

2014. 4. 20. 10:00

[illegible]

(۳) محمد بن علی شریک، دیوانه مسرور و دیوانه
 ما را به سوی سرور هدایت کند، (در شعر) علی ای آقا
 محمد بن علی شریک، ۱۳۳۷ هجری قمری، دیوانه، ما را به سوی
 سرور هدایت کند.

۱۷۱. رزق باله والحق لا على كرهه من الأصوب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

و کثرتی در آن وجود غیر از ^(۱۱) آنکه، مع
(۱) نفس و دل در قسمتی از جبهه اول - یا در
قسمت بعد از سر - و در ^(۱۲) علی نقی

اے

أولاً: تعريف

٩- (الجنة صح إباء، والإساءة الشرح، وهو كذا
ظرف ممكن أن يستوعب غيره، جمع الآية ثواب،
ومفارقة لظرف، والماءين

ولا يخرج اسماء هذه الحظ من
الاسماء القوي.

(١) السرمدي، انوار، واحد دور، ٢٥٣ و ميمونه طباطبائي
والرستماني، ٦٤٩، والكتاب الشرعي، ٧٠٨ = ٦٠٨

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

وعند أكثر الحنفية أنه يجوز الاستعمال إذا كانت
معدة طيبة

وعند المالكية في شخصه ورواياته إحداهما
سحر، والأخرى أخوار، وسننهم حقه الجواز
وأما الآية فمعدة فلا يجوز عمله خدما
الذهب أو الفضة

والصحيح عند الشافعية أنه لا يجوز استعمال
نصيب يذهب، كثرت المسئلة وحلت، طاعة أو
غيرها، ذهب بعضهم بأن النصب بالذهب
كذا نصيب بالفضة، وإن كانت كبيرة، ولغيره،
جوزت، وإن كانت لم يثبت حرمة وإن كانت
ببذلة، ويرجع في النكر والهمز انصرف^(١)

وعند الحنفية أن نصيب بالذهب والفضة إن
كان كبير فهو حرمة بكل حال، ذهب كان أو فضة
حده وغيرها، وقيل لو يترك يباح اليسر من الذهب
والفضة، وأكثر الحديث على أنه لا يباح من الذهب
ولا ما ذهب إليه الضرورة، وقيل الفضة يباح فيها
بغير، قال القاسمي وبإباح ذلك مع أنه حرمة
وعدمها، وقيل هو الحنفية لا سماع اليد إلا
حده

وسنكره عندهم مباشرة موضوع التمتع
بالاستعمال، كذا يكون مستملا^(٢)

وهذه أبو يوسف من الحنفية إلى أنه يكره
استعمال الإمام لنصيب وأنفسه، وهي الرواية
الأخرى من محمد، وحينئذ الإمام أي خليفة أو

(١) التبرقي على مطلب ١٦٦، ولا سيما مع فصلات
والفرق بعده

(٢) التبرقي لابن حبان ١٠٦٠ و ١٠٦١

فيها ما يحسنه ذلك من التحريم كسر فخر الإسلام
والتي وإن كان من الأكل والشرب، فإن الحلة
موسومة في شعارها وما يستعملها كغيره كان
وإذا حرم الاستعمال في حق إحداهما لم يمتد
إلى الذهب للذهب للذهب، أنه مكره بغيره،^(١)
إن كان موصفاً، أو لفتل، صاحب مهارته قد
الخبص والنيك والناعية وأكره لحداده، وإن من
الظهاره وما لا يتصل بشيء من ذلك، كالظهاره
في الأوصاف، خصوصاً

وهذه بعض حديثه إلى عدم صحة إظهاره
لأنه يسمى الخمر في إظهاره، طم يبع كالصلاة
في الفار مضمومة والسجدة ٨٠ ليرتد
ولساء،^(٢)

الشرع الثاني: الآية المفضضة والعبه^(٣)
بالعبه:

١ - فقد اختلفوا في حكم استعمال
الآية المفضضة والعبه بالعبه عند الإمام في
حقيقة وهو روي عن الإمام محمد، ورواه
لشافعية، وقول من الحنفية أنه يجوز استعمال
الآية المفضضة والعبه إذا كان مستعمل في
موجب التمتع

(١) التبرقي ١٠٦٠ و ١٠٦١

(٢) حاشية التبرقي ١٠٦١، والإمام مقتضى من جاء
البحرني ١٠٦١، وقد يذهب، والتبرقي ١٠٦١ و ١٠٦٢

(٣) المقتضى برواه بالعبه في التبرقي ١٠٦١، وقال خير من
يعرف من روى (ابن حبان) عن الثوري ١٠٦١، وقال التبرقي
ويعمل جانب مقتضى، أي حديثه بالعبه، والعبه في
حديثه أن يرفع التي يلبسها، ذهب لسان بالعبه إذا
لا، ط، يا، (من التبرقي ١٠٦١) في السجدة، بغيره

ن ذراعاً ^(۱) وأما ما يذكر فيه من خلاف
سائر بني لؤي وما حباه في سائر قصص
وذهب

وهذه الآية يجب الاستعانة إذا كان القوم
يسير ^(۲)

وعند حمله ابن أسود وظني ولحقه والكنت
ذهب راجعه خاضعي ^(۳)

ذهب آية ذهب بالضم إذا غلبت بهم ذهب
ذهب نطقه بالكية نولاً وأما ذهب كذهب
به كذا سائر الذهب وكعصه كعصه نطقه
علاء ^(۴)

سوق الربيع الآتية منه من غير ذهب
وبذهب

١ - الآية منه من غير ذهب والضم باسمها
والفتح (ي نادم) ذهب ذهباً

٢ - الضمة لادام

٣ - الضم من منه من غير ذهب والضم له وهو
لا يصح في مذهب مالكية والشافعية أنه يجوز

ورفعه في كلام الذهب راجعاً إلى قوله
ن ذراعاً كذهب المكتوب في قوله ن ذراعاً
ذهب ن ذراعاً ذهب في لغة

والضم له من ظني منه من جهة ن ذراعاً
منه من جهة ن ذراعاً ومنه من جهة ن ذراعاً
منه من جهة ن ذراعاً ^(۵) ومنه من جهة ن ذراعاً
منه من جهة ن ذراعاً ولا خلاف في أنه ذهب من
منه من جهة ن ذراعاً

ذهب ذهب (ذهب ذهب) ذهب ذهب
ذهب ذهب (ذهب ذهب) ذهب ذهب
ذهب ذهب (ذهب ذهب) ذهب ذهب ^(۶)

السوق الآتية الآية منه من غير ذهب
والضم

١ - ذهب ذهب (ذهب ذهب) ذهب ذهب
٢ - الآية منه من غير ذهب أو الضم من
منه من جهة ن ذراعاً

٣ - الضم من منه من غير ذهب والضم له وهو
لا يصح في مذهب مالكية والشافعية أنه يجوز

٤ - الضم من منه من غير ذهب والضم له وهو
لا يصح في مذهب مالكية والشافعية أنه يجوز

٥ - الضم من منه من غير ذهب والضم له وهو
لا يصح في مذهب مالكية والشافعية أنه يجوز

٦ - الضم من منه من غير ذهب والضم له وهو
لا يصح في مذهب مالكية والشافعية أنه يجوز

١ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً
٢ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً
٣ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً
٤ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً
٥ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً
٦ - قوله ن ذراعاً في قوله ن ذراعاً

والنكاح، (١٢) وما دام من ظاهر فاستدل آية
حائض من باب أول، واستدلوا بما روي: أنه ومن
أنه قبل الله عليه وسلم أنزل يوم ٩-١٠ من
السنه (١٣) وكان منكرين، ولو كان من المنكر
بحسب لما نص ذلك ولا ما نص قوله به ولا
لمنكر غيره (١٤) لأن من روى ١٠ حصر
لاعتقاد (١٥) ومن باب أول نص لكتب وآتيه
وذلك كونه نكحاً، وقضاء نفس أو لا لكتاب
تكنم وطه، كنكح من قبل (١٦) وروى عنه من
منع ذلك في حرث من شفه يومه،
فأبصره وقد رآه لا أعطي يومه من
سبباً، قالتم: ما روى الله صلى الله عليه وسلم
بسم (١٧) وروى من أن النبي صلى الله عليه
وسلم نكح من طهر من قبله (١٨)

وبعضهم من حجة مصر، (١٩)

وصرح تفرقي من لائحة في الفروق أن جميع
ما عهده أهل الكتاب والمسلمون ليس لا يملكون
ولا يسمعون ولا يتصرفون من اجتماع، من
الاحصنة وغيرها، عمول عن الظاهر، وإن كان
الكتاب على البينة (٢٠)

ومذهب الشافعي، وهو روى عن النبي
أنه يكره شفعة أولي على نكح إلا أن يبين
طهارتها، فلا كراهة، وسره الله، استدل
بإجماعه وغيره، وروى ما روى أبو العلاء العنقري
عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: «كف يا رسول الله، إنما يبين
أهل كتاب، أن يكره أن يبين» هذا لا يكره
سبب، لأن ما روى عنه، وهو ١٧٠، ثم
كرهه، (٢١) وأما شيعال بني الكوفة، ولاهم
لا يمتنعون البينة، يكره ذلك، عن أن اشاعبه
بروى أن إمامهم شفعه في أنه أنكر كراهة (٢٢)

- (١) تاريخ الطبرستان، ١٠٢٢، طبعة ١٣٢٢، ١٠٢٢
- (٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣) وأما قوله: «روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح من طهر من قبله»
- (٤) صحيح البخاري، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢

- (٢٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٢٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٣٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٤٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٥٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٦٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٧٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٨٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩١) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٢) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٣) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٤) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٥) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٦) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٧) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٨) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (٩٩) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢
- (١٠٠) ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢، ١٠٢٢

أيه ٢-٣، أب ١

كما ذكرنا حكم لراثة عطية الخمسة والعشرين
والكسوف والاستسقاء للآية في الحقة في صلاة
الخمسة وفي صلاة عشرين، وصلاة الكسوف،
وصلاة الاستسقاء

كما ذكر بعض الفقهاء حكم الصلاة عند
حدوث الآيات الكسوف في صلاة الكسوف

صعدة الثلاثة يذكر تفصيل أحكام تلاوة آية
الله في صحت سجدة التلاوة، (١)

حكم الآيات في مواضع متعارفة حكم
الاستسقاء والخمس من تلاوة الآية فصله الفقهاء في
بحث الاستسقاء من صفة الصلاة

وسمى كسب الأذكار والآداب تلاوة آية
صحة من القرآن الكريم في حالات خاصة، كقراءة
آية الكرسي في النوم، وفي الصلاة (٢) الخ

أب

التعريف:

قد الابد (الولد) (١) وهو انسان مولد من مائة
إسالة تسعة (٢) وله خروج، انصحه: (١) مائة

(١) وفي كتابه، المذبح، ص ١٠١

(٢) كتاب الدعاء، ص ١٠١

(٣) كتاب الدعاء، ص ١٠١

(٤) كتاب الدعاء، ص ١٠١

وقد استعمل الفقهاء الآية بأسمى المعاني أيضاً،
حين أقموا على الحوادث الكسوفية، كالتلاوة
والربح والكسوف والظروف، الخ، اسم الآيات

أحكام الإجمالي:

١- بما أن الآية جزء من لفظة تكريم، أحكامها
تدور في العمل على أنه هل تجري عليها أحكام
تخصيص أولاً؟ وذلك كما في كسوف الشمس من القرآن
عن كسوف الشمس يجوز للحدث، مثلاً، من الفقهاء من
منعه اعتباراً به فيه من قرآن، ومنهم من جاز له لعدم
شبهه بالحدث (١)

كما انصرف الفقهاء في سيرة قسمة الآية
لواحدة في صلاة، على العمل بمقتضى ذلك
هو اهل البحث:

٢- الظاهر في بعض الفقهاء حكم من تحدث
الروح كسب فيه في سورة في كتاب الظاهر -
من يجوز ما حدث

الصلاة ينصرف عن بعضها بلحكم في الآية
المرآتية والآيات في الصلاة، في صفة الصلاة،
ومن ثم تكلم عن مستحبات الصلاة، وذكر
كذلك ما يتعلق بتلاوة الآية من أحكام
كالنكسب للآية، وعدها بالامسح، واللبس،
والنصب، واستمر عند أنه المراد أو أنه المذهب
وسكر الآية الواحدة، وفيه الآيات من آية
سورة (٢)

(١) كتاب الدعاء، ص ١٠١

(٢) كتاب الدعاء، ص ١٠١

انعموا على أنه لا يجب القصاص على الأب بقتل
ولده ، من نصيب جده المالكية ^(١)

وانعموا على أب الأب لحد الأفراد الستة ، ليس
لا يحسبون عن الجدات حسب حجاب بغيرهم ، قال ،
وهو الأسوان والبروج والابن وابنته ، وأنه يرث
بأجرة بالفرس ، ونذر بالتصليب . وقارأ بها ^(٢)

عواطف يبحث :

تذكر المسائل الفقهية التي تنحل بالأب ،
ومعنى أحكامها في عواطف من كتب الفقه ، وذلك
في الإرث ، والعقبة ، والولاية ، والمهنة ، والرعية ،
والعتق ، وعمرات الكحل ، والتعمد ، والقتال ،
والأمان ، والشهادة ، والأقرار

إباحة

التعريف

١ - الإباحة في اللغة لإحلال ، يقال أعتك
الشيء أي أعتك بك . وإباحة خلاف التحريم ^(٣)
وعرفه الأصمليوك لإباحة ما أتى خطاب الله به
الحق بأحد المكلفين تغييره من غير ذلك ^(٤)

(١) الحديدي ١٦٦/١ ، والفرس ١٢٥/٢ ، والمذهب ١/ ١٧٧
والشرح المص ٢٨٦/٢

(٢) باب صاع ١/٩ وما بعده ، والفرس ٢٢٩/٢ وما بعده
والشرح المص ٢٢٩/١ وما بعده ، والفرس ٢٢٩/٢

(٣) الحديدي ١٦٦/١ وما بعده ، والفرس ٢٢٩/٢
(٤) كتاب العرب (روح) بصر

(٥) مصنف فينبط وشرحه فروع المرحوم ١٢٦/٢ وما بعده
والإحكام للقسدي ٢٢٦/١ ط صحيح

وفي الاصطلاح : هو رخص تولد من مطلقته
باشرة من وجه شرعي ، أو عن قرابة إسناد آخر .
ويطلق الأب من الرضا على من يستد إليه من
مرفوع ، لم يرضه عنه ولد بغيره ، ويختبر عنه
من العمل ^(١)

حكم الإباحة :

٢ - لما كان الأب والتولد كالشيء واحد ، لأن
تولده محض أبية ، كان لأب أن يرضه من بعض
الأحكام في التمس والقال ، وترجع في حلقها إلى
الفرع من التمس والتولد ، وذلك كونه في الحلق على
الولد ، وسقط عنه ، فقد اتفقوا على أنه يجب على
الأب معة الولد في الجملة ، على نصيب يرجع به
في مبحث النفقة ^(٢)

وانعموا على أن للأب حق ولاية في تزويج بنته
على خلاف بهيم في البكر واليتيم ، ويقدم من
حرج لأبواه إلا الأب ، فإنه يقدم على الأب عند
مهور النكاح ^(٣) ، وفي هذه المسألة خلاف استدل به ،
فإن الأب مقدم مقدم في ولاية القربى

وانعموا على أهمية الأب في الولاية على ما
نصحه ، أو القربى ، أو النسب من ولادة ^(٤) ، كما

(١) الشرح ٢٢٩/٢ ، والفرس ٢٢٩/٢ ، والفرس ٢٢٩/٢
الحديدي ١٦٦/١ ط مصنف المص

(٢) حديدي ٢٢٩/٢ ط مصنف المص ، والفرس ٢٢٩/٢
مصنف المص ، وبني المص ١٢٦/٢ ط مصنف المص ،
المص ٢٢٩/٢

(٣) حقيص المص ١٢٦/٢ ، والفرس ٢٢٩/٢
٢٢٩/٢ ، والفرس ٢٢٩/٢ ، والفرس ٢٢٩/٢

(٤) المذهب ٢٢٩/٢ ط مصنف المص ، والفرس ٢٢٩/٢
٢٢٩/٢ ، وطه ٢٢٩/٢ ط مصنف المص

وعمرها ثمانية، باب الألف بانيان فلم حسب
مشيئة القاضي في حدوده إلا أن^(١) وقد نطق
الإساحة على ما يدل اعترض، فتمسك القصر
والإيجاب والتمسك^(٢)

الألف ذات الصلة بالإساحة.

أحوال

١ - احصل الأصول في هذه باب الإساحة
وأحوال، لهم من قال إن الإساحة يظل من حده
محدود - إساح، وما لا يتبع شواها، وما لا يتبع
علا، لو استوى فيه الإعراف، ولا تكون في حكمه
كما في الجواهر^(٣) كونه من أصله عن حده من
إساح، فهم من بعده عليه، جعل غواز مردداً
للإساحة.^(٤)

واقعه له بضمير الجوار في قال الخرد
شمس ذكره^(٥) وهذا إسحاق فظهر لكلبه
أحوال خمس الصحة، وهي، وإفاده المسمى
الوجه للشرح، وأحوال هذا الاستعمال - كما
ومعني، ولا استعمال المسمى عنك، كالمعني

أخلى.

٢ - الإباحة فيها تقييد، أما الأصل في

(١) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٢) الجواهر في ج ١ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٣) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٤) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٥) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٦) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٧) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

لهم من ذلك شرعاً، لأنه يظل على ما سوى
تتميمه، وقد حده ما لا يفي بقرآن وثمة.
كعبه شمس، (وأصل الله التيمم وحرم رتبة)
وقوله (وما ليها الذي أتم نعمته) أصل الله^(١)
وهو سبب على الله عليه وسلم «أما في والله لا
أصل حرم ولا أحرم حلالاً»^(٢) ولا كان الحلال
محدداً لمحمداً سبب ما عداه من الحاج والتمسك
والتمسك والمكروه مطلقاً عند الجواهر، وثمراً
أي حقيقة، وهذا قد يكون الشيء حلالاً
ومكروهاً في آية وحده، كلفا، فله مكروه،
وفي وصية الرسول صلى الله عليه وسلم ما
حلالاً.^(٣)

أما، فذلك يكون كرم حلالاً ولا عكس.

الصحة

٤ - الصحة هي سوانق للصحة، وهي

(١) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٢) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥

(٣) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥
وأما ما ذكره من صحة من هو سبب
مصلحة، وأما ما ذكره من صحة من هو
حلالاً ولا من حرم، وأما ما ذكره من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو

(٤) الجواهر في ج ٢ ص ١٢٥ ج ٢ ص ١٢٥
أما ما ذكره من صحة من هو سبب
مصلحة، وأما ما ذكره من صحة من هو
حلالاً ولا من حرم، وأما ما ذكره من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو
مصلحة من هو سبب، من صحة من هو

اَوَسَطَ مَن تَقَمُّمُونَ اَللَّيْكُم اَوْ كَسْرَتُهُمْ اَوْ تَغَرُّرُ
رَقِيْقًا فَاِنَّ مِنْ اَيِّ وَاحِدٍ مَا يَسُدُّ لِحَاظَهُ مَكِّي
مُرَكَّبًا كَمَا يَقْتَضِي الْاَمْرُ

وقد حكوت التعليم بين السنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٥
ملاة مصر، فاصلي خبر من لا ينشأ من كعبه لو
أزيم

وَأَسْتَرْكُ، وَإِنْ جِئْتَ جَانِبَ الْقَبْلِ، وَلَهُ ثَوْبٌ، يَبِيتُ
لِشَاغِرِي الْإِبْرَاهِيمِ لَا يَرْجِعُ مِنْ جَانِبِ هِيَ جَانِبُ،
وَلَا يَسْتَرْكُ مِنْ ثَوْبِ وَلَا عَصَابِ

٩ - من اجل ان من جعل الله اندي ربه
 يوقته ، وفي به طرح ، هو با براه ، ك
 حاه في الحسد ، ان الله من من من فلا
 نصبر ، وحده حدوداً لا تحصى ، ومن اشياء
 فلا تحصى ، وعنه من اشياء ربه من غير
 سبيل ، فلا يحصى ، لا وهو ، والله عليه
 السلام ، لا خالو من الله ، ان يبدل الله ما
 سألوا عنها من غير ، فكل من الله ، من الله
 فيها ، ان الله الله من الله ، لا لو نزلنا ،

ANZSIS 2011/2012

(١) ل. ١، ٦٦، ٦٦٦، ٦٦٦٦

(۱۵) محمد بن علی بن ابی طالب علیه السلام

و علی کسم صلی علیہ وسلم ۱۱ راجع ۱۱

$$\frac{d}{dt} \langle \mathbf{r} \rangle = \frac{1}{m} \langle \mathbf{p} \rangle = \frac{1}{m} \langle \mathbf{p} \rangle$$

لجہ جہ - حیدر آباد و ضلع

• ۱۰۰٪

• ۱۱۱ •

الشرح (١٩) - وتعتبر كونه ذاتي وجوباً أنه يقع تارة
مراعاه شرطه، لانه على الشرط انني اعتبره
منه، و بعد تارة أخرى هذا الشرط، والإجابة
شي قبله غير من العدل، وتركه مدبرة لصلح،
وهذا هو كمال من الاحكام الشرعية، إلا أن
الإجابة حكم تكريمي، وانعكس حكم وصفي على
أن يكون

ومنهى من يرد الصحة إلى الإباحة فيقول ، إن
لصحة الإباحة الاستماع ^(١)

والصحيح: أنماح قد يتجمع مع أصل صحيح،
مضمون هو من غير معنى، كـ: في مادون فيه من
نشره؛ وهو صحيح، بـ: متعلق أركنه (شروطه). وقد
يكون الأصل جـ: في أصل وغير صحيح لاحتلال
شعره. كـ: لعمود ناسه. وقد يكون صحيحا غير
مباح كـ: نضلاء في ثوب مضروب إذا أصدرت أركنها
وشروطه عند أكثر الألف

٥ - الإحصاء الجغرافي من شملها أربع بنى فعل
شيء، ودرگه، مع لاء، واء الطرفين بلا قرح
نواب أو غصاء، أما التثنية فله يكون على سبيل
اللاحه، ي من فعل "فاح ودرگه"، وله يكون على
واحده مضميه وعض، ولفي وجبات يست على
السبيل، كما في حلال الكدره في قول تعالى (لا
يؤخذ منكم نفيه بالثوب بشبكم ولكن يؤخذ منكم
عذبتهم إلا الشاهد بكنائزهم) فله من فصح ما كان به

(هم اخوانی) و یاری

[illegible]

ولم يترتب عليه منسوخ ولا غايًا وهو هذا منسوخ
المسح

ألفاظ الإدراج:

٧ - الإدراج إما باللفظ أو غيره، حذره من الخارج أو
من نصيبه لفظًا غير القسط من الخارج أو غير
منسوخ. ثم قال: ثم عليه رسمه من الأفعال، و
يسمى هذا الإدراج، فيكون هذا نوعاً من الإدراج على
الإدراج.

٨ - الإدراج من المردف أو بضم النون، وهو عام
إياك من بيت

وما أضافه بكونه صريحاً، ومن بيت آخر
المدح في الإثم أو في البيت والنسب أو الإضافة
وقد يكون غير صريح، وهو الذي يحتاج في دلالة
على الإدراج، في قوله: ومن بيت الأمر بعد
المقصود كقوله تعالى: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ)
وهو الأمر لفعلين والمضارع، والمضارع هو
المضارع أو الاستفهام من المصروف

من به حق (الإدراج):

النسج:

٩ - الأصل أن حق الإدراج، نشأ من جهة من غير
موقف على وجه من جهة، ولا تكرر (الإدراج) مطلقاً
كأنه صواب، فليجوز، وقد يكون عدة، إما مكرراً
في أنه منسوخ (أو ما ملكتكم مقاليه)، في قوله
هذا من أنكر من عطف يوم من غير ضرورة، ومعه
يؤلف كرماءه كقوله: منتهى الدهر

المدح.

٩ - الإدراج من المردف، وهو أن يكون من جهة
لا تدفع، سري، وألا يكون على وجه المدح، ولا
تدفع من المردف.

١٠ - تدفع تدفع من جهة من وجه المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة من وجه المدح، وهو

١١ - هذه الإدراج، حيث قد يكون في واحد من
منه، كما في قوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ)
أول المدح، أي: ولا يدفع تدفع عنه كقوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ)
هو غير تدفع من جهة المدح، وهو

١٢ - تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
مدح تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

تدفع الإدراج وإضافتها:

١٣ - تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو
تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

من بيت

(١) قوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ) تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

(٢) قوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ) تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

(٣) قوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ) تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

(٤) قوله: (وَأَدْرَأَكُمْ فِي الْمَأْتِكُمْ) تدفع تدفع من جهة المدح، وهو

كعبه المصطفوية، فجزء لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٤ - من قوله «لا اله الا الله» لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - يقتضيه ذلك من ان غير الله تعالى، ولا يصح
 الا انه الله لا اله الا الله، كما يقتضيه مقتضى
 انهم

وحيث انهم لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما
 ٢٥ - لا يمتنع فمقتضى جملة ما

يكنى قد يطلق معنى العهداء لفظ الأبّاق على من ذهب عجباً بغلة لجنب أو غيره (١)

عنه الإباي (حكمة التكلمي)

٢ - لإبّاقي عزم شرعاً بالاتفاق، وهو عيب في العبد، وقد عده ابن حجر الميمني والذهبي من الكبائر (٢) وورثت له التي عنه عدة أحاديث: عن مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إبّاقي عبد أبّي من ماله فقد كفر حتى يرجع إليه» (٣) وفي رواية «أبّاقي عبد أبّي قد ورث منه أبه» (٤)

في جعل الإباي :

٣ - الذي يعبه من عيب العبداء أنه يتعطل البلوغ والعقل في الإبدال حرب يمكن عده إما بإعصا لصنم (٥) أو أنها من الاعتق معنى لإبّاقي - وهو غير اعتاق إباح - فلا يكون إباي، ويسمى عدلاً أو لفظاً (٦)

(١) الرّيح السّلمة

(٢) الكفاية لفظي (٤٥٨، ٥٧٠) والروايات من حرم ٥٨٩ ح

در عزم

(٣) حديث «أما عبد الله» ٨ رواه مسلم - باب من حرم (صحيح مسلم ٣٠٠٠) عن عبد الله بن أنس

(٤) حاكم في الامتياز ١٩٠، ١٩١ ط الأخير ١٠، وحقه المصنف

عن الشيخ بكري ١٦٧ ط حرمه، يعني الفلاح شرح

الباح ١٩٧، ١٩٨، حرمه، وتختلف منوع ١٩٧ -

المرتب

في راجع لفظ

عنه، فهو سرج منه، كما في جهر كلفه، وهي لاسي سجرة مرسومة، من كلف من غير ثاوي له، كفي هو منصفي بوجه الحبيب، وهو قول بقاقي وهو كسر السين في الألف (١) وبعده (٢) من أنس لمشاعص، معبد قد لإساحة سني بحد رحله الآدم، وهو بعد مأدوت

د - من الإباي بطلان الإباي، فشيء كان

د - موبد لما دون به - لأن قول الاستدراج فيه تخفيف له لا ينقص إلى ورث إلا إذا كان الإباي من جلال

إبّاقي

المرتب

١ - الإباي له بعد، بل العبد - جرح ثباته - وأن يرثي، بكسر الباء ومساها، أثباتاً وإثباتاً بحسب الحرب (١) والإبّاقي خاص بالإنسان سواء كان عبداً أم - أ

وفي الاصطلاح - إطلاق الجهد مرة من هو في عيب من غير خوف ولا كيد في العبد، فإن لم يكن كذلك فهو إما عار، أو عدل (٢)

١ - ص ١٢٢

٢ - ص ١٢٢

(٣) في المصدر ١٩٧، ١٩٨، وهو في الفلاح ١٩٧، ١٩٨، حرمه

أحد الأبق .

٤ - يرى الخفية والمالكة أنه يجب أن يكون أحد الأبق من شئ صباه وعلب على ضة على مولاة الم لم باصده جمع فدية سامة سلة وغيره عندهم أحد له^(١).

ثما إذا د بخش صوابه وهو على أحد ذلك مدوب عند الخفية إلا أنه مالكة لاو يمدب من وحده بق و صروف ربه أن باعده لأنه من باب حفظ الأمر إذا لم بخش صباه أما إذا كان لا يعرف من فاته يكرهه^(٢) له لا صباه في الإنفد والمريخ^(٣).

وحده الشاعية أحد الآس - يكون صا الثالث - غير حرة ويعبر باله^(٤).

وعند الحنابلة أحد الآس جائز لأنه لا يرمى حقه يد في الحرب ورتبه و شعبة ماله في خلاص الغول التي يخط مسها^(٥).

صباح يد الإخذ للآس :

٥ - لث بهم من عوارث الفقهاء بالآبق بعدر أمانة يد أحد حتى يرد إلى صاحبه ولا يصف إلا بالمعني أو كسره و أنه إذا لم يجد سيكه دعه إلى الإمام أو شبه^(٦).

(١) ٢٠٢١ مخرج المدبر ١٠٢٠ - أخره ٢٠٢٢ مخرج المدبر ١٠٢٠

حاشية المدبر على شرح الكفر ١٢٧١

(٢) في اقتراح شق المخرج ١٠٢٠

(٣) كشاف المخرج ١٠٢٠

(٤) المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

(٥) المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

(٦) المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

الإخذ على الآس لقهاء يافه :

٦ - يرى الخفية والمالكة أن أحد الآس إذا أبق عنه من يد أحد ملاكم يكون حرجاً فلا يرجع على سيده الخفق^(١) وإن كان بإذنه ظه الرجوع.

و يشترط في الإخذ عند الخفية أن يكون على ترجوع ما يفتصب فيه^(٢).

وقال الشاعية ب لم يجد ملاكم شهد أنه خفق ليرجع ما أبق^(٣).

و يرى المالكة أن عفة الآس في رفضه لا ي دفع سيده^(٤).

و يرى الحنابلة أنه إذا أبق عليه آخده ليرده على سيده فإن عفته تكون على سيده ياخضع به عند رده.

صباح يد يافه الآس :

٧ - أبق الفقهاء على أن جدارة المدبر لا يبق على شيء كحاشيته بل لا ذل، لأنه لا مال إلا لا يبق في ذلك سيده.

وحاشيته إما أن يكون إبلافا لفس أو غير من صبي وإما أن يكون إبلافا لال.

و هو مثل مائة عند أحد من وجب صبه لقضاء سيده إلا إذا وصي ولي لعدم الظور في المبد وشعاع على ماله فكون الواجب المال لصاحب

(١) مجمع المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

(٢) مجمع المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

(٣) المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

(٤) حاشية المدبر على شرح الكفر ١٢٧١

(٥) المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠ مخرج المدبر ١٠٢٠

ومعنى ذلك في حيدر العبد
إياي العبد من آخده .

١١ - تعمد العول (و) أن يوآجد لأقني بد
أعدا . وكل ذلك والله في حرب منه ، من غير ند ولا
نعد ، ولا عسل عليه .
عقن الأني قبل رده :

١٢ - جمع العقباء عن أن مؤن العبد الأني بر
تعبه ، والله وكل سلعته من آخده نطق عتقه .^{١١}
رد الأني وجعل فيه :

١٣ - يؤخذ من بحر ياف طيل - عبد العبداء -
أنه مقدار من المال يستحق من رد أهله أو ماله طيل
قيام ، كما قيل

وحسبوا في مقدار لجعل لغيره
والشاعبه واحد أنه بعد رجوع العسل (أو)
الآني هو ما ساء الحاضر ، أو ما تم لا حال عليه من
وآد بانفس وأعماله .^{١٢}

عبدان حسب منه قالوا إن كان العبد أفس في
قننه انشاع وهو ديار أو اثنا عشر درهم - فلو
الآني ما قدره لشارع^(١٣) حتى أبعده قولين ، ولعل
الأخر أنه سجد ما سعى ماله ما طع ربي دت
معصي وخلاف أصبح في لا حاشه إليه .

و يرى أعتبه أن أقصى مقدار الجعن هو ما قدره
انشاع وهو أربع درهما . إذا كان من صلاته نصير

(١١) صحيح الحديث (٢٠٨٩) ط يولي ، وحاشه العسل على العول
الكلم (١٢٧٦) ط ١٠٠٠ موني الخراج ١٢٧٦ ط الحسي ،
دسي (١٢٨٠) ط ١٢٨٠٠

(١٢) الفرج محمد (١٢٧٦) ط ٨١٠ دار كارد مصر (١٢٨٠) ط
الطيه عبد ، وكلف القدر من ٥٠ ط الحسي

(١٣) الإصح الآني لفظ القسي ١٢٨٠ ط دار كارد بيروت

عليه ، ومن أن مدفع مد إلى أولياء الله أو عتبه
سده .^{١٤}

لما إذا أعتب حر أو مبي أو أفس مالاً ،
فمكل معصيه من انشاع الأبر عتقه في ياف عدي
حكمه ، ومع إليه في داف عتبه ،
دنه الأني من تكون ؟

٨ - اتعص العقباء عن أن الآني لا يزال عموكا
سبده ، إذا قل من وجه يستوجب العتبه أو أعتب
من سبده ما يستوجب الأوش ، عتبه وأرض الحاشه
من سبده .^(١٥)
بيع الأني معنى يول ؟

٩ - يجوز اتعافا لطلب بيع عبد الأني إذا
قد عمل بصلطه العشري ، كما يجوز بصلطه بيع
الأني إذا دفع إليه ورأى الصلحه في بيعه بعد أن
يتم ، على خلاف في عتبه عتبه من العتبه .^(١٦)
وليس آخده الأني أن يبعه لأن ليس مكل له عتبه
من بول بيع يوم عتبه لأن مالك يجوز عتبه من
بول عتبه يوم
اعتبار الإني عتبه في العتبه :

١٠ - (١) في آخيه والآخيه عتبه يرد به النسخ

(١١) سبب عتبه ١٢٨٠ ط أفسه ، والفرج الكدر الدري
١٢٨٠ ط حسي الحسي ، وحشر ٢٥٢٠ ط آخده
معصيه ، وسى لروى ٢٢٨٠ ط والفلس
١٢٨٠ ط الحسي

(١٢) التبع الفرجي ١٢٨٠ ط يولي ، والحسي دار الفرج
مكيه ، لروى ١٢٨٠ ط عتبه الفرجي الحسي في دت
عتبه ٢٢٨٠ ط معصيه الحسي ، والحسي لروى

ط حسي ٢٢٨٠
(١٣) الفرج الحسي ١٢٨٠ ط مكيه لروى وصير
الحسي ١٢٨٠ ط عتبه ١٢٨٠ ط عتبه وصير
١٢٨٠ ط ١٢٨٠

إبانة

لشريف

١ - الإنسان مهيكل أياك، ومن معاينها النعم،
الاحترام، واليعمل، وتلك صاحب حكم القطع
ساعة أضرته، يستزم، وإلزام، على بعض مرادفة
تتم من^(١)

وأنت - رب العباد، لما نصي الفضل والاعظم
وإنه سرور سكون، ما طلاق الباتر، أو قطع،
«سبب سلك، فراءة مصفاة، ولا بحق خروج من حكم»
لا بعد جديد

الحكم لإكمال

٢ - من حكم الإثبات ما تنص عليه العباد، في
لمعة أن أفس من حي - شر أضرته، والشرف من
القول، فهو كميته، حكم لأفس من حي هو
مبت^(٢)

١ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٢ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٣ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٤ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٥ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٦ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٧ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٨ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٩ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
١٠ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء

لله^(٣) ورد بروس من حيرة صلاحه
أما - ك - الأفس في رة مصفاة، فبوس حيرة
أن لا يفرق في رة مصفاة، فبوس حيرة^(٤)

ورب لا ك، أنه بدعه به شدة وتر^(٥)
وسن السبب والحقلة، حور - بدعه إلى
بدعه - بدعه بدعي، وأمر أن بدعه
بدعه، ك - لا بدعه إلا بدعه إلا بامر حاكم^(٦)
وكافة الخطر عن بعد الأبي^(٧)

١٩ - يرى الخطية أو لا يجب على سيد أن بدلع
وكه - بعض من عبد الأفس^(٨) وهو مذهب بعض
والنظر^(٩)

ويبدأ، المالك، والكافية، والعلامة، وكافة خطر
لعب عن بعد الأبي، من تفصيل في حيرة ذلك
مذهب مذهب، خطر^(١٠)، ووجب كذلك أبانور، وأم
النور، والنور، إذا طه مكانه، ولاور، في بد كذا
في دار الإسلام^(١١)

شعوبه الإثافي^(١٢)

٢٠ - من حكم الإثبات ما تنص عليه العباد، في
لمعة أن أفس من حي - شر أضرته، والشرف من
القول، فهو كميته، حكم لأفس من حي هو
مبت^(١٣)

١ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٢ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٣ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٤ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٥ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٦ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٧ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٨ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
٩ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
١٠ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
١١ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
١٢ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء
١٣ - من صاحب بروس، صاحب أير، اوله واوله
الارء والارء

وہ طبع مدد لے گا، و قیل موت حلیہ ہائے
درب گاہ بیکر و ہا ۱۰ جمہ

اببدال

هوا قزو، سعید *

٢ = التخلد في الآخرة كقوله محمد بن عبد الله بن علي بن
 سميرة (س) "أحضره" (و) "قوله" (و) "قوله"
 "س" (و) "قوله" (و) "قوله" (و) "قوله"
 "س" (و) "قوله" (و) "قوله" (و) "قوله"
 "س" (و) "قوله" (و) "قوله" (و) "قوله"

البريد

١- الإهداء : حمة - حمل شيء مكانه شيء آخر
٢- سيد : مثله - فلا فرق بينه وبين غيره
المنطوق في البيت : " وكذلك الأمر بعد المنع"
وهو يعصرون على أحد من هؤلاء الأئمة

الحكم الإجمالي :

الإيمان أو الاستبدال نوع من هجرته -
 الاصل في الخلق إذا كان صادراً من هواه
 لمصرف، في يجوز التصرف له، لا في خلاف
 الله (٢١)

فقد بصرا هي هذا الحكمة ما جعلنا استعداء
نحسبوا له في الجور والله والرجوب

ومن ثم استلزامها لاجتماعها في بقعة واحدة
شعره : كانه كائن واحد في كل مكان
تدبر في ذلك الموضع من حديقته رقيقة لانه
هو الله تعالى . وقد علمه الله في حقيقته فلا يخفى

[illegible]

۱) = حیدر آباد ۲۰۵ = ہندوستانی و اطلسی ۱۰۰ = ہندوستانی

١٧٠ غلام ٤٠٠ غلام السج نصير ١٢٦
(نصير ١٠٠) (السج ١٠٠) (نصير ١٢٦) نصير

التمتع

44 45

[illegible]

١٠٤٩ هـ
١٢٥٠ هـ

()

Fig. 4. β vs. α .

1. خورجی: ۹۳۳۰

$$N = 2^k \text{ and } 1 \leq k \leq 10$$

١٥ ربي خانه واترجه

آدم ببيع قصه خسته لا بچورايه ب اليه
مخوف فير خسته وى اختر خلاف

وعنه الله فيه لا يجوز ايه ل السبع وانتر انتر
ب. قصه

قصه خسته بچور بچور و السبع قبل قصه
لا يتج اني بچور، ما عا بچور ان قصه بلا بچور
به الله من القصه

وانا بچور بچور، انصرف ل السبع من
قصه، الاحمد - القصه

قصه خسته بچور بچور و السبع، و السبع، و السبع
به بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع
قصه بچور، و السبع، و السبع، و السبع

٣ - في قصه اسباب، كالتبع، حلف
اسبابه ل حلفه ل الالف فاحصه حلفه

اسباب ل اسباب، قبل قصه ٢ - لا سب
ب قصه، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

و السبع، و السبع، و السبع، و السبع
و السبع، و السبع، و السبع، و السبع

أن حبة الميراث خير من حبة الحب — غل
الغلاف والتجفيف التي موطنة الحبة، والحب — فلا
صحة له، إبراء

٥ - الفصل :

٧ - يصح منه توكيد، وهو اسم فاعل له .
وهو شرعاً عند رفع النزاع وقطع الخصومة بين
كتبتين مترافيتين^(١)

ومن المقرر متي أن الفصل يكون على الإقرار أو
إنكار أو سكوت، فإذا كان من إقراره وكانت
لصاحبه على سقاط حزم من متنازع به وأداء
أشياء، هي هذه الصورة بقية الفصل الإبراء، لأنها
أشد لمصلحة الحق وإبراء عن باقيه، أما إن كان
الفصل ما على أحد الطرفين فهو معاوضة

وكذلك المحل في كل الفصل عن إنكار أو
سكوت، ويصح سقاطاً بقره من دونه، فهو بالسب
مصلحة إبراء عن بعض الحق، أي عن أنه بالنسبة
للمدعي عليه أحد الأجزاء فطرح للمدعى

وقد جعل ابن حزم من المصلحة الفصل على
موجب دفعها بسقاط وإبراء، ولأنه لو جاز
مطلقاً، والآخرة صلح عن عومي، وقال به : هو
حائز على الحق، أي سراج^(٢)

والإسقاط مخصص كسقوط ما يقع عليه إن شاء،
أي حين أن الإبراء يختلف في أنه إسقاط به نفس
المصلحة، أو سلبك بعض، أو إسقاط بعض عن ما
ساقى بيباه.

هذا، وإن الغرض من إبراء الحق أن عبر
مخصص لا يمس تركه إسقاطاً، وما يقال به .
إبراء^(٣) والظاهر أنه قد يجب بألف المقب
وقد تضمن الإبراء في موطن الإسقاط، كما في
عبارة الحب، فالإبراء من الحب كتابة عن إسقاط
الخصم.

ح - الحب :

٦ - الحب : المطبقة خالية من لأغراض
والأغراض أو التبرع بما يقع المحبوب له مطلقاً
وهي شرعاً عليك مني فلا عوض^(٤)

والحب : واقع لإبراء من لدية هوية الدين
للمدين، فهي والإبراء معنى واحد عند الجمهور
الدين لا يجوز الرجوع في الحب بعد القبض.

أما عند الخصبة اقتناض يجوز الرجوع في إجمعه
والإبراء مختلف عن هذا الذي لتدبير، إلا لتعلق على
عدم جواز الرجوع في الإبراء بعد قبوله لأنه إسقاط،
والسقاط لا يعود كما تبين على ذلك القواعد
المذكورة^(٥)

و المجلد ١٧ ٢٨٨

(١) كتاب " حرم " ص ١٠٠ ، ويستقر في مجلد ١٦ ط
مكتوب

(٢) شرح المصنف رحمه الله تعالى ١٢٧١ ط دار الفاروق
دمشق طبع ١٣٩٠ هـ ، وقضوي ١٣٩٠ هـ ، شرح المولى
١٣٩١ ط المكتبة الإسلامية ، والقضوي المجلد ١/ ٢٨١

ط دار الفاروق ط ١٣٩١ ط دار مصر

(١) لعاد الميراث ، ص ١١٠ (ص ١١٠) وصحاح ابن حزم ١١٠

(٢) الفرائد المقيدة في أمم بني ١٣٦٢ ط تونس ، والميلاد
لأبي رشيد القاضي ١٣٦٢ ط تونس ، وكتبا بالأخبار لتبني
١٣٦٢ ط تونس ، المجلد ١٣٦٢ ط تونس ، شرح الرضا ١٣٦٢ ط
ط كتابها المجلد ١٣٦٢ ط تونس

٨ - الإقرار:

٨ - من مذهب الإقرار في لغة الإقرار والاعتراف وفي تحرير لغة في الاصطلاح فهو الإقرار عن الغير عن نفسه^(١)

والإقرار قد يرد على سببها القدر، فيكون إقراراً ما يراه لأن الإقرار بما يراه سببها، وإما يصره إسقاط كإسقاطي ولكن من الإقرار بالاسماء والإقرار على ثلاثة بضم التاء وبمعدل مخصوصاً لما مراد منها واحد، ولذا تجزئ بكن واحد منها عن الآخر أو مختلفاً معهما^(٢)

ودعوى الإقرار شخصياً بقراراً، فإذا حال سرائسي من كذا، و' إرضي، فهو إقرار واعتراف شمل لثمة ودعاء بالإسقاط، والأصل عدمه وعنه بته الإقرار أو التمسك^(٣)

٩ - التمسك:

٩ - التمسك لغة التمسك ولا يرد له شيء وهو منه بعض الفقهاء التزام من تأهب في دفع الغير أو إحصاء من هو عليه

والتمسك في الإقرار، فهو بنية التمسك لثمة، أو حين ينسحب لإقراره على حلقها ونسبه الصلبة هذه وضع ش لية أكثر حكام الإقرار في باب إحصاء^(٤)

١ - التمسك التمسك في جميع

(٢) كلام لا يلائم لأحد من الفقهاء في حقه يستشهد به واستدوا على جميع التكليف ١٩٤، وأما التمسك به

١٣٦٦

٣٣ - من لزمه ٢٠٤، ١، ٢٠٤

(٤) من لزمه ٢٠٤، ٢٠٤، وهو يحتاج إلى

هذا من الإقرار صفة بالتمسك، وهي أنه أحد الأسباب بسقوطه من أن له مدخلاً إلى أكبر الأثر من حيث أنه متفرقة وسقوطها، لأن إقرار أن تسقط ما يراه، أي الإقرار، أو الإقرار، وهو ذلك^(٥)

١٠ - إسقاط:

١٠ - إسقاط، أو إسقاط^(٦)

وهو في الاصطلاح إسقاط بعض الدين أو كذا، فالحق يراه، ولذا هو إسقاط على الإقرار صفة، ولكنه إن أن يقيد بالكل أو الجزء، والكتاب يستدل حق الإقرار من غيره من النص، أما الإقرار فهو عن كذا^(٧)

وقد جاء في كلام الفقهاء وبعض المذاهب نسبة وضع بعض الدين إقراراً، وهو في حقيقته يراه حربي، أما إسقاطي، كذا بالامتناع من إسقاطه صلح الخطيئة براه في الحقيقة، لأن لغة الصبح يغيرت عنه مستعمل بتكثير عن التمسك^(٨)

١١ - التمسك:

١١ - من معاني التمسك في اللغة - الإسقاط، يدل - تم - حق، وإسقاطه - لا يخرج عن الاصطلاح في ذلك^(٩)

(١) ارتد الخليل لزمه ١٩٤، ولا يراه

(٢) إقرار، صفة إسقاط

(٣) من لزمه ٢٠٤، ٢٠٤، والزمه ١٩٤، ٢٠٤

(٤) إسقاط، صفة إسقاط

(٥) من لزمه ٢٠٤، ٢٠٤

(٦) التمسك، صفة إسقاط

صفة الإبراء (حكمه التكليفي)

١٢ - الإبراء مشروع في الجمعة، وتعرض له الأحكام التكنيفية لعدم لزومه

لأنه واجب إذا صلبه اشتقاقاً، لأن فيه اختراقاً بالبركة مستحقاً، فهو من باب عدم التأويل في قوله صلى الله عليه وسلم «إني لله بما شئت منكم» أو لمؤكده بالحدوث «عن اليوم أحدث حتى يؤوب» أو لأن اشتد في باب السلم إذا أحضر ضلته إلى ماله السلم احتال لعرض الإبراء أحياناً على بعض الإبراء، فهذا واجب تيسيري، وكفالت حكمه في المجلس فيه لم يبرأ تفرغاً عن أحد الطرفين كذا من حسن حقه، أو لإبراء^(١)

وقد يكون حراماً، كما لو جاءه صبي عنده باطل، رأى لصيقاً إليه من حرام، غلب عليه شيء في إعلان الإبراء

وتعرض له الكراهة من أن يبرأ بغيره أو غيره من أكثر من ثلاث ماله وهو في مرض الموت يجب إقراره، ويستند لكراهته في ذلك الإبراء من تعميم وزيته، لقوله صلى الله عليه وسلم «من بذر في وقاص حين هتم بالقصد أصبح ماله»^(٢) أنه أن

(١) عدمه الجسدي

(٢) حديث «من بذر في موتى» في حرجه أحد وأثنى من ضلعه واحد كثر من حديث أبيه في سوء موعده وبرداده واسترجعي عنه في الحديث «من بذر في موتى» مستند في منافع الجسدي من صوره، في العادة المحت

في ٢٩ نظم ملاهي صفر

(٣) الحديث «من بذر في موتى» في حرجه أحد وأثنى من ضلعه واحد كثر من حديث أبيه في سوء موعده وبرداده واسترجعي عنه في الحديث «من بذر في موتى» مستند في منافع الجسدي من صوره، في العادة المحت

ومن صلبه بالإبراء ما حله بعض لشابه من ينصرف عنه كدخلة العين بمقتضى ما وصفت بالعلم المبرك) كيان يدل على تركب الخير، ولا أخذه، حيث، هي كتابه يره، ولكن نقل القاضي ذكر ما يكون بين ذلك إبراء صريح وهو ما جزم به النووي في كنفه^(١)

ولترك يستعمل للإسقاط بصورة بحث بعضهم به من بعض بالمعنى الإسقاط ويطلق حكمه، وقد ورد في ترمذي لتأني في هذه الأحكام شيء لا يحتاج الإسقاط به بل قيون - كالإبراء منهم - في حين يحتاج لعقد صلح بل القيون^(٢)

وقد يطلق التركة على الامتناع عن استعمال من دون إسقاطه، كسرقة الروضة صفه في القصة وسحب الروضة لأخويه، فينفذ مروج وطبقت لنسب بالنسبة للمسلمين.

والفرد أن يستعمل بعض التركة في الموقوف، مستعني، في تشييد جريقاته، «من إذا تركت ألي» «مولد» ترك «وهذا» حيث لم يسترد من المسمى عليه للمولود، فإن حصل لم يكن للمسمى التركة، لأنه قد بعصته الكيفية للمسمى عليه، يلزم بالاستمرار في له، حتى لفصل في واعتبر بعضه حراً فاعصى عليه مثلاً أنه تعرض له في كثر غير حتى ظن ظن، دفع التفرغ^(٣)

د - عدمه الغنائم ١٢١ - وأما فسخه بماله، وهو في ١٢١ ط صافيه وسرج لروحه وسواها وفي ١٢١ ١٢١

١٢١

١ - من فروض ١٢١ - ومولدي على عب

٢ - مثله من الناس، ١٢١ ط الأول جلا

الصيغة :

١٩ - الأصل في الصيغة أنها عبارة عن الإيجاب والقبول معاً في العقد ، وهي هنا كذلك عند من يرى لولف الإبراء من المصنوع . أما من لا يرى حاجة الإبراء إلى فاعله في الإيجاب فقط .

الإيجاب :

٢٠ - يحصل إيجاب الإبراء بجميع الألفاظ التي ينشأ عنها التصديق ، وهو المخلعي مما قد لا يرى عند البعض ، عن أن يكون اللفظ واضح دلالة على التأثير (سقوط الحق إبراءً) ، فيحصل بكل لفظ يدل عليه صراحة أو كتابة مضمونة بالقرينة ، سواء أقرت استقلالاً أم بما ضمنه عقد آخر .^(١)

ولابد أن ينحصر استخدام اللفظة ، أو قصد مجرد التأخير ، كما لو قال : أبرأتك علي أن تطيعي كذا ، فهو صليح ، قال ، عن خلاف سيأتي فيما بعد ، وكذا لو قال أبرأتك من حقك الدين ، فهو تأخير الفاعلة ، لا لسقوطها .

والإبراء المعلن هو من الاستقاعات على التأييد إتماماً . فلا يصح الإبراء الخفوت ، كأن يقول أبرأتك لما لي عليك منه على ما صرح به الشافعية . وهو مستند بما رآه غيرهم في حال الإطلاق . أم تأكيد

(١) حاشية ابن عابدين ١٠٦٤/٤ ط ديوان ، والفلك ٢/٢٧٧ ، جوسايل ليس نجم ٢٩ ، والإسلام الأصيل من رسائل ابن عابدين ١٩٦/٤ - ٢٩ وقد توسع فيها حوله مع الإبراء ، نقلها عن نصوص لأحكام القدر بلاني ، والطحاوي ١٠٦٤/٢ ، ٣ ، والشريحي ١٩٦/٤ ، وحبشية المحتاج ٣٧٧/٤ ، والشريحي ١٩٦/٤ ، وقده سبكي على الشرح الكبير ٩١/٤ ط دار الفكر ، وكشاف القناع ١٥٦/٤

الإبراء بأنه لتأخير اللفظ نسبة فهو ليس من الإبراء المطلق وإن سلمنا أن المقام تحريماً (إبراء مؤثماً) .^(٢) ومثل القول في ذلك الكفاءة الرسومية المضمونة أو الإشارة المضمونة ، وشروطها ، فصلة في موضعها .

٢١ - وقد أورد الفقهاء ، بالإضافة إلى لفظ الإبراء ، الذي تفكر على حصول الإيجاب به - أمثلة عديدة لما يؤدي معنى الإبراء . ولم ينص أحد منهم عن المحصر ، الصيغة مما أشاعوا به ، ومن تلك الألفاظ التي تغرد عليها صبيحت : الإستقالة ، والتخلي ، والإحلال ، والتسليم ، والوصح ، والسقوط ، والحلف ، واسترك ، والتصدق ، والمبة ، والطفة . قال القسبي : وإنما صح بلفظ المبة والتصدق والطفة ، لأنه لم يكن هناك من موصوفة يتناول اللفظ انصرف إلى معنى الإبراء . ثم قل من المطلق قوله ، لو وجه بينه وبينه حقيقة ، م يصح ، لا قضاء معنى الاستقالة واستثناء شرط المبة .^(٣) كما استدل من مثل بلفظ كفو أو استصاف بقوله تعالى في شأن الإبراء من المهر « إلا أن يشقوا أو يبعثوا الذي بيده حقة الكاح » وقوله تعالى في شأن الإبراء من مدية « فبينة مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » وقوله تعالى في شأن إبراء نصر « وأن تصدقوا خير لكم » ويقول عليه الصلاة

(١) فتح القدير ٣٠٥/٢ ط بيروت .

(٢) الشريحي على حاشية المحتاج ١١٦/٤ ، وفتح المعجم ٣٧٧/٤ ، والشريحي ١١٦/٢ ط دار الفكر ، والشرح مبني على زادته ٢٩/٢ ط دار الفكر ، والشرح ١٠٦٤/١ ، والفقيه على التكميل الكبير ٩١/٤ ، وحاشية ابن عابدين ١٠٦٤/٢ ، وفتح المغيرة ٣٠٥/٢ ط دار الفكر ، السوفاة والفتوح ٣٠٥/٢ ط سفيهم ، والشرح الكبير على القح ٢/٢ ط دار الفكر .

وهو لا يصحاح بك هي مشغولة ، وذلك لأن جهده
الساكن لا يعمي إلى الفارقة

ويعرب عنه لا يجد ذلك ، وهو رواية لمحمد بن
نصب ، وهو مصحح الإبراهيم مع الجاهل إنما يحد عليه ،
ولا فلا ، وقالوا ، أنه تركه طالب الإبراهيم خوفاً من
أنه نوعه يرى ، يبرئه به نص

أما الإجماع الثالث ، وهو مذهب الشافعية

ورواية عند الحنابلة ، فهو أنه لا يصح الإبراهيم من
المجهول مطلقاً ، ولا فرق عند الشافعية في المجهول بين
مجهول الخمس أو بقدر انصبه ، حتى ليطرح
والصاحب ، مقدار الأجل ، كما صححوا ما به إجماع
الإبراهيم ، قسم معارضة - كالمطلع - الفهرست مع
نظرين ، سأعتد ، أنه في غير المعارضة حكمتي مع
لمرى ، وقد ، ولا أثر لجهل الشخص البرأ (١)

٣٩ - وفي صرح به بعض السافعية أن أفراد
المجهول ما لا تسحب معرفته ، بخلاف ما سجل
عرفته ، كإبراهيم من حصته في تركه مبررة ، لأنه وإن
جهل قدر حصته ، لكن يسم به تركه ، فسهل
معرفة المصنف ، وهو ما بينه وبين صياح المجهول ، فلا
يصح ، وإن لم تكن معرفته ، لأنه يصحاح بما لا
لأنه إتيان مال في لغة ، في جرد أن الإبراهيم يطلب
فهو يعني الإسقاط ، ولا يكفى أن هذا التعديل ليس
موضح خلاف ، لأن هذه الحالة صحت

ببراهن كل من لا لا يصحح إلا إذا كان بعض مدناً
معاً أو أياً ، معصومين (٢)

ولا يشترط في المبرأ أن يكون مقراً بالحق ، بل
يصح الإبراهيم لصكر أيضاً ، بل حتى لو حرق تخلف
الذكر يصح ببراءته ، لأن المبرأ مستقل بالإبراهيم
- بعدم الاعتقاد ، في المجهول - فلا حاجة فيه إلى
تصديق المبرأ (٣)

أشراً منه (أهل) وشروطه :

٣٩ - يختلف بر منه بين أن يكون من لقن أو
الديون أو الأعيان ، وسبب في الكلام من ذلك في
المصنف (الإبراهيم) ، وتبعاً للاختلاف السابق بينه ،
في أن الإبراهيم ، إسقاط أو تسليم أو التلب فيه
أحدها ، اختلاف المصنفاء في صحت الإبراهيم من
المجهول ، فمن نظري هذه المسألة إن عمي أثبتت
الفهرست العلم ، لأنه لا يمكن سميت المجهول ، ومن
نظري معنى الإسقاط ذهب إلى نصته

ولا يجاء الأول ، الذي عنه جمهور الفقهاء
(أخصبه) والثاني ، ورواية هذه الحالة ، أن الإبراهيم
من المجهول صحيح ، بل صرح المالك بأنه يصح
التوكيد بالإبراهيم ، وإن كان حق البرأ منه مجهولاً
لكل من الشك فيه (المركل) والتوكيل ، ومن عبه
الديون ، لأن الإبراهيم - كما قلنا - مية ، وقد
المجهول حريه ، ومثلاً لذلك ما لو قرأ منه غيره ،

١ ، مجلة جمعية الأهل ، العدد ١٢٧ ، الجزء ١ ، ص ٢٢٢ (٢٢٢) ، ولا

من المجهول لا يبرأ ، ص ٢٢٢ ، وفيه الأخطاء لا يبرأ

٢ ، ص ١٠١ ، وأما ما ذكره في هذا ٢٢٠ فمصحح

٣ ، ص ١٠١ ، وفيه الأخطاء لا يبرأ ، ص ٢٢٢ ، وذكر

العلم ٢٢٢ ، ص ٢٢٢

١ ، ص ١٠١ ، وفيه الأخطاء لا يبرأ ، ص ٢٢٢ (٢٢٢) ، ولا

من المجهول لا يبرأ ، ص ٢٢٢ ، وفيه الأخطاء لا يبرأ

٢ ، ص ١٠١ ، وأما ما ذكره في هذا ٢٢٠ فمصحح

٣ ، ص ١٠١ ، وفيه الأخطاء لا يبرأ ، ص ٢٢٢ ، وذكر

بالكسبية، فلا معنى (لإسقاط) أو إسقاط فلا،
ويكون الإبراهيم منه مجرد متنازع، وهو غير حرم، لأنه
وعند، وبه المرجوح عنه، وهناك ما يراه، من ما
سبق.

٣٧ - وأما بعد وجوده - فهي شرائط (موجوب
حق) وحصوله فلا خلاف.

فذهب الجمهور (الحنفية)، ونكته في (أصح)،
والحنسانية (ال) في شرط، فلا يصح الإبراهيم قبل
الموجوب وإن تعدد السبب، وسدوا بذلك (لا
طلاق ولا عتبات) لا يملك (الإبراهيم) في
مباح، وقد اعتبروا، لم يجب إسقاطه فلا معنى
(إسقاطه).

وقد من الحنفية لذلك بالإبراهيم عن نكته (الرواية)
للحرف (أي) نفسه (تقريباً) فلا يصح، لأنه
إبراهيم في الواجب، ما رجع من وجوده سبب وهو
الاحتمال - وسدوا الشيء قبل (أوجه) لا يصح.
ومن لا يسمعه (الحنفية) التي (أوردوا) الإبراهيم في باب
نكته (الرواية) الحكم بين (حاشي) فيه (أوجه) موجب
ما يعلق به الإبراهيم، وذلك في (أولاً) فإنك تدعي

(أولاً) ما ذهبنا إليه (في) فتح (أول) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

فمن ابن حجر (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
أولاً (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

ما من بينه في أقسام الإبراهيم، وحظوه ما يراه أصح
أحرره (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
الاسقاط بعد فهم عمره في عصره

وهو عند (المرجع) في الإسقاط هو حرف
وعليه (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
دفعه (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
حدث ووقع (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
ومثله ما لو تبرع بفقارته (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
أعالت (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
يرجع على (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

ودفع الحنفية ما يشبه هذه (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
المرجع حيث (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
أولاً (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
وأما (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
ولم يتردد رأي (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

ج - وجوب الحق، أو وجوده فيه:
٣٦ - الأصل أن يصح الإبراهيم بعد وجوب حق
الإبراهيم، لأنه (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
أولاً (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
ولكنه قد يثبت قبل وجوب الحق، وهنا ما
لم يكون بعد وجود سبب (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
وأما أن يكون فيه.

والصحيح (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
وحيد السبب، (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
لأن (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)
(أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً) (أولاً)

فمن وجوبه، وهو من مستند مظهره، وكذا
لاشء به خلافه، واستظهر الاكتفاء بالسبب، وبما
لا بد، فإذا أقررت أن وجوبه روحها من الصدق في
مكانه المظهر من قبل الله، وقبل أن يعرفه الله،
لها من أجل شأ من أحد من مخرج ذلك، على
الإسراء من حزن ميت وجوبه من حصول الوجوب
(وذكره في المتن في هذه المسألة من حيث أنظر
في مقدم سبب الوجوب أو حصول الوجوب) ثم
قال: «هو إسقاط الحق قبل وجوبه بعد سببه» (١)

ثم ذكر أن إسقاط الحق من مائة إسقاط تركه من
وجوبها بمعنى لتصل هذه في لزوم ذلك قولاً:
على لزومها، لأن ميت وجوبه قد وجد، ولو لا لزومها،
لا بد لم نجد هذه؟ قولاً حكماً كما أسلفنا
للمعنى «ثم قال: «أشرف سببه» أو لذي حصل من
هذه أن المرأة قد أسقطت من روحها سبباً لمصلحة
ربها، ذلك على القول براجع» (٢)

٣٨٨ - وقد صرح محققنا وخاتمة بأن خبره في
وجوب الحق براء منه أي هي بواقف لا الاعتقاد،
ولما أقره وهو مستند أنه لا شيء عليه، ثم بين أنه
كان له عليه حق صبح الإسراء، فصادقه الحق
لواجب، ولم يمتثل للمساكنة على نصريح في هذه
المسألة، وكذلك الكيفية سوى الاستئناس بما سبق

من أحد انحصاره بأنه براء من صبحه، رده أي
مصحح مذهبه، لأن الإسراء على صبحه من
وهو حكمة واجب، أما أن إسقاطها الغائب، أو
متها من ذلك بعد طلب فلا أثر للإسراء، وحين
نصاحت قسماً، فلم يعلق الإسراء، والبرهنة عدم
وجوبها من قيام الحق (٣)

كما صرحوا بعدم صحة الإسراء من الكفاية
بأنه ترك (فيما لو يمكن ما به من لزوم ولا يتم بزه)
لأن الكفاية بما يجب من صبح ميت، والله ثم
يجب لتكفيل على الآخرين، فلا يصح إبراء قبل
الوجوب، ونحوه لو كان براءة عن نفس به تشريه
من عدلاً لا يصح إبراء بها

ومثل له الشافعية بإبراء مؤتمدة عن مظهر قبل
الفرق (التدبر) والندوة، ونسب الإسراء على نفسه
قبل إسقاطه، هذه الوجوب، واستلزامه صبح
بها الإسراء قبل الوجوب، وهي والوجه براء في مثل
غيره من الأدب، وأبرزه المالك من ذلك التعريف، أو
يضي بغيرها، بأنه براء من هذا بجمع فيها (٤)

أما الملكية بعد غلبة في الاكتفاء بوجود
استعجب وهو تعريف أو واقعة التي يثبت بها الحق
المبرأ منه، ولو لم يجب الحق بعد، وقد توسع في ذلك
المطابق في (الانتماءات) فبعد فضلاً لإسقاط الحق

(١) حاشية من ١٤٠٢/٢ ط ١٤٠٢، أن الإسراء بعد الحق
يصحح له نفس مظهره، ثم ١٤٠٢، كما يجب به من
أول وقت حصل خبره من «سببه» بزه أو أشهر
أو الله

(٢) الد. الر. المصنف ١٤٠٣، الفناوي حاشية ١٤٠٣، ما من
لحقه، ولا من «الانتماءات» ١٤٠٣

(٣) لم يرد كلام في صبح الإسراء إسقاط (فمن وجوب
صبيح صبح الحق من قبل ١٤٠٢، ط ١٤٠٢، ما من
والاستغناء من كفاية في مصنفات ١٤٠٦، ١٤٠٦
الإسراء من قبل ١٤٠٦، ط ١٤٠٦، ما من
بها لا بد وجوب على فيها
١٤٠٦، ط ١٤٠٦، ما من

في شرط (حق اللذ) من كونه بالواقع بناء على
 أن الإبراء إسقاط، وصحة بناء على أنه شلوك^(١)
 كما صرح المحامسة بصلحه لإبراء من حلول
 الدين، وهو مستند من عبارات غيره، فلهذا
 استعمل الإبراء هو الحق وأوجب لا وقت وجوه،
 ولا ضرورة لتحويل، من حين صحت، والإبراء منحل
 بأصل وجوب حتى لا يصبه، وقد صرحوا في
 الإبراء من سبوحه بطلانه مطلقاً، كما في الإبراء
 ودفعه من الغاية به.

موضوع الإبراء

٣٩ - الإبراء، إذا كان يكون موضوعه ديناً من الدين،
 أو غيراً (ملاً مديناً) ومنه من الحقوق التي تقبل
 الإسقاط، على ما سبق به.

الإبراء عن الدين

٤٠ - قلنا إن الإبراء عن الدين ثلاثة أنواع: الإبراء
 بغير قيد الإبراء، لأننا قد استدلنا في بيان حكمه
 كشكعي، لأن الإبراء بداره، فإسقاطه أي له.

الإبراء عن الدين

٤١ - الإبراء عن الدين ما أتى بكيفية الإبراء
 حين، أو من لغيره بصلحه، وهذا أي الكلاء عن
 الإبراء عن الدين بصلحه بصلحه
 أما الإبراء عن الدين بصلحه بصلحه
 به بصلحه بصلحه، لأن الإبراء لا يفسد إلا بصلحه،

عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير

له بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على

والحقيقة هي أن الإبراء من الدين
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على

وإن كان الإبراء بصلحه بصلحه
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على
 بصلحه بصلحه، من كونه بالواقع بناء على

عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير
 عن الأئمة في الإبراء من الدين، عن أبي بصير

لا هي عيناً لا صبح، هبوط، كراهة من عابدين،
على أن المراد الإبراء بعد ما عي

والمراد بيمين هؤلاء الإبراء عن الإثم لا
لا يصح حذف شيء من عهده، وليس المراد أنه يمين
عن دعواه على تسعطيني الحكم (وهذا هو
المراد بالخبر، معناه أن يميناً أحد يميني ما عاب
فأما، فلهذا صحت سقط (أب صواب) لا بـ (وهذا هو
صواب وديعه عهده، في أمارة^{١١})

والمراد الشئ المحقق من براءة صحيح الإبراء عن
العدو يصح ما لو كانت يميناً مصحوبة، كالإبراء
المعصومة، فإن الإبراء عنها صحيح سواء أكانت
عسكرة أم فاقية، لأن العسكرة كالإبراء، ولأنه يبرأ
المراد عن صواب، وهو عسكرة، يصح الإبراء
كبرديعه، والمراد عن الأمر التي هي براءة صحيح
قضاء لا دونه

الإبراء عن الخفوق :

٤٢ - الخفوق من بـ مكتوب حذف خلاصه به عن
وحد، أو حذفاً مائةً بعد، أو أن يجمع في حق
الله بحق العبد مع عليه أحدهما وهي مائة
كالإبراء، أو بمراد به، كعده الخفوق

والإبراء به، ثم يكون موضوعه عداً بـ، أو
جميع الخفوق، بحسب المحبة، كمن يوفى د حق
في قبل خلاص، ويحد ذلك، ثم يختصي بحرف
استصحابه جميع الخفوق، على المراجع نصح به عده

المحبة، والأكية من اعتبار الحرف وعدم معرفة من
الاعتداد بحسبها في الدلالة بحسب الوجه لموجب،
كما قيل من أن (نكاحاً) ومع (الامتيازات)، (وعلی)
لديهم، هو ما سبق

وهذا صريح المالكية في مراد الخفوق مائة حرم
حسبها بشكل من يمين، القرض والقرض واليه أئتم
ويعود والخبر، وكذا ذلك الحرف فلهذا رأيت من
الإبراء كالمادة للقاء، وهو إطلاق اصطلاحی
ببني حدية به، هذا صريح المحبة بأنه يقال لا
حق في قبل خلاص، مدخل يمين والذين والكد،
ومائة^{١٢}

والمراد عن الخفوق حادثة بعد، كالخفاص،
وحواصة، صحيح بالاطلاق في القصد، أما الخفوق
أحد شعبه به عن حرم، كعده الزم لا يصح الإبراء
عنه، والمحكمه كذا في حق الخفوق به حبه، ووجد
السرقة حد الرقعة للعالم، وأما الخفوق المبرع
في حق حبه، كذا السرقة هدف لا حبه،
فصحيح الإبراء عنه، والى ذلك، ففصل وأما في مراد
لا عاب التي يعادل بها دونه الحق

الإبراء عن حق الله عز وجل :

٤٣ - الإبراء عن الدعوى أن يبرأ عداً و
عدواً، وكذا ذلك، ثم يختصي بمراد بـ، وبـ
عنه على

١ - نسخة المخطوطة لا في نسخة ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٢ - نسخة المخطوطة لا في نسخة ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٣ - نسخة المخطوطة لا في نسخة ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٤ - نسخة المخطوطة لا في نسخة ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

عن أنه إذا كان الإبراء خاتماً بشيء محض فلا
يسمح لدعوى به أصلاً، وهذا إذا ادعاه لنفسه، أما
لو ادعاه لغيره بوكالة أو وصاية لم يدعوا شفع،
مختلف ما لو أقر محض نفسه، فكان لا يملك أن يدعي
لنفسه لا يملك أن يدعي لغيره بوكالة أو وصاية.

ولا يشمل الإبراء ضمان الاستحقاق، لعدم
تناوله ذلك لعدم الحادث عند الاستحقاق وعدم
الحكم بالرجوع به، وكل ذلك لا يخفى بعد الإبراء
وقد عر عن هذا كشمول وعدوده فاصحاح في فتاواه
بقوله: «البراءة سائمه لا تشمل في النفس
المحض»^(١)

ولما صرح به لما لكتبة فتاواه لا منبى دعوى
المسرى أن الإبراء إما كان ما وصفت فيه خصوصاً
عقلاً، وكذا إذا قال ليس بصدي عموم (براء من
تضمنه نفسي) محض، وهو كذا، فلا يبين منه
وخالص في ذلك احتجاً به على ادعاء استثناء بعض
لغيره بغيره، وخصه بمحبه

ولما عمن الإبراء سائمه أن يلقى المحض به
حصراً بعد الإبراء لنفسه دعواه به، كما لا يخفى دعواه
الغيره بقدر المبرأ منه إلا سائمه، وكذلك دعوى
السبب، أن اشأخيه قد صلفوا في الجهل من ما إد
ماض صمد النبي نفسه، أو رجع إليه عند السبب

النفس المحض في صورة الأولى وهي كمن دعى في
الصورة الثانية: قول للنفس

بـ براء محض نفس محضة، كما لو دعى في هذه
المدعى، أو بكل محض، أو محض بالأنساب دون
المضمومات^(٢) (ثم هذا الإبراء من النفس إما عب
نفسها وإما من دفعها وهو ما على سبيل الإشاء أو
الإحسان وأثر هذا معنى بيانه في موضع الإبراء).

والإبراء يصبح مقبوعاً والخصم سواء كان في
أصل أعيه، أو في موضوع، فلا تسمع دعوى القضي
المسرى من تناول الإبراء فالإبراء العام يدخل فيه
البراءة عن كل حق، ولو غير مالي كما تكفله بالتعسر
والخصاص وحده القذف، كما يدخل ما لم يدل على
هو بذلك كاشي والأجرة، أو عما جسي من كانه
ولش إيجانه، ومن هو مضمون كالمضروب، أو لامة
كالتدبئة والعارضة، على ما حققه أشربلاي^(٣)

شمول الإبراء من حيث الزمن والمقدار *

٤٥ - الإبراء لا يشمل ما بعد تاريخه من ديون أو
حقوق. وإن يقتصر على ما قبله، فلا تسمع دعوى
المسرى بعد إبرائه العام، بشيء ما قبل تاريخه،
وبذلك للإكراه على اشتراط وجود سبب الاستحقاق
لصحة الإبراء على ما سبق

(١) إلهام من رسائل ابن حبان ١/ ١٧٦، والله ولي التوفيق

١٢٠ هـ، روي عنه الطائفة من ٣٧٢

(٢) محاسب أمير المؤمنين ٤، ٥٧٠، ومجموعه رسائله ١/ ٢١٢

(١) إلهام من رسائل ابن حبان ١/ ١٧٦، والله ولي التوفيق

والفتاوى لأخيه ١١٠، وشرح الروض ١/ ٢١٩، ٢٠

قد أنه لا يقبل، ولا يقبل، في دعوى النسيان
بحق يمينه. (١)

سريانه من حيث الأشخاص .

٤٦ - الإبراء - عما شؤنه الزعمي - سريانه بعد
البراءة أحياناً . ومن أمثلة ما رواه الشيخ في
بعض آثره ، فقد ذهب السراجية إلى انه لا يمنع
يستبعد من ذلك الإبراء ، فيسقط عنه بعد ما حقه
البراءة عن سريانه . ويحده بذهب ما ذكر ، وهو أن
البراءة بعد الإبراء ، كان يصلح تعدد (بأن كان
الإبراء عن الأقل) مستبعداً لشمع من الإبراء ،
بمخلافه . سو كان الإبراء من الأكثر فإنه يأخذ
بالحق المسمى كله من طلق .

وهذه لما كتب والمفتي إلى أن الإبراء يصلح
ولا يستبعد منه سوى للتشديد ، أما لشمع بمأخذ
بالحق كله أو يترك (٢)

ومن ذلك الكفارة ، فإن إبراء الأصيل يرى إلى
التكفير ، بخلاف ما رواه الكفيل ببراءة واحدة ،
لأن إبراءه استباطاً بوثيقته ، وهي لا تنتمي بموت
أصله القديم ، وهذا إن إبراءه من المصداق ، أما إن

أبراه من الأصل يعني على ما رواه الرمي شافعي
براءة الاصيل ، لأن القديم واحد ، وإنما تعددت
معداته . وكذلك ان سكر الكلاء ، وشبهه ، فإن
يبرء عبر الأصغر من القديم يستفيد من براءة
لأهم عمره ، لا من قبله ، لأن الأصيل لا يبر ببراءة
عمره

وفي الفصل في أمر الخصم الناصب يرى
الأول ببراءة ، أما إن أمر لخاصة لأول فقط فلا
براءة (١)

التعليق والتقييد والإضافة في الإبراء .

٤٧ - من اشتر أن التعليق هو ربط وجوده انشائي .
بوجود غيره ، فهو مانع للاستعداد عام يحصل الشرط

أب التقييد فلا يبرأ له إلا ببراءة من هو كذا من كذا
محقق الأصلية ويسمى الآخر بالشرط وأما
الإضافة فهي تأسيسه للحكم له من مثلي (٢)

وقد جاء به بعض النصوص اشتراكاً مع اختلاف
حكمه بحسب اعتباره تقييداً أم إضافياً للمعروف

(١) طبعه من طبعه ١٣٢٤ ، وشرح دروس ١٣٢٤ ، ٢١٤٧ ، ٣٤٧ ،
٢٤٧ ، رتبة في التقييد ، لا يبرأ من كذا من كذا ، والتعليق

(٢) اللغة العربية ٨٢٥٨ ، والتعليق صرح ١٤٨٤ طبعه
١٣٢٧ ، بولاق طبعه فتح القدير

(١) المدخل ٣ ، ١١ ، والفرع ١١٨٤ ، وشرح الدرر والحواري
الزمن ٢ / ٤

(٢) طبع المدبر والخاصة ١٣٢٤ ، والتعليق ١٣٢٣ ، وشرح
الدرر ٢ / ٤ ، وشرح معنى الأثر ١٣٢٤ ، والتعليق
٢٤٨٧ طبعه طبعه .

الثالث . جواز التعليق مطلقاً ، وهو مذهب
 المالكية ورواية عن أحمد ، وذلك نافي الإبراء من
 معنى الإسقاط .^(١)

ب - التقييد بشرط :

٤٩ هـ - أورد الباقين من المختصين صلباً بتميز بين
 ما فيه تقييد بشرط غير فيه تقييد عليه ، من جهة
 اللفظ ولحي ، أما اللفظ فهو أن التقييد بشرط لا
 يظهر فيه صورة الشرط (عن عروة بن ربيعة)
 ولا ما يفي فيه أداء الشرط ، ومنه أن يقول : أدركت
 عن أن يفعل كذا ... ، فالتعليق على الشرط
 يحصل به أداء شرط كقولك : إن قُضت كذا فانت
 بريء .

وأما من حيث المعنى فهي التقييد بالشرط
 حكم ثابت في حال من عروضة الزوال إلى أن يوجد
 بشرط ، وفي التطبيق ، حكم غير ثابت في الحال ،
 وهو معروض أن يثبت عنه وجود الشرط . وقد روي
 بهذا الحكماني ، هو وجوب فائلا التقييد هو تعليق
 العقد ، وتقييد هو تعليق التمتع بالشرط .^(٢)

١ - أفتك شرح السبيل والسنية شرح الحديث ٤٤٩٧ ، ٤٤٩٨ ،
 وأشباهه والنفوس لآب مير وصاحبه عمري ٢٤٥١٧
 ١٢٩٩٧ ط ل - النجدي ، ومطلب من ج - ١٢٩٩٨
 ٥٢ ، وليند مع ١٢٩٩٨ ، ٥١٠ ، وسقيح السنادي
 محمد بن عبد ٢ ، ١٢ ، والسندقي ١٢٩٩٨ ، وأبو جعفر ١٢٩٩٨ ،
 وأشباهه والنفوس للسيوطي ٥٩ ، والسندقي ،
 ٢٣ ١٢٩٩٨ ، ٥٢ ، وعنده السنادي ١٢٩٩٨ ، والسندقي
 لآب سداد ١٢٩٩٨ ، السندقي السندقي ١٢٩٩٨ ،
 والسنادي ١٢٩٩٨ ، السنادي ١٢٩٩٨ ، السنادي ١٢٩٩٨

٢ - السنادي شرح الحديث ٤٤٩٧ ، ٤٤٩٨ ، السنادي ١٢٩٩٨ ،
 ٤٤٩٨ ، ٤٤٩٩

تسحبها عن الحائز تقييداً على الشرط مطلقاً بوجوب
 الشرط فيه .

أ - التعليق على شرط :

٤٨ هـ - التعليق لإبراء إن كان على شرط كذا
 بالفعل فهو في حكم المخر ، وإن كان على لوت ،
 فهو كإبراءه ، بعد الموت ويأتي حكمه ، وإن
 كان على شرط مطلق كقولك : إن كان ي عليك
 ديس ، أو إن سدد مايت جري ، بعد حائل اتفاق
 وقد احتج لمؤلفه بأنه البسر الصحابي قد نرى
 إن رجعت ديسا ديس ، وإلا فانت في جن ، ولم
 يسكر ذلك محبة قائل اس مطلع وقد متجه ،
 وأدبره شيخنا (يعني ابن تيمية) .^(٣)

وأما التعليق على شرط من غير متيق للتعويض
 في حكم الإبراء المطلق عليه آراء :

١ - حذف عدم الجواز وهو كان الشرط ساردا
 عشية ، وقد ذهب المذنب والاشعية ، ولرواية
 المصنف من أحمد ، لا في الإبراء من معنى "تبيك" ،
 والسندقي مشروع في الإسقاطات المحصاة لا في
 التبيكات ، فإلا لا تصل التبيكات

ثاني - جواز التعليق إذا كان الشرط متعلقاً
 عليه ، وعدم جواز في عكسه ، وهو رأي لبعض
 المختصين

(١) من ذلك لو من عبي ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،
 من التبيكات ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،
 من التبيكات ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،
 من التبيكات ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،

(٢) المصنف ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،
 من التبيكات ٥٤٩٨ ، ٥٤٩٩ ، ٥٤٩٩ ،

عن صاحب ذلك العقد، وبني عليه الإبراء - أو، بتجديد
الشخصية، ربطته، سواء كان عقد بيع أم صلح،
لما عرف في القناعة المشهورة، إذا بطل الشيء، بطل
عالي صمدته، أو إذا بطل التخصيص (بكرامير)
بطل التخصيص (ماندنج)

أما إذا كان الإبراء عاماً عن كل حق ودعوى
علا بطلان، وكذلك إذا كان الإبراء عاماً لكنه لم
يكن على العقد القاعد، بأن قال المبرر: "إبراءه عن
كله الدعوى إبراءه عن كل حق تحت الصلح، فإنه لا
يسعى الإبراء ببطلان الصلح، بل ما حققه ابن
خديق^(١)

أثر الإبراء:

٥٦ - بحسب عن الإبراء مستولي تركانه وما
بمصلحها من شروط لأن تبرأ منه المدين لبرأها
أبرأه منه بحسب الصيغة عمومياً أو خصوصاً.
وبذلك يستقل به ولا يبقى للشخص حق الطاعة،
فلا يصح دعواه في تدوين الإبراء، وذلك في حين
ودفعه، أو ما يحدث بعده، فلا يعمل دعواه بحق
مستنداً إلى بيان أو حقل^(٢)

ولا يقتصر بصير لأثر التبرأت على الإبراء
بمصلحة الدين أو حق وعده انتقالة، بل قد يرافقه

(١) المحقق الجديد لأثره ١٥٦٦، وما بين الأضواء وقطع ٢٥٣٥
والفتاوى النكية، في عام ١٣٢٣
٢٥٣٥، سيرة الأضواء في عام ١٣٢٣، وقطع ٢٥٣٥
والجريدة الرسمية العامة ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣
ونتيجة درج (أحكام من المصنف) ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣، ١٣٥٣

وذهب للملكية والتابعة على القول بالأحرار
أن يفيد به الرجوع، وذلك بتقيد الحق التبرك في
الإبراء واشتراط سبب، حيث، بالموجب في
عمود التبرك أن يرجع من إبراءه ما لم يعمل به
المصير، لكن التبرك احتار عنه الرجوع وبطلان
إبراءه.

وما يستعمل بالرجوع ما صرح به اختصاصه من أن
الإبراء لا يجري فيه إلا ما، بناء على أن الإبراء
إسقاط، يستند به الحق من القلة وحتى سقط لا
يعود، طبع القاعد، بصفة (لما لا يعود)^(٣)

بطلان الإبراء وقباده:

٥٥ - الإبراء إما أن يطل بصفة تختلف ركز من
الركاب، أو شرط من شروط تلك الركاب، وما كان
بصفة لا تفرق بشرط مفيد عن اختلاف في ذلك.
وبناءً على (البطلان والفساد) وإما أن يكون
البطلان لتفسير وهو أن يكون الإبراء ضمن عقد
غير بسيط مفسر به، مما لا يطل ذلك العقد بطل
الإبراء.

وقد ذهب الحنفية، والثانية إلى أنه يطل الإبراء
إذا بطل العقد الذي تضمنه، وهذا إذا كان الإبراء

(١) تنقله ابن خديق ١٥٦٢، طبعة الكتاب منه في
الجلد ١٥٦٢، والاختصاص به في ١٥٦٢، وأما في
شرح بكمبر ١٥٦٢، وكشاف المصنف ١٥٦٢، وأما
في شرح كنج ١٥٦٢، وكان مؤلفه عليه سبيل.
و سبيل

(٢) حاشية من ملاحظ ١٥٦٢، ١٥٦٢، ١٥٦٢، ١٥٦٢، ١٥٦٢، ١٥٦٢

أنكرته لبعض تركه وانه لم يبق له حق في الإبراء
استوفاه. وإن دعي في دعوى الوصي شيئا من تركه إليه
ويقرن به.

٣ - ادعاء الوصي على رجل دينا بمسك بعد إبراءه
باستيفاء جميع دينه على الناس.

١ - ادعاء الوارث على رجل دين للميت بعد إبراءه
على الميت ليرث.

ووجه اشتاء هذه الصوران موضوع الإبراء في
من اكتسبه حياء بدينه المرفقة في دعواه مع حضور
الإبراء أمامه. كما أن الأصول الأربعة هي
من إبراء الأسماء أي الإبراء بالبراءة (١)

٥٨ - هذا وإن - توطئ المرافعة - كما في
الإبراء - إما هو بالنية لنفسه، أي في نفسه، أو
الأمر الآخر في، أي في الغير، وهذا احتشاف رأى
الحنيفة في سقوطه. فليل تعلقه به المدعى قضاء لا
بإثارة وتحويل - فقط ديانته أيضا - هذه صرح من
على بعض أنه في الصلح من بعض الكثر ما يبرأ من
بأنه في حكم لا في الدين، وهو نظيره أحمد. وأنه
في الإبراء الصلح جعل المبرأ من برأ من الكل
نفسا، أما في الآخرة فلا يبرأ إلا بغيره. على أن به
عليه (٢)

ذلك الشخص من صاحب الموضوع للإبراء. يتضح من
الأمثلة السابقة، وهذا أمر، على الرغم من
بمنه بالإبراء، واستوفاه التراضي كما هو في
ما عليه. ما يبرأ المبرأ بلحاظ فلا أثر، لعدم
مسألة الإبراء، ومع هذا لا يسقط عنه حق من توقعه
في الصلح مع التوبة.

هذا وإن الإبراء من الأثر هو من الحق المبرأ
منه. فلا يوجب الإبراء على من يبرأ من شيء
ثم من الشيء غير ما عليه من الدين بل الصلح فإن
ذلك كقصد له في الأحكام من حيث إعادته
الموضوع من الصلح، وهذا للشروط، فلا بد من
نقل الحال به الذي أمره به (٣)

٥٧ - وقد استثنى المسئلة من الأثر انتهى
للإبراء، وهو عدم مسامحة المدعى بعد، أمثال
ذلك به.

١ - أدعى مدعى التركة في صلح سابق
للإبراء، لأنه وإن كان أصبح مدعى على إبراء
وهو لا تأثيره. فإن صحت ادعاء مدعى، وهذا
من من الاستصحاب.

٢ - أظهر شيء من الموقوف للقاصر. لم يكن يعل
به، وذلك بعد أن صلح بإبراء وصيه بمرءة عما كان

(١) مذهب الأئمة، وهو ظاهر في جميع النسخ، وهو في التوبة
في التوبة (٢ - ٣)

(٢) مذهب الأئمة، وهو ظاهر في جميع النسخ، وهو في التوبة
في التوبة (٢ - ٣)

(١) مذهب الأئمة، وهو ظاهر في جميع النسخ، وهو في التوبة
في التوبة (٢ - ٣)

وتشاكبه لولان في الأمر الاسوي لإبراء مع
الانكار.

ولما ' وهو ما صرح به سر تسمية أيضا في
استدلال صاحب ' أنه براء ، فلا يراد بحق جده
وأمره صاحبه منه ويحصل هذا الإنهاء ما ذهب
إليه الشافعية في لإبراء من الشهوة (الذي لم
يصححه) من أنه براء في الآخرة ، لأن لغيره
راض بذلك

والقول الآخر - بتلكه لا سقط عنه مطالبه
الله في الآخرة عن حقهم^(١).

سماع الدعوى بعد الإبراء العام :

٥٩ - سبب لاشارة إلى أن الأئمة تسعي
فلإبراء هو سمع ذلك ، ولكن ذكر الحنفية التخصيص
الذي أتى به بعد تغيرهم حل مثله ، إن كان الإبراء
العام عن ادعى فلا سمح الله يجوز بعده إلا هي من
عادته بعد الإبراء.

أما إن كان هي من فلا سمح الدعوى بعده إذا
كان ادعى عليه مكرراً يكون ادعى لادعى لأن لم
تستك بالإبراء من بالانكار ، فيكون الإبراء من
الادعى موقفاً على ذلك ، لا أنكر وإليه كان الدخول عليه
مقرراً بأن الدخول للادعى ، ولا يستك بالإبراء الصادر
عنه ، فإن لم يكن إلا كانت فاقعة تسمع بالدعوى بما
بعد الإبراء عنها . (أما إن كانت دلالة فهو براء

(١) - مسطور في شرح بكرم ، ١٠٢٤ م شرح قزويني
صحيحه شك وأما في المطبوع ١٠١٤ ، ومجموع
دور من ١٠٢٤ م - ١٠٢٥ م

من جدها ، وذلك كذا في ، فلا سمح الدعوى به
بعد الإبراء^(١).

أثر الإبراء عند الإبراء :

٦٠ - ذهب إليه والمالك - على انه من
كلام خطاب - إلى أنه إذا أبراء لادعى الذي عليه
لكم من ادعى إبراء عام ، ثم أبراء لادعى
لكم من لم يمتنع الإبراء ، لأن اليمين قد سقط
بالإبراء ، ولا يخلو لا يعود

وهناك قضاء ثان لبعض المالكة ، وهو الذي
أفتى به كناصر القفاني وأخوه انطس اللطفي أنه
يجوز به لأنه يجره أثر جده

والشمس من حكم من ذلت ما لو أثر زوجته
بهرها بعد حبس يده ، على ما هو عندنا عند الفقيه
في اليمين ، فيجوز إبراءه ان قبله ، والأشبه سلامة
سقط قصده الزائد . يختلف أثر الإبراء بعد عند
للمخضبة في مسائل الإبراء من شخص من مسألة
الإبراء من شخص ففها لو أثر لغيره للغير ، والعين
بعد الإبراء مسبقاً إليه ولا يمنع الإبراء من سماع
دعوى لغيره ، تصحيحاً للإقرار ، فتحدد ذلك في
معي^(٢).

(١) - بعد ١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م ،
وغيره في رار .

(٢) - مسطور في شرح بكرم ، ١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م ،
١٠٢٤ م ، ولا م بعد ١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م ،
١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م ، لا م بعد ١٠٢٤ م

إيضاع

البرج

١ - الإيضاع مصدر يُضِيع ، ومنه البضاعة .
ويضاعة من معانيها القطع من المال ، أو هي طاقة
من المال ليست للتجارة ، وللهجة البضاعة البضاعة
إياها .

ويذكر القند الإيضاع بأنه بحث المال مع من
يشعر به تفرغاً ، والبيع كله ربح المال .^(١)

هذا والأصل أن يكون الإيضاع تسرعاً من
لعمال ، وعندها المالكة بضاعة ولو كان بأجر

ويطلق القند لفظة بضاعة كل المال يبعث
للتجارة به ، والإيضاع على عقد دانه ، وقد يطلقون
ببضاعة ويريدون به قند .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الضراحي : ويسمى عند أهل العراق
الضاربة ، وهو دفع الرهن ماله إلى آخر ليحجر فيه ،

(١) عنه المحنح سمن المصحح ٢٤٩/١ ط دار صادر ومكتبة
الرسيدون والتمريض على ما به اتفاق ٢٤٩/٢ ط مصطفى
الحلي . ويأتى الضائع ٨٧/٦ ط المحنح ، وعنه القند
المستأنب له قريب ألفاظ الذهب ٢٨٨/٢ ط جسي الخليل
ورد المحنح ٧٩٤/٢ ط وصبر الإزاع ١٦-٢١ ط دار
العلوم ، واقتض ٢٧١/٢ ط الخليل وكشاه المحنح ١٠٠
المحنح ١٣١ ط كلكند ، والمحنح ٣٨٨/٢ ط الخليل
٢٢٥ ، ٢٢٤ ط كلكند القند

على أن يكون للعامل حرة شائع من الربح^(٢)
فالتقاضي شركة في الربح بين رب المال
والمعامل ، بعبارة الإيضاع لا يحمل صوره ، فشاركه ، بل
صورة التسرع من عامل في التجارة ربح المال دون
عقاس

القرض : وهو لذة انقطع وعرضه بشفاه يانه دفع
المال يولى لمن يشتريه ، ويؤخذ به . وهو ربح من
الشعب . يصح يلفظ عرض وتكلف^(٣)

الوكالة : وهي في اللغة التعريض وعرضه بشفاه
بأنها إقامة الإنسان غيره مقام نفسه من يعمل الإنابة

، والوكالة عامة في كل ما يصح نيابة فيه ، لكن
الإيضاع صرح على ما يفهمه ربه المال للممن يتجر
فيه ، فهو وكيل في هذا فقط .

صفة الإيضاع (حكمه التكبيعي) .

٣ - الإيضاع عقد جائز لأنه يتم على وجه لا غرر
فيه ولذا كانت المضاربة مع ما فيها من شبه
غرر ، جائزة .^(٤) فمن باب أولى أن يقع الإيضاع
حائض ، سواء أكان محمداً مستعجلاً أم تأملاً لعقد
المضاربة ، كأن دفع العامل المال بضاعة لعامل
آخر ، فهو عقد صحيح ، لأن الإيضاع سهل لإثباته
الآن بلا أجر ، وهذا كما يقبض رب المال .

(١) المحنح ٧/٢ ، ربه المحنح ١٦/٢ ط جزي المحنح
المضاربة ب ٢ ، وأصول المحنح ٣١٩/٢ ط جسي الخليل
ومعه القند ٢٢٢/٢

(٢) كشاه اصطلاحات المحنح

(٣) حجة الضرر كبر الإجابة ربه من عمل مجهول بأجر
مجهول ، لكن هذا الأمر مقرر به من دلا جواز مضاربه
مالك والإيضاع .

حكمه نشر به .

٤ - الإضباع من مادة اشعار .^(١) وأما حاجة به تدعى إليه . لا بد من أن لا يحسن البيع والشراء . أولاً يمكنه خروج في السوق . ولا يكون له مال ولا يحسن العناية به . ولا يحسن ولا يتفرغ . ولا لا يبيع في التجارة . فكونه امرئ . وليس متفرغاً .^(٢) ويؤكل غيره . وهذا الإضباع الأموكيلا لا جعل . فهو حينئذ سبيل للمعروف وأما المجهول . ومنه انما وسط خصوصاً في الخبر .

وكذا ان عمدة الإضباع سبيل لإعارة . والربح الذي هو . ولا يكون سبيلاً لإعارة . بل العنق . خبر . وذلك إن جعل كعق مع رب لا يذهب مثلاً . كأنه يتقدم رب المال ألياً والفاعل الفاعل . ويكون الربح مضافاً إليه . لا تشاركه هنا في يد في رس المال . وذلك في زرع الأرض . وفي ذلك ما فيه من مصلحة تعامل . فيكون الفاعل هنا مستخدم . وبتأمله . وهو يصعب . ويدبره رباته مراً . سبيله . واستعماره هو مشاركة مال رب المال في يده وأمن ماله . ومن ثم يدبره .

عبد الإضباع .

٥ - أجمع المصنف على اعتبار مصبغة . وهي الإضباع . وتصوره ركناً في كل عقد . وتضمن الكلام في ذلك رجوع به عند كلامه على العقد . ولا ما يقتضيه الإضباع فإن مصبغة تظلمة قد يكون

(١) تاريخ مصر ١٠٠٠ هـ . وفي نسخة فيكون ١٠٠٠ هـ . لا بد .
٢٠٠٠ هـ . في نسخة ١٠٠٠ هـ .

صيرتة مصنف الإضباع . أو الضميمة . ولا يكون خبر صيرتة . كأنه يقول : أحد هذا الأمر مصابغة . على أن يكون أربح كله . وهذه لصورة غير خلاف من المصنف .^(١) وهذا المصنف أن لا يذهب الإضباع لا يبيع . ولا يروا ذلك من رب المصنف . لأن قوله « مصابغة » يذهب . من ركناً في أربح . وقوله « أربح » يذهب إلى أن ينقص عنده . قد غلبت فيه . فذهب من مصابغة . ولا يشترط من هذا المصنف . وهذا شرط ما نصه المصنف . ولا أن المصنف يبيع . ولا لا يكون كذا في غيره . فذهبوا لا يصف يبيعاً ولا فوضاً . وعلى هذا اعتبره هذه المصنف مصرية فاستدرك .^(٢)

وهذا المصنف أن أن هذا المصنف صحيح . لوجود معنى الإضباع هنا . فذهب إليه . كذا قال المصنف . وأربح كله . وذلك لأن المصنف في العهد لم يبق .

والمصنف أيضاً رواه المصنف ربح آخر من ذلك لرب المال . ولما كان في مشهور المذهب ذلك . و اعتبره في ذلك . لأنه من باب سبغ . كهم لا يقولون كما قال المصنف إن هذا يذهب لصورة الإضباع .

(١) محمد بن سنان . التاريخ ١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .
(٢) محمد بن سنان . التاريخ ١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .
١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .
١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .
١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .
١٠٠٠ هـ . وفي نسخة ١٠٠٠ هـ .

ما يرجع ، ونكر مشروط في لامل أن يكون من أصل
الشيء. (١٦)

ولتخصيص يرجع إلى مصطلح (مصاربه) .

من يتكلم بإصباح ادل :

١٠ - ادلي منك إصباح ماله :

أد ماله : لانه أن يدع المال للعامل بصاحبه ،
وهذا هي الصورة الأصلية للإصباح .

ب - انصارب : انصارب (العامل) أن يدع
المال بصاحبه الآخر ، لأن المصداق من عند المصاربه
المرجع ، والإصباح طريق إلى ذلك ، ولأنه يملك
الاستعجار ، والإصباح أولى ، لأن الاستعجار
استعمال في المال بحرص ، والإصباح استعمال به
بغير عرق ، فكان أولى .

والإصباح يملكه المصارب لأن من يراجع عند
المصدرة ، فلا يصح أن ينفذ عند البعض من
ما سألني ، وجواز المصارب قول من حراز التوكيل
ب البيع والشراء والرهى والارتهاج والإجارة والإيداع
وغير ذلك. (١٧)

ج - الشربك : الشربك أد يبيع من مال
الشر كهل ما مرجع خفية ومالكية ولخاطفي
الصحيح عندهم ، وإشافية بشرط أد الشربك .

(١٦) كره المصنف ٢٦٧٨ ٢٦٨١

(١٧) مدائع إصباح ٩٠٧ ، ومذهب مشيخي ٣٧٢٥ شربك
الصحاح ١١٦٦ ، والشعراني ٢٦١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

معار ١٧١٥ ، ١٧١٦

الاعتبار الشرعي للمصنع وتصرافه :

١٩ - المصنع أمين فيما يتيقنه من رب المال ، بأ
عقد الإصباح عقد آمنه ، فلا ضمان عليه إلا
بالامتناع أو التقصير وهو وكيل رب المال في ماله ،
يتوب عنه في تصرفاته التجارية من بيع وشراء ما له
إتقان لصاحب ، على ما جرى به عرف التجار ، دون
حاجة إلى إذن صامس . لكن لو أهدى لأشرف لرحل
معه من سبل الإصباح ، فهذا الصنيع يحتاج إلى إذن
رب المال قياساً على المصاربه .

وكذلك يحتاج إلى إذن من رب المال ما كان
خارجاً عن الاعمال من عادة الخطب كالإفراض ،
والشروعات والتصفقات والمبيعات من رأس المال
التخصص لأغراض الإماء والتجارة

شراء المصنع المال بنفسه :

٢٠ - إذا دفع رب المال ماله للعامل بصاحبه ،
فليس له أن يتجر به نفسه شأن شأن القايص
(انصارب) ، فإن ادل إي دفع للعامل في المصاربه
والإصباح على طلب الفصل فيه ، فليس للمصارب
ولا للمصنع أن يعملوا ذلك لأنفسهم دون رب
المال (١٨)

رند مثل المالكي على أن المصنع (العامل) إذا
ابتاع لنفسه أن يملك المال مخبرين أن يأخذ
ما يوافق له ، أو يبيعه رأس المال ، لأنه إذا دفع
الادل على المصاربه عنه وبشرط ما لم يرد به ، فكان لشر
بما أهدى ، وهذا إذا ظهر بالأمر قبل بيع ما أهدى ،

(١٨) مذهب المصنف ٢٦٨٢

عليه للعن حرة مثله إلا أن يكون أكثر من نصف
سج قدر من ، على سبيل أكثر من دمي ، سواء أن
هائفة كون ، تقول قوله هذه امرأة أعره الذي دعه
نصفه .

وكانت عند أن رب استل تصحيتي وحواله أن
أبراهيم يري له بأعمل ، وهو ينكر ذلك ويزعم أن
دخوة شدة ، لأنه ليس شرها .^(١١)

والسبب في ذلك كان تقول قول المدعي مع
فيه إذا كان لما يستحق منه في القرام .

ويصل عن ضم القرويين ، إن كانت عرقهم أن
للإيضاح آخر ، فأنشأ في يكون انشور قول
نصفه .^(١٢)

ومن الطرائف حلاله ،
حدهم أن يكون القول من حامل ، لأن هذه
ه ، فيكون قول يورده

والتي أن سحاحها ، ويكون قد من أقل
لا من من من حبه من أريج وأخره منه ، لأن لا
بذمي أكثر من حبه من السراج ، فلا يستحق
برمادة ، به وإن كان الأقل أجبر مثله فلم يشع
كثرة قراءته ، فيكون به جرحه ، والباقي لو
كان ، لأن ذلك من سببه به .^(١٣)

واحتقر بعضهم هذا من تعارض البيتين ، فقال

هو . قال من استأجر قال رحمه الرب المال ، وعبارته
عن المصنوع منه ، مثله ما ذهب اشاعته في تطلي
نصفه .^(١٤) ويؤيده من مدعي احتياطه أنه لا يظهر
ربح فهو الرب المال ، وبظهور حصاره لمعي عن
مدعي لشدة . ولما أخذ المدعيه لا تاتي ذلك ،
نائب القادر أي خصمه ؛

١٣ - محمد الإيضاح عن عقود الإماء كمن دفعه ؛
فلا ضمان من من له المال إن تلفه أو خسر من
غير سببه ولا ضم . فيصنع قوله في بذعيه من حلاك
وحصاره ، من دوا ، إنه لا يضمن حتى ولو لم يرب
مال ، ومبيك ضمانه ، لأن المدعي يتضمن كونه
مدعي . والمروي عن صاحبني في حقيقة في شأن
الذبح المستتره أنه لا يضمن قوله في الحلال إلا
كانت عليه فربما يدل على صدقه ، كما حرم من
أداء . والعن لكاسر ، وأبعد تكابر ، ولا إن
دبت هو الاستحسان ، ثم أعاد الناس ، وأقبح
به ذلك فهو جلي في شأن بضائع . ومن حلوه أن
يصر في يد بضائع أمارة ، وكذا أن هي في
بضائع ، لا يبعد لجامه عليها .^(١٥)
اختلاف العامل لرب للمال ؛

١٤ - في تصنيف رب ذلك وحامل في ذمي
الذمي أنه أنه الذم بصيرته ، وذمعي بذلك
بضاعة ، فإن الخصم والمالك والشايع انشور قول
بذلك من به ، لأنه شكر ومن ثأنته على من

(١) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

١٠١٢ ط نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٢) حريش ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٣) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

وكذا في الفاعل جليل ٢٧ و ٢٨

(٤) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٥) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٦) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٧) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

(٨) نسخة ١٠١٢ ط نسخة ، بوزن جليل ٢٧ و ٢٨

لأربع مثلاً ، كُنْ لَكُمْ قُرَّانٌ عَلَى رَأْسِهَا لَا يَسْمَعُ
إِلَّا مِثْلَ هَذِهِ الْحَرْفِ لَوْ

الخصائص : لا يفتقر الحرف للمعنى بحد ذاته

۱۹ - ولد: علی محمدی المصطفیٰ رابعہ عرب
 صاحب محرمات خبر، مستقیمہ فی ریجہ، قادریہ
 صلیک علیہ، ابی فاطمہ اندلسی، امام مدنی پشاور
 شہر، رکاب صاحب، جو سند غرضی، مکتبہ معصومہ
 لاہور میں ہوں لکھی۔

طریقہ ۲: سرور کے مکمل نام پر

١٧ - واد اعني بحاصل نصر من واد الشام
الاجاصع ، ويطلب كل منها المريح : وحده ، عند
انشائه يحق كل منها حل ، الكاوي ، قدومه حصه ،
لاذ كىلا فيها مسكر واذا جاء حصه عليه ، يا تهور
عوى مسكر ، ويطلب نصر عده جمع ، واذا لى لى
القال ، لاذ جاء عده دبه لى (١٩)

وَمِنْهُ الْجَنَّةُ ، وَمِنْهُ كَلَامُ خَالِكٍ عَلَى
ذِكْرِهِ فِي الْقُرْآنِ - فَمَا الْقَوْلُ مِنْ رَبِّ الْإِنْسَانِ
بِمِيسِرَةٍ ، وَبِمِيسِرَةٍ بِنَةِ الْعَالَمِ ، لَأَمْ يَدْعِي بِهِ
الْإِنْسَانُ ، وَاللَّهِ يَكْفُرُ (٥٠)

پیشہ تعلیم

والتصحيح عند الله لا يهزم من تصحيح
 فيصير في تصحيحه كما يبرأ على الحق
 تصحيحه ويتركه من تصحيحه
 إلا سألني عن تصحيح هذه الصورة من تصحيح
 تصحيحه (إلى تصحيحه) تصحيحه والتصحيح والتصحيح
 وتصحيحه لا أن تصحيحه تصحيحه

١٥ وقد دعيت لملحن جراح، و في
 الاجتماع، و غيره من ملحنين، و هو قد
 ارتفع شأنه، و سجد لغيره من الملحنين، و هو قد
 كان ينافس به، و كان جراح، و لا الاجتماع
 عند في جراح، و هو قد سجد لغيره من الملحنين،
 و الحمد لله، و الاجتماع في هذا، و هو قد
 و هذا، و كذا الاجتماع، و هو قد
 في اجتماع، و هو قد سجد لغيره من الملحنين،
 و هو قد سجد لغيره من الملحنين

وبصط هذه الحالة عدد الحكيمة حصة من وط
الاقرب أن يكون يتابعه بعد العمل الموصى به
الغرام
الكتاب : أ يكون منه عمل في ف. م. د. وال يكون
مقيد بالخدمة م. م. د.

الاسم : يكون حوله معنى صياغة من وجع
المراد : وجع من الاحياء المسمى في وقتها
الرابع : ان يشق في يد من في ذلك من قصص

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

١٩٠٥

١١٩٠ (١١٩٠) ١١٩٠

الباء عند الإصباح .

معناه البصري (١)

١٨ = سببي عند الإصباح : أي حينئذ
تفاريه في الحس (٢)

ومك : مكان باب الالباء : أي

— انصب : الحسد الأصلي أو البدوي ، وقد كان
لوصف به محذره جيسي : ساء به : أي كان
بالمحذره آخر كالمحذره من بسير : ساء بها

س : اصب : ساء : أي بدوي : أي لم يكن أو
لكن الله : ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

— الاصب : ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
لاعبه : وجلا : أي

إبط

لغيره :

١ = الإبط : بطل الحس : وأصبح : أي

ولا يخرج : استعجاب : أي ساء : أي ساء

—

(١) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
وسر : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
(٢) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

الحس : الإبط

١ = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

موطن : أي

١ = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(١) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء
س : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٢) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٣) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٤) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٥) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٦) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

(٧) = بضع ١٨ : أي ساء : أي ساء : أي ساء : أي ساء

الإبطال ذات الصلة :

أ - الإبطال والفسخ .

لا يحدده المذهب فقهاءنا في مسألة الواحدة تارة
بالإبطال ، وتارة بالفسخ . غير أن الإبطال يحدث
انتهاء تمام التصرف وعدمه ، وفيما يحصل في الحدود
وتصرفات يحدث في غيرها .

أما ما أصبح فإنه يكون حائلياً في تصوره
والصرفات ، ونقل في القيدان منه شيء منتج إلى
الفسخ ، وفسخ بية الفرض إلى النقل ، ويكون في
العمود قبل سماعها ، لأنه في الإبطال بعد^(١) إقرار
الصرف

ب - الإبطال والإلغاء

٣ - يأتي التمييز بين الإبطال والإلغاء بمرساة من
الفرقة بين المائل والمعاد
وسمي إلغاءً عن أصله بالفسخ
وعنه في المبادىء ، إن من شرط طبع هذا التام
والجارية^(٢)

إبطال

أما الإبطال - فقد جاء لشيء وإزالته ، فقد كان
ذلك الشيء ، أو مطلقاً^(٣) كان المسمى (شعير المحر)
وَسُيْلُ السَّابِلِ^(٤) وشعرها حكم على شيء
ببطلان ، سواء وجد صحيحاً ثم طرأ عليه سبب
البطلان ، أو وجد صحيحاً حياً لا سريعاً فالأول
كما هو المتضمن في الخلاصة صحيحه ثم عدل عليها
ببطلانها ، والثاني كما لو عدل على إحدى عمرات
عليه على التام ، كي يستد من باب الفتحة .
ويأتي على كونه المصداق مني الفسخ^(٥)
والإلغاء^(٦) والإزالة^(٧) أو بعض^(٨) أو الإبطال^(٩) ،
لكونه يفسد من هذه الألفاظ من بعض وجوه ،
وبعض ذلك عند مقارنتها بها

والأخص في الإبطال أن يكون من الشارع ، كي
يحدث الإبطال من فاعل أو التصرف . وقد يقع
من الحاكم في الأمر الذي سلك عليه الشارع^(١٠)

(١) مدح القوم من جهة طلب لأصحاب (مطل)

(٢) مدح الإبطال

(٣) المدح ١٣٩/٢ - مدح

(٤) المدح ومفسرة ١٣٩/٢ ، ١٣٩/٣

(٥) المدح ومفسرة ١٣٩/٢ ، ١٣٩/٣ - مدح أول المدح ١٣٩/٣

ط المكتب الإسلامي

(٦) مدح على الحاج ١١

(٧) لا حيا ١٣٩/٢ - مدح

(٨) لا حيا ١٣٩/٢

(٩) الألف ١٠٠ - مدح لاتي ١٣٩/٢ - مدح
١٣٩/٢ - مدح القيدان المدح - الألف والمدح للمدح
مدح ١٣٩/٢ - مفسرة من مدح ١٣٩/٢ - المدح
والمدح ١٣٩/٢ - مدح القيدان المدح - المدح
١٣٩/٢ - المدح ١٣٩/٢ - مدح المدح
١٣٩/٢ - المدح ١٣٩/٢ - المدح ١٣٩/٢ - المدح
الإسلامي

(١٠) المدح الإبطال والمفسرة ١٣٩/٢ - المدح والإبطال
ومفسرة المدح ١٣٩/٢ - مدح المدح والمدح والمدح
لا حيا ١٣٩/٢ - المدح والمدح المدح ١٣٩/٢ - المدح
والمدح المدح ١٣٩/٢ - المدح والمدح المدح ١٣٩/٢ - المدح
مدح ١٣٩/٢ - المدح

وانعمو على أن رزق تنويره لا يوتق في السنه
يحب أو يحب ده

و يرفق أس عحاس وعاشه رضي الله عنه ، انه
مكأن مزل حبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
الواحد ، وليس من كذا

أنطخ

التعريف

١ - الأنطخ من وضع فيه ذئان حصي واجدع
الأنطخ والآنطخ وأنطخ أيضا على غير
القياس^١

مواضع البحث :

٢ - بعض العلماء ذك في كتاب الحج في الكلام
على كفره من^٢

أنكم

التعريف

١ - الأنكم صفة من النكم الذي هو الحرس
ومرور ، الآخر من الذي صلي لا يطبق ، والأنكم
أنذي له طن ولا يغل الجواب^٣

والمنه في استعمالهم لا يعرفون بين الأنكم
والآخر

العادة العامة وحكم الإجمالي

٢ - ذك فقد أحرس صدره أياب الناس أكثر
من ذكبة وعريك لسن ، أو شمه في بصلاب
كالحصاة ورواه لقمان والسنه ، واللكية صرح
عدهم للاكتفاء بنية^٤

(١) السوطي ٢٥١١ ، وسداني ١٠٠٠ ، وأحمد بن محمد
٢٥١٨ ، وصلي لسنه ٢٥١٩ ، ولطاب ٢٥٢٠
وإبراهيم ٢٥٢١

(٢) سادس العرب ، والمصالح لسنه ٢٥٢١

(٣) برعاني على حسبل ١٩٨١ ، وللا .. والظاهر عروبي
٢٥٢١

واحد من المنه في تحذير لكان المني
بالأنطخ من بين أنكم اسط ، مثال الجهر هو
اسم لكان مسبح بين مكة ومي ، وهراق من
ترب ، وهو منه لابين الخليل ، العبره ، وده
ل الأنطخ ، والبطاح ، وغيف بي كده ، ويسمى
أيض بالخطيب

ومال حصي ، الكبة هو مكان بأمر مكة تحت
عصيه كده وهو من الخطيب ، والخطيب ما بين
الخبير إلى قمره

الحكم الإجمالي

٣ - حكم الكروب في الأنطخ ، وصلاه الظهور وعصر
والصوت والمشي فيه ، مسجبه عند جميع علماء
السنه الأربعة ، لثبوت بول رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصلاه فيه ، والله ، أي بكر وعمر وعثمان
في ذلك

إبِل

جاء معها بمصوب من لي الصلاة وسحر
 انما في مرقس. فبما في الجباب في اجنبه
 في مرقس. ولا يدرى في كذا في مرقس. في
 كذا في مرقس. في كذا في مرقس. في
 في المرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

معريف

هذا والمعه. في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

١. الانما في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

مواظي الحديث

٣. في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

مواظي الحديث

٣. في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

١. في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

١. في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.
 في مرقس. في مرقس. في مرقس. في مرقس.

ابن

التعريف :

١ - المعنى الخلفي للاس هو الصبي ، ولا يطلق على ابن الابن إلا مجازاً ، ويراد به صلي المأمر سواء كان لفظه أو لفظي ، وإطلاق الاس على الاس من الوجه مع مجاز ايضاً ، لكنه لا يطلق بتصرف للاس السببي بشره ولا يطلق إلا على ذكره بخلاف (الولد) به نفس الذكر والابن

ومثّل الابن ابنه ، هي لغة صبي
والاس من الانساني يجمع على بني وأبناء ، أما
مع الانساني مما لا يحفل كمن خاص وان ليده
يعد في صبي - صبي خاص وبنات بيوت
و يصاد الاس إلى لفظ من غير ما يدل على
الأبوة وللأبنة صبي ، نحو ابن السبل (١)

ولا يجرح الاستعمال المحقق ، فقد اللفظ على
المعنى القوي (٢)

وهو نسبة الابن : كل ذكر ولد له من فراس
صحيح ، وياء عن عهد مكاح قائم ، أو وطء شبهة
معتبرة شرعاً ، أو صلت مجزئة
وذلك للام هو كل ذكر ولد له من مكاح أو

شرعية (٣) وأما الابن ولزومها يبحث عن طهارتها
في ذات مكاحات (٤) والاندلوي رأياها وأماها
يبحث عما في مصطبه (تدريج) وركائدها في
الركاة عند الحديث عن ركاء الإكل والتحصية بها
وسر التي مما بحث في الأضحية ، ولغنى ما بحث
في تلحج عند الحديث عن الهدى ، وقد كذا بحث في
الدائع وعطاء الإكل في الهدى في الذبابة عند
احديث عن مدبر لدهاء ، وعده حرره بحث
في السوقة عند الحديث عن بدار حصه حرره
والسنة بها بحث في السبب والرمي ، والإمهارة
في العصبه بحث في الجهاد ، ومعرفة حقيقة بحث في
الاصحية عند الحديث عن العبرة (٥) وفي ذلك من
الأمر

إبلاغ

اللفظ ، تبليغ

(١) - قال العرب : والكلمة للكوي ، والصاح أصبه السببي ،
والفراد في غريب القرآن (٢)
(٢) - صانح الانتصار (تكملة فتح القدير) ٣٦٦/١ ط الأميرية ،
والندوة للندوة ٣٦٦/٣ ط مطبعي أعني ، والسي ١٦٦/١
ط الكار

(٣) - صر المصدر السبل ٢٢/٢
(٤) - المصريح ١٠٥٠/٢ ط وشرقي ٢٢٦/١
(٥) - دليل الطالب ص ١٤ في الكتب الإسلامية بمشوى

[illegible]

وَأَمَّا يَحْيَىٰ لَأَنْ لَّا يُعَذِّبَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ كَفَرَ بِهِ فَلَمَّا كَفَرَ بِهِ اللَّهُ لَا تَجْعَلُ لَهُ سُلْطَانًا فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِمَّا يَشَاءُ

وهم في كبحه فاحسبوا من اهل ولاية
بكا^(٢) واهل نكح^(٣)

عربی: ایتھ

۱- سبب نقصان علم و تحقیق، همی از روی دلسه نگی
 دلسه نگی علمیه بی دلسه نگی (سبب) بده نگی گویا سبب
 از سبب علم "کلا" از سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

ابن الاين

المرقب

١- حبس الاسي هر انه كسر من طرف مجمع بلادي في
السبب والزمع وختمه الاطباء بغيري نسبه
وسمات له صحبه و سجن الاسي على اسر الاسي
بحاراً كما يطلق ايضاً عن «اسي بن الاس» و(١) و(٢)

ولا يخرج مراد نقباء عن هذا معنى المصطفى^(ع) ،
 بل ليس منسب على وجه مرعي

الألفاظ ذات الصلة :

۱- ولد لاسي، وهو نجله من ابن الاني ديشي
بني بني لاسي

الط : وأكثره يشمل ثوبه جاء له من
لنفسه في غير رسمي له عينا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد يدين أولئك وله مبدع

الحكم الإجمالي

۱۲. اجمع العلماء على انه من قولين من المعاني

اے جہانگیر! میں نے تجھے سچ سے سچ بتا دیا ہے کہ تیرے پاس
(۳۷)

[illegible]

۱۳۰۰ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۲ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۳ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۴ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۵ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۶ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۷ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۸ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۰۹ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰
 ۱۳۱۰ - محمد علی - در دهه ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰

ابن الأخت

وكانت ١٠ أن كعدة منهم لا يحب لأن من
"ثلاث من الناس، بخلاف الإخوة، فإنه يحسبوا
حسب مصان."

والمرجع أن من الأخ لأمن لا يرث باعتباره
صاحب مرض، ويرث الأخ لأمن (٢١)

واحد من أنه لا يرث أبناء الإخوة لو لم يوصوا
مكان (أخوة في أسالة أمهات)

وشرح الفقهاء على عدم ابن الأخ لأمن، أو
لأن، على لعمري في الميراث (٢٢) أو يوصى لأقرب
الأقرب (٢٣) ولأنه "كأن"، والمقصود (٢٤)

ويعتقد عبد خذ عن ابن الأخ في المصنف
وعبر إلى الكيفية على هذا في الوصية لأقرب الأقارب ٤

أبعد بقية

١ - يطلن من الإخوة وأمهاتهما عن ذكر من
ولد الإخوة، سواء أكان الأخ شقيقاً له لا أم لأمن أم
ربما (٢٥) وهذا الإطلاق ينصرف إلى النسبي
و يطلن من الأخ على ابن في الأخ وإن قرب،
وذلك على سبب الجوار

المحكم الإجماعي :

٢ - يحمل من الأخ حمل الأخ عند عدمه، في
ميراثه، إلا في حصة أمه (٢٦)

فالأول أنه لا يجب أحد (٢٧)

وكان في المصنف من الأخ بأنواعه ٧٠
كأن الأخ، وهو لا يرث منه، ولا يجب لأمن لأمن
أو لأن من أهل الفقهاء (٢٨)

(١) شرح المصنف من ١٢٤ طبع في مصر في سنة ١٢٤٠
والطبعة ١٣٥٦ طبع في ١٣٤٢ وشرح المصنف ١٣٤٠ والطب
المصنف ١٣٥٦، والطبعة ١٣٤٠ طبع في مصر

(٢) شرح المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
على نسخة ١٣٤٠ والطبعة ١٣٤٠

(٣) الاختصار ١٣٤٠ طبع في مصر في سنة ١٣٤٠
مصنف على نسخة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(٤) المختصر بركاتي ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
المختصر بركاتي، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(٥) المصنف شرح المصنف على الأجزاء ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(٦) المصنف شرح المصنف على الأجزاء ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(١٠) حكمة العرب، ومفردات غرائب الاصطفاي (١١) ح
شرح المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(١٢) شرح المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

(١٣) المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠
المصنف ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠، والطبعة ١٣٤٠

ابن الاخت

1992

$$x = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$

Journal of Management Education

[illegible]

$\gamma_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_2} + \gamma_2 \right)$ and $\gamma_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_1} + \gamma_1 \right)$ are the solutions of the system of equations
 $\gamma_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_2} + \gamma_2 \right)$ and $\gamma_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_1} + \gamma_1 \right)$ are the solutions of the system of equations
 $\gamma_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_2} + \gamma_2 \right)$ and $\gamma_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_1} + \gamma_1 \right)$ are the solutions of the system of equations
 $\gamma_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_2} + \gamma_2 \right)$ and $\gamma_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_1} + \gamma_1 \right)$ are the solutions of the system of equations
 $\gamma_1 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_2} + \gamma_2 \right)$ and $\gamma_2 = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\gamma_1} + \gamma_1 \right)$ are the solutions of the system of equations

اعلمكم ارجاء وهو في الحب ،

الأحزاب من قادة

۱- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۲- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۳- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۴- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۵- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۶- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۷- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۸- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۹- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟
 ۱۰- حق تعالی در حق ما چه کرده است ؟

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting two heads)
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting two tails)
 3. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting one head and one tail)
 4. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting one tail and one head)

• 2000

وہی ہے جس نے ان کو بتایا کہ ان کے لئے ایک نیا ملک ہے جس کا نام ہے "پاکستان"۔

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

عمره: الحبيب

۲- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۳- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۴- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۵- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۶- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۷- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۸- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۹- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.
 ۱۰- سنگ آهک، در $CaCO_3$ و CaO است.

1. H_2O is a polar molecule. The oxygen atom is more electronegative than the hydrogen atoms, so it pulls the shared electrons closer to itself. This creates a partial negative charge (δ^-) on the oxygen and partial positive charges (δ^+) on the hydrogens.

2. H_2O has a bent molecular geometry. The oxygen atom has two lone pairs of electrons, which repel the O-H bonds, resulting in a bond angle of approximately 104.5° .

3. The combination of polarity and bent shape results in a net dipole moment for the water molecule, pointing towards the oxygen atom.

4. This net dipole moment allows water molecules to form hydrogen bonds with each other. The δ^+ hydrogen of one molecule is attracted to the δ^- oxygen of another molecule.

5. Hydrogen bonding is responsible for many of water's unique properties, including its high boiling point, high specific heat, and the fact that it is a liquid at room temperature.

ابن السكيت

ولقبه الحنابلة ربه ما عدا على علاقة الزمخشر
 علاقه الغيب ما بين
 ولا حظ من لفظ ولد يشمل الذكر والأنثى، أما
 لفظ ابن فلا يتناول إلا الذكور.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

١ - ضمن المصنف، على من ليس الحنابلة هو من اوبى
 الإجماع في الحنابلة، فيسري عليه من الأحكام ما
 يسري عليهم من وجوب حله، وحوائج التناكب،
 ومنع الخلو، ومنع وجوب الفقه عليه إن لم يكن
 ارباباً، وقد دلت

ويشاركه في أكثر الأحكام من الحنابلة من
 رصاع

يشتمل الكلام على ذلك في بحث «أورد»
 فصل المصنف، ذلك في أبواب النكاح، والفقه
 ٢ - كما سبق على أن ليس حنابلة من اوبى إلا ما
 به، فقد انتهى به في هذه المسألة، فثبت
 وهو لا يمكن حمله في غيرها، ذكره المصنف في
 كتاب المروءة، وفيه من خلاصة المسألة
 على إرضاء الحديث، وقد ذكره المصنف في كتاب
 جابر، وفي التولية، وقد ذكره في النكاح
 عند حديثه على شروط من نكح مرة، وقد
 دلت كله مفصلاً في المصنف (أورد) ١

التعريف:

١ - السكيت الطريق، وابن السكيت المسافر الذي
 انقطع به الطريق (١)

وأنسج ما قيل في معنى الاصطلاح (٢)
 السكيت من جاء سواء كان حزيناً أو فرحاً، أو
 غاراً (٣)

وقد رآه مصنفه في الغريب، مرجع إلى
 شروط، إشارة مفردة من مصنفه (٤)

الحكم الإجمالي

٢ - انتهى المصنف، من أن ليس السكيت من أراد
 الرجوع إلى بلده ولم يجد به، بل هو من يظن من الزكاة
 والمصنف، وفيه من خلاصة، ولا يخل به ما رآه
 من ذلك

والأولى له عند احتساب أن يستمر إلى بلده
 ذلك وأوجهه، نكاحه، لم يكن غيراً في بلده
 وحاشي في ما حاشى، وفيه من خلاصة، حيث
 لا يجوز، وجوباً، لا من مرض ولا من غيره (٥)

١ - ابن السكيت، ص ١٠٠

٢ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٣ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٤ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٥ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٦ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٧ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٨ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

٩ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

١٠ - ابن السكيت، ص ١٠٠، في قوله: «ابن السكيت»

ابن مخاض - أمه ١

في مدينة:

لها بالمسببة مكانة بيت المخاض، لأن المدينة
جرت أحداثها في كل صحف الزكاة.

لها في سنة هجرية أن دخل في أصناف المدينة
معدنة عند المدينة والمدينة في راي لمدينة
عند المدينة، وهو واضح عند الشريعة، فلا يجوز
دخول (١)

ويعملوا على أنه لا يدخل في أصناف المدينة
المدينة

تقتضى الشذاهب الإربعة على أن ابن مخاض لا
يكون من أصناف المدن، ومع جمه
واحدة أحد، في اربعة المصنف أيضا وكان سابقه
والالكه يدفع في المدينة المصنف ويكون من
أصنافه (٢)

ابن مخاض

المدينة.

١ - من مخاض ومدينة إذا دخل في سنة
الثانية، وهي بذلك لا أمه مدخلت بالمخاض، أو
المخاض، وإنه يمكن حمله (٣)

ولا يخرج من أصل المعنى، ولكنه من مد
المدينة

الحكم الإجماع:

٢ - المصنف لأصنافه هي أمه لأصل مدخل جرة أمه
القائمة في الزكاة (٤) ولكن الحقيقة اجازة أمه

أبنة

التعريف:

١ - أصل الأمه في اللغة المصنف ومن يطلقها
للمصنف في اللغة التعريف بها جمع من الأصناف التي
تحدث في مدخل أي يجر يحمل صاحبه يعني أن مدخل
٢ - أصل المرم، وهو مدخل نوع لوط عليه نسلا (٥)
ولا يخرج من أصل المصنف عن هذا الإطلاق (٦)

(١) ابن مخاض ١٠٠٠ روافقه مدخل نسلا ١٠٠٠ ط
مدخل، وهو الإجماع ١٠٠٠ مدخل مدخل مدخل
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
(٢) كيف اصطلاحات المدخل (مدخل المدخل) (٣)

(٤) ابن مخاض ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

(٥) ابن مخاض ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

(٦) ابن مخاض ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

٧ - الحكم الإجمالي وهو من البعث :

[illegible]

ولم يرد من سواك لأحد من

بالعرفه في مشروع به. عند بعض متفاهه اناس
الكل من ساءه ومان وم يترفعه يسي به
من سيق ميراث ومن لا يملكه

و، عجز المصنف - ٣، أنواعه حسب
الإقليم: كالتركمان والخراسانيون والسجستانيون
و، الإقليم عجز الإقليم إلى الوحدة حسب
نوع التضاريس، وحدة توجب عجزاً
مستقيماً، مثلاً الجبال والسهول

أبيات

الشعر فـ

۹- سوئیٹس لینڈ، جس کی حقیقت، کیا صورت و نام
و عمر و حد، و آثار و وسائل و خاص ہائی وولٹیج
سہولتیں و سہولتیں و سہولتیں و سہولتیں
بعضا علیہ و علیہ و علیہ و علیہ و علیہ و علیہ
ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن
چلائے جو سہولت و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن
والا و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن
الاسمعیل لایہ شیعہ و ہر فن و ہر فن و ہر فن و ہر فن

إسلامي

أما بعد ،
 يا حسبي الاثم ، في سعة من الله ، وادع
 ونعم الاثم ، ولا تنزع وجعل بكلاءه ، ويحس
 اثمك ، وعقدك ، يا حسبي ، لا يصح مع هو
 الرجوع ، قول ثبت فيه صحة ، كما عليه الصبي ،
 على المعاني ، بل هو ، بكثرة ، في بعض ، فخره ،
 يا حسبي ،

[illegible][illegible][illegible]

اثجار

اتجر الحار

اتحاد الجنس والنوع

المرح

١ - الجنس له الحار من كل شيء ، وفواهم من
نوع ، و نوع له نصف ، وهو أحمر من جنس
والأحد اسراج الشيشي واختلافها حتى يصير
بها واحد ، (١)

ولا يخرج منه بل بعضها للجنس والبرق
والإعداد من الجنس النحوي ، (٢) لكنه يختلف في
نوع اتحاد الجنس
فهر عند الخلفي اتحاد الاسم القاسم والحد
المحصود ومعه ب ان يكون استواء ، (٣)
نقار ، (٤)

١ - الصحاح اسم لا حصر نوع واحد ، (٥)
(٦) - حصر من جنس فخصه ١٨٠ في الفهرست ، و البحر
الرائي ١٧٥/٦ في الطب النبوي ، وفي مع الشرح ١٠٧٠ ، ٤
لقد وكتبت ، (٧)
(٨) - مطلب ٢٩٥/١ - مكتبة مطبوع طرطس ، ومع الجنس
٢٣٥/٢ مكتبة المطبع

وكذلك يجب اتباع ما هو للإمام في الصلاة
ماتق ، (٩)

٧ - وقد يكونه الا ببيع مندوب وذلك كاتباع
اعماله (١٠) وقد يكونه الا ببيع حرما ، وذلك كاتباع
امور ،

أما الا ببيع من المطبة بالدين ، فهذا حق من
المعصية التي يجب لدن على الفدي ، من كان به
دس على امر الله حتى تبايع به ، في بضع الكفيل وب
وحد ، (١١)

والأصل ما هو في الفدي الذي يمثل بالذمة ، وقد
يمثل ليس يأنس صحيحه ، (١٢)

مواظي البحث :

٨ - سلا بضع أحكام كثيرة يصح في موجب ، من
دس صحيح الأحكام والتقليد منه لا موبين
ومباشرة صلاة الخدعة ، وحل القلب في باب صلاة
الحسنة ، والإساحة في كشف الأحكام لستطاف ،
وكذلك في فخر والفرس واحودته والكفارة عند
الغناء

(٩) - من ١٠٠٠ ، ٢٠٠ ، والهدى ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،
ولقد كان ١٠٠٠ ، و قد كان لا يخلط شيء
(١٠) - من ١٠٠٠ ، والهدى ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،
(١١) - مع الفدي ١٠٠٠ ، والهدى ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،
١١ - مع الفدي ١٠٠٠ ، والهدى ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،
مع الفدي
(١٢) - ما به مع الفدي ١٠٠٠ ، مع الفدي ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،
١٠٠٠ ، مع الفدي ١٠٠٠ ، في عجم الحار ،

لهذه جوارح يكون مجموعها هو الحد عند سماع
 وأحد من هذه - جميع جوارحه لتفصح المسألة
 على
 وأحد من هذه في المعنى الآخر .

احتاد الحكم

احتاد السبب

التعريف :

١ - أنه قد يسمى سبباً شيء واحد . وهو
 كحد في الاصطلاح واحد ، فحد له نطاق
 وهو النقص لا الفقدان أو العدم .

٢ - يقتضيه الأصوليون اتحاد حكم في موضوع
 الأول عند ورودها معاً طلباً في مكان ، وبذلك في
 آخر واحد . عند الكلام عن اتحاد الحكم مع بعض
 له

من ذلك فليس يجوز له اتحاد
 السبب

وما ينبغي وهو اتحاد الحكم مع بعض الشيء
 جوارحه جميعاً . فحينئذ يمكن واحد يطلب لأكثر
 فليس له سبب مشترك . أما إذا كان
 أحدهم فليس له سبب مشترك . وإذا كان
 أحدهم فليس له سبب مشترك . وإذا كان
 أحدهم فليس له سبب مشترك . وإذا كان

أحد من هذه فليس له سبب مشترك . وإذا كان
 أحدهم فليس له سبب مشترك . وإذا كان

بمعنى
 أنه سبب في اللغة اسم للحد . وقد يترشح به
 في بعض

ولا يجوز له اتحاد سبب في حد واحد
 وإذا كان حد واحد في حد واحد فليس له سبب مشترك
 وإذا كان حد واحد في حد واحد فليس له سبب مشترك
 وإذا كان حد واحد في حد واحد فليس له سبب مشترك

ويعرف المصنف والاصوليون السبب بأنه
 هو حد في حد واحد في حد واحد . وإذا كان
 حكمه في حد واحد في حد واحد . وإذا كان
 حكمه في حد واحد في حد واحد . وإذا كان

الانقطاع ذات السبب

أ - السبب والحد

أ - حسب سبب في حد واحد . وإذا كان

ج - حد واحد في حد واحد

ج - حد واحد في حد واحد

ج - حد واحد في حد واحد

ج - حد واحد في حد واحد

ج - حد واحد في حد واحد

فجعلها مراداً، والتميز بين اثنين صالحهما،
ولا تشترط في شيء من السبب - وعلى ذلك يجري في
هذا البحث

وقيل: أي مناداة، فاسمها كان موصلاً
لمصنوع دور شيخ (أي صانع)، كزوار لشخص،
هو صبيح وصوب صلاه الظهور، والتميز ما اوصف به
لثاني. كـ (ملاي بوجوب الصدقة)

وقيل: يسا عمود ومقصود مطوع، فكلا غلة
سبب ولا عكس

والتميز حسب عموم مثل الاعيان لا كرم
حكم (توسيع أو كرم واحد)^(١)

جـ - الاتحاد والتميز على:

٣ - السبب: ثمة كرواية عن شيبان بن قيس،
كند عن ابنه راب وبنه^(٢)

عن مائة الأسباب وتارة على عموم ومحصي
ومعني، بمسحها، أي عموم مائة مائة
شعيرة، ككرر - فقاما به ففصيح فالأسباب
واحد، فتمت حديثه.

(١) مع حواشي برهانه - ١٩٦٧هـ على عيني (د. ح)
ببيت ٣١٢ ط ١٧٠

(٢) المعجم وال ٢٩٩٩ نسخة الخطب - والمحرر كذا في ٢٩٩٩
ط ١٧٠ ح ١٧٠ وشرح الترمذي ٥٢٥ ط ١٧٠

رحمته مع ١٧٠ ط ١٧٠
(٣) نسخة مع ١٧٠ ط ١٧٠

و يسرد الشرائع في الأسباب فغلبه التي
يرتب عليها سبب واحد - كعمد القنود وكثرت
عن بعض الفقهاء، ويسرد الاتحاد في غير الإثبات
بما فيه من الآثار، وإن أعادها سبباً^(١)

الحكم (إجمال).

٤ - ما ورد المطلق والسبب، وتختلف حكمته كما
دور - قطعاً صبراً، وأكثى فخر سبباً، ثم يحمل
الطلب على المنفرد. ومن القوي في أكثر الشافعية
أصل عند اتحاد السبب، ومثل له ماله، أعطف في
بها سبب في قوله تعالى (وَأَصْبَحْنَا فِتْنًا فَاتَّخَذُوا
أَسْمَاءَ كُذِّبَتْ) (٢) وقيل في آية قوله
ما يسمونه إلى أن يسمي في قوله تعالى (وَأَصْبَحْنَا
فِتْنًا فَاتَّخَذُوا أَسْمَاءَ كُذِّبَتْ) (٣) فذهب الشافعي في الجهد إلى
أنها سبب في اسم إلى تسمى

ولم الاتحاد الحكم مع اتحاد سبب، فإن كان
مستحقين الجنب في اتفاقاً، ولا يحمل أحدهما على
آخر، لأنه لا محارص، إلا مكاناً لمثل به، كما
مقوله في الظهور لا تنقض مكاناً، ولا تنقض مكاناً
كأنزلاً، فإنه عكس لمثل ما لكف عني

وإن كانا مشين (أي في حال غلة الحكم مع
اتحاد السبب حمل المطلق على أتيد مطلق، عند

(١) حرمان فقري ٢٩٢

(٢) حرمان ٢٩٢

(٣) حرمان ٢٩٢

والقول الثالث، هذه المسألة أنه يجوز تعيين
حكمين معاً واحده إن لم يصح أن يحدوا ما به،
بصافه، كالتأيد لصحة سبع ومطلان الإحصاء^(١)

موطن البحث :

١ - ج. ذكر الله اتحاد السبب - و عده الله -
في الطهارة في بصره،^(٢) والعسل،^(٣) وفي الصوم
كفارته لصيام^(٤) وفي الإحرام (عمرته) وفي
الإقرار (كفره الإقرار)^(٥) وفي الحدود (تكفيره)
شده، وفي الرق، والشرب، وتكمه^(٦) وفي الأب
(كفاره إيمانه)^(٧) وفي الحنابلة على السبب

٢٥٥

وعند الأصحاب ذكر اتحاد السبب في المطلق
ونفيه^(٨) ومحصل ذلك في المصنف الأصحابي

الطائفة (من) فهم، أي سواء عدم أو ما حرر
جعل المطلق وإعطا حلقه عليه جداً حتى لا يحد

وقيل ان ورد معاً من المطلق على مبدل لا
نسبته بوجه لا يوجب نتائج، والمب مره
البيان، كمنه بيان (بصافه ثلاثه) في الجمع
الأموره المتشابهة التي تقدمت من امر مخرج
(صيام ثلاثه أيام متلفه) في ذلك أحد منتهيه
وصوب التابع في صيام كفارة الحج.

وك عدم ربح المعبه يهوديه للمع من
جرباء، وقيل يعمل السبب على مطلق، أن يسمى
المفرد^(٩)

ولم يحكم بمفرد واحدة :

٥ - القبح يجوز وتنج حكمين بطل واحدة، إلا أن
كاسره ينقطع وانفرد من يلف بمرور - عبد
من مري الخبيث بين القتل والصلح - وتلياً،
كالقبح عند الحرمان من الإرث والوصية.

وقيل منع تعيين حكمين معاً على سبب اشتراط
الشمسية فيها، لأن مناسبتها حكمه لحظي لمقصود
مبا، فلو ما ثبت آخر كرم محلي (خاص)، وأحييت
مع ذلك

(١) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٢) شرح معانيه - ٣٩٦، ٣٩٧، وشرح معانيه
٥٠١

شرح معانيه ٥٠١

١ - ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٣) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٤) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٥) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٦) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٧) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٨) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(٩) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١٠) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١١) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١٢) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١٣) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١٤) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

(١٥) ج. ٥٠٠ - ٥٠١

اتحاد العلماء

انظر اتحاد لسب

اتحاد المجلس

انظر به :

١ - الاتحاد له ضرورة الدائن واحد، ولا يكون إلا في الحد من التبع صاعد،^(١) وانفس هو موضع المطرس^(٢)

ويراد به انفس احاد صعد لعمياء، وبالإصاحه إلى ذلك يستعمله لفتية فوق ميرهم بحس تدائن متفرقات المطرس^(٣)

وليس يراد به انفس موضع المطرس، بل هو انفس من ذلك، منه بمصداق اتحاد بحس مع لوقوف، ومع تعابير الحك، ولطيفة

٢ - والأصل يصادف الأحكام إن أساءه كنولهم كغاية الميرم لوجه جعة^(٤) هو، وقد يشرك ذلك، وبضائف إن قيم للإمليات، كالفلس للضرورة، كما

في محله سلاوة د سكرت في مجلس واحد، أو - مرده، كذا في الأندرسه أولمفع لصور كما في الإجماع ونصير^(٥)

واتحاد مجلس يؤثر في بعض الأحكام متفرقة، وأحياناً لا يؤثر إلا مع غيره، وذلك نحو اشتراط اتحاد الشيء مع اتحاد المجلس في تدائن لدة حضور لإجماع^(٦)

واتحاد مجلس في العقود وميرم في مجلس حقيقي بان يكون انفسون في مجلس الإجماع، وحقيقي بان يرتب نفس القبول في مجلس الإجماع كذا في التذنب والمراس، فتدائن حكم^(٧)

واتحاد مجلس في الحج يراد به اتحاد المكان والمصيرت احدى، وفي تحديد ومعه عدم محل من طوبل، أو عدم الحصول باله، قرية، كما يدل على ذلك عبارات فقهاء في التوقد والجمع

اتحاد المجلس في العبادات :

٣ - تحلله الموضوع مع اتحاد المجلس :

بكل من بعض احدى والثانية في تحديد موضوع مع اتحاد المجلس، وقد في ذلك ثلاثة أنواع : الأول الكوالة في المجلس واحد، فليس له

(١) البعائر في ٢٤

(٢) سلاوة ١٤ ط مقبولات لطلبه وانفس

(٣) مجلس في التوقد ١٠٠٠ ط صيد، انفس

مجلس ١٤ ط صيد

(٤) صحيح التفسير ١٤ ط سلاوة، ومقامه في شيء ١٤ ط

(٥) مجلس الإسلام في ١٤ ط سلاوة، و ١٤ ط

مجلس ١٤ ط سلاوة، و ١٤ ط

(٦) مقبولات لطلبه

(٧) صحيح (مجلس)

(٨) سلاوة ١٤ ط مجلس، و ١٤ ط مجلس ١٤ ط

و ١٤ ط

ولم يشارك خصي في نفس الوضوء بالنهي، إلا
حاشية، لكنهم لم يفتروا على اتحاد السب أو
المجلس، بل دأبوا على النهي، وكثره، ذكر السب
والجلس ولا^{١١}

مسألة: التلاوة في المجلس الواحد

٨ - كفى المصنف على أن يقرأ في سجدة التلاوة
عذرة، أو سمع به السجدة، أو ذكره، أو تكرر
قراءتها بالالتكبي واحد على أن المصنف يسمع
كلها مرتين في سجدة ولو كررها، لتعدد السب،
وهو الأصح عند الشافعية^{١٢}

ولا يكره سجود عند الخطبة إن أتم المجلس
ولآية، متى ولو شمع سباً لرجوب، ومما التلاوة
والسماع، بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس، أو تكرر
السجدة، وهو حد قوس للشافعية أن لم يسجد
للاول، ومن يكرر مجلسه من جامع أو في تكرار
الرجوب عنه^{١٣}

احتمال المجلس وأنواعه

٩ - لا حكم لما كان الواحد كالمسجد، أي لا
يستطيع فيه المجلس بالاعتناء إلا أن اقترن بعمل
أحس كالأكل والنعيل الكثيرين، وليج والشرع
من القرائين

وهو ما انفصل عن حص الخفية، وهو وجه شافعية
- ووصفه بغيره - إيد، وصحة الوضوء (لا يرد
يصر من الوضوء) لتعدد يصر مع مثله فريين
لأنهم اعتبروه مثله سنة واحدة^{١٤}

الشافعي: استصحاب التصدق مرة واحدة، مطلق،
يبدل المجلس، لا، وهو قول عند الشافعي المصنف من
احتمالية، يثبت من توصيل على مهر كذا في غير
حجرات^{١٥}

الثالث: التكرار، ذكره مراراً في مجلس
الواحدة، والتفاوت، إذا أقامه مرة واحدة وهو ما وقع
به صاحب الخبرين ما جاء في عاتق حاشية يما في
لشراح، كتب الخفية

هذا وأما المصنف على أنه يكره سجدة وهو
يكرر سجدة، ولم يفتروا على اتحاد المجلس، وسجد،
وذهب للحيث كذا^{١٦}

تكرار النهي في مجلس واحد

١٠ - لو كان المجلس متفرقا بحيث يجمع ما دخل
السمع في أحد المجلس وسب المجلس وصحة عند
الحنفية، وإن أتم السب فقط فلفظ عند السجدة،
والحد المجلس دون السب استغنى عند أبي
يوسف، وإن المجلس يجمع متفرقة

(١١) من فقهين ١٥٦٢، والصحاح ١٧٤٦، سيرة

(١٢) حديث أبي حنيفة عن طريق رواه أبو داود والترمذي
والبيهقي، وهو غير صحيح، وصححه صاحب (مجمع المصنف)
١٥٦٢ - ١٥٦٣ (١٥٦٢)

(١٣) من فقهين ١٥٦٢، وصححه الترمذي ١٥٦٢، والبيهقي
١٥٦٢، وهو غير صحيح، والشافعي مع الترمذي ١٥٦٢،
١٥٦٢

(١٤) ح. المصنف ١٥٦٢، وابن علقم ١٥٦٢، والترمذي ١٥٦٢
(١٥) الألف، والشافعي مع شرح الكوكب ١٥٦٢
(١٦) الفتح والشافعية ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢
(١٧) ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢
(١٨) ابن علقم ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢، والشافعية ١٥٦٢

وختلاف المجلس على موضع

حجبي، أنه ينتقل من المكان إلى آخره من
مجلسهم كذا في كثير من الكتب أو أكثر من ثلاث
كما في مجمع
وحكي، وروى مباشرة قبل بعد في العرف فانه لا
يقبـل. هـ عند طبعه، وشافيه، أما خبرهم
فالبرة عندهم بأخبار البخاري ولا سيما

سجود السامع.

٧ - لا يرى بين نمازي السامع عند الخلق في
سجود السجدة، وإنما لم يسمع لا مع حكم
العدوى، منه رش فيه وإخلافه لقول أبي جبر
« كان رسول الله حين أتته فمعه وسبعين قرأنا
لنوره في غير الصلاة لمجد وسجد معه »^(١)
وربط في كتابه سجود السمع لغير حسي
لشوات والأمر والنهي سجود البخاري، فلا سجود
إلا مع سجود عدوي، وقد وجد فشكل من معاد
في ذلك هو

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع أياد
الخصم.

٨ - لم يفتوا آباء علماء في حكم الصلاة على
الخصم صلى الله عليه وسلم فكل ذكر في غير الصلاة
د ينطبق على نفس من ولائه آراء

(١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - حقه بقراؤه نحو الصلاة ٢٢٠٦
٢٢٠٦ طبعه
(٢) كشاف صباغ ٢١ - ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
رواية الشيخ ١٧٢١ - والخصم من كتابه والفتح ٢٠٠
الفتح من مع خبره بلا بعد والسجود سجود السامع
ومنه من خبره في الصلاة والصلاة على النبي ٢٢٠٦
طبعه
(٣) صباغ ولائهم ١١٦ - طبعه

الأول، بحسب كل ذكر اسمه صلى الله عليه
وسلم، ولو نجد المجلس، وفيه قال جمع منهم
مطابق من الحنفية، والفرقة، وابن عمر،
والفقهائي من المالكية، وأبو عبد الله الحنفي
وأبو حمزة آل عراقي من الشافعية، ومن طائفة من
المذاهب، كالمذاهب من ذكره هذه طائفة من هي
داخل من فقهه، ثم

الثاني، وحسب الصلاة مرة في كل مجلس، وهو
ما صححه الترمذي في كتابه حيث قال إن يقرأ
الصلوة، وهو كمن سجد معه حين أنه طاب وسجد
مروا، ثم تكرر الصلاة لا مرة في الصحيح، لأن
تكرار اسمه حين الله عليه وسلم حدثت به شيء يا
هوام الضريقة، بل وجب الصلاة بكل مرة لأخص
الخصم

وهو قيل في عهد الفقهيين أن كان يسمع

(١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٢٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٣٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٤٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٥٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٦٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٧٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٨٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩١) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٢) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٣) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٤) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٥) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٦) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٧) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٨) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(٩٩) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه
(١٠٠) ابن أبي عمير ٢٢٠٦ - طبعه

وَقَدْ رَأَى فِي الْإِيمَانِ رَأً

ومع تقدم الفحص لا يصر العقل على الإجابة، ولا يقول هذا غير متعدي، لم يشعر بالإفراخ عن الإجابات، لأن العقل لا يتعدى إلى ما هو فوقه، وهو القصر عن معرفة الله تعالى.^(١)

١ بقدر ما يصل "الطريق" بعد الاستراحة

حيار للقول مع اتحاد المحطس .

١٠ - يشهد جبرائيل القوي مستعاضدي قد احده
 شاهامه سمعني في يوم القبول في كل من
 الزمان في كل من الآخر^{١٠}

ولا يخفى عليهم حديثه في ذلك، لأن حياتهم الجسدية
عندهم يتركز في بناء القعدة والبدن والحيار
أهل المرام تحب غيرهم^١

ولا خيار لقبول عند أبي بكره (شافعي) و أبو آية
 محمود (رحم) قد لخصه رحمه القوي، و قد دام
 في كل محقق ولا يجوز سرهوا عند أبي بكره

فمن لا يطعمه إلا في حاله وساقه وهي أن
يكون لا يظن أن له من غيره نصيبا فيكون له نصيب
أنه لا يظن أن له من غيره نصيبا فيكون له نصيب
أنه لا يظن أن له من غيره نصيبا فيكون له نصيب

3) سحر زمر، صفحہ ۲۶۹، جلد ۱، ص ۸۵

پیشہ:

[illegible]

(c) $\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n \frac{1}{k} = 0$

$$x_{ij} = \begin{cases} 0 & \text{if } i \neq j \\ 1 & \text{if } i = j \end{cases}$$

(۵۹) جبر و حال، قطب ۷: ۱۰۳، ص ۶۴، سطر ۲۵

۱۔ جہاد و جنگ، عربوں اور ان کے

ثالث مدد انك في مجلس اوجه ذكره
ان مدد في حبيب لارا هواء حبيب
وبعض المعنوا لا تعرف في احوال حبيب
المدد من صوبها واجبة في المعنوة حبيب
فيكون انك مدد مدد حبيب حبيب

وہمیں یہ دیکھ کر حیرت و شگفتہ ہوئے۔

بشرط في عدم الخطر

قولا - ما يبرره - معاقبة في الجملة

٩ - وپښتانه هندو، ځېب الا سيمې خد
اتحاديين مني د راجا لعل الحسن، اېر هو، پي
از عراض مني لعل،^{١٥} وروسته لعل لعل،^{١٦}
وېر پيا مني لعل لعل،^{١٧} لعل لعل،^{١٨} پيا
لعل لعل،^{١٩}

وهو من اجل اني اكلت اللحم في يومه
(١)

١٦٥

[illegible]

٢٧٤

[illegible]

(۳) انشورون میں لکھا ہے کہ:

میں نے ان کے لئے دعا کی ہے کہ وہ جلد صحت یاب ہوں۔

(مع اصلاح در مری و طعمه و در مری و طعمه)

پیشہ ورانہ مجلس

١٩ - وهو شيخ مشهور في أحد أعلام الحنفية .
 وأما ^(٢٠) "تأليفه" في اللغة هو أن يجمع بين شيئين
 بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر .

ولا تملك بها الحدود الا ان هي الباع عنه
لما هي ب الجهر في الإجماع والقبول^(١) في
الآراء في بعض النسخ في الإجماع والقبول

لماذا - التلاعب في الأموال العربية

[illegible]

١ - من بعد صلاة الجمعة في المسجد
الجامع في مدينة القاهرة، مصر

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
[١] سورة البقرة: ١٧٧

١٩ - قطع ثوب علي - لإعراس من الإعراس
قد صرح العلماء، غير أنهم اختلفوا في الأمر، فليس
يؤهل منه الإعراس، فتعاضدوا على الإعراس
بأعني جرح من أعيد طهارة، ولكنه
المكروه، فهو من الإعراس، وهو من الإعراس
الذي هو من الإعراس، وهو من الإعراس
الذي هو من الإعراس، وهو من الإعراس

وقال منبه: 'مجلس اختلاف محلي' طواف
أحدهما ورمذهب على الإيجاب، إذا لا يفي 'محس'
مع نصيبه وان ساء وجه ليرى، ويركاد على
انه وسيد، ويضع لاختلاف محس، 'احتاج' عم
واحد كذا لخطاوي وعشرة انه ان كذا، وعل نور
كلامه مختصلا حاز والي 'احلاصه' ع. سورت د
حاجت بعد ما شى حطوة او حوضه حاز
وكذلك مختلف مجلس بالاشد بالاشد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مصحفهم وأجمعها بهم فرقاً^[٢٠]

وخلد مصر، سي نكلم عي احدك لم تسمع
كس اشد عي الأثري، خير أمة نكلم عي
مكياد عي مصر لا في الكلام عي بخود النفس.

• *De la détermination des besoins*

^a The first two columns are the same as in Table 1.

مستأنسة، وهو ما في إجماع من الساجين من
أنه لكيه. ^(١)

الثاني: اشتراط انقضاء مدة الإجازة وحبس في
مجلس بواحد، وهو جود، لأنه عند ما قدم من
الساجين، وهو بول التامة، ثم أهدى من رآه
العاصم لم يوسط لذلك لهصل، فيكثر من
سكونه بآلو سكك به شرح جواب من كونه
حرام والأولى صحة بالعرف ^(٢)

الثالث: صحة التفتة مع اختلاف التفتة، وهو
رواه الحنفية، وصح لا يظن التفتة مع سرك ^(٣)

وقد كلفه عدد اتحاد خمس طهيني مباح
اتحاد الخمس احكي لا يفتت الأمر عند الخفية في
الاشتراط المصور في خمس علم، وهو تصحيح ع
لختاتة ^(٤)

واشتراط المانكية ضرورية في (جواب حين
لشي ^(٥) تصحيح عند كفاية أنه لا يبعد التفتة
بالكسادة وكبدك ان كيف يزوج غاب ولقد
في كتاب من وفي الزوجة وإذا صحها في سائقين
بسرط لقول في خمس بول ختم من المور ^(٦)

تداخل العدة في الإحرام مع اتحاد مجلس:

١٦ - لا يحصل التفتة في المحرم مع اتحاد
المجلس إلا ان التفتة بول، ومع اختلاف بول
وعسى في المحرمات لا اعتبار لاتحاد المجلس، وإنما
المصر، حيث عدد نسب

واتحاد مجلس له أثر في تداخل عده محرمات
الإحرام عبر عده للإتلاف وبأن تتعدد بتعدد التفتة
ودعه. لأن مجلس إذا لم يزوج على التفتة مؤنة
أكان المحرمات إلا ما غيره ^(١)

والفتنة تداخل مع اتحاد مجلس حنف في عده
أصبح عده في حنفية محرمات بول الزواحد

تداخل عده غير الجماع:

١٧ - هو تطيب المحرم ببول العصب، أو بول
أو بول كدمي والعصاة والسرويل وأصغ، أو
سرة واحدة مرة بعد أخرى، فإن كان ذلك في مكان
وحد وحسب بولي حنفية ودة لأغار المجلس ^(٢)
والحنفية، غير محرم من حنف، والتفتة في
الأصغ عده، ودر أبي موسى من لختة، عل
أنه لو حدث ما ذكر في مكان بتعدد العدة ^(٣)

(١) من عده ١٦٦ ٢٠٠٠ م. تاريخ ١٢٦٤ هـ. الإجماع ١٢٦٤ هـ.
والمحرم ١٠٠٠ م. راجع ١٠٠٠ م. وكشف السبع

(٢) ١٢٦٤ هـ. والكتاب ١٢٦٤ هـ. بول مع التفتة ١٢٦٤ هـ.

(٣) منه ١٠٠٠ م. حنف ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
وكشف السبع ١٢٦٤ هـ.

(٤) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. بول مع سرك التفتة ١٢٦٤ هـ. والإجماع ١٢٦٤ هـ.

(٥) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. وكشف السبع ١٢٦٤ هـ. والإجماع ١٢٦٤ هـ.

(١) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. وكشف السبع ١٢٦٤ هـ.

(٢) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. وكشف السبع ١٢٦٤ هـ.

(٣) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. وكشف السبع ١٢٦٤ هـ.

(٤) من تاريخ ١٢٦٤ هـ. والحنفية ١٠٠٠ م. والحنفية ١٠٠٠ م.
١٠٠٠ م. وكشف السبع ١٢٦٤ هـ.

و سبیل سبب التأكيد و بانه لا یصارع عبد الحقیقہ
و شامیہ، و سبیل صماء و صماء تہ الذلک
و حقیقہ

و ان طریقی مبرر ثلاثہ عند الحقیقہ و لکنہ
و حقیقہ، و ہر لایعہ عند الحقیقہ، لال الأصل
عدم التاکید^(۱)

و امیر الکلی عبد الشامیہ کہ یقین طلقہ و لحدہ،
لان انہ کما یدعی، یزعمہ بالیقین، و ہر ہر ہر
حرم^(۲)

و مثل أنت طالق أنت طالق أنت طالق
است طالق صالی طالق عند الحقیقہ و لکنہ
و حقیقہ، و کذا لہ اعتقادہ فی ہر طلاق و صدہ
عندہ سببہ، و فی لایعہ التاکید و الإیجاب، و ما عند
الطلاق بانه سبب لطلاق ثلاثہ فی الأولی، و سبب
و حقیقی لایعہ^(۳)

الفصل فی الطلاق و عدلہ

۱۲ - لایعہ سببہ التاکید، و سببہ فی الانصار
فی الطلاق و عدلہ، ہر کال انکرت ہر کال
لایعہ ہر عند الحقیقہ و شامیہ و الحقیقہ، و لایعہ
لایعہ سببہ التاکید، و ہر ہر لایعہ، و لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ
لایعہ لایعہ لایعہ، و لایعہ لایعہ لایعہ

وإن أُنس على معنى التناكيد في تكرار الإبلاء،
فإن أُنس بمتكرره جئاً والكلمة بعدهم لا تتكرر
بتكرار الجنس ما لم يواكف التكرار^(١)

اتحاد الجنس في الظاهر

٢٦ - بين لأعداد الجنس (أثر الإبعاد المتباعدة) وفي
حالة واحدة، وهي ما إذا تكرر الظاهر في الجنس
وحد، وأراد التأكيد، فإنه يصدق قصد، ولا تتكرر
الكلمة، ولكنه يصدق تكرره في الجنس، وكذلك
إن كان في الجنس واحد ويرى التكرار، فهو لفظي^(٢)

ولا يستلزم التكرار تكرار الظاهر عند التأكيد
والشائب ما لم يواكف الاستشاف، سواء أكان ذلك في
جنس واحد أم في الجنس^(٣)

وقال المحقق أنه يجب بعد تصد تكرار الظاهر،
وجود الاستشاف، لأن تكرره لا يؤثر في معنى
بروحه، سحرها بالقول الأول، وناسخه على الجنس
- يعني (٤)

وبين هؤلاء ثلث طائفتين، وثبت طائفة، وثبت طائفة
ولا فرق بين المطلبين، وإنما الفرق^(٥)

وهو دون الشائبة إن كان المطلب بالواو، ولا
تقبل في التوكيد مع العاء، وإن كان بهي كسبه ما
يصدق أن التأكيد يتم كالتأكيد بالواو، كما في تصاب^(٦)
ولا تقبل به التأكيد مع الضم عند التأكيد^(٧)
واحسانه، لأن المطلب يقتضي التمام، ولا يتحقق
معها التأكيد^(٨) وهو دون الشائب إن كان المطلب
بالهاء والهمزة^(٩)

تكرار الإبلاء في الجنس الواحد

٢٥ - الخصية على أنه تكرار في الإبلاء في الجنس
واحد، ويرى التأكيد، فإنه يكون إبلاء واحد، ويجوز
إبعاده، حتى لو لم يفرها في اللغة، فلفظ طلق
وحدة وإن مر بها لزمه كلفه واحدة، وإن لم يفر
التأكيد، أو طلق، والجنس واحد، والإبلاء
يلاش^(١٠)

وعنه الشائبة لا بتكرار الإبلاء في سواد
التأكيد، وسواء كان ذلك في الجنس واحد، أم في
الجنس، فإن لفظي التاكيد واحدة إن أعيد الجنس^(١١)
ولم يكلم المصلحة عن اتحاد الجنس في
الإبلاء^(١٢)

انتر

انظر انتر

(١) انظر طائفة ١٢٥ - ١٢٦

(٢) انظر المصباح ١٢٦

(٣) حاشي ١٢٦

(٤) حاشي ١٢٦، المصباح ١٢٦

(٥) انظر المصباح ١٢٦

(٦) انظر ١٢٦

(٧) حاشي ١٢٦، المصباح ١٢٦

(٨) انظر المصباح ١٢٦

(٩) شرح حاشي ١٢٦، انظر المصباح، وحاشي ١٢٦

(١٠) انظر المصباح ١٢٦

(١١) انظر حاشي ١٢٦

(١٢) حاشي ١٢٦، انظر المصباح، وحاشي ١٢٦

(١٣) انظر المصباح ١٢٦

(١٤) شرح حاشي ١٢٦

فالرواية لصلة تدعى في اسبع بيها، وكذا ما
تحصل اتصال مرر عند كثير من الفقهاء (١) كما
ذكر الفقهاء ذلك في البيع (ولا يجوز إرجوعه بانفسه
(كما صرح على ذلك في كتاب قرص)

كما يرى الفقهاء أن معنى الألفاظ غير لصلة
لا تحصل الأصل . ومن هذا وجه الاتصال في
الاستثناء والشرط وتعليق والنية في كذا
لطلاق وفي البدلات (٢) وفي سطر هذا خلاف

وتعميل ذلك عند الفقهاء في أبواب الإقرار
والبيع وطلاق والأيمان والصلاة .

الحكم العام للوصل :

١- كانت الصلة وثيقة بين الاتصال والوصل
بحسب بيان الحكم التكميلي للوصل ، عند يكون
واجباً ، كوصل بعض ماغنى في الصرف ، وقد يكون
جائزاً كوصل الاستعانة بالبسطة بأول السورة ، وقد
يكون مبروراً كأن يوصل بالحيات ما ليس بها (٣)
وقد ذكر الفقهاء ذلك في أبواب الصلاة والأداء
والحقوق والإباحة ، ووصل لسمعة تأخر السورة كـ
بعض في التجريد ، ووصل الصيام بالصيام من غير
إعطار ، ومن (صيغة الوصل) ، وقد ذكر الفقهاء

(١) التمهيد للحدود ١٢٦٣ ، ٣٦ ، ٣٣ ط مؤلف . وهو
الإكمال ١٩٢٤ ط الخليلي ، والبي ١٠٥/١ وما بعده .
الثالثة . وأمرود الصوري ٢٨٢ ط دار الكتب
العلمية ، وأسي انطانت صريح دومي ط ١٩٢٩ ط
البي

(٢) لفظ لخصر ١٢٦ ، ١٢٦/٢ وفي الإجازات المحمدي في
دنيا ، وحاشية عمر حامد ١٢٦/٢ ، ١٢٦/٢ ، وسراج
الطالب بمجلة الخيري ١٢٧ ط طيني

(٣) حاشية القليل ١٢٧ ، ١٢٧ ط طيني ١٢٦/٢

اتصال

التعريف :

١ - الاتصال عند أهل اللغة عدم الانقطاع ، وهو
حد الاتصال (١)

والعرف بين لفظي اتصال ومولدة ، أن الاتصال
هو أن يوجد بين شيئين تقاء وماسة ، أما المولدة ، ولا
يشترط به ، ولا تماس بين الشيئين بل أن يكون بينهما
تتابع (٢)

وبسبب هذه المعاني الاتصال في الأعيان ، وفي
الأمور .

في الاتصال في الأعيان يتصور : اتصال
الصورة في صلاة الجماعة ، والزوائد النصية بالعتود
عند كالسبب والوصف

وفي الاتصال في الأمور يقولون : اتصال
الإجابات بالقبول ، وكودنة ، والعرف بين لفظي
اتصال ووصل أن الاتصال هو الآخر للوصل .

الحكم العام :

٢ - من استفاد كلام الفقهاء من أن ما اتصل من
سرواته بأصل اتصال مرر شمله حكم واحد في
جملة .

(١) لسان العرب ، والمفردات في غريب القرآن (وصل) ،
والكليات لسان العرب (اتصال)

(٢) المفردات في غريب القرآن (وصل)

الإنكسار، على شيء، فيه صورة جبان كالحدة وغيرها
في أولئك الكلامات عند الحديث عن التوجه^(١)

إتلاف

١ - جاء في بعض النسخ: "سبب كسر حنك"
واحدة، واه^(٢)

و بطريق من هذا المعنى جري استعمال
المتنوع، يقول الكندي: "إتلاف الشيء بجرحه"
أي: "يكون مثله به قطعة مقلوبه فيه بانه"^(٣)

٢ - الألفاظ ذات الصلة:

١ - الإهلاك، فيه يقع الإتلاف والإهلاك بمعنى
وحد، أي مفردات مرادف الإهلاك هي بطلان
أولاً: "فقد الشيء مثله وهو بعد غير موهوب"
كقوله تعالى: (فكأنهم عبيد لغيرهم)^(٤) وقوله
ليسوا بأسياسين وقصد كقولهم: (فإنك
تصيرت وأنت لست) وقوله: (فإنك لست)
بمعنى: (فإنك لست) وقوله: (فإنك لست)

الشيء من العدم كقولهم: (فإنك لست)
وقوله^(٥)

ب - التلصص: وهو لم يرد من الإتلاف، لأنه كما
يكون نتيجة إتلاف الآخر، فإنه قد يكون نتيجة
مماوية، ويصعد من كلام الصديق: (فإنك لست)
الإتلاف في عموم التلصص، بقولهم: (فإنك لست)
تصير في نتيجة لا يستعمل ما دونه، وهو
بإتلاف^(٦)

ج - التلصص: جاء في بعض النسخ: (فإنك لست)
الحق: (فإنك لست) وقوله: (فإنك لست)
إلى الظلم: وقد يكون من حيز الإتلاف ما هو خير
وعده^(٧)

د - الإفساد: جاء في النسخ: (فإنك لست)
صداق: مطلوب: وهو جازم الحق يكون موهوباً
الإتلاف^(٨)

هـ - الجناية: يقال: جنى جناية، أي أفسد شيئاً
بمؤثره به، وإن كانت الجناية في استعماله
عشيب على الخرج والقطع، وبهذه الجناية هي
تجسّد الجناية في بعض صور الإتلاف، كما يتحقق
في^(٩)

و - الإضرار: يقال: (فإنك لست)
أي: (فإنك لست) وقد يتحقق هذا في
بعض صور الإتلاف

١ - جاء في بعض النسخ: "سبب كسر حنك"

٢ - واحدة، واه

٣ - يقول الكندي: "إتلاف الشيء بجرحه"

٤ - (فكأنهم عبيد لغيرهم)

٥ - (فإنك لست)

٦ - (فإنك لست)

٧ - (فإنك لست)

٨ - (فإنك لست)

٩ - (فإنك لست)

١٠ - (فإنك لست)

١١ - (فإنك لست)

٢- المصعب. وهو أحد مال منتم محترم مدبر إثنين
المالك على سبل الضميمة، وعلى وجهه يراد به أنه لو
يغيره

فأعذر اشتراكه بين الإللاف والنصب
مفويتا لنفسه على المالك ويحفظ أن أن النصب
لا يحقق الإبروان يده لم نصم يده لهذا الإللاف
فقد يحتفل مع شاء له كذا يختص في وأقر من
حيث المشروعية ورب المصداق^(١)

صحة الإللاف (حكمة التكاليف).

٣- الأصل في الإللاف الخطر، إذ كان غير
مادون غير شرعاً، كما أن الإللاف المالكه متع به
شراً وطبعاً

وقد يكون الإللاف راجعاً إلى ما كان مأموراً من
الشرع، كإللاف حريم سلم، وقد يكون
مباحاً كإللاف ما استثنى عنه مالكه ولم يده وجهها
لإللافه هو أو غيره.

٤- يترتب على الخطر حكم الأضرار وهو الإثم
هذه، ولا ملازم بين الإثم والنصب، وقد
يجمعون وقد ينفرد كل منها عن الآخر، وسواء
معيّن الكلام عن المصداق في موطنه

فروع الإللاف:

١- الإللاف موعود، لأنه يترتب يقع على نفس.
أو على المصلحة، وغير كل فإنما لم يكون بمثابة لكل
أو غيره، سواء في المص أو بغيره.

وهذان النوعان للإللاف فمهما حللتهما.
وقد يكون الإللاف مجموعاً، وفي ذلك مع

(١) مع المصداق ٣١١٦٧، ومطابقه الأخير.

سلم المص المشارة بمصم يده طلباً به، أو به
مصادقاً من الإللاف

يقول، كالمص،^(٢) أي يترتب حال مستعار من
الامتناع أو النصب من الغير لحال التديعة، وهو
الإللاف حقيقة أو معنى بالغ حد الطلب، أو أحد
أحد له المصداق، وذلك، وحقق، والإللاف^(٣) أي
استدعى مال الغير وإللافه معاً في غير ما أتت به
مصاديقها. فقد أصبح هذا الإللاف من حيث المص
وسبباً للنصب، كما قال للمص، إذ علمه الودائع
مطلقة من غير يدها يترتب الإللاف من حيث المص،
وكما يالبيه غلط التراخي المصداق^(٤).

الإللاف المشروع وغير مشروع

أولاً- الإللاف المشروع الملتزم على ضروريته.

٥- من حق الإللاف الخروج مع قرب حق لغير
له قاله من أن الإللاف لا يترتب على الإللاف المص
له إلا إذا كانت المصداق في شخصي سببها
الإللاف غير، كالمصلحة للإللاف، والنصب
للإللاف، ولستندوا بغير المص^(٥) المص

(١) المصداق ٢١٧٦٧.

(٢) المصداق ٢١٧٦٧، المصداق ٢١٧٦٧.

(٣) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٤) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٥) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٦) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٧) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٨) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(٩) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(١٠) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

(١١) مع المصداق ٢١٧٦٧، والمصداق ٢١٧٦٧.

مفسده للكفر به، كذا يجرى لأشبهه والأشبهه التي
بمفسده بعضها، ولا يضر في معنى في جميع لا يفسد
عليه الكفر، وهذا كذا إذا لم يرج حصوله
للمفسد^(١)

٩ - ومنه إتلاف شيء أهل الحرب وشعره لحاجته
بمثال وإتلاف شيء من أدم وجهه حصره أثناء
والأدنى في ذلك ما امر به التقدير أنه من يفسد
عليه وسب قطع عن بني النضير وحرقه^(٢)

١٠ - ومن ذلك ما قاله في إتلاف كتب سحر
وتعويذات في سبيل الله، وكيف إتلافها في بعض ما
أمر الله وإتلافها وسبيل ويترك إتلافها، ولا بأس
بأن تفسد في ماله حربه أو بعضه كذا هي، فإن ابن
الناظر، وكذا جميع الكتب إذا هبطت وحرقها عن
الاشياء^(٣) في أسفل من سيرة عن شرح الهدى
وكتب الكفر وسبيل، ونحوها يجوز، ويجب
الإتلاف

ومن ذلك أيضاً ما قاله في إتلاف ديوان الصالح
من أن من صلب عليه هبة من ندمه لا يفتن

وإتلاف ديوان في مطلق إدارته، هي هذه هي
إتلاف لمن يستلزمها، وهو إتلاف مشروع من
عليه من لغير

٩ - ومن ذلك يجب إتلاف ما كان له من مربي
أكدت مؤيد، وقد منه في حال نفسه، ثم به إتلاف
معرض فيه من الشارح، إلا أنه يلزم الاعتدال عند
الطمع، والأظهر عند المالكية ومنهيب اشتد به
واحد، من التنازل من الطمعه رخصه لا يفسد
مفسده، ولا اعتداله، كذا يكون مردود،
ويعتقد أن يجب من إتلاف شيء للغير لأدنى من
نفسه حصره، أما من إتلاف شيء لنفسه له
يغنى

يكن المالكية في غير الأظهر يستعملونه عند
النفس في بعض الأوقات، ومع كذا وحاشا على من
والواجب لا يوجب له موصي^(٤)

٧ - ومن إتلاف لشروع دود رئيس من لغير
إتلاف أسيده وأبيه، وكله بينه وغير ذلك مما ليس
تأني، ولو سببه لعدم السموم، بل أنه لا من
يجهل^(٥)

٨ - ومنه أيضاً ما قاله في إتلاف ديوانه من أن
الجنس من أمثال أهل الحرب إن إتلافه يمكن قتله من
دار الإسلام بجور له إتلافه، فيلزم خيولان، ثم
يكرهها، لأن ديوانه حائل عرض صحيح، ولا يجوز
لصاحبه من كسر شركة الأعداء، وقد يجرى بها قطع مع

(١) صحيح غير أنه ٢، والحرز في ١، ومنه في بعض
٢٠، وفيه في ١٩، وفيه في ١٩٠، وفيه
المنصور ٢٠، والأحكام في ١٩، وفيه في ٢٠
وإتلافه في ١٩، وفيه في ١٩٠، وفيه في ٢٠

(٢) صاحب المنصور، ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠
وفيها في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠
في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠
في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(٣) في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(٤) في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(١) السليح ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠
في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(٢) في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(٣) في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

(٤) في ١٩٠، وفيه في ١٩٠، وفيه في ١٩٠

فصلها . بعد ان نلاف بدیع سائر^١ و بعضی
 دال . بان الاقوال به برص^٢ مصدق^٣ عیسی
 ثابیا : انلاف مشرّف و ای ربیب نقصان علیه
 جلالت :

١١- نلاف احمر و خمر بر علی حسن لا سوس
 صبیح النضاد ، سوء اکث اشع مسأداً و حقاً
 نلاف کاتب اشترط لکونه بنی و ان احقیه و انکیه
 بموسود و انک ل . و یوی شاهی و لحمله اب لا
 مصصر ، لا سلف و یومها کما تر محبات الایام
 المرد و المیول بحد و یوم یخلفه حسنه و انیا و یوی
 علی لاف و عیسی

و انشع اشعشع علی نلاف حمر و اعصم بر
 حسنه و کتب مشرقه . و یوی نلی عصب لا یفید
 احمر به و یوی یفید خلیل (صوریها علی)
 و یوی لا سوا ابیاء و یوی بریه . لان له یوی
 انصیر^٤ ١١

١٢- و من اسلف علی عراه و شرب و انلاف
 الندی یح فی العرس صلی اندام و تراشع علی
 بصان که من آلاب لهور و حساد و ان خهور
 (هاشم علی صبیح و اشانه و نلیه فی مداف
 و صبح عصب و و عید نایب) و انکاف خو
 و لست و شمش بکی صدمه کاسمر و لانه و یوی

١- حسنه فی عیسی ٢٣٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

٢٢٢- یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

نلاف و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

٢٢٢- یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢
 و یوی عیسی ٢٢٢ و یوی عیسی ٢٢٢

ويبدو المذوي من شاعية الأبناء وقول
 - لا يصح لا يمتد في هذا شوقه، والأصغر نبالا
 نكسر نكسر الحشر، بل نكسر خيوط كركب
 من تصديق، فإن هذا المذكر في ردة هذا
 الإكثار منع صاحب المذكر أن يظن كيد حشر وعقل
 برمي على ذلك مدله في 'عوجه' ومخبر الإمراد
 (سيلة لأفاده) مرة فيد، مكتوبة، لحد المزدوج،
 فقرأ 'أصاحبه' أي من قبل ميا - وجراده^{١٤}
 ١٣ - 'نكتة' لأنه الداء، والقصة بين من ظنا
 عوارق إقامتها في المصداق، أنه من ربح في معاد
 لزمه لا يوجب حمدان لنفسه، وخصه بأفاده من
 نسبي، وفي رواية عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الحسن^{١٥}
 في ما خرج من في مصطلح، أنه

ثالثا - إبلاخ مختلف في مسروعيه:

١٤ - صرح بعض كتب النسخة والشايف بأنه
 هو أول من 'أراه' للمرتين في أكل رواية إرمي فلا
 ضمان عليه، لأنه المثل، يؤمن بالثبوت، ولا يفسد
 شيء من الدين، ويؤكد (إبلاخ) مسروعيه على
 لائق^{١٦}، وتخصيص ذلك موصوف (بري)

١٥ - 'أراه' معناه بأن هذا إبلاخ في مشروع
 برغم الإيدي وهو من جهة صاحب القوم الختبه
 عن التمسك من ثم يكره للمرض أو سمع بالمرض

١٤ - 'أراه' معناه بأن هذا إبلاخ في مشروع
 برغم الإيدي وهو من جهة صاحب القوم الختبه
 عن التمسك من ثم يكره للمرض أو سمع بالمرض

والأول في إراعي، بل مثل عن محمد بن الحسن بن
 أصل لانه ربا، نكسر قال صاحب 'أراه' إن ذلك
 محمود على 'أكرهه'^{١٧}

١٦ - وهذا له إله ثالث صريح به إله به وهو
 الشرف في إرمي في إرمي القوم وغيره، ودون
 أن كنه برمي بنسب مبيع أو إرمي روي عن
 'المرحوم' حرر لمحمود بن يونس في مبيع ما عرفه بعد عرض
 بدون التمرس، وقد دنا إن ذلك مراد عن حسن
 وإن سير من منه قال سعدى، وإن كان قيل إرمي
 من عرض ما يجر له به يحصل قرضا بغير منعه وذلك،
 من أم 'أراه' كذا المرحوم له منوه، فيستمع بجملة
 مصر حوت يده لو يبرأه

ومذهب مالكية عدم مسروعيه ذلك إلا في
 ومن المسبح، فإن يجوز في حقه ما لا يشترط ذلك
 وذكر بعض، لأن بطله نتيجة بمصداق في عدله
 نسبي من نفي ومصداق في مباله التمسك، فالتمسك في
 نصيب على البراهي، ولا يجر ذلك في العرض لأنه
 يكون قرضا حرر بعد، ومنع النصيب بالتمسك في
 العرض وأصبح مطلقا^{١٨}

ر بعا - إبلاخ خبر مشروع بوجوب خبره حاشا:

١٧ - وذلك في حديثي

١٨ - نصيب في حله الإحرام بالحل حرم أو
 خذجه

١ - نسخة وثائق ابن عسبر ٣٦٥
 ٢ - 'أراه' معناه بأن هذا إبلاخ في مشروع
 برغم الإيدي وهو من جهة صاحب القوم الختبه
 عن التمسك من ثم يكره للمرض أو سمع بالمرض

۲- انصافى حره لسمع و اخبره ان سمى
صبي حره بانه.

و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره، لقول تعالى
لا يفتلوا صبي وانتم حره وقرئ قل صبي فليكن
فخره وفتل ما قل من لغوي. وحدثني قتاده
ابن عاصد الانباري وحدثني ابي عبد الله الحروري قال
سمي من الله حرمه وسمي لاصحبه و هو من مكة
فحدثني عن ابي عبد الله ان ابا عبد الله

۱۸- وذهب اصحابه واطفائه و ان حكاه الدلائل
تحتكمو اصبغ الحديث السابق لأد مؤلف ابي
صلى الله عليه وسلم من على من اخبره بذلك
ابن

الأنس بن مالك عن ابي عبد الله ان فوتم
بموشه وبنو من صدره بالانباري و سوي في
ذلك لعدد و لاني أنه معاصر و سى عموه
فلا يشترط فيه احد.

اما المالكية و شافعية فمعلوم ان ابن عمر
على ما قال و ان و حرمه الجراء بعينه ان خلاف
فأشبهه عراصات الاموال. بنو الزبير و ان قال
من حرمه حريمه الاصطفاة من حرمه و حرمه صبي
صبي و حرمه القلوب و حرمه بالانباري الإضافة و
على رده أو لدلالة جهة و نحو ذلك.

۱۹- و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره

۲۰- و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

۲۱- و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

۱۹- و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

۲۲- و سأل عنه فاعلم

ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم
ابن حجر اذا قل صبي فليكن حره و سأل عنه فاعلم

لعمركم فهدى فاعلمه على . مرسل . ان سيبه
 اجتمع . فاحتمل به العصبه . اذ انما العصبه
 بجمع . واوله . فاعلمه . فاعلمه .

قال ابو حنيفة . لا يؤيدون دهره . فاعلمه . فاعلمه
 لا يصح من على ربه . العصبه . اذ انما العصبه
 بطائر . واوله . يكون اعمده . حتى دهره . واوله .
 تحت ليس مائة . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 الطير عماري . الطير . يكون الطير . فاعلمه .
 حشره . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 بحلاف من الزن . فاعلمه . فاعلمه .
 بوجه من . واوله . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

وقد مررت هذه الامثلة فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

ما خلفه . فاعلمه .

٢٩ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

٣٠ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

فروع . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

٣١ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

٣٢ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

٣٣ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

٣٤ . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .
 فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه . فاعلمه .

١ - أنه يكون في الجوه - ١ - من فلا يكون
 على السبيل في ذلك ما لم يكن في ولا على عربي
 في خلاف ذلك سلك في ولا عرب ولا صحت عن
 مدلول النجدة في أن يكون إلا في ولا على به
 سلكوا في معركته نحو، ولكن لا في خلاف
 في جواب، لعدم إمكان الوصول إلى المصان، لا تعد
 بولائه ولا بهم ولا هم ولا حسن ولا لا
 ولي

وكذلك في في الالهة

٣٥ - والخصبة سبب شرط لزوم صان له
 لا في نعم ما هو من الإلهة، ولا في
 خصبة الخلق به، كما في ولا يكون الخلق
 من عدم فيسبب بشرط لزوم صان حتى في
 انصاف فلا على شيء من ذلك، ثم على ما هو فيه
 حسن، ولا في خلاف من سبب لا يتوقف وجود
 على الله

كيفية بعض من لزوم بالانقلاب

٣٦ - لا أحد خلاف في من سبب إلى كان مثلاً حسن
 مثله، ولا في ولا حسن به، كما في ولا
 خلاف في أن سبب من النجدة به غير فيه يمكن
 إلا في

ولا في قد مثل، بل في الجوه في الأسوا في
 انصاف مثله، كما في على أنه بدل عن مثلي في

بشيء من سبب حقا في تقرير في الجوه في وقت
 لا في وقت سببها في الأسوا، ولا في
 بغيره، ولا في ولا في الجوه في وقت
 على، ولا في ولا في الجوه في وقت
 كان سبب في، ولا في ولا في الجوه في وقت
 وعمد من حسن الجوه في وقت، لأنه في
 الاستان في الجوه في

ولا في سببها في الجوه في وقت
 في سببها في الجوه في وقت

ولا في سببها في الجوه في وقت
 من الجوه في الجوه في وقت
 من سببها في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت

الكره على في خلاف في عليه انصاف

٣٧ - ثم أكد في حسن الجوه في الجوه في
 في الجوه في الجوه في وقت
 بغيره، ولا في ولا في الجوه في وقت
 ووجد في الجوه في وقت
 بسببها في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت
 على الجوه في الجوه في وقت

في الجوه في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت
 في الجوه في الجوه في وقت

عنه ^{١١} يعنون ان عبداً على حكمة عبده
عبد الله عبداً لله في حقيقته لا كمن هو عبده من جهة

التي هي له من جهة الاستطاعة بل من جهة
الحق عبداً لله لا كمن هو عبده من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٢}

٤٢ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٣}

٤٣ - كما يوحى من كلام الله عز وجل
يعبد الله على حقيقته لا كمن هو عبداً لله
من جهة الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٤}

٤٤ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٥}

٤٥ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٦}

٤٦ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٧}

٤٧ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٨}

٤٨ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{١٩}

٤٩ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٠}

٥٠ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢١}

٥١ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٢}

٥٢ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٣}

٥٣ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٤}

٥٤ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٥}

٥٥ - ولربما شرب عبداً لله ان عبداً
عليه كماله لا كمن هو عبداً لله من جهة
الاستطاعة بل من جهة الحق ^{٢٦}

اَوْفَعِ عَلٰی رُوحِهِ مِنْ عَمَلِهِ الْاَوَّلِ ، وَنَادِ رُوحًا مِنْ رُوحِ
عَلِ رُوحًا

وقال : يا بني الميمني عسلطه من ، لحي
احد عماء من ، فلا شرة ، يا ابن علي ،
لأن لم يبع نطفه ، إلا أن يبعه الزانية (اجتزاة)
نهم لو أرادوا حصرها لقدروا ، فيفسدوا وقال
ابن شابر والرحماني الحسن ، عسلطه نطفه ،
فكسلطه امه ، ون وقع احداه على سيده ، فأعنه ،
حسني وقال من عدله ، ون عسلطه عسلطه من ،
فأذا ، عسلطه كل واحد من ذبه الآخر ، ون
كنت لمرأى عبيتي عنها كثر جيب ، وقال أنصفت
كل واحد منها حباً بحسن كثر واحد نصف حسن
عسلطه نصف عسلطه من صاحبهم .^(١)

انقلابی معجزہ افسانوں کی علامت الہامیہ

١٧ - جهود الفناء عن أن ملاح العبة إن كان
 أخيراً مشركاً حصر ما نفعه عنه إذا لم يكر
 صاحب العمل حاضر معه على التوصل إلى
 مصلحة (مدونة)

أما في حجب علي سفينته لحرق، فأشبه بعض
المركبات متناهية، أو متناهية، أو متناهية، أو متناهية من
الحرق، فلا صمد على أخذ لانه أطلب فتع منه
بإحباطه فعلاجه وإصلاح غيره والله أعلم

[illegible]

سفر اینه صند و حیدر کا کئی مصرعہ عدم عہد ہدی
جہ وہ دھب الخلیفۃ اب انہ بر التقدیر علی راء
لألمعة کما أو بعضہا حفظ الاعی نقط ذریع
بعد از روس

أما إذا قصدوا حفظ الأمانة فقد أتوا كماله
 لتجنبه في موضع لا يحرق فيه الألقى ولا يضر به
 على قدر الإمكان

وَالْقَصْدُ وَحِفْظُ الْأَمْنِ وَالْأَمْرِ. وَهُوَ
بَيْنَهُمَا قَدَرُهُمَا

ودعنا لما ذكره في هذا طرح الأمثلة من
تسوية عند حرف عودها بفتحها طرح على ما لا
تساوي

٤٨ - ولا سيّما لطرح الأديبي (التي قد سببها من
لغز، ذكر كالآلة أو شيء، حراً أو عبداً، مسلماً أو
كافر، إذ الإجماع على أنه لا يجوز إرثه أحد من
أصحابه لاعتباره غيره وعلل قدسوقي من اللحي
أنه لا بد من ذلك في هذه (١)

١٩ - وقد اقصى المصنف انما يقع من ملك في
الانفس والاموال سبعة مخرج عن مفاد الآية
فيه ولا حدود، ومن يشبهه فيه تحكم في الصيغة
لنفسه سديداً

١٤٩- النظام من سبع النواحي المقفلة إلى حداد
إلى ثلاث النواحي، من الحادي عشر والعشرين إلى

(۱) مناسبتہ میں ۱۷۷۴ء کا نام ۱۷۷۴ء و حوالہ
اصول ۱۷۷۱ء (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء)
الذی ص ۱۷۷۱ء (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء)
و (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء) و (۱۷۷۱ء)

بأن الله أو نفع بيمينه صماء، ووجه رد ههنا إن كان قيسب، ومنه إن كان مثلياً^(١) هي النصيب الباقى في كيفية نصيب الثلثات.

٥٢ - إذا أضيف للمصوب شخص آخر وهو في بد العاصب، فذهب المصوب (المصوب والمصوب) وأما كيه (أخضابه) إلى أن المال يجري نصيباً نصيباً وشخصاً سلباً وذهب لشاعري^(٢) أن الأصل تصيب المصوب، إلا إن كان الإضافة مملوكة للعاصب، كذا قال في دفع هذه الفتاوى، أو فيها أن ثلثي ملكه^(٣).

إتلاف الملقطة والوديعة والمعارضة:

٥٣ - اعني الملقطة والوديعة ومعارضة الأصل في أن يكون أمانة في بد الملقط والوديعة واستمر وأصل أن الأمان لا يخص إلا بالأمانة أو الأصل الإجمالي لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على المستعير غير ما كان عليه»، ولا على المستودع غير المثل صماء^(٤) لأن ما ناس حاجة إلى ذلك، فلو مثلاًهم لا تنفع الناس عنه، وعلى ذلك فإن حدث منه اعتداء

بالسبب للثب أو الموصى أو العلم أو الروح، النصيب من مجزئة لئلا التعداد وعدم مجازته فاصحابه مسمى على وجوده في حال مجزئة لئلا التعداد، بل هي المدخوب يجعل فيه اعتداء نصيباً أو الدين.

وأما إذا كان يعمل في التزوير معتاداً فله خلاف بين العلماء، فذهب القول بالصحة، لأن الجواز لا يبدل الصحة، ولقول الآخر لم يجر المشهور والأصح في الصحة - أنه لا ضمان، لأنه مأذون به شرعاً وعادة، ولو أوجب فيه المصوب يوقع صرح على الدس في تأويل من يوكل بهم تأويله^(٥) وفي هذه المسألة تفصيل موجه مصطلح (تأويل).

إتلاف الأجير ولئن أجره في يده:

٥٤ - العين في يده لئن أجره فلو ملك دون بعد أو يجره لو عاقله، ولحقه بلا ضمان عليه ولا خصص والأجير مختص أمين، فلا يخص إلا بالعمد، والتعريض أو الخلفه، والأجير مشترك في حذر التقوى، القول بتقصيره إلا أنه لا يمكن بدوكة على نصيب الجير في مصطلح (الإمارة).

إتلاف المصوب:

٥٥ - يد العاصب يد صماء، تغلق، ويلزم رد ما نصيبه بيمينه إن كان قائماً مثلياً كان أو ليمياً.

(١) حاشية ابن عارفين ٣٧٢/٥، وهو الإكمال ١٩٧/٢ ط المطبوع، والمختصر لاس مرجوح، جازع فتح على ال إلى ٣٧٢/٥ ط الحاشية، وحاشية مختصرة على كتاب ٣٧٢/٥ ط الحاشية ٣٧٢/٥ ط الحاشية.

(٢) حاشية ابن عارفين ٣٧٢/٥، وهو الإكمال ١٩٧/٢ ط المطبوع، والمختصر لاس مرجوح، جازع فتح على ال إلى ٣٧٢/٥ ط الحاشية، وحاشية مختصرة على كتاب ٣٧٢/٥ ط الحاشية ٣٧٢/٥ ط الحاشية.

(٣) حاشية ابن عارفين ٣٧٢/٥، وهو الإكمال ١٩٧/٢ ط المطبوع، والمختصر لاس مرجوح، جازع فتح على ال إلى ٣٧٢/٥ ط الحاشية، وحاشية مختصرة على كتاب ٣٧٢/٥ ط الحاشية ٣٧٢/٥ ط الحاشية.

(٤) حاشية ابن عارفين ٣٧٢/٥، وهو الإكمال ١٩٧/٢ ط المطبوع، والمختصر لاس مرجوح، جازع فتح على ال إلى ٣٧٢/٥ ط الحاشية، وحاشية مختصرة على كتاب ٣٧٢/٥ ط الحاشية ٣٧٢/٥ ط الحاشية.

(٥) حاشية ابن عارفين ٣٧٢/٥، وهو الإكمال ١٩٧/٢ ط المطبوع، والمختصر لاس مرجوح، جازع فتح على ال إلى ٣٧٢/٥ ط الحاشية، وحاشية مختصرة على كتاب ٣٧٢/٥ ط الحاشية ٣٧٢/٥ ط الحاشية.

مربى عليه، بآلاف حصص، أما الثلث الذي يقع دون
اعتناء ولا إهتمام أو يصغر حيث لا يبرك عليه
فإنه

إتمام

معرفته :

١ - إتمام لغة الإكمال (١)

ولم يشف المصنف على معرفة اصطلاحه
بالإتمام، ولا يخرج استعماله من المصنف
اللغوي.

هذا، وإتمام لطلالده خاص بصلب اللغة لا
بالكيفية، ومن ذلك إتمام الصلاة بدلاً من صحتها،
فكل من لصق بالإتمام كماله، وإذا فرط في
لفظي الإتمام والتميز انتهى وتقصير ذلك في صلاة
سافر.

الأنواع ذات الصلة :

٢ - الإكمال، الذي يستفاد من تعريف الراسب
بلكال وإتمام - كل في مادة - أن هناك فرقاً بينهما
هو أن تمام الشيء استأنفه، أي أنه لا يحتاج إلى شيء
خارج عنه، وأن كمال الشيء حصول ما فيه
المرص منه، وعليه فالإتمام بلفظ الكمال وقد ظهر
من تتبع كتب اللغة والتفسير عند تولد ما من (اليوم
أكملت لكم دينكم) عدم وضوح فرق بين
حيكوام مشور وبين، ومن يظهر فرق بين في الحس
الاصطلاحي.

(١) - لغة العرب : كمل : سمى

(٢) - سورة النحل : ٧

لكن الشاهد في قوله : إن الأجر في العار به لها
محصونة في يد المستحق، فلو كانت يد المستحق
مأذونة فيه حسبها، ولكم مفرط، لقول النبي صلى الله
عليه وسلم : لا من اليد، أخذت حتى تؤذيه (١)
ومأذوناً. الأصح أنه لا يصح ما ينطبق من القباب
أو يستحق بالاستعمال، وبين ما يصح به ويحل
بغير المحقق - أي إنزاله - دون المستحق - في
الناقص من أثره - (٢)

٥٤ - ويستفي أن يلاحظ أن ما ربه لتراجم
وإبداءه، والكين والحرور والحدود يكون مرص في
الخطبة، إذ لا عكر الانتعاج به إلا ما يملك فيها
بأنواعها، وما زالت في حبسها مرصاً فيه يجب ود
شبهها، وليس به حسب المثل (٣) وتقصير ذلك
وبين المذهب به في مواضع من لفظه والودية
والعار به

(١) - حديث : « حتى الصلح ما أضقت »، رواه أحمد
وأصحاب السنن ومالك من حديث أبي هريرة
في صحيحه، بحسب ما سلف، وذلك به التوجه من
الحسن فساد، هو أم لا صمد، - قال الرضي
حديث حسن [في المبرر] : ٣١ ط لا، بطل هذا

(٢) - ما شأني عليه على مواضع الظاهر : ٢٠

(٣) - نسخ التفسير : ١١٣٢، ١٠٣ - ١٠٤

ملكم الإجماع :

٣- الحكم التكليفي بالإجماع أن يتبادر ما خرج به
مكلف من طاعة وأمانة وحب بإجماع المصنفين ،
والإمام قد خرج به من طاعة ذاته مختلف فيه . فبي
لمصلحة يدفع الحثية ولا يلجأ إلى وجوب الإجماع
أخره بظاهر قوله تعالى (وَلَا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ)
وبهذا يتبينه والمثلية إلى أنه غير واجب ، من
خلاف ومفهوم يرجع إليه في موطنه بكل تصرف
بحسبه

والأثر ليرتب على حثية ما طاعة يعني الإجماع
بأنه لا يكون الضرورة فلا أثر أي تصرف عوي أو
لبي يترتب على الإجماع (٢١)

هذا ، والمصنف يفتي بالحكم الإجماع بالضرورة
بكل مسألة فقهية في موضوعه ، ومن تلك المواطن
مسائل الموقوف والمطوح ، نسبة الصيام والصلوة
وغيرها .

إشهاد

انظر : حجة

إشهاد

التعريف :

١ - الإثبات لغة مصدر ثبت بمعنى أصر الشيء
دائماً مستمراً أو صليحاً^(١) ويؤخذ من كلام النجاشي
أن الإثبات إقامة الدليل الشرعي أدب القاضي في
علمه ، فصانه علم ، حق أو واعد من الواقع

المقصود من الإثبات :

٢ - المقصود من الإثبات وصول الداعي إلى حقه
أو منع للمعرض له ، فإذا ثبت دعواه لدى القاضي
سوجهها لشرعي ، وثبت أن الداعي عليه ما دفع حقه
أو تعرض له بغير حق ، منه القاضي من سنده في
مع الحق ، ويوجهه إلى مدعيه^(٢)

في يكلف الإثبات :

٣ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب الأربعة في أن
الإثبات يطلب من الدعوى لقوله صلى الله عليه
وسلم « البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر »^(٣)
أي رواية مسلم وأحمد ، لا أعطى الناس

(١) لسان العرب ، والمصنف : (١٠٠٠)

(٢) جملته ١٠٠٠ كتاب الأدب (١٧٨٥)

(٣) حديث « البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر » من حديث
رواه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
وأصح في الصحيحين . سقطت بين علي المدعي
صلى الله عليه وآله وبينه في مجموع أحداث بيت النبوة
٧٥٧٠ مطبوعة الصحاح طبعته ، وانظر : مصنف
الزكاة ١٥٧١ - ١٥٧٢ الأول (١٠٠٠)

(١) مؤلفه صلى الله عليه وسلم ، ٣٠٠

(٢) سأنشد ابن حبان (١٥١٦) في الأول ، (الأصل) في الأول
للكوفي من ٣٠٠ في الكتب الإسلامية ، والمصنف شرح الهدى
٣٩٣٢ في الميراث ، والمطابق ٩٠٠ في الأول - حجة
المطابق

على المدعى ، من من المسمى عليه

هل توقف القضاء بالإننياب على مطلبه ؟

أما عند صدور الحكم وأخذه في حوزة النيابة
المدعوى لصحيته وأنه لا بد في ذلك من حضوره
الشخصي

وهو صحت الدعوى بأن المدعى المدعى عليه
ع. و. أنكر أمرها. وإن أنكر أمره الذي نفسي
مطلب بلا طعن مدعي عند الخصم وبالكيفية
والسماحة في الأصح وهو أنه عند الحاربه. لأن
الخصم المدعى عليه. على إرادته ذلك. والأصح أنه
لحق له ومصلح لأصح عند الخصم أن المدعى لا
يخبر به أحكم على نفسه غير أن مطلب المدعى
لأن حكمه غير المسمى عليه من المدعى. فلا
يستتبعه بلا طعن (١)

فريق نياب الدعوى .

٥ - نفس الحكم، من أن الإقرار والتعهد واليمين
والسكوت والتفدية - من أن تعجيل في كيفية أداء
الأثر - صحيح شرعاً يعتمد عليها المدعى في
حصانه. ويعتبر عليها حكمه (٢)

(١) لا نسب للمجرب ١٩٠٠. وهو في صحيح ١٩٠٠
والنسخ مع صحيح ١٩٠٠/١١ وصحيته نفسية

(٢) شرح شهاب ١٩٠٠/١١ - صدر الحكم ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١

مدعواهم لا تضر آثار مدعى مدعى له أو هو. نكر
بأنه على نفسه (١)

ولأن مدعى مدعى أمر حبيباً، محتاج إلى
تدبيره - وهو - في الظاهر - لا يملكه من يصر
بخصم وهم مشهور، فحلفت عند الطعن
والمجلس وإن كانت مؤكدة. مدعى مدعى مدعى
بأنه كذا - المطلب فلا يصلح معه شهادة المدعى
لصلح مدعى المدعى عليه. لأن شهادته لا تصلح
وموظف أمثله، فبما يشهد أن استدلال حكم الظاهر
والنفس. وإن كانت كلاً من المدعى كالمدة بالتسليم
فكانت مدعى كهيئة مدعى مدعى، وحلف على حصة
مدعى مدعى. وصح شهادته في المدعى. وهو مدعى
فذلك.

وقد صرح من المجلس في (الأصل) أن المدعى
عليه هو المدعى والأمر هو المدعى غير أن المدعى
يحتاج إلى مدعى مدعى. مدعى مدعى مدعى مدعى
لأنه قد يوجد الكلام في شخص في حوزة المدعى
وهو يملك في المدعى. كما يوجد في المدعى رد الإجابة
مدعى مدعى مدعى مدعى. وهو مدعى مدعى مدعى
و مدعى مدعى مدعى مدعى في شخص مدعى يكون
أحد مدعى مدعى مدعى وصحيته لا يكون في أن هيئة

١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١
١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١ - وهو في صحيح ١٩٠٠/١١

واحد منكم في رواية ذلك من طرق الإسناد
الآتية، فذهب الآفة فائدته وإن كان
بعض ما شهد مع يمين في الأحوال ما يكون
في هذه دعوى منها أم نور والنفقة السابقة

بديهي

وهذه لإحدى موصيصة والأدري والأدري
ومعنى أهل العري إلى أنه لا بعض ما يمين مع
لشاهد في شيء، وإلى هذا ذهب المصنف من
أصحاب الإمام مالك^(١)

وروى من قهر من خصصة لقرفة^(٢)
وهذا الحق الموصي، طبعي، لا شئ في عتاده من
نقص عريست حرج من الحدة، فلا ينبغي
حرج عليه ما لم يخصصه لفلان^(٣)

ومن الشهادة من أن يصرح أهل في نوع معينة،
بل قال، إن كل ما بين الحق ويظهر يكون دليلاً
بعضي به القاضي ويهيى به حاكم وهذا ما قاله
أهل التيمم وتبعه ذلك بعض الفقهاء كالم، فحرج
من الملك

فقد جاز في طرق تركية: لا ينفرد أن لا
لي تشريع أصم ما بين الحق ويظهر، وهي مارة
سكون أربعة شهود، واردة ثلاثة، كصر في به
مجلس وتارة سكون شاعدين، وتارة واحدة
ومرأة واحدة، وسكولا، وباب أو حرج، أو
سعة أيمان، وكوب تارة الحان في صور كثيرة،
فتكون من الله عليه وسلم «أنه من يميني»^(٤)

أي به أنه يظهر في عصة دعواه

[بأنه أمة ٧: ٢، ملك لكان ٧: ٢]

(١) بحر ٢٢٤: ٥، به

(٢) به على أنه يميني، من قوله من ٢٢٣: ٢

الإقرار

٦ - إقرار لغة هو الاعتراف بقول أو باعتراف،
يدخل في قوله: «وقد عيرته ما عيرني أقره»^(١)
وشرخاً، إقرار عن ثوب عني القدر على نعم^(٢)

حجبه الإقرار

٧ - إقرار حجة ثالثة في الكتاب وسنة والإجماع
ويعقل

فمن الكتاب قوله تعالى: «وإذا أخذت بيثاق
المتطهرين، «تَشْكُمُ مِنْ كَذِبٍ وَمِنْ كَذِبٍ حَتَّى إِذَا
رُسُوهُمُ مُبْتَلًى فَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ دُخَانَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ
أَلْفَرَسَهُمْ رَأَيْتَهُمْ مِنْ دِيْنِكُمْ أَهْمِي غَالِبٌ أَفْرَسَهُمْ
عَالِمٌ هَاشِلُوا وَإِلَّا مَعَكُمْ مِنْ شَاهِدِي»^(٣) وأورد
«بأنها قدس أقصوا كقولهم في يمينه شهادة، ثم
ولّى من أفضلك»^(٤) أي شهادة عن بعض أفراد
عبي ياق

(١) الضيق مكب ٦٦: ١٠، «وإذا» ٤: ٤، «ب» ٤: ٤، «ب» ٤: ٤

(٢) «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢

(٣) «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢

(٤) «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢

٢٢٤

(١) «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢، «بأنها» ١١: ٢

٢٢٤ - ٢٢٥

ومن ثم فإنه من أن الإقرار أولى بالقبول من
الشهادة (١)

ومن ثم فإنه من أن لا يحد على شهادة إذا اعترف
د الحق لا تسع عليه شهادة، وإن تسع به
(٢)

ثم يكون الإقرار؟

٩ - يكون الإقرار بالقبول أو ما يقوى مقامه
كالإقرار، والكتابة، والسكوت، وغيره
ويعمل به في أحكام الإقرار يرجع
إليه في مصطلح (إقرار).

الشهادة:

١٠ - من معاني الشهادة في اللغة بيان والإظهار
لأمر، وأما اصطلاحاً (٣)
وشرعاً: إخبار عن ثبوت حق مدعى على أمر له
عند القضاء.

وهذا يختلف صيغتها عند التمسك بها تبعاً لتخصيص
شروطها في قبولها كحفظ الشهادة، وجلس القضاء
وغيره. (٤)

ومن المصلحة أن تأتي على الله سبحانه وتعالى
الحق على ما هو واقعاً، سواء على الإقرار بما يراه
وفد أجمعت لأمر من عهد النبي صلى الله عليه
وسلم إلى الآن على أن الإقرار حجة في الجبرية
بوجهه به، وبقائه من عهد.

وذلك من المصلحة. انتفاء انبعاثه، وإن العاقل لا
يقرب من نفسه كذا (٥)
موقية الإقرار بين طرق الإثبات:

٨ - الشهادة، بمعنى من أن الإقرار أقوى لأمر
الشرعية، لأن انتفاء انتفاءه عالياً

فقد مرر أحجية على أن الإقرار حجة شرعية
موقية الشهادة، منه على انتفاء انتفاءه عالياً ولا
يأتي ذلك أنه حجة قاصرة على مفرده، في حين
أن الشهادة حجة منطقية، لأن العهد والصف وراه
التحدي والإقرار، فالتصديق الإقرار لا يقتصر على
نفس الأمر، والشهادة بالتصديق في الأمر، لا يأتي
تصديقه بالقوة وانعكاسها بالصف بانسنة إليه، سواء
على انتفاء انبعاثه من حجب. (٦)

ومن ثم، لكنه من أن الإقرار يطلع من الشهادة.
قال أئمة الفقهاء كمن لم يرد من بعده فوجب من
دعواه على غيره. (٧)

(١) شرح الشيخ وسيله لعل ١٢٨/٣

(٢) المحلى ٣٥٩/١

(٣) مختار الصحاح، وسائر النسخ، وراجع إلى

(٤) مكتبة فتح المصنف ٢٥٠/١ ط الأول، وأبيهم ١١٩/٢،
والمحقق الكبير مع حاشيته المصنف ١١٩/١ والمجيبين
على الخطيب ٣٥٩/١، والمحقق على صرح التبع ٢٥٧/٢،
وكتاب النزاع ٢٥٩/٢

(٥) حديث مدبره، الصنفين، ومرة وحديث التبع به رواه
مسند (مجموع النسخ ٢٥٧/٢، ٢٨٠) فتح المصنف انتفاء

(٦) كانت صرح الشافعي ٢٥٧/٢ ط ١٠٠٠، والمحقق على
للمدعي ١٠٩/١، والمجيبين على الخطيب ١٠٩/١

والمحقق على شرح الشيخ ٢٥٧/٢، والمحقق
مع التبع ٢٥٩/٢، وكتاب التبع ٢٥٧/٢

(٧) مكتبة فتح المصنف ٢٥٩/٢
في نسخة التبع ٢٥٩/٢ ط المحلى

حكما :

١١ - لشهادة حائض حائض تحتل . وسامه
لا .

ولما تحتل ، وهو أن يلقى الشخص لشهد
«بجمعه لشهادة» فإنه دين فرض كراهية إذا قام به
الجمعي سقط عن البقي . فإن من حيث لا يوجد
غيره كان فرض عليه . وما لإدائه وهو أن يدعى
بشخص يشهد ما علمه ، فإنه دين واجب عليه ،
فعله محرم «ولا تأبى شهادة إلا ما دُعِيَ» وقوله
«لا تأبى» ولا تأبى الشهادة ، ومن يكتشف بأنه آثم
عليه»^(١)

دليل عشر وجهها :

١٢ - إن الفقه ، حيداً على أن الشهادة من طرق
الشعائر ، يقول تعالى «واشهدوا»^(٢) وشهدوا
رصدتكم . فإن لم يكن رجلين «فرد»^(٣) والفرقان
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أبينة»^(٤)
وقوله صلى الله عليه وسلم : «أبينة»^(٥)

وهو أصح الأدلة على أنها حجة يسن عليها
حكم .

عدها حجتها :

١٣ - الشهادة حجة متحدة ، أي ثابته في حق جميع
الناس غير منصوص على التفصي عليه ، لكن ليس
حجة مستقلة ، لا تكون ملزمة إلا إذا اتصل به
المصدر . وتفصيل أحكام الشهادة يرجع إليه في
مبحث في مصطلح (شهادة)

(١) - قوله المصنف (أبينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
جمع أهل البيت (٢) - قوله المصنف (أبينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
جمع أهل البيت (٣) - قوله المصنف (أبينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
جمع أهل البيت (٤) - قوله المصنف (أبينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
جمع أهل البيت (٥) - قوله المصنف (أبينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
جمع أهل البيت

الفصل بالشاهد واليمين :

١٤ - حلف المصنف في الفحص باليمين مع
الشاهد

مذهب الأئمة بذلك والشافعي وأحمد وأبو نؤير
والصنعدي والحنابلة يقولون بأن أنه يكفي باليمين مع
الشاهد في الإقرار وما يؤول إليها أدلة غير
ومذهب الإمام أحمد حليفه والثوري والأوزاعي
وجهور من المرافقين إن من لا ينقص باليمين مع
الشاهد شيء

وقد استدل الأصحاب بذلك ومن معه بحديث ابن
عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
باليمين مع الشاهد»^(١)

١٥ - وقد اتفقوا بالفتن باليمين مع الشاهد لاحتلالها
في اليمين مع المرافقين

فقان المالكية يجوز ، لأن لرايتين زمن هذه
لواحد مع الشاهد الواحد ومذهب الشافعية والحنابلة
أن أنه لا بد من يمين مع شهادته مرأتين ، لأن شهادته
مرأتين بما اعتبرت فيه لو كانت شهادته مع شهادة
رجل ذي انحصار باليمين مع الشاهد في الحدود التي
هي حرم الحرام خاصة كحد اعتدال فعلان في
مذهب مالك^(٢)

(١) - حديث ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى مع الشاهد مع امرأتين» أخرجه مسلم وأبو داود
والترمذي . وما جاء بسقط . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قضى بين واحد «(حد المرأة)»^(٢)

(٢) - حديث ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقر بينه وبين امرأة» أخرجه مسلم وأبو داود
والترمذي . وما جاء بسقط . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قضى بين واحد «(حد المرأة)»^(٢)

وتمسك بالمانعون من القضاء ، يجب وشاهد
الكشاف والتميز

قوله الكذب هو له باء ، «والتشبهوا شبهائين
من وجه سكتة باء لا تشبهوا حتى رجعوا وأمر أن
بعض منصرف من التثنية ، «وهو نفس » وأنتهوا
دوتى عند «بشركم » فمعدل التشاهد واحد ، وهو
سادة على النص ، «لا يذهب على النص صحيح ، وهو
لا يجوز إلا متواتر » مشهور «ثم نكت واحد من

وتم استهوه على الله عليه وسلم «لو ينقل
القاضي دعواهم لأشع أناس دماء رحاب وأمر أنهم
ونكتهم ليس على له من عليه «وهو عليه الصلاة
السلام » السنة على الدعوى «ولم على من نكر »
ومن قوله مدح « شاهد له أو بينه »^(١)

والحديث الأول جعل حسن الجرم من نكر
إذا قلب بين من الدعوى ، أو تشبه به ، لم يكن
جميع أفراد الجرم على النكرين

وكذلك حديث ثانى جعل جميع أفراد الجرم
على الدعوى ، وجميع أفراد الجرم على النكر ، ونص
مع هذه ، يشتمل «وهو نفس » والقسمه «بشركم »
الخصم من واحد في القسمه

بالحديث الثالث عدم الدعوى من أمرين لا ثالث
فيها أصلاً سنة أو من مدعى عليه ، والتجديد من
أمرين عطفين جميع الجوارح ، والجميع بها ،^(٢)
الجميع :

١١ - من دعوى الأمر في لغة الظاهر والمفهوم ، ثم
«قوله الصلاة »

(١) قوله من مدعى عليه
(٢) قوله من مدعى عليه
(٣) قوله من مدعى عليه
(٤) قوله من مدعى عليه

أصل على الحارسة ، والنص
وصفي الخلف بأنه مبدأ لا ، «ويعنى أحد طرق
الخصم»

والخصم ، «بشركم » فمعدل التشاهد واحد ، وهو
سادة على النص ، «لا يذهب على النص صحيح ، وهو
لا يجوز إلا متواتر » مشهور «ثم نكت واحد من
وتم استهوه على الله عليه وسلم «لو ينقل
القاضي دعواهم لأشع أناس دماء رحاب وأمر أنهم
ونكتهم ليس على له من عليه «وهو عليه الصلاة
السلام » السنة على الدعوى «ولم على من نكر »
ومن قوله مدح « شاهد له أو بينه »^(١)

١٧ - «وسمح بوجه الجرم هو عند إنكشاف مدعى
عليه الحق الدعوى ، وعدم تقديم بينة ، وهنا تفصيل
عالمية والمالكية يثبتون طلب الجرم على عدم وجود
بينة حاضرة في المجلس عقوبة » ، قال كاتب بريدة
«طلب الجرم»

أما إذا حال مدعى عليه في بینه «فإنه في محرو
ونكر الطلب من المدعى عليه ، فهو عليه وحده
بم رواه كطحاوي «بم رواه لا حق » في
طلب الجرم لأن الجرم يد من بینه

وهذه أسوأ مدعى وحده «في رواه » الخلف
منه «أما أن مدعى عليه من طلبه الجرم ، لا ذلك
حق فإد عليه يد إليه

والذهب الشافعية والمالكية إلى أن المدعى حق
طلب الجرم ولو كانت له بینه «فإنه في محرو
«بشركم » فمعدل التشاهد واحد ، وهو
سادة على النص ، «لا يذهب على النص صحيح ، وهو
لا يجوز إلا متواتر » مشهور «ثم نكت واحد من

١١ - من دعوى الأمر في لغة الظاهر والمفهوم ، ثم
«قوله الصلاة »
(١) قوله من مدعى عليه
(٢) قوله من مدعى عليه
(٣) قوله من مدعى عليه
(٤) قوله من مدعى عليه

خير من كذلك وولد معهم نوره ذلك في نهار
والرباع

وقتها انما صعدوا على ان التحليف يكون
في المال وما يؤخذ في المال (١)

١٩ - واختلف أئمة الحنفية في التحليف في النكاح
والرحمة والإيلاء والإسبيلاد والفرق وبلاء وانسب.
فذهب الإمام أبو حنيفة إلى عدم التحليف في الأمر
لذكره. وذهب الإمام أبو يوسف وعنه إلى
التحليف. والفتن على ثوماً وسطح سارق
وأبى المال فإن نكح حراً ولم يقطع. وعلى الخلاف
في الإدام وهذا حبيه في ذكره ما يصحس الحق
للمعنى ما لا يحسن بصيب حلف لأجل أن عدم
الجميع

وسبب اختلاف من الإدام وهذا حبيه في
التحليف في نكاح وما تلاه من وجه طيه
غيره بكل من طنها بمعنى نسعي وكونه
يضمن الإقرار والبدل في إمامه وقلة الأمور لا
تتأثر بها الدين. وعنه يصح أن تكون إقرار
فقط (٢)

٢٠ - (الذهب) يعتمد على أن يمين على ما
وعلى سبب من المدعى عليه يمين هي
للمدعى كما يعود من دعواه بدو وجه به ؟

(١) حصة الميراث. الحنفية ١٥٥٤. والفتن. ١٢٤.
ومصنفه. الشيخان ١٩٦٦. وقيل في ١٥٥٤.
ومجلة المصنف ٢٣
٢٠٠٠. في ١٩٦٦.

تعدى البينة وطلب اليمين كما قال الحنفية إن
قال المدعى حيه. لا أثر ولا نكر. لا سخط. بل
يُشترط لغيره ويترك. وكذا لا يزم السكون بلا تد
عنه أبي يوسف. ومن من يدعي الأمانة يكر
يستخلف (٣)

وتوجه اليمين يكون من المدعى طلب المدعى
واستعاضة الأسماء أبو يوسف أربع من
وجهه في المدعى يمين. بلا طلب المدعى
أولاً. الرد باليمين. نصف بشرط ما
وصيت به

والثانيه التمتع بالله ما أعطت مدعى
وشاها. امره. يدعي من التمتع على
روحه الحلف بالله ما حلف لك وحدث شيئاً ولا
أعطاك التمتع

وأيضا يحلف المدعى بالله ما صحت
١٨ - ولي دعوى كدعي عن اليمين. جميع أئمة
ذهب على تحليف المدعى مع بينة بلا طلب
مدعى عليه. أن يقول ب المدعى بالله ما
استوفيت من القبول. ولا من أحد أداء إليّ عنه.
ولا تحبسه. فاقض بأمرك. ولا أبرأته منه. ولا شئت
منه. ولا حلفت شيء. وذلك أحسن. ولا عدا
منه ولا بشيء منه وهي. وتسمى هذه اليمين
الاستعاضة. ويرى بعضه. والاستعاضة. وقال
الشافعية أن المدعى عن المدعى. أو عن ليث أو عن
الأعباس أو عن الساكنين وعلى كل وجه من وجهه
البر وعلى ميت المال وعلى من استخلف شيئاً من

(٣) خرج من ١٢٤٨. وأبو يوسف ١٥٥٤. ١٥٥٤. وقيل في ١٥٥٤.
الحكام ١٩٦٦. وأبو يوسف ١٥٥٤. في ١٥٥٤.
والصنف ١٩٦٦. في ١٥٥٤.

وإن أئمة كتب اعاصي بحسب بطله إذ عرف
لكلمته، ولا يشره.

٢٩ - لا يحسب إلا ما حلف به أو مضمون

صحة حديث «من كذب حلفاً فليحسب بما قد نطق
أو كبر» (١)

فحلفه بيمينه، كمن نطق وغوى بما فيه إقرار بما
لا يقره، ولا يحلف، لم يكن بيناً وإن أئمة الخصم
ونيل إن شئت فقلوه إلى حلف بالطلاق، فحلف
بل انقاضي.

ويحلف بيمينه، بما قد نطق به من التوبة على
موسى، والمحمدي، بالله الذي أنزل القرآن، ويحلف
بموسى، بالله الذي خلق القرآن، ويحلف
بموسى، بالله تعالى، لأن بغيره تعالى، ويحلف
الأحرس بأن يقول: «الخاصي عليك عهدتي»
ومثله فبأن كان كذا وكذا، فإذا أراد برأه لم
يحب، صار حلفاً، ولا يقول له الخاصي، «الله»
ولا كان القسمي مؤلفاً.

٢٩ - يحلف عليه

٢٩ - إذا كانت الدعوى ملكاً وحق مطلق
في التصديق يكون على الحاصل، بأن يحلف بالله ما
به قبلي كذا ولا شيء، وأما إذا كانت الدعوى
فقط أو حق من السبب فهناك جهات ثلاث.

أ - فعل ظاهر التروايح عند الخصم، ومفهوم
مذهب الخصم، إن حلف على الحاصل - لأنه
حلف - فيحلف: ليس لفلان شيء.

الصحيح عند الخصم وهو مدعي شفعة
والمطلوب أن يمين المدعي عليه مبلغ المصروف في الحال
فقط، وإذا وجد المدعي شفعة كذا له أن يمين
المصروف، لأن يمينه كالحلف عن اليقين، فإذا شاء
أصل الشفعة حكم الحلف، إذ قصر على أن يمين
نصف قطع المصروف في المدة لا مراعاة من آخر، لأنه
حتى الله عليه، وسلك الأمر ما لم يزوج من حق
محمدي، فحلف المدعي عليه، ثم أدام به
بذمعه، أو شاهداً ليحلف عنه، حكم به (٢).

ومذهب المالكية وهو القول الأمر بحلفه أن
من قطع المصروف حلفاً (٣)

٢٩ - التحصيف على من أئمة الخصم يكون على
الناتج أي الضلع بأنه ليس كذلك
علام مختلف

والتحصيف على من أئمة الخصم يكون على الحكم، وكل
موضع وجب فيه يمين على المدعي، يحلف على
بنات، كفى، ويحلف عنه، وعلى من كنه لا.
من الاستعلاء (حلف الحلف):

٢٩ - الأصل في حلف يمين أن يكون للمدعي،
ويجوز أن يمين عنه في ذلك وكيفية أو دعي أو وليه أو
ما هو المرفوع، ولا تغير الإثنية في الحلف إلا إذا كان
مدعي عليه أصلاً فحرف قسم فبأن يحلف عنه وبه
أو وصيه (٤)

(١) برواه في التيسار والهاكم من من حلف وأخطأ بيمينه
بأنه روفه هناك، فبأن حلف ما كبر منه
صحيح (مذهب الحنفية ١٤١)، (ومذهب المالكية
مذهب الحنفية ١٤١)

(٢) بأنه إذا حلف ١٤١ في المدة لا يملك
(٣) ليس يملك ١٤١ في المدة لا يملك ١٤١، وما شئت
من حلف ١٤١

(٤) حلف من عليه ١٤١، وما شئت من لا يملك

(١) الحلف من وراء الشفعة إلى المدعي حلفه على، وفيه ما
يقتضيه من التروايح، فبأن حلفه ١٤١ في المدة

«خشب أن تصادف قدراً، فخال حلق لمركب»
أو هذا شيء به»

ولا يملك أنكر بعد إلهاء، لأن أستاذ حلقه في
المقصود، وأن كسر الناس بترابهم عن الحلق
تروماً.

أما الأستاذ الذي يجب تصدأ بدون معالجة أو
افتداء بعد طيبها، لم يمكن ذلك إسقاطاً، وله
التعليق، لأن الحلق من الكافي^(١).

تخليط المين :

٢٦ - فقهاء المذهب مشفقون على جواز تخليط
المين، لكنهم اعتقدوا بكون التخليط.

فذهب جمهور الفقهاء، وهو أحد الأقوال من
المخفية، إلى أن المين تظف بالزجاج والمكان والنجاسة
وذلك في فيه نظره ككناج وظلاني ولان وولاء
ووكالة ومالك يلع صلب زكلاء.

والشيخ يظف بالرحمان كيمد العصر أو بين أكلان
واقامة، وبالمكان لأهل مكة بين الركن والمقام،
ولأهل المدينة عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي غير مكة والمدينة في المسجد الأعظم.

وبالنسبة للمدينة قال بعضهم : يعلق كافاً
مقابل القبلة.

ولم يجوز التخليط أكثر منخلخ الحضة، وبغير لا
ينظف عن المروء بالصلاح.

ب - ولي رواية عن أبي يوسف، وظهر مذهب
المالكية، أن التخليط من حل السب، فيكون
المسح عليه : يالله ما أغرست، مثلاً.

والمشغى أبو يوسف ما لو عرض للمسح عليه
كان قال : قد بيع الإنسان شيء ثم بيع، فحينئذ
يخلف على الحاصل.

— وقد التفتيح : وهو رواية أخرى عن أبي
يوسف، أن التخليط بطريق الإنكار، فإن أنكر
الحاصل يملك حل الحاصل، وإن أنكر السب، وهو
موسوع مدعوى - يملك حل السب^(٢) في جميع
الحالات التي يكون فيها التخليط من السب إذا
حلل حل الحاصل لمحرمة، لأنه بنفس السب
وإبداء وهذا لا تنافي^(٣).

الفتاوى المين والمصالح عليها :

٢٥ - صحح السيد علي عليه السلام المين، والصلح
عها، لحديث : «دعا عن أمر المينكم بأمر لكم»^(٤) ولا
روي أن عثمان رضي الله عنه التقى به، وقال :

(١) شرح الروض : ١٠٠/١، والفتاوى مع الشرح الكبير : ١٢٢/٢، والألفاظ.

(٢) حاشية ابن عسقلان : ١٢٢/١، ونصرة المصالح : ص ١٢٢، حاشية ابن عسقلان : ١٢٢/١، والفتاوى مع الشرح : ١٢٢/٢، والألفاظ.

(٣) التخليط رواه الخطيب في تاريخه عن أبي هريرة عن عائشة
وعمر بن الخطاب : «دعا عن أمر المينكم بأمر لكم» كيف كان
بأمرهم من أمرهم : قال : «تظنون أن المين من
الفتاوى بماله» : وهو رواية الشيخ المين في بعض النسخ
الفتاوى : ١٠٠/١.

(٤) حاشية الخطيب : ١٢٢/٢، رواية المصالح : ١٢٢/٢، وحاشية
الروض : ١٢٢/١، والفتاوى مع الشرح : ١٢٢/١، والألفاظ : ١٢٢/١،
والفتاوى : ١٢٢/١، وأما ما بين المين : ١٢٢/١، والألفاظ : ١٢٢/١.

وانكول عند المالكيه والشافعيه وفي احد روايات
عنه احتجوا لا يكون معه خصم بما اهل الحنفى
فهمه من روايتك في دعوى الابن او ما يترتب اليه
رد من على مدعى بطمس دعوى عب، فان
حذف مدعى نفسه لان طلب رد نكح لا يبي
رخصت دعواه لانه لم يرد بكون المدعى عليه مقام
الشاهد، او عندهم انه يخص نفسه مدعى عنه اذ انما
سأله وحذف، فكذلك بقضى به بكون مدعى
عليه وحذف الداعي فاعني عندهم لا شيء بسبب
واحد، كما لا شيء سبب واحد، فان حلف
استحق الزنا فلا شيء له

وعند المكتبة في كس دعوى لا مثبتة إلا
شاهد من عدلين، كالمس والكتاب والطلاق، فلا
يجوز ثبوته من مدعي عو المدعى عليه بمجرد
الدعوى، ولأنه لا يوجب من الزمة شاهد على
الدعوى، فيحلف المدعي فيه لرد شهادة الشاهد ولا
يرد على المدعي وإن لا دليل له رده عليه.

وحد المصنفه - اشعق عليه ما يكن في المصنفه
موصفه إليه نفس عليه مكره لكرهه - إذ لا أثر
به فلا دست لأقدم حل المصنفه ليدفع الضرر عنه
ولا وجه لثمة المصنفه للمصنفه سابق ذكره.

ولم يسهل له ذلك، بل اضطر إلى أن يطلب من شقيقه، أنه يرد لكل فرد من أفراد عائلته، ليحكمه به على ما ادعاه، لكي يقدم.^(١٤)

[illegible]

وصدح بشتابه انه يهرز رداءه في
جميع الدعاوى ، يروى بالغ عن عمر بن
انسي عن ابيه عليه وسلم انه قال : ان
الغنم والابل ابد لكل طهر صلاتي لهن ولهن
حاجه شريع في حلقه ، كالدعوى عليه من مكروهه ،
وقال ابن ابي نهيال : لا دعه حتى يهرز

المحكول عن اليمن

٢٩ - اسكود مع الامنع بد نكل مر
نيل في اسع عبا

وهو كذلك في الاصطلاح إذا كان في مجلس
المعاصر

١) المصنف سرحدی ۶۵۹ فی المصنعة - مصنف المصنف
٢) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٣) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٤) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٥) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٦) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٧) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٨) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
٩) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
١٠) ١٠٠٠ فی المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف

١٥٢
١٥٣

(١) صحيفة حكامة ٢٥٣٧ ط. خطي، ومكتبة القموي ١٤٠٦
ط. وحرث اللؤلؤ - مخطوطات الخزانة ١٩٨٤ ط. الخطي.
وأما نسخة ١٩١٦ ط. فتمتددة وحسن الزمان ١٩١٦ ط.
والقموي ١٤٠٦ ط.

وكل ما يتعلق بكتاب القاضي، والقاضي من شروط ومهرها، حرمانت لنفسه باختلاف الأبدان والأحرف، وقد وصح المفتهاء بضرورة شروط حسب ما يراه صاحب في أصولهم وقوام الأمر في ذلك هو الاستيفاء من أن المكتوب صادر من نفس عصى بكتابة ما كتب

وقد عبرت لإحصاءات والأحرف وتضمنت جوانب المهر بكتاب في التصور الحديث إجراءات تصو كتبها إلى نصيب والاعتناء، ولا نافي عما ولا حكماً فيها، ومن ثم فلا بأس من تطبيقها وتعمل

٢

حجبه سقط وانظم !

٣٨ - مذهب الخليلي والأكبره ووجه عنه الكيفية وأحد أقوال ثلاثة لإمام أحمد أنه يعمل بالخلف إذا ثبت به وقد توجه فيه رتبة من يحل كسب أو يبيع وذلك في الأموال وما يشبهها كما ثبت مع شبهة كحلال الكسب ورجعة. وهذا في معاملات بيع الناس.

أما ما يجده القاضي في سجلات السابقة على توبه فذهب المذهب والأكبره، واشتهر من مذهب الشافعية، وأحد أقوال ثلاثة لإمام أحمد، أنه يعمل بما إذا انتفى إليه.

وبالسبب لما وجد في سجلات التي تمت في عهد الفقهاء مجمول عن أنه إن يقر أنه حكمه وذكر المحدث، فإنه يعمل به ويتخذ. وهذا كذا في إذ أنكز عليه من يذنب عليه ما فيه.

في غير هذه، والنص

وعند المالكية والمذنبية عن قضاء بكتبه سفاقي إلى سفاقي في الأموال والحدود والمصاص، وكل ما هو من حقوق بعباد

وعند المالكية بين كتاب القاضي إلى القاضي في المال، وما بعده من المال، كالقرض والنصب، ولا يمين في حدته تعالى، ومن قبل في هذا ذلك، كل نصيب من الكسب والطلاق والبيع وكتب أهل روايتين فكلما حقه فله في غير أنه حق في سلفه، فلا يمين له، وإن قبل به حق لأدمي، مهر كاتقصاص

في كل مذهب تعقيلات وشروط :

فهم من يشترط أن يكون بين القاضي بكتاب واقفاقي المكتوب إليه بعباد مهر، سواء كان مكتوب به حكماً أم شهادة، ومنهم من لا يشترط ذلك، ومنهم من يشترط صحة في الكتابة، يشهدان دون احكام

ويشترط بيمين البعتهاء أن يكون كل من الكتاب والكتاب، إنجه على ولاية القضاء حين الكتابية، وبين الحكمه ومنهم من يشترط أن يكون كل على ولاية حين الكتاب فقط

ومثل كذب القاضي إلى القاضي، أنه يكون سفاقي في بلد واحد، ويؤدي أحدهما إلى الآخر مشافهة (١)

(١) انظر المسجل، ٥٤٤، زحرفي، ١٢٢ ط، المارة في تاريخ، ٢٥٥ ط، لا يثبت في نفس، ١٢٥ ط، ويصفا والدة في ٧٠، ويصير في ١٢٩، والرمح، كل امرأ في ٢١ ط، لول، ١٤٥، ٣٤٨ ط، الله

لغضاء يقول أهل النخلة (الخيرة) :

٣٨ - أنفق قته ، الطاع على سائر الغصاء ، يقول
أهل المعرفة هي مختصون بمعرفة ، إذ كثر سباقاً
سهره ومن ذلك الاستعانة في معرفة قدم الغيب أو
حقيقته .

ويرجع إلى أهل الحب والمعرفة بالحراج في معرفة
طول الحرج ، وعنده وغيره ، وقد الذين يتوكلون
استيعاب الغضاء ، وكذلك يرجع إلى أهل المعرفة
من الغصاء ، فلا يطلع على غير ذلك كالغصاء^{١٦}
الغضاء بالمتخصصات :

٣٩ - الاستخصص في المنة اللامعة وتعدد
معارف وفي الاصطلاح هو استبقاء النوع
لثبوت الحكم حتى يثبت خلافه .

وقد ذهب جمهور (المالكة والحنفية وأكث
شافعية) إلى أنه حجة سواء أكان في الشيء أم
في الذات ، وأما حجة هذه بطول الآراء عندهم في
معرفة بين الإصلاق والخصيب ، فهم من جمع
معرفة ، ومنهم من قبلها ما أنه حجة بطول لا
بالإثبات .

وللاستقصاء بآراء وأقوال ، وتفصيل ذلك
مطلوب (متخصصات)^{١٧}
لغضاء بالمتخصصات :

٤٠ - من حال الغصاء في الغصاء ، فحينئذ
ما في عرف الشرح ، فمتصل في الغصاء بالله بارئ
ورجال ، بسببه مجموعي ، وعدد مجموعي ، وهي

١٦ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢
١٧ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢
١٨ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢

١٩ - من مجموعي ، على وجه مخصوص .

٤١ - وفي الغصاء يكون عند وجود قبل في غصاء
لا يعرف ذلك

عنده ، حالت والتمسعي وأحد في إحدى
أروايق من غصاء إلى أنه إذا لم يكن هناك غصاء ولا
وث (أي شيء ذو روح) ، فغصاء على غصاء
الغصاء (كاسه هذه الغصاء كاسه الغصاء) ، فغصاء
عن المدعي ، والغصاء من كسرك وليس في ذلك
بشيء ، لأن كسرك من كسرك ، ولا شيء في
الغصاء ، فلا عمل بالمتخصصات ، فغصاء غصاء
بغصاء ، وغصاء غصاء ، فغصاء غصاء .

وأما في كسرك ، فغصاء غصاء ، كاسه الغصاء
وغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
لا شيء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء

وغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء

وفي ذلك تفصيل واختلاف ، بطول به ، فغصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء

٤٢ - الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء
الغصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء ، فغصاء غصاء

١٩ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢
٢٠ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢
٢١ - نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢ ، نسخة من نسخة ١٠١٤٢

الكل، كسلا، الجنازا (١)

ب- مترك لموجب إذا علم مراد القرض به
شبه في الحكم.

وأما إن اعتبه غير مردف للقرض به وهو صريح
عينية - فإنه يأنم الفرد - وكذلك الخدم -
متركه أيضاً ليس كأنه ترك القرض (٢)

ج - نزل اسم إلى كتاب من الشريعة:

د كسب لسة المتركه من شعتر الذهب
كالأذن والخصاعة متركه بغير الإثم من خدعه في
مجلسه. وكذلك الإلزام بترك الله بتركه موجب
لغيره عند الصبي. ولحق أن ترك القرض والزوج
والسنة المتركه في هذه الحالة كله يرجع إلى الحرم (٣)

د - فعل حرام ومكروه

فعل إثم موجب للإثم أما مكروه جاز كان
مكروه كراهة عريضة بأنه طاعة الله أو كراهة
مكروه كراهة تنبيهية فلا يترتب (١)

ترك المباح أو طاعة

ه - لا يترتب من فعل شاح وتركه ثم ولا كراهة
مثل الفصل، القرائن والمطالع.

الإثم وغواض الأهل:

ه - تمنع الإثم بأفعال المكروه والسيء ونظيره

إثم

القرض

١ - إثم من هو القرض يقين أنه يعمل ما لا
يجز له في إصلاح أمره إلا أن استغنى
بغيره وعنت اعتق له لزوم العبادة والاختلاف
من استمر يقين جدير على حوار الخطر ومنعه عند كل
من القرض (٢)

الافتقار دت تخلصه.

٢ - الدسب: من هو الإثم وعي الله بكون
مراداً للإثم (٣)

الخطيئة - من طالب المنع من عبادة، وهي
بهذا المعنى يكون متعاقب للإثم. لا تطلق على عبادة
بمعنى فتكون بهذا المعنى متعاقب للإثم. إذ الإثم لا
يكون إلا من عبادة (٤)

الحكم الإجمالي

٣ - بمنع الإثم بمنع الأمر ب

أ مترك القرض بآية نازلة فرض الله، كترك
نصلا. وكذلك دشم غارت عرض لكفارة إذا تركه

(١) لسان العرب، والصحيح (٢)

(٢) من قال به ١٢٥٥ ط ١٢٥٥

(٣) الصحيح القيد (٤)

(٤) لسان العرب - صفة من يعرف في الله من ١٢٥ ط ١٢٥

الكل

(١) فروع جليل القوت ١٢٥ ط ١٢٥

(٢) الفتاوى شاطبي ١٢٥ ط ١٢٥

(٣) الفتاوى ١٢٥ ط ١٢٥

(٤) الفتاوى ١٢٥ ط ١٢٥

ولا يخرج استعمال اسمعيل له من المعنى
التعريف

والإجابة له تكون بالفعل كجعله اسمعيل بن
سومعة، وقد يجوز القول سواء ألتحقه كره
سلام، أم يفرق، أفراد صفه كنعم وبل، حيث
يؤيد في الإحكام
وقد يكون إشارة للضرورة،
وقد يفسر مسكوب إعرابه كسكوت ذكره
مشهد في السكت

والسكوت: فب مفهول وحلال براميه،
و يرجع به في مواضع^(١)

الإثم والحدود

١ - في تخصيصه وبذلك في زعمه العديد لا
يذهب لأثناء، لعصبة الأخروب ولا يكون
مظهراً، وقال كشاف في مظهره حسد، ومع
مظهرو سكره^(٢)

إجسابة

التعريف :

الألفاظ ذات الصلة،
٢ - (عامة هي الإجماع والعبرة،
والإجماع هو يكون عامة وقد لا تكون،
والإجابة ذات أن يسميها طلب، أما الإجماع عند
ذلك لا طلب

بالمعنى هو التاميق والرضا، أما الإجابة عند
تكونت بقاء رضا وقد لا تكون^(٣)

حكم الإجمال :

٣ - يختلف حكم تكلمي الإجماع بحسب الأمر
مطلوب

في إجماله في دعوة الإسلام، وفيه في عويف
به الإسلام من فرائض الدين، وأجاب الأمير للعهد،

١ - الإجابة في اللغة رجع الكلام،
والإجابة والإحصاء معنى واحد، تقول أجمعه
من سره واستجاب به دواعي نفسي وأطاع،
وأجاب له وعاءه قبله، واستجاب ما كذبت
وحوب استوفى حد يقضي إقراره، وقد يحسن
إجماله، ولا يسمى جواباً إلا عند الخطأ^(٤)

١ - كشرح مسلمة بنون ١٦٦ ١٧ ٢٢١ ٢٢٢
٢ - في القاموس والمصنف ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
٣ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
٤ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

١ - حنبلي بن عدي ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
٢ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

٣ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

٤ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

٥ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

١ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
٢ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

٣ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩
٤ - في القاموس ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩

أمر وليه بلا حياء^١،

وَمَا كَانَ مَدْفُوعَ حَرِّهِ عَنْ أَمْرِ، كَمَا حَبَابُ
بَسْتِجِيَّةٍ، وَحَبَابُهُ أَمْرٌ وَاحِدٌ مَائِدَاتٍ، حَتَّى إِذَا
عَمِلَ نَقْدَهُ لَا عَابَةَ

وما كان يصحح الخصومة واستارده، كبحانه
بعضى هذه المراءى الفاضل، وكالإيجته في عمل
شهادته، فهو واجب بالحق (٢٢)

وهو يكون الإحصاء مستحضر كما في قوله
(هي الـمـنـولـة) مثل : بقول :
وهو يكون الإحصاء مستحضر كما في قوله

(١٦) أما دراسة في اقتصاد عربي فكانت الإحصاء
وغيره من علوم المعية بالنسبة

يقام الاحتفال من أمة حسانه وفيه يلقى الجمهور
على عروجه (السلام من أمة بدعانه وعيله) (٧)

[illegible]

(٢) التقييم العام للكتاب: ٩٥٪
 (٣) التقييم الخاص بالأسلوب: ٩٠٪

(١) این محاسبه در ۱۳۸۲ و به شرح تصویر زیر انجام شد.

مهندس ...

٥٠ سبب الصاعدين ص ٢٦٦ - ٤٣ = ٥١ كيد، وخرق
للمرأى ٨٩/١ ب ١٤١٨١ كد القرب، وكتاب الطلاق
٢٣١ - ٢٢٥/٢

(١٠) اتمتہ و صنعتی علاقہ بندی

(v) $\mathcal{A} \subseteq \mathcal{B}$ and $\mathcal{B} \subseteq \mathcal{A}$ are not possible.

١٠٠٠

٤ - إصلاحات أحكام متعددة متصلة في مراتبها ، ومن ذلك إحياء نوعه في باب الكاخ ، ورجاءه الوديع في باب العهد ، وفي باب الصلاة ، ورا السلام أثناء عطية الحسنة ، وخصي مداء جملة والإحالة (النيل) ٤٠٩ ، كاليحيه والنيل وغيره

إجارة

المفصل الأول

بدرية الأسيرة :

١ - الإيج ذوق النعومة بلا حرة، وهي كراء الإيج^(١٧) وهي كسر الحرة، وهو شهيد وحكي الله على تأخيد وهو عوى العمل، وبنا الفصح أيضا، فهي غلظة لكن على مر اورد أنه مدح ' تأخير وأجر جردا واحدة، وعلمه فذكور بعدد ' وهذا المفسر هو السيد طهيري (الأصل للإيج^(١٨))

٩ - وقرنها الشده ، - ما بعد مباحثه على
تبيين منهج بعض (١)

ويعلم 'الكب' غلاماً بعد الإحارة - لطفه على

١٧٩٦ هـ - ١٨٠٢ هـ

[illegible]

(۱) بزرگ ، و شایسته اللہ = (۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩ م

الأول: - في الجزء الأول من العمل، والذي

تاريخ النشر: ١٩٨٧

أحيراً ما نفوس به وه بطفه نجوه (١) وكذا قد فقه

عليه الصلاة والسلام وتقرر

وأن الإجماع وإن الأئمة أجمعت على العمل بما صدق
عصر الصحابة وإن الآن (٢)

ولأن دليلهم من المأمور قل أن الإجماع وسيلة
للتجسس على الناس في الحصول على ما يتبعونه من
المدافع التي لا ملكت عند في أممها، فالدعوة إلى
المدافع كالحاجة إلى الأعداء، فالنفس تحتاج إلى ما
أحبه، وليس محتج إلى عدل القدر، وبراءة حاجه
سأسي أصلي في شرع العمود، يمشي على وجهه برفع
به احسنه، و يكون مواجهاً لأصل الشرع (٣) فلهذا هي
حكمه بشرعها

الفصل الثاني

في كذا عقد الإجماع

بمبدأ

١٠ - مختلف المذهب في تعدد أركان عقد
الإجماع، فاجتهدوا على أنها الشروط (الإجماع
والقبول)، والاعتقاد، والاعتقاد عليه، شق
والاجراء)، وذهب الحنفية إلى أنها خمسة عقد
ولأنها اعتقاد والاعتقاد عليه فأطراف العقد ومن
مضمونه، فلا قيام للعقد إلا باجماع ذلك كله
فالخلاف باطل لا شرة له.

(١) أنصرف امر ساجد في «مردود» والشافعية في «سراج»
في الإجماع

(٢) القيداع ١٧٣٤، ١٧٧١، والقصور ٧١/١٥٥، والفتاوى، وبذلك
الفتح ٢٤٦٧، ١١٧ ط جلال ١٧٣٧، والفتح مبين

١٧٥١، وسأله المبدأ ١٢٢، وبهاه المساج ١٧٠٩، ط
١٧٣٧، والفتاوى مع الشرح الكبير ١٧٦٩ ط، لمارة ١٧٣٧

(٣) القيداع ١٧٥٠، ١٧٠٩، والفتاوى ١٧١٠، وسأله
المبدأ ١٧٢٢، ١٧٢٨

الإجماع.

٨ - مغرق الإجماع (في الإجماع الشرعي) عن عهد
الإجماع (أي مبيع غير شرط مع المص، في
أن الإجماع مكتوب لهم فيها من السأله والتملي من
الأحمر، أن الإجماع ذلك وأصل كلاًهما من
نص (الأحمر).

عقد الإجماع (حكمي التكليفي) وبذلك:

٩ - عقد الإجماع الإجماع به أنه مشروع على حين
(١)

والدليل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع
والمعول

لما «الكتاب فيه قوله» (قَدْ ارْتَضَى لَكُمْ
عَاتِبُهُمْ أَحْمَرُهُ) (٢)

ومن اسمه ما روي «بوسع الحديث رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من
سأله أحمراً فليقله» (٣)، وروي «فقطراً»
لأحمر، قبل أن يفت عره (٤)، وروي: «ثلاثة»
أن تصعب يوم القيامة» وعندهم وحلاً «استأجر

المصنف ١٧١٤، ١٧٠٩، والفتح ١٧١٤، وبعده منه

١٧٢٢، ١٧٢٨

١٧٢٢، ١٧٢٨

(٢) مذهب: «مراد من المصنف» «دواء النبي من أي
قرب، في حديثه» «لا ساجد ريل في ساجد»
ورواه من أي مذهب وهو مستطاع وشاهد من
مبدأ رواد هذا البراء من أي مذهب رواد هذا
والقيداع بلفظ «من ساجد» «المبدأ»
قريبه «وهو محمد أحمد من ساجد من أي مذهب
محمد» «الفتح» «الفتح» «الفتح»
مذهب في أحسن وراداً «الفتح» «الفتح»

في الساجد من ساجد

١٧٢٢، ١٧٢٨ في الوجود من ساجد

اسمعت الأول العقبة وشروطها

العقبة.

١١ - صيغة عقد الإجارة ما بين بائعها وإراد
المشتري من خط أو ما بعده من ذلك بيجاب
يصدره المالك، ويؤخذ بصدوره التمسك على ما يرى
احتماله، في حين يرى الخدمية أو الإيجاف ما يصدر
أولاً من أحد المتعاقدين والعقد ما يصدر من ذلك من
الأخر.

وبعضه في الكلام في أصبح مؤلف عند الكلام
عن العقد
١٢ - وهو العقد المسمى على أن الإجارة تعقد بأي لفظ
دال عليها، كالاشتجار والاكتراء والإكراء، وتتخذ
بأكثر تلك هذه الألفاظ بكاء، لأن الألفاظ
إجارة، كما سمعت بوجهة من معناها شهر أكاء،
وبعضه في أن تسكن المارة شهر بكاء، أو
ملكك مائة عام هذه الألفاظ بكاء، أو مؤمنك سنة
هذه الألفاظ بكاء بكاء، أو سمعت إنك هذه
الألفاظ في شياطة هذه أو في ذابة حبلى كماء أو
في عيني، في مكة، فيقول - قلت - سمع أن هذه
الألفاظ لا يوجب في الفقه لذلك ملك أو فلاح في هذا

ألفاظ تعينك القيمة بعض

١٣ - ونحوه الخلف في ذلك حتى قالوا: يصدر
الإجارة بلفظ أكره أو في معناه كذا كذا، سواء
أصدره إلى نفسه، أو أكرهه أو أكره بكاء، أو
أصدره إلى الغير، أو قوله أكرهه مع هذه الألفاظ
أو ملكك بكاء، ونحوه أيضاً بلفظ بيع مائة إلى

(١) الفهرست شرح لغيره الألفاظ ٣٧ ط بولاق، واحد في

المنهج ١٠٩١: ١٠٩٢ مؤلفه الخليل ٣٨٠/٥ والشرح

المصنف ٧٠/، وصاحب الفهرست ٢٤١، وصاحب

الفتح ١٢١٦ ط ١٢٠٧ ج

سمع، وهو قولك سكتك معها، أو سكت سكت
بذره ونحوه، وإن لم يكن سكتين - المتعاقدين -
صرفاً المقصود انقضاء بأي عقد كذا من الألفاظ
أي حرف ب سكتك مقصوداً، فيلزم التراجع
بذلك مما لا يعطى بذلك، بل ذكره مطقة (١)
ونحوه ما سكت البيع معاً أو لم يبيع قول
عبد خنيفة أكره، وقول عبد الشامة، لأنه صفت
من البيع، لأن سكتك يقتضيه التمسك فيه من
حرف، كالبيع، كما سكت مطقة (٢).

١٤ - وفي القول الأصح عند شافيه وقول عند
الحنفية لا تصح الإجارة بلفظ سكتك معاً،
لأن الشفعة مخلوكة بالإجارة، ولفظ البيع وضع لطلب
سكن، وذكره في المصنف، لأنه ليس بكنه
من المصنف، ولأنه يخالف البيع في الاسم والحكم، (٣)
ولأن بيع المملوك باطل، وصاحب المصنف حكاه
وقبيل أحمد حكاه يقول الحنفية (٤)
الإجارة بالمعطاة:

١٥ - أجاز الحنفية والمالكية والمطابقة المتأخذ
بالأعمال في الأشياء المحبسة والصفة ما دام الرصد
له تمسك، وهو المقصود، وهو قول عند المالكية
أشاره سيوطي وصاحب الفهرست القوي الحنفية
مخولاً بأنه في الأشياء المحبسة دون العقب، وهو
أبو الأكره عبد الشامة، والمذهب عدم البيع،
والفرد ما لا يملكه غيره فلول، كأنه يكون النص

(١) كتاب البيع ٤٥٧/٥، ٤٦٨ ط مطبعة انصار الله

(٢) الفهرست ٣٨٥/١ ط مجلس الفقه والفتوى بمكة

١٠٩٢: ١٠٩٣

(٣) مناقب المسبلي ١٢٢/٣، والفتح ٣٨٠: ٣٨١ وباب الفتح

٢٩: ٣٠، والجوهري ٧٤٦/٣

(٤) حاشية ابن حجر ٣٠٥

في الأصل عندهم في أن الإصاحبة صحيحة في بيت
في البيت. لا هي كانت واردة على الأغلب، إلا في
بعض صور مستثناة أحدها في الإصاحبة في جاءة
لأغلب في بيت البيت في البيت في البيت
بعضها فيها ربما سبب، كأنه بعد الإصاحبة في
بعضها في البيت، وربما الإصاحبة على سبيل التجميع
في البيت، وربما الإصاحبة في البيت على سبيل
أن تكون في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

٩٧ - (١) كان الأصل في الإصاحبة في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

١٨ - (١) كان الأصل في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت

وقد ساء الإصاحبة في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت

بجاءة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

بجاءة في البيت في البيت في البيت في البيت

١٩ - (١) كان الأصل في الإصاحبة في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت

بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

بجاءة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت

بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

(١) كان الأصل في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت

بجاءة في البيت في البيت في البيت في البيت
بعضها في البيت في البيت في البيت في البيت
الإصاحبة في البيت في البيت في البيت في البيت

خلاص وبمعين الحق في ذلك،^(١٩) قوله الكلام عن التبريد وهي مهمة عامة.

٢٧ - كذا يشترط بمقدار الإجارة - فصلاً عن شروط الاستعداد والتعهد - صدور تعهد من به ولا يشترط كذا يشترط كذا لخصه من شرط خيار، إذ خيار شرط مع حكم العقد به، ولا معنى لعدم التعهد، لا حد.

و يشترط لزوم الإجارة، فصلاً عن جميع شروط سنداً، شرط من أي خيار وهو مكتوب لا يصح الإجارة ب مدة الخيار، لأن خيار مع عدم العقد في حق الحكم ما دام الخيار قائماً، خاصة من أي خيار، دفع بين من به واشترط خيار في الإجارة عند كس من حقه^(٢٠) والحقبة^(٢١) وتكون له في الإجارة من بين

في الإجارة في اللغة عند منع العقد عليه خيار المستوطع و كذا سموا في قول الله في الإجارة عن معنى^(٢٢)

ب بقال ب هذه الصورة من قبل تطبيق الحظ من لآخر - وهو جاز - لا معنى للإجارة^(٢٣)

١٩ - يشترط في الصيغة لأشعار كذا ب تكون واضحة دلالة في لغة المتعاقدين، وحرها، لاطقة في سرعة، دون ثوب أو ثوب، إلا ما يجي من ثوب الإجارة من شئ، كأن يقول: "تبريد هذه الدار بكذا شهرية أو هذه الدار بكذا، فصل في إحداهم - على ما صيغته عند كلام عن على

٢٠ - و يشترط أن يكون القول موافقاً للإيجاب في جميع سرياته، و يشترط أن يكون له وجه، وبالآخره السي أوجهاً، حتى يرضى به العقد من طرفه، كما يشترط اتصال القول بالإيجاب في نفس العقد إن كانا معاً، في أي نفس اعظم إن كانا متعاقبين، دون أن يفصل من القبول والإيجاب فاصل متطابقاً عند الثاني، لا يشترط اتصاله، ولا فاصل بين موضوع العقد، أو غير العقد، في العقد المتعاقبين، و يشترط أن يكون له وجه عاملة للقبول، و لا على تمام الترجمة^(٢٤) ويبدأ ذلك في مصطلح (عقد)

٢٩ - و يشترط في الصيغة لخصه عند تعهد تمهيداً، بشرط يدها من معنى العقد، أو يدها مصدقة لأحد المتعاقبين أو غيرها لا بتضييع العقد كأن يشترط أن يضر له صفة ليس فترة، على

(١٩) المستأجر القديم ١٩٨، و قوله المصحح ١٩٨٥

والدائم ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨

(٢٠) المصحح ١٩٨، والفتاوى المندوبة ١٩

(٢١) طائفة العقد ١٩٨٢

(٢٢) كذا في شرح ١٩٨

(٢٣) المصحح ١٩٨، كذا في معنى

(٢٤) مصطلح التفسير ١٩٨، ومطالع في المعنى ١٩٨

بالمعنى المصحح ١٩٨، و قد أورد المصحح ١٩٨

في ١٩٨، ط ١٩٨

(٢٥) المصحح ١٩٨، ١٩٨

إشارة نصي:

٢٤ - حاوره النصي صرح به دأجرا من فيه
يصحح إن كان مدونا له من واه، خلافة الشصيه،
او صرحه مطلقا، فزى وصت اشحن آخر، واسبقوا
هل هو النصي او امر ش. (١١) فزى كان محورا
عليه كذا العقد موقعا على (زحازة عبد احصيه، وفي
لراحح عبد مانكية وروايه عن احمد، لان تولايه
شرط سعاد لا للصحة، وكان العقد غير صحيح عند
لشغب، وفي ثوب عبد المالك وروايه عن احمد، لان
للولاب عنده شرط صحة لمصر وامداد لا
يعتد.

٢٥ - راجحان مر له تولايه عن نصي حتى
النصي رماه بالده، توجد (ثابتة من لشر) ولذا
بيع النصي جل الله له سي تم عيا بعد الاحايه
فهي ثوب العقد لم كان، فليل ملزم العقد لأن عند
لارم عند يمن تولايه، فلم يلقى بلولج، كما روي
داؤد او روجه وهو قول لشغب الخيره الشيرلوني
لصحيح لي الكذهب، ولحق لاجابة لشره ابن فالحه
لذهب، وهو ذهب الحظ في ايراد انوار.

والاجباء انساني انه يصير ميرلازم، ويكفي في
الاجابة، لأنه مال بلوحي الذهب كولاين، وهو ذهب
لما لكبة، وقول عند كل من الشصيه واحدا له،
ولشغب الحذهب في اجابة هس لاصير، لأن في
ستيفاء بعد امراره لأنه بعد ابرم ملحقه لأنه
من مذهب الناس، ولذا ياتق حدث شيث نصي.

بحث الثاني

الباقي من شرط بيع

لعاذان:

٢٥ - من أركان عقد (عده عند غير عديم
باعتدك) لشر واستأجره، ولشغب يعتبرها من
لطرف بعد لا من ركانه.

ويشترط فيها ثلاثة المعد المعد، ولا يصح
لإشارة من عيون ولا من نصي الذي لا عد، فلا
خلاف في أب لا سمعك إلا من حائر لشغب في

ويشترط في لعاظين بلصحة أن يقع بي في
سرحي لعا وقع العقد شيث، لذكر، فإنه يصح.
كم يشترط الشصيه وعنده من مذهب نصحه
ولايه إنشاء العقد، فعند لشغب يصير عدم
دسا.

ويشترط في لعاظين لله د عبد في حصة ألا
يكونه لساقد مرشدا إلى كاد رجلا، لأنه يرو أن
بصراته تكون مرمه، بيا لعاظان (مردود، مهاد
لا يشترط لكا ذلك لأن لشغب لمرمه عدمهم
بأد (٣)

كما يشترط أن يكون اءد له ولأد إنشاء بعد
عده حصيه ولأد لكا لدين بروف، تولايه شرط
لشغب، س يرى الآخرون أب شرط للصحه كسبون.

١ - يجوز - يكون مذهب لشغب من لشر، وهو
مستأجر لعل في مذهب وشوب أو مذهب
والشر صميم، بل لملو لمرم من لعل لكا
لشره وقت مذهب ١١٠٠ - ١١٢٠ من مذهب الأحكام
لعله على لشر.

(١١) لكا لشر ١١٦٩، ١١٧٠، ولشغب لشره ١١٠٠ - ١١٢٠

(١) دونه الظاهر ١٢ - ١٠٩، ١٠٩

(٢) القاصح في المصنوع ١٠٩٦، ١٠٩٧، ولشغب ١١٦٩، ١١٧٠.

ولشغب لشره ١١٢٠، ١١٢١.

وموصوف ويصلون لوعين^١ استشار سائل مدة لعل
سببه، وشجونه عن عمل معنى في الذم كسياه
لرب وربي هم
الثاني: جارة من موصوفة في الذم.

الثالث: جارة من معب لثمة عدة^(١)

ويشعره لاعتداد الإجماع على المسألة شروط
هي:

٢٧ - أولاً: ما تعد الإجارة عباً لا على استهلاك
الشيء، وهذا لا خلاف فيه، غير أن ليس ربه ربح
لأن هلك من جوارها في كل سبيل ذلك كما سجد
مبناه كما توسع للشعب في المنفعة فادعوا الكثر
من القصور^(٢) أو يسرع على هذا صور كثير، حيث
بها البعض تبعاً كما جاز النظم، واترأه بسطل،
ومستجار شجر للشر.

فخصية بقول من أن الإجارة لا تستند على
الآلاف بحمد ما، والثالثة متروكة على أنه لا يجوز
استيفاء عويص مبدئاً، كما نص الحديث على أن
الإجارة لا تستند إلا على ما يسرق مع ما لا نفع
إلا إذا كانت اندماج بمصير أسيد وهذا إنباف ليس
كاشفة للإجماع^(٣)

٢٨ - ثانياً: أن تكون المنفعة متعده مقصود
الاستيلاء بالقد، فلا يبعد القدر على ما هو جاح
بدونه نص لأن إنباف في ذلك منه.

وأما ذهب في تطبيق ذلك بشرط بين مصير
ومرغ وأكرهم في تطبيق الخصية، حتى يجمع م

(١) القتيبي، كشف المحجرات، ٢/١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢

يجهروا لشجار الأشجار بالاستغلال به ولا
يصاصف للظرف. ويقرب هم المكينة، لكنهم
أجازوا إحارة المصاحف وقد كرهوا ذلك في توسع
اختلافه، حتى أجازوا الإحارة عن كل صفة
عبادة، ويقرب منهم انتفاعية، لا يجوز يجهروا
بعض ما أجازوه الخفية، كإحارة النماز للتمسك،
ولا شجار بتعطيف الثياب، في القرب الصحيح
عندهم^(١).

٢٩ - قاساً : ويشترط أن تكون صفة عبادة
الاستيقاد، وليس طاعة مظهر، ولا عبادة
محمودة. وهذا الشرط موجب لتعيل وحذف أي
استدعاء مذكور بعد (١٠٨: ٥)
٣٠ - وأيضاً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

٣١ - قاساً : ويشترط أن تكون صفة عبادة
الاستيقاد، وليس طاعة مظهر، ولا عبادة
محمودة. وهذا الشرط موجب لتعيل وحذف أي
استدعاء مذكور بعد (١٠٨: ٥)
٣٠ - وأيضاً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

٣٢ - قاساً : ويشترط أن تكون صفة عبادة
الاستيقاد، وليس طاعة مظهر، ولا عبادة
محمودة. وهذا الشرط موجب لتعيل وحذف أي
استدعاء مذكور بعد (١٠٨: ٥)
٣٠ - وأيضاً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

(١) المتعلق بالصفة (١٦٩)، والبدائع (٧٥١، ٧٧٦،
وإحارة المصنف، ٩٠٠، وشرح المصنف، ٩٠٠،
والنهي (٣٦١، ٣٦٢)، وحاشية المصنف، ٣٦١،
لجاء (٢٦٢، ٢٦٣)، والمحرر (٢٥٩، ٢٦٠)، والنهي (٢٦١، ٢٦٢)
٢٥٢٥٩
(٢) المتعلق بالصفة (١٦٩)، والبدائع (٧٧٦، ٧٧٧،
والنهي (٣٦١، ٣٦٢)، وحاشية المصنف، ٣٦١،
لجاء (٢٦٢، ٢٦٣)، والمحرر (٢٥٩، ٢٦٠)، والنهي (٢٦١، ٢٦٢)
٢٥٢٥٩

٣١ - قاساً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

٣٢ - قاساً : ويشترط أن تكون صفة عبادة
الاستيقاد، وليس طاعة مظهر، ولا عبادة
محمودة. وهذا الشرط موجب لتعيل وحذف أي
استدعاء مذكور بعد (١٠٨: ٥)
٣٠ - وأيضاً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

٣٣ - قاساً : ويشترط أن تكون صفة عبادة
الاستيقاد، وليس طاعة مظهر، ولا عبادة
محمودة. وهذا الشرط موجب لتعيل وحذف أي
استدعاء مذكور بعد (١٠٨: ٥)
٣٠ - وأيضاً : ويشترط في اسمه لصحة الإحارة
القدر على استعمالها حقيقة وشرعاً فلا يصح إحارة
أداة القنطرة، ولا إحارة المنصب من حجر لتعصب،
سكونه ممنوعاً عن تسليمه، ولا الإطعم والأش
لصحة صفة، فهي منافع لا تحدث إلا عند سلامة
الأسباب^(٢).

ومن هنا يتبين أنه لا انقياس من الشائعية مع جمهوري عكس العرف
٣٥ - وتنص المادة السادسة من قانون الإيجار على ما كان
سبعة معروفة بها، كاستخدام المورس بسكنى.
في اليد إذا كانت مطومة كمن يدور المطومة معلوماً.
والتفاوت بكثره سكان يسير، كما يرى الخفية.
و يرى المصالحات أن كل ما كان آخره يجب
بالتسليم، ولا يعلم وبه التسليم، فهو داخل، و يرى
الإمام حوازي.

وهذا الشرط غير معتبر، ولا يحد منه في بعض
الإيجارات، كالقيد لخدمة، والقيد للطبخ، والتوب
لنبي. وفي النسخ لا بشرط.^(١)

والمسألة ومساواة المصداق، فهم يشترطون
أن يكون المدة معلومة في إيجارة السكنى، كالدور
والأرض والآدمي بخدمته أو كالمعاشي أو للشيخ أو
سحياحه، لأن المدة هي الضابط للمعروف عليه،
و يعرف بها. ولعل في أنه يشترط أن يثبت عن
نظر من له العيب في أن طالت المدة وأما إيجار
سكنى لخدمة معلوم، كخدمة ذبب موصوفه في المدة
بتركيب عليها إلى موضع معين، فإنه لا اعتبار للمدة
فيها.

وبما أنهم انشائية في ذلك عمداً^(٢)

ويقرب عن هذا المالكية، إذ لا خلاف، بحدود أكثر
مدة في بعض الإيجارات، كإيجارة الدابة لخدمة،
والعائس خمس عشر عاماً، والدور حسب حاجته،

بعض الإيجارات، كزوجه المصلي في إيجار العلف
على إيجاره الأرض سزوا، ببيت الشائعية يشترط
ذلك^(٣)

٣٤ - ويظهر جمهور الفقهاء العرف في تعيين ما يقع
عنه الإيجار من مدة، وكيفية الاستعمال، وهو
أن العرف والمادة والتعارف في هذا يسيراً بصري
إن كان^(٤)

والشائعية في استعانة الأجر بعد شيئا
منه لخدمة لخدمة

الأول: أنه تلمس الإجارة. وهو قول المزني، لأنه
سبب ذلك قوله أجرة

والثاني: أنه إن قال له يخطا، فإنه وإن بدأ
الرجل، فقال: أعطني لا يخط، لم يقره، وهو قول
أبي إسحاق، لأنه إذا أقره فقد أقره بالآخر والعمل
لا يلزم من غير إجارة لخدمة، وإذا ما أقره لم يوجب
ما يوجب الأجرة، فلم يلزم

والثالث: أنه إذا كان لصاحبه مرفوعاً عند الأجرة
عن القبط لخدمة، وإذا لم يكن مرفوعاً بذلك م
يسرعه، وهو قول أبي العباس، لأنه إذا كان مرفوعاً
باعتد الإجارة صلوات العرف في حقه كالتسليم^(٥)

والرابع: وهو الخفية، أنه لا يكون بحال، لأنه قد
سأله من غير عرض فله بمسألة العرف، كقول
مدام إن أجرة

(١) المذهب ١/٣٤٥، ٢/٣٦٦، ٣/٣٧٥، ٤/٣٨٥

(٢) لعل المقتضى ١/١١٢، وفيه ٣/٣٧٥، ٤/٣٨٥

المصنف ٢/٣٧٥، والشرح المصنف ١/٣٧٥، ٢/٣٨٥

والتحقيق المصنف ١/٣٧٥، ٢/٣٨٥، ٣/٣٩٥

(٣) المذهب ١/٣٤٥، ٢/٣٦٦، ٣/٣٧٥، ٤/٣٨٥

(١) المذهب ١/٣٧٥، ٢/٣٨٥، ٣/٣٩٥، ٤/٤٠٥

(٢) المذهب ١/٣٧٥، ٢/٣٨٥، ٣/٣٩٥، ٤/٤٠٥

المصنف ١/٣٧٥، ٢/٣٨٥، ٣/٣٩٥، ٤/٤٠٥

بمسمى " يخرج منه " لأنه قد شهد عليه ما ذكرناه
وهي أعلى طرق الجمع.^(١)

والمالك يجب في بعض النسخ التي يمكن مع علم
الأجر بالتقدير يتحول وجهه المطالبة، يجوز أن
قد لا يستعصيه وذلك التصيب، أو أحصاه ذلك
التصيب، يجوز أن علم ما يستعصيه بعده، وعلى ذلك
في حد الفصل ولعل الزبون وجب عوف دعيه
ووجه الجواب العلم وذلك استعصيه، أو أحصاه،
وبنصف ما حطبت أو حدثت، ذلك حاز
عن "هـ" من ميل الحديث^(٢) وهي يصاح به "لا
يتصاح في الإجارة".

وقد أورد البرجمي الخميني حصة من هذا
المسألة، وهي أن يدفع من أمانتك غزلاً يستحق
بالنصف وقال بما يشيخ بيع صوره مدجة
انسان، بنكي قال في "العمارة الحديثة" - المصحح
نحوه.^(٣)

أثر الإعلان بشرط من الشروط الشرعية:

١٣ - إذا حصل شرط من شروط الانقضاء بطلب
الإجارة فإن وجدت صحتها، لأن لا يصح
موجبه في حق المحكم وهذه صفة واحدة، ولا
يجب فيه طلبة الأجر المسمى ولا أجر المثل الذي
يصح به إذا ما احضر شرط من شروط صحة شيء
لا يرجع لأصل العقد، انسي بمبرورته المصاح مع
الإعلان شيء من "هـ" لأنه لا يسم بتصرفه بين
المطلان وكما "هـ" يزود أن المصاح الممثل عالم

يهوتي من خلاصته " يجوز إيجاره في مسكني " أو
أخرى أو سروج امرأة، للصفة شبيه عليه السلام،
لأنه حصل التصاح بموجس الأجرة، ومنع ذلك
أخذه، إلا أن تكون الأجرة منعه من جنس آخر،
كإجارة مسكني بالخدمة.^(٤)

١٤ - ومن أهمها من لا يجوز أن تكون الأجرة
ممنوعة، أو بعض نتائج من العمل، مثلاً
هبة، كما هي من حرر، لأن إذا كان ما يجري فيه
بمصلح ما عدا الأجر، وقد هي التي صلي
له عليه وسلم في شهر الطحان^(٥)، لأن استأجر
يكون عاجز عن سيم الأجرة، ولا بد قادراً بقدره
محرره، وهو مذهب الحنفية والليكية والشافعية،
وبنحوه: سلب الشاة بمجدها، وطحن الخنعة بحس
مطحون بها، حوالة قدر الأجر، لأن لا يستحق
حدها، لا "هـ" المصحح، ولا بد من حل يخرج سيماً أو
نقشاً.^(٦)

وهذه الحفنة إلى حواز ذلك إذ كانت الأجرة
حرماً شائعاً مما عمل فيه الأجر، تشبهاً بالعارضة
والصالح، فيصير دعيه بداية إلى من يعمل عليها
بنصف ربحها^(٧) والزوج أو المثل من من فيه

(١) طه ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠،

ولا أدى إلى التمسك باليمين بالنهي.

وقيل: لا يرد من تمصيل جمع الأجرة ولو شرع،
لأنه فيض الأول بل فيضاً للأآخر

على أنه يستثنى من وجوب تمصيل جمع الأجرة
(عما إذا لم يشرع في استعمال الأخير) - على القول
بأنه من وجوبه يتبعه في الشرع وهي ما إذا كان
عمل الإجارة عليه للسفر ونحوها، وكانت مهلة
السفر بعده، والعمر في غير وجه سفر التمسك عادة،
وكانت أجرة كثيرة، فلا يشترط تمصيل جميعها بل
يكفي تمصيل البعض من الأجرة الكثيرة، وإذا
كانت بحيرة وحيه تمصيل جميعها وهذا في جمع
الامتياز والأخير، فليس مما أجرة إلا بعد التمام منه
الاختلاف، وأما عند الفرائسي فيجب تمصيل الجميع
وتأخيرها كلها في الواجب نفسه الإجارة إن وقعت بأجر
معيّن، والنهي صرف تمصيل البعض، لأن فيه يباح
معيّن بأجره، وليس لأنه دين مدين وتصدق في
هذه الحالة ولو عمل الآخر بالنهي بعد التمسك، إلا لا
يصحح إلا إذا شرط تمصيله وحصل، وقالوا: إذ أريد
الصانع والأخرى تمصيل الأجرة على الفرائز، وأصح
رب العمل، حمداً على المعارف بين الناس، فإن لم
يكن لهم متاع لم يفتش لهم شيء إلا بعد التمسك، وأما
في الأثرية في دار أو وحده أو في الإجارة على بيع
السلع كالمسرة، أو عود، أو غيره، فعند بعض، فإذا لم
يكن الآخر معيّن، ولم يشرط تمصيله، ولم يجر العادة
تمصيله، ولم يكن يتبع مصدرة، فلا يجب تمصيل
الأجر وإذا لم يجب التمسك كان ماوتاً أي كلها

بما تمصيل يقول الكاساني ما حاشاه، إن الأجرة لا
تتعلق إلا بأحد من الثلاثة:

أحدهم: شرط التمسك في من شرط نفسه
حل الله عليه وسلم: «للمسكون منه
شروطهم» (١)

والثاني: التمسك من غير شرط، فلياً على
البيع في حوزة تمصيل الثمن من تسع سبع، لأن
الإجارة بيع كما تقدم

الثالث: التمسك من مقتضى عليه، لأنه لما ملك
لمحوض مملوكة لوجوه الفرض في مقابلته، تحميها
للمواصلة للخدمة وتوسيع بين المتاعين. (٢)

٤٧ - والمعاينة عند المالكية التمسك (٣) بخلاف
البيع، فالأصل به تمصيل، إلا في أربعة مسائل
يجب فيها تمصيل الأجرة، وهي: إذا شرط ذلك، أو
حرمت به المصادرة كما في كراء الدور والدواب للسر
بل الخيل، أو إذا عين الآخر، كأن يكون شريكاً
معيّناً، فإنه يحسب التمسك، فإن لم يشترط التمسك
في هذه الحالة صدقت الإجارة ويجب تمصيل أجزائها
إذا كان الآخر لم يرضه والسامع مصدرة في دمه
لوحده، وإن شرط فيها فلا بأس، وإن لم يشرع لأكثر
من ثلاثة أيام فلا يجوز إلا إذا جعل جميع الأجر،

(١) حديث: «للمسكون منه شروطهم» في رواية حماد
والخامس من حديث أبي هريرة يصفه في الموقوف عند
شروطه - «ويستحب لمن سرق وجهه أن يمسك»
الترمذي، في رواية العمري في رواية أبي هريرة
أصل حرمانه لو سرق من الأجر وهو مذهب الإمامين
في رواية (٢)

(٣) الحديث: «١٢/٢٧» وأما قوله: «١٢/٢٨»، فيقال: لا

(٤) شرح المنهاج: «١٢/٢٨»، وحاشي الترمذي: «١/٢٨»

بجاء السأحر النعني لأخره

٤٨ - مذهب المالكية والشافعية (خنيفة والمالكية والشافعية والاصح منه المالكية) على جواز بخلو المستأجر على المالك المأجور الشيء الذي استأجره وقبضه في ماله المستأجر ما دامت المالك لا تأثر اختلاف المالك وفيه احداه كغير من جهاد المالك سواء أكان على الإجارة أم سريانه ونصب المالك من الخرافة إلى منع ذلك مطلقاً لأن الشيء على الله عليه وسلم « ليس من ربح ماء يمس » أو « ما يمس » ثم دخل و صلته علم بغيره وأول أصح لأن نص غير تام هذه نص للمذاهب.

بجاء المسأجر بغير المؤجر بغيره

٤٩ - مذهب المالكية والشافعية (إن مال ذلك مطلقاً) أي سواء أكانت الإجارة ثالثة مساوية أم رابعة أم ناعية ، لأن الإجارة بيع كما تقدم ، فله أن يبيع ما يبيع من جنس المأجور بغيره أو ينقصه كالبيع ، ووقفهم أحد في أصح لأمره عنده

٥٠ - مذهب المالكية والشافعية (إن مال ذلك مطلقاً) أي سواء أكانت الإجارة ثالثة مساوية أم رابعة أم ناعية ، لأن الإجارة بيع كما تقدم ، فله أن يبيع ما يبيع من جنس المأجور بغيره أو ينقصه كالبيع ، ووقفهم أحد في أصح لأمره عنده

٥١ - مذهب المالكية والشافعية (إن مال ذلك مطلقاً) أي سواء أكانت الإجارة ثالثة مساوية أم رابعة أم ناعية ، لأن الإجارة بيع كما تقدم ، فله أن يبيع ما يبيع من جنس المأجور بغيره أو ينقصه كالبيع ، ووقفهم أحد في أصح لأمره عنده

المستأجر ماله يوم ، ويمكن من سندها ، لزمه أحده ، أو به تمام العمل

٥٢ - وبجاء شافعية والمالكية (إن مال ذلك مطلقاً) أي سواء أكانت الإجارة ثالثة مساوية أم رابعة أم ناعية ، لأن الإجارة بيع كما تقدم ، فله أن يبيع ما يبيع من جنس المأجور بغيره أو ينقصه كالبيع ، ووقفهم أحد في أصح لأمره عنده

وإن كانت الإجارة من جنس مركب الأحرار كان ماله يوم ، ويمكن من سندها ، لزمه أحده ، أو به تمام العمل

وإذا نسب الإجارة ، وكانت على عدة ، كان المستأجر يبيع المأجور على إكل تلك المدة ، ويكون حيدتها على ملكه ، لأنه ما زال الكائنات تصرفها ، وهي مفسدة الإجارة^(١)

(١) - مذهب المالكية والشافعية (إن مال ذلك مطلقاً) أي سواء أكانت الإجارة ثالثة مساوية أم رابعة أم ناعية ، لأن الإجارة بيع كما تقدم ، فله أن يبيع ما يبيع من جنس المأجور بغيره أو ينقصه كالبيع ، ووقفهم أحد في أصح لأمره عنده

والشالعية يجبروا مطلقاً، عتقاً أو متقلاً، قبل
القبض أو بعده، وهو أحد وجوه المناقشة. ووجه
الثاني هم أنه لا يجبر قبل القبض، بناءً على عدم
جواز بيع دألم بيع^(١) ومع المنفعة يجوزها للمؤجر
مطلقاً، عتقاً أو متقلاً كان أو متقلاً قبل القبض أو بعده،
ويجوز استأجره.

وهل إذا أجرة ثلث للمؤجر الأول نحل الإجارة
الأولى؟ رافض. صحيح لا ينحل والثاني نحل،
وذلك لأن إيجارها للمؤجر الثاني، لأن السلم
مطالب بالأجرة للمؤجر، فيصح دائماً ومديناً من
سبه وتعدد، وهذا مناقض.

انطلب الثاني

الأحكام التبعة التي يترتب بها المؤجر والمعاجر
لتزاد المؤجر

أ- قسم العين المؤجرة :

٥٢ - يترتب المؤجر بشمك الساجر من الانتفاع
بالمستودع عليه، وذلك بتسليم العين متى انتهت مدة
أو قطع مسافة. ويقتل التلبيح توزيع العين المؤجرة
بشي لا يحقق الانتفاع المطلوب إلا إذا حسب
نحو

(١) الفتاوى الهندية ٤٢٧/٤. وهي حاشية ٥١٥ من د. ولاي
١٢٧٢ هـ. والمطاب ١٢٧/٤ في الوجع، والحدية ١٢٣/٤
والمدامع ١٢٧/٤. وحاشية التكملة والشرح الكبير
٨١٧/٤. والهدى ٤٢٧/٤. والفتاوى مع الشرح الكبير
٤٢٧/٤.
٥ سيده " د. الفتاوى إجازة التماس المؤجر نفس بيع
مستأجره - في أكثر الصور - ثبت بيع المدة للغير عن. ولعل
هذا ما ذهب إليه إلى مع ذلك.

وذهب المختص إلى حواز الإحارة الثانية إن لم
تكن الإجارة فيها من جنس الأجرة الأولى، السمي
السابق، أما إن كان من جنس الأجرى فإن الإجارة لا
تطلب للمستأجر وعليه أن يصدق، وصحت
الإجارة الثانية لأن الفصل فيه شبهة. أم إن أحدث
زيادة في سبي المستأجر تطلب الزيادة لأب في
مقابلة التي أبادا التمدد.

وذهب المختص في قول ثان لهم إلى أنه إن
أحدث المستأجر لأول زيادة في معين حاز له
الزيادة في الآخر دون اشتراط انعاد حسن الآخر أو
اختلافه، وسواء أذن له المؤجر أو لم يأذن.

وللإمام أحمد قول ثالث أنه إن أذن المؤجر
بزيادة حاز، وإلا فلا.

فيجوز للمعاجر التمسك بمميزونه بعد القبض على
التصديق السابق

٥٠ - أب قبل القبض قبضه عليه فأنه مطلقاً
عتقاً أو متقلاً، سواء أوبر يادار بمقتضى،
وهو غير المشهور عند الشافعية وأحد وجهي
اعتبار، لأن المبرور عليه هو المنافع، وهي لا تغير
عمومية بقبض نفس، فلا يؤثر في القبض. وفي
المشهور عند الشافعية ووجه آخر عند الحنابلة ٦
يجوز، كما لا يخفى بيع بيع قبل قبضه.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى حواز ذلك في
المعقار دون المستودع. وذهب أحمد إلى عدم جواز
مطلقاً. وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في جواز
بيع المتعار قبل قبضه. وقيل إنه لا خلاف بينهم في
عدم جواز ذلك في الإجارة

٥١ - وأب إيجار العين المتأجرة للمؤجر فلا يمكن

بعضاً وقد سخر الدابة بركونه خاص ليس له
 ثم يشدها للفرذل^(١) كز على التفصيل الذي سألني
 في موضوعه عند الكتابة عن إيدرا الأرض والتور
 والشعر (١٠٠) عن حر صلاح بلع من لعل
 بسبب سحاله^(٢)
 ولا خلاف لي أن الحب المستخره لعله في
 الحقل غير، بل هو ملكك دون اعتداء منه أو مخالفه
 الشؤن فيه. إن ما هو اشد، أو دون مصير في
 النسيان وأحفظ، فلا ضمان عليه، لأن الحب
 لإجارة منسوبة عليه، فلا يكون موصوفاً
 شيئاً تفصيلي هذا في موضوعه

ج - رفع المسأله بدهن الحب عند انتهاء الإجارة

٥٨ - مجرد انتهاء الإجارة يلزم استنصر رفع يده
 من الحب المستخره ليحضره المؤجر هو الحب عليه
 طبقاً لمذاهبهم عند انتهاء الإجارة. وإن استنصر
 دانه حبس به، إن مكان حبس لم يؤجر استلاماً
 من حب التمكن، إلا إذا كانت الإجارة للدهن
 والمواد

ومن الشائعه من قال يلزم استنصر رفع الحب
 بعد انقضاء الإجارة، ولو لم يطلب المؤجر، لأن
 ١ - حر هو دون في مسأله عند انقضاء العقد
 فله الرد كالمادة^(٣)

لرافات مستأجر

١ - دفع الأجرة (وحق مؤجر في حبس المستخره
 عليه):

٥٦ - الأجرة جزء من حبس المستخره عن حبس لذي
 كانت مسأله من مؤجر حبس = دفع عليه لعله
 حبس مؤجر الأجرة عند القبض، وإن كان في دور
 للشائعه، لأن حبس مدته، إجارة حبس، لأن
 - دفع في إجارة كالتبع في بيع. ولا يخفى ذلك
 في القول الآخر عند الشائعه، وهو دفع الحبس
 لأنه لم يره الحبس عند ذلك صانع، بل هو ثري
 الحق، كالتعب، والصانع، قد يحس الحق
 لاستيف الأجرة من حبس، وإن حبس وكل
 صانع، ليس لعله لربي الدين كالحق، وليس
 أن يحسها بمدة، لأن حبس حبس الحبس،
 وهو قد لم يره الحب، فلا يتصور فيه، خلافاً
 للأنكحة حيث أنكر له حق حبس^(٤)

ب - استيفاء الحب حسب الشرط أو العرف
 والمحافظة عليها:

٥٧ - متى انقضاء على حب المستأجر لم يره أن يبيع
 في استعمال الحب ما أعتد له، مع التمسك بشرط
 في العقد، أو ما عرفه من إجارة يوجد شرط، وله
 أن يستولي بنفسه الموقوف عليه، وما دون من
 حبه استهلاكه من حبس ولا دفع به، وليس له أن
 يمنع حبساً كماً هو متفق عليه، وإذا استنصر به
 بنفسه ما سكتاً فلا يخفى له أن يتعدى شرطه أو

(١) حبس ١٠٠

(٢) انقضاء العقد ١٠٠

(٣) الحبس ١٠٠، المستأجر ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

(٤) الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

(١) الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

(٢) الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

(٣) الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

(٤) الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠، الحبس ١٠٠

ثانياً - انقضاء الإحصاء بالإزالة .

٩٢ - كأنما إزالة الإحصاء حادثة في شيء لقوله من
 ما عصبه وحسبه من الأمر ، ذكره سعد بن أبي
 سرور يوم عيادته ١١٠ هـ . انتهى كذا في نسخة في الإحصاء .
 قال الأصبغ : ويصح .

ذلك - انقضاء الإحصاء بإزالة ما حيزه .

٩٣ - صحح (إحصاء) من خلال اثنين من آخره ،
 - من غير أن يرد انقضاءه من شيء ، كالتعب
 في انقضاءه بعد ريث آخره ، وإحصاءه به من
 وإحصاءه انقضاءه . وقد ورد من غير ذلك .
 انقضاءه من غير ذلك . انقضاءه من غير ذلك .

وبناءً : صحح الإحصاء للعذر .

٩٤ - صحح ، كذا ، من غير أن يرد .
 الإحصاء من غير أن يرد . انقضاءه . أو انقضاءه
 من غير أن يرد . ولا يصح انقضاءه .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .

٩٥ - من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .

٩٦ - من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .
 من غير أن يرد . من غير أن يرد .

ويعصب منه مريد في موصوفه .
 انقضاءه .

الفصل الرابع

انقضاء الإحصاء

٩٧ - انقضاء انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه . أو انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .

٩٨ - انقضاء انقضاءه .
 انقضاءه .

٩٩ - انقضاء انقضاءه .
 انقضاءه . أو انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .

١٠٠ - انقضاء انقضاءه .
 انقضاءه . أو انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .

١٠١ - انقضاء انقضاءه .
 انقضاءه . أو انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .
 انقضاءه من غير أن يرد . انقضاءه من غير أن يرد .

تنتهي معها ولا تكون القصة لا يوجد، حذر من
 ذلك فاحذر من يتصور في حصره وجه القصة، لا
 تسبح ولا يفسح وهو حق القصة، لا تعني
 لاحارة لا يستلزم جهة واحدة من جهة قضائية فكان
 عند من اعتبر في حركه حذراً من تعسف
 وهذا يرجع له انه على الجمع ذو وجه من وجه
 وجهه

وهو ان الجمع يتوقف على الرأسي و
 معناه لا بد من ان تحت بعينه القصة
 وتكون ردة على القصة، وفي ان كان
 حركه من فلا حارة في القصة، وفي ان كان حركه
 غير شرط معناه وجود سبب يكافي
 وهو، عند الاحكام بين المذللين في الاحارة
 معناه معناه

٧٦ - في حذراً في امر القصة في الانشراح وان
 حركه معناه في حركه عن ان حركه من حركه
 حركه في حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

حارة - حارة الاحارة فان

٧٧ - سبق ذكرنا حركه حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

في حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

والقانون في حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

٧٩ - حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

حارة - حارة الاحارة فان

٧٥ - حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه
 حركه من حركه من حركه من حركه من حركه

مستور و ما بعد از آن به دست خود
دری

وَرَدَ فِيهِ مِنْ بَيْتِي الْقَوْمَ الْأَوَّلَ وَثَلَاثَةَ
 مِائَةٍ رَجُلٍ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِي أُمِّ
 وَثَلَاثَةَ مِائَةٍ رَجُلٍ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِي
 بَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ
 وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ
 وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ
 وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ وَبَنِيهِمْ أَلْفٌ

ولا يخفى الا ان جميع هذه الخطوط هي
من طرف القادسيين الذين هم في
الاجزاء ولا يظن انهم في الا
الاجزاء ولا في القادسيين ولا في
القادسيين ولا في القادسيين
ولا في القادسيين ولا في القادسيين
ولا في القادسيين ولا في القادسيين
ولا في القادسيين ولا في القادسيين

وذهب بعض فقهاء التاجين - انهم في القول
والثبوت - الى ما ذهب اليه جميعه من القول
بالحال - الا انه يجب التفرقة في القول بوجوب
البراءة في كل وقت من وقتها - كما ان وقتها
لا يقيد به مع الوجوب - بل هو متعلق به
بوجهين - كقولهم - ان وقتها - عند التفرقة
في كل وقت من وقتها -

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

وَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأَقْرَبُونَ
الْبَنُونَ وَالْأَقْرَبُونَ وَالْأَقْرَبُونَ وَالْأَقْرَبُونَ وَالْأَقْرَبُونَ وَالْأَقْرَبُونَ

وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ الْبَشَرَ فَنَنْفَعُهُمْ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْمَنَّانِ
وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ الْبَشَرَ فَنَنْفَعُهُمْ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْمَنَّانِ
وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ الْبَشَرَ فَنَنْفَعُهُمْ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْمَنَّانِ
وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ الْبَشَرَ فَنَنْفَعُهُمْ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْمَنَّانِ

۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰

سوق له الزحف بالعيب لأن المصالح تتجدد، ولا كذلك
البيع^(١)

وقال أبو يوسف: إن أصاب رجل الخنزير مرض
فقد أن يبيع إذا كانت الإبل مستأجرة بعيب^(٢)

وحديث آخر أن يرد بما يحدث في يده من عيب
لأن ما يغري به لئلا يترك البيع في يده البائع،
وإذا جازوا البيع بما يحدث من عيب في يده البائع
فإنه يحدث من العيب في يده المشتري^(٣)

وفي الخس، إذ أكثر عيباً عيوب عظام
يكن فيه من الله صبح بقدر اختلاف^(٤)

٧٥ - أما إذا كان عيب لا يتوقف نتائج قصوده
من العقد، كما إذا كان عيب حال الحشرات، بحيث لا
يحدث الضرر ولا خطر، وكما قطع ذيل كلبه،
وكما يقطع ماء عن الأرض مع إمكان الزرع بدون
ماء، فإن ذلك وأمثاله لا يكون مقتضياً الفسخ

و سيرة لما يستوجب الفسخ أو يلزم من العيب
حول أهل غيره.

وإن وجد عيب ورائه شيئاً لا يضر فلا
منه^(٥)

٧٦ - وقبض العيب المستأجرة لا يمنع من طلب
الفسخ حدوث عيب بالبيع، إذ الإجارة تختلف عن
البيع في ذلك، لأن الإجارة مع المصالح والنتائج

والدليل على الانحياز الثاني أن الإجارة مع
التسليم، فالتسليم

وما يسمى أن يطل أن الحقة بشرط الإجارة
عيباً يقتضي به المشتري عدم البيع

وإن كان بيع العيب المؤجرة المستأجرة
فلا يصح عند المصالح والخطأ، وبالأولى عند
غيرهم، لا يفسخ الإجارة.

ولا أثر على عقد الإجارة من عيب العيب
المستأجرة أو عيب المتأجر. وكذلك لو كان عند
المشتري وما احتج به المشتري فوافقه فيه سوء
كان على منس أو غير منس

مذهباً - فسخ الإجارة بسبب العيب:

٧٤ - لا خلاف بين فقهاء المذهب في أنه إذا
حدث في مملوك عيب في ماله، وكان
هذا العيب يخل بالانتماء، كما لو كان عليه، ويتوقف
المقصود منه مع بقاء تسمى كما يخرج ظهر الدابة
المعينة للخدمة للركوب، فإن ذلك يؤثر على العقد
اتفاقاً، ويجعله غير لازم بالعبء من أمثاله وحده
العيب، فلا أثر في شيء فاجره، ثم اطلع على عيب
به، ويجوز له أن يفسخ الإجارة، ويرد البيع، وهو
الرد بالعيب يكون غير يتوقف له فسخ الإجارة وإن

(١) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٢) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٣) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٤) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٥) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

و المصنف، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(١) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٢) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٣) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

(٤) الحسبي، ٢٦، ٢٣، ٢٢، والمختار، ٢٦٩، ٢٦٩، والمختار

معدن الأرض ومنعها وقرب من الماء ولا تعرف
 إلا بالبريد، لأنها لا تعطي ما فيها^{١١}
 ولا تستخرج من سطحها سوى ما هو موجود
 في الأرض من حيث معدنها من حصى ناعم
 ناعم كد، أو حبات دونه من أرضي الغلاية إذا
 كان قد جف الطين في مكانها ذلك الحصى، كان
 يمتلئ من طينه الحرف، أو ديعيش طينه، لكي
 تترك الأرض في حوزة الزراعة، خاصة للأرض
 الزراعية، فإن لم يكن طينها، وانقلب الأرض من
 حوزة الزراعة والزراعة، فلا يجوز إلا تجميعها، إلا إذا
 كان يوجد، فإنها لا يمكن أن تترك، ولا
 يجوز ذلك لعدم الطين، التي يكون فيها أخرى^{١٢}
 الشترط المظهر هو ذلك أن يكون الماء
 من سويته الزرع، وهي المنطقة ذات الإحارة لا
 يجوز إلا من غير ممكن استبعاد المعدن، تصبح
 حوزة الأرض الزراعية، فإذا لم يكن من غير
 إعادة المنطقة وقت طلب السبي، ومن غير أن
 يتركه، وإذا لم يكن، فهو بكتلة، أو بها
 يتركه بمرور من ذلك قرب تحت سطح الأرض،
 وهذا ما يصح من كل من شاذية واحدة، وهو
 ينقص من استمرارية الطين من الماء، تصعد السمود
 عنها قدره حفره وشترط^{١٣}

أما في تلكه هذه أمروا كالأرض الحرة
 الزراعية، أو تسمى طرقة^{١٤}، وشترط^{١٥}

التي ١١٠

١٢ ١٣

١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

سواء حصل بعد ما نقل من الماء بعد فقد أم لا، أما
 إذا كانت الأرض منقوعة من حصى ربي من حفر، وإذا
 من سويته، فلا تعطي ما فيها، أو من لا يتصلب بها
 فيحصر كالأرض السائلة، وذلك حوزة، وإذا لم
 يصب سويته في الأرض المائية، فلا تعطي، ولا يمكن
 من الاستخراج^{١٦}

ورق المعدن حل في الماء، وهو الرزعة،
 يسكن على السراط عند وعده، أو شترط^{١٧} عده
 حتى يمتلئ من طينه، في الأرض، من غير
 ماء الأثر، فإنه إذا روي وتسكر من الاستخراج
 يسكن الماء فيها، ومن الأرض التي سمي بالطر
 والطين والألم لا يعطي، بل قد قد^{١٨}

سكني شترطه والمياه الشترطها، ويكون الماء
 منسوباً كماء المدن وقوة، إلا إذا مررها، وسكن
 في الماء^{١٩}

والتي تصعد، أي ما لا يمر الاستخراج بالأرض
 إلا ما كانت، ولا يترك من سويته في حوزة الزراعة
 وإن لم يكن عليه

إحارة الأرض، يمتلئ بها بحرج عنها^{٢٠}

٨٤ - إذا كانت أرضها كما تصعد في السك
 حوزة، فالمعدن والمياه الشترطها، وإذا لم يكن
 الخارج منها، فلا تعطي، ومنقوعة منقوعة، ومنع
 المانكة، والشترط، وربما يصح ما يخرج من مياه
 هي فخر الطشان، وقد قد حوزة طينها للزراعة، فإن
 يكون ما فيه تسمى، وتسمى ماء الطر، إلا إن كانت

(١) كانت الأرض منقوعة من حصى ربي من حفر، وإذا لم يكن
 من سويته، فلا تعطي ما فيها، أو من لا يتصلب بها

لا يجوز مدحه صوته، فيسقط له كونه مدعي
الزواج

المدعي في الزواج

٨١ - يجوز أن يدعى المدعي المدعى عليه
وغيره، ولو في غير سبب، وكذا مدعي، حتى
إذا ثبت له أنه أصبح أحاراً لا مدعي لأنه قد
تزوج، ولو بعد ذلك، لأن المدعي (الحار) من المدعي
مدعيه، بل لا بد له من أن يكون مدعيه لا مدعيه
من الأحرار، لأن المدعي المدعى عليه
هو المدعي المدعى عليه، ولو كان مدعيه لا مدعيه
مدعيه، وهو المدعى عليه، لا مدعيه المدعى
عليه، لا إذا كان مدعيه المدعى عليه
مدعيه المدعى عليه، لا إذا كان مدعيه المدعى
عليه المدعى عليه.

اقتراح المدعي الإحارة لبعض الشروط

٨٥ - المدعي (الحار) المدعي المدعى عليه
يكون المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

٨٥ - المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه
المدعي المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه

أحكام حارة الأرض الزراعية

انظر تحت فوجهر

٨٧ - يجب تسليم الأرض حرة في نسب حرة إلى المأخوذ فيها روح لأخوه أو ما يحل لورثته، لم يجر الإجماع، لعدم القبول على استيفاء بعدد عيب فيه قطع ذلك على تسليم الأرض حرة وذلك لعدم إجماعه، وكانت مشقة، وطلب أثناء الحق، لا يصح في علمه من الله بصفته من الإحراق، وقد كان ذلك في الحرف ربح في تصرف في حرة أخرى^(١)

الزفاف الحارة

٨٨ - أولاً، يجب على المشتري أن يدفع الأجرة المشروطة في العقد حسب الاشتراط، عند نحو على لزوم الكراهة، يمكن من التصرف في العين غير اكتمالها ولو لم تستعمل، وقد أجاز الله في حصة، أنه لا يصح عيب، أو صرف به، يستوفى بها أثناء، وهو ثابت لما يقع من حرة من رعايتها، لا يبرهن لأخيه، لكن لم ينفصلت بينهما الإثارة^(٢)

قد أجازت بغيره على أن تصدق الماء من الأجر، التي تصح، ناد لم يرد في المهر سعة لأخيه، وقد إن عرفت لأخيه من قبل أن يبردها، وبعثت أخيه

وكذلك لو عصبها عصب، أما إن ربحها، فحساب المهر الحق، ممتك المهر، أو عرفت حد الزرع، وه سبب، هي إحدى وثلث، من عقد، يكون عليه الآخر كاملاً، واعتباري المهر، أنه لا يكون عليه له عاصي من ثمة بعد هلال الزرع^(٣)

ويقترب من ذلك قول مالك، إذا قالوا إن الأجر لا يجب بقطاع الماء في الأرض، أو إخراجها من قبل من يربطها، وعلى نفسه الماء، لئلا يجرى، ثم بعد الزرع، لا حاجة له لدفع الأرض، عا، فهذه الكراهة، على به، قالوا، إذا انضم إليه حصول عيب، أفسد حرة، أو سلباً فلا يلزم الكراهة، وكذا، إذا سحر، انكسر بغيره، فزرع عليه، يكون الكراهة، على ما جاز^(٤)

وهو من شاعرية والمطالبة، إن انكسر أرض المهر، حرة، حاسط ما زها، من كبرى، بأشياء من حرة، لحد، لأن لعمدة المقصود، حالته، وبين إيقاعه، لأن الحرة، يمكن الاستطاعة، وإزاء نصب، قد عصب، فثبت له الجبر، كما في حديث به، يجب، والذات، في ربح الأرض التي أكثر ما تم عند الزرع، يبرهن المهر، وشدة، يرد أو كل أحده، لم يجره الزرع، لئلا يجرى حديثه على ما استأجر، وقالوا، إن الكسري، ربحاً، فثبت به، وراعهما لا يثبت في الماء، كما حبطه ولعمري، قالوا، كلاً، لئلا يعبر به

(١) انظر في حرة (١٠٠) (١٠١)

(٢) حاسب، مسمى، قالوا

(٣) انظر في حرة (١٠٢) (١٠٣) وحاسب، مسمى، قالوا
 (٤) حاسب، مسمى، قالوا (١٠٤) (١٠٥)

ضروره منه . ونسب له أن يعمل فيها ما يجرى من
كالخلاف والتمرد

ويجوز في حارة الدور والخرائب توليها ، ولو
بدون ذكرها في الحفظ ، لأن النسخ لا تشمل إلا
بها .^(١١)

٩٤ - وميان لمقدمه في إيجاره الموردين
معه ، لأن السكس مجهولة القدر في نفسها ، ولا
تحتج بذكر ذلك . وليس لهذا الإحصاء حد أقصى عند
المستخرج ، مستخرج المدة التي تبقى في ذلك طالت .
وهو قول أهل العلم كافة . وفي قول عند الخاصة ، لا
غير أكثر من سنة . وفي قول ، في ٢ يجوز أكثر من
ثلاثين سنة . وقد في إحصاء المدة بالمد والمخرج^(١٢)
وتبعاً للمدة من الوقت أقصى في المدة . فلم يتم كونها
سبباً وإنما هي حين التمتع^(١٣) . وتكون المالكية : يجوز
عدم بيع ما ابتدأه المدة سبعة أشهر أو سنة مثلاً .
ويحتمل من حين التمتع حجية (أي مدة محددة لا
منجدة بنسب المدة) أو مشاورة . فإن وقع المدة في
أثناء الشهر فلا يشترط بيعاً من يوم التمتع^(١٤)

أب شاعبه صالحاً : لا يجوز إحصاء الدور إلا لمدة
معلومه الأمد ، والاشتاء ، فإن قاب . آخرت هذه
الدور شهراً ، ولم يحدد الشهره لم يصح ، لأن ترك

البيع . وإذا كان استخراً فإنه يثبت بالوصف ،
وم يرضى من الحفظ ولا وقت ، ثبت له من حيز
الزمنية عند من يقولون به .^(١٥)

ولا يحدد خلاف أيضاً في أن إحصاء الدور لا
يختلف في الاستعمال عادة ، فصح استخار الدور أو
المخاضات مع عدم بيان ما يفسرها له . لأن الدور
إما تكون بنسبة عده ، والمخاضات كالمشاهدة أو
الاستعمال ، و مرجع إلى المعروف أيضاً في كيفية
الاستعمال ، والمخاضات في الممكن يسر فلم يصح .
صحة^(١٦)

٩٣ - وإذا شرط مؤجر على المستأجر ألا يسكن
مبيرة معه فالتصحيح يرون في الشرط لاغ و بعد
صحيح . أنه لا يمكن غيره

وتذهب المالكية وإحصاءه إلى اعتبار التفرقة
نسبياً له أنه يسكن غيره معه ، إلا ما جرى به
العرف . وهذه المسألة إلى سائر الشروط والعده
لأن هذا الشرط لا يقتضيه العقد ، وفيه منه
مؤخر ، فيكون صحيحاً فاصداً ، ويصدق به العقد .^(١٧)
ولما لم يكن هناك شرط فالجزم في ذلك بعدم
الضرر أولاً ، والرجوع كعرف ثانياً .

وللمساحرة التي يبتدع بالدار والمخاضات كيف
شاء في حدود التعارف ، بنفسه وبغيره ممن لا يرد

(١١) المختار في المسألة ٤/ ١٦ ، وكلف خلافه ٣١/ ٢٥
وتبيين المختار ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥
المختار ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

وكشاف التبع ١٤٨٢

(١٢) المسامح ١٦/ ٢٥ ، شرح الغرض ١٦/ ٢٥ ، والمختار ١٦/ ٢٥

١٤ المختار ٩

(١٣) ٢٥ المختار ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

(١٤) حاشية المختار ١٦/ ٢٥

(١٥) المختار ١٦/ ٢٥

(١٦) المختار ١٦/ ٢٥

(١٧) المختار ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥ ، ١٦/ ٢٥

سورها، حول على السنة الحالية، لأنها المعهدة في
سنة

وإن استخرجناه هلاية أوله فخلال ثلثه اثنا عشر
شهراً بالأقل، ثم يكون الكسر ثلاثين يوماً روي
هذا من أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وروى عنهم
أصلاً أنه يستخرج في الجميع بأربعة^(٩٥)

وإن استأخر الحار بالسنة لشخصية أو الزوية أو
القبيلة، فإنه يصح في رواية عن الشافعي، لأن الحار
مطلوبه وهو مذهب أحمد إن كانا يطلبان معاً
والرواية الثانية عن الشافعي لا يصح، إذ في السنة
شخصية أيام سعي، وهو مذهب أحمد إن كانا
بجملتهما

وإن أتمره من إلى تحيد منه، إلى أول محب
بأبي، لخط أو الأصح، وإن أصابه إلى عهد من
عواذ الكفار صح إذا علمه^(٩٦)

٩٧ - وبالسنة للأحره فإذا أتمرها من بشره
دراهم جاز، وإن لم يمت قط كل شهره لأن الله
مطلوبه، فصار كالإحصاء شهراً وجباً غير أن
هالكه لم يأو ببلان في كونه وجبة، لا احتمال
رأفة من واحدة، وإن كانه حول أحد الله وهو
لأو بلان لـ لـ والأكثر من هو ظاهر الحديث أو
غيره وسببه، لا عنه بـ إيلاده كل سنة وهو مأو بلان
في عهد جليل^(٩٧)

بجميع معهود عليه، وهو أشهر في صد شرط به
لجميع، كما لو قال: «سنة»^(٩٨)

٩٥ - وإذا وقعت الإحصاء على سنة يجب أن
يكون مطلقاً، ولا بشرط بـ على كنه مباشرة،
حلقاً للشخص في أحد هولي^(٩٩) فإذا قال: «أحره»
دري كل شهر بدهم، فالحق هو ما صحيح
وسلم الإحصاء في شهر الأول بإطلاق المدة، لأنه
مطلوب سائعه، وما بعده من التهور يلزم إيهاده
بالفلس به، وهو للسكنى في الدار، لأنه مهور حال
بمعد، فإذا سلس به من ماله حول به، فصح
بـ أحد الأول، وإن لم ينسب به أو وضع الله عند
انحصار الشهر الأول، فصح في الجميع عند
شفاي من الإحصاء لا يصح، وإن به من شهره
عندله، لأن كنه «كل» أحد الله، فإذا لم
بمعد كنه سبها بجملتهما، وإن قال: «أحره»
عشر من شهره، كل شهر بدهم، جاز غير خلاف،
لـ الله مصروفة، وأحرها مطلق، ولي كون عند
الشاميه صح في أشهر الأول الموزن، وبطل في
الأي المهور^(١٠٠)

وإن كان أحرته كلها شهراً بدهم، وما زه
ببببب ذلك، صح في أشهر الأول، لأن موزن
بالله، وبطل في الأخر، لأنه مجهول، وبطل في
بصح في كل شهر تنسب به

٩٦ - وإن دون مدة للإحصاء بالسبب، ولم يبي

٩٥ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

٩٦ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

٩٧ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨
٩٨ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨
٩٩ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨
١٠٠ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

٩٨ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

٩٩ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

١٠٠ - مهذب ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨

ويستحب بعض الفقهاء «أجر الودع» كالخادم والموظف، وأجر مشورت بكتوى لاكتوى مستأجر محمود ممتنع، ولا يقفه بأصل واحد دون غيره، كالطبيب في مريضه، والمهندس والمعماري في مكشفيهما، والأجر الخاص يستحق أجرة عمل، لكنه إما لأجر الشربة فيمنح أجرة عن العمل عتقاً وبشئ تعجيل ذلك.

المطلب الأول

لأجر الخاص

١٠٢ - الأجر الخاص هو من يعمل لغير عملاً مؤجلاً، ويكون عقده له، ويستحق الأجر تسليم نفسه في المدة، لأن مبادعته صارت مستعينة لى أسأله في مدة العقد.^(١)

وكره الحنفية استئجار الرأ بخدمته، لأنه لا مؤس معه الاطلاع على الواقع في العمل، ولأنه ملقوة بـ «مصلحة»

وأما أحمد استجارها، ولكن يصرف وجهه من النظران، لا يحمل له نظراً، كما أنه لا يخلو معها في مكان اتفاقاً للفتن.^(٢)

١٠٣ - ويجوز أن يكون الأجر دعياً والمستأجر مستملاً بلا خلاف. أما أن يكون الأجر مسلماً والمستأجر دعياً هذا أجازة جمهور الفقهاء، غير أنهم وضعوا مبادعاً لها، هو أن يكون العمل الذي يؤجر

غير أن المختار فيه قالوا إن احتاج إلى شيء من ماله، لم يجد من ينظر له، حار أن يبدل الكره، وليس المستغرق بخدمته، فإن عطاء لا يخلو عليه شيئاً، ولا يئس أن يعطيه إلا يجد من ينظر له، ولأن ذلك يدل على أن المستأجر لا يخلو عليه ماله، فإجازة إيجاباً، وقالوا: إن أطرق الإنسان على وجهه بغير إجازة ولا شرط، فأهديت له حبه، فلا يئس.^(٣)

ويصل من مالك وبعض الناصية رأي المختار من الإجازة الجواز، وهو مذهب الحنفين وابن صوريين، تشبهاً به بغير الإجازة، ولما جاءه إجازة كإجازة النظر للرماع، ولأنه يجوز أن يستباح بالإجازة، فإجازة أن يستباح بالإجازة، كسائر الناصية.^(٤)

والجواز على أنه لا يجوز أن ينص إجازة المستأجر أن يبيع حين من فاشه، كإجازة المشاة لأعداء له، لأن المقصود الأصلي في عقد الإجازة هو المنفعة لا الأجران.

وفي قول عبد الحليم: يجوز إجازة طوبى قلبه، وقاله الشيخ تميمي مدني، وهو غير صحيح في المذهب.^(٥)

الفرع الثالث

إجازة الأشخاص

١٠٤ - إجازة الأشخاص دفع على مودعهم، وهو خاص استأجر على أن يحسن للمستأجر لفقه

(١) شرح الشرح ١٧/٢، وأصحاب ٢٤٥/٣، وشهاب ٨٠-٨١، وسبيل ٨٠، وصاحبه التمهيد ١٢١/٢، ونصيح ١٢١/٢، وقصر الكبير ١٢١/٢.

(٢) إجازة ١٢١/٢، وقاضيه الاصط ١٢١/٢، وقاضيه الاصط ١٢١/٢، وقاضيه الاصط ١٢١/٢.

(٣) الصلبي ٢٤٦/٢، والتمهيد ٢٤٦/٢، والتمهيد ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢.

(٤) إجازة ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢، وقاضيه الاصط ٢٤٦/٢.

منه للقيام به في يجوز له ان يخطه لنفسه كما في رواية
و يمشي في الحرمه التي هي في الجبل ولا يجوز له ان يمشي
نفسه كغير الحرم وهي احوار و غيرها من
والله لا يجوز ان يمشي في الاحرام في الحرم
وان يمشي في الاحرام في الحرم من الكافر
بها ولا يستحب لنفسه الا ان يمشي في الحرم
والحرم من الاحرام ان يكون في الحرم مع غيره
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
فما ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

۱۰۸ - ونحوه ان يكون فيه بعض ما في الحرم
من الحرم و في الحرم من الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

والله لا يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

۱۰۶ - ونحوه ان يكون فيه بعض ما في الحرم
من الحرم و في الحرم من الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم
ان يمشي في الحرم ان كان في الحرم مع غيره
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

وقال رحمه الله تعالى في قوله لا يمشي في الحرم
من الحرم في الحرم و في الحرم من الحرم

[illegible][illegible]

خطیب: جناب! یہ خطبہ محمدی (ق) کے لیے ہے۔
(ابن: اس خطبہ میں جو کچھ ہے اس کے بارے میں پوچھیں)
خطیب: ہاں، یہ خطبہ محمدی (ق) کے لیے ہے۔
ابن: یہ خطبہ محمدی (ق) کے لیے ہے۔
خطیب: ہاں، یہ خطبہ محمدی (ق) کے لیے ہے۔

(۲) حدیث القدر: تفسیر و دلالت حدیث القدر

أحمد الأحمري رحمه الله "أودعني حبتيه من أمة في يوم
فراغ العرس من آخره، وبه لا يتوسل على ذلك من
والأحد وأصطفى أستاذي، وأدعني في رداء من
من "أصطفى من صهره" العبد والي الله لا يجوز
الإحصاء على صهر المرأة - طلبة - وإن الأصغر
أخاه من حبشته من حارة

[illegible][illegible]

د. محمد صالح المنجد

[illegible][illegible][illegible]

گد - لداق اچھد ہ اھو "ایہی ای عتیا
 دج ہ عھو لاسجاء علی حصہ عھو ،
 ساء کسات عھو کہ ہ لھرا لاء امر اجاز
 لاسجاء علی لطااب ہری ہ باع ہ عھو
 عھو عھو ہ

١٧٩ - فَمَا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا مُصَلِّيًا
مُتَلَوِّيًا، فَهَبْ حَسْبَهُ وَفَرِّحْ بِهَبِّهِ عِدَّةَ لَيْلٍ
عَمَهُ حَيَّوَاتِهِ بِأَنْتَ لِمُحَمَّدٍ بِدَعَايِهِ وَرَحْمَةٍ
وَحْدٍ مُتَعَجِّبٍ وَتُكَيِّدُهُ بِأَنْتَ وَفَرِّحْ بِدَعَايِهِ
ذَلِكَ وَنَهْ أَنْتَ بِمَنْحِهِ حَقَّ الْإِعَادَةِ مِنْ أَحَدٍ مُتَعَجِّبٍ
فِي حَيَاتِهِ كَمَا تُرِيحُكَ مِنْ لَيْلِكَ، فَالْوَدَّاعُ
يَهْدِي لِسَانَهُ بِمُكَرَّمَاتِهِ مِنْ

ذرات الاحمر المنزوعه ،

١٣٤ - مسرور و احقر شفره باء "احقر" سقا
عنه ، و كذا ما كا من مابغ ذلك العمل . و احقر
مبى اماره باء بشرط عرقه

فمن لم يدر مع سبيك الجيد، من لم يدر
والله، على الحب، كنه غواص، لا كنه

[illegible][illegible]

4. $\frac{1}{2} \pi$ 5. $\frac{1}{2} \pi$ 6. $\frac{1}{2} \pi$ 7. $\frac{1}{2} \pi$ 8. $\frac{1}{2} \pi$ 9. $\frac{1}{2} \pi$ 10. $\frac{1}{2} \pi$

وقد تضمنت هذه الفصول والبرامج ما يلي:

وذهب أبو حمزة والآن في - وهو رواية أخرى
من الحديث - إن فداها، التقيد لأه يقضي في
جهنم، ثم يرد، لأن كرامته عطفه أكبر
من أن يرد على من فعله به "مشركاً" ومن
أراد بذلك، ويطبق ذلك عليه.

[illegible]

6. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 8

1997

ومحمد الحسانة وحمه خير محمد سبيل احمد
اشرف الصمصم ومفيدة عثمان مصطفى علي
شروط علي قاسم اسر عذراة وهذا على علي
الصمصم بشرطه ووجوده بشرطه (٢)

حدث التي تحول على انكسار من طريق كروية
لأنها كانت آتية حرة ما روي عن أبي
هريرة روى عنه قتال في كتابه صاحب كسب
الخدم

وسعد بن عرش كتب الخليفة أدلة كل اتحاد
والمشقة ما يقع عدم التفرقة قال ابن خلدون ليس
في سنة دون ما حصره وان يكثر بحر كسب
الخدم (ذكره) من جهة المصنف وأما جيب
قال في كتابه

قال ابن خلدون في شروط خدام شيئا من
المصنف كره [١٥]

١٥ - وإذا ما استأجر شخص خداما فله أن
لا يبعثهم فله حين فسخهم أن يدفعهم إلى
عبد (مصر)

خادم إحصاء

١٦ - لا يملك على الخدم إلا ما يجوز
منه ولا يجوز له إلا ما جاز له ولا يملك
إحصاءه ينسب على من أعطاه وصفا ولا يعرف
خدام ذلك من نفسه وهو ما ينسب من
الطريق فلا تحل اعتبار الولاية في بعض
الخصومات

وفي نسبي وملك على خدام ولا يملك

كتاب في بعض الآراء بحساب ما عمل
وكذا لا يستحق إلا ما لم يفرغ من العمل^{١٦} من
ما سبق في بحث الأجرة

وسمى إحصاء الأجر المشترك بماء العمل
وسمى به في بعض بلاد العرب على ما
ورد ذلك في كتابي ذكرنا في بعض
الإدارة بوجه عام وما فيها من بعض

أنواع من الأجر المشترك

إحصاء إحصاء ونسبته ونسبته :

١٧ - إحصاء حاشية اتحاد وفي أصل الأجرة
عقب ثلاثة اتحادات متعارضة الآثار

فقيل لبعضهم إنه يبيع عبد الجمهور^{١٧} لأن
الحديث من أنه من قسم اتحاد وأعلى إحصاء
أجره فمعرفة في إحصاءه من ابن عباس
قال « حاشية التي على الله عليه وسلم وأعطى
إحصاء آخره » وذكرنا في بعض الأجر عليه
يرسون على الله عليه وسلم

وهو بعض إحصاء كرهة من ما روي من
دفع من حديث من أن الرسول عليه السلام
وسلامه « كتب إحصاء حيث » ويرد عليه
ما يروح في روي أنه عليه السلام « السلام »
رجل إن له عبدا ولا إحصاءة فطعم مائة
من كسبه^{١٨} قال في إحصاءه « وقال الإحصاء إن

[١٦] في بعض
[١٧] في بعض
[١٨] في بعض

١ - إحصاء ١٣٣ هـ ونسبته من ١٢١٩ هـ ١٢٢٠ هـ
٢ - إحصاء ١٣٤ هـ ونسبته من ١٢٢٠ هـ ١٢٢١ هـ
٣ - إحصاء ١٣٥ هـ ونسبته من ١٢٢١ هـ ١٢٢٢ هـ
٤ - إحصاء ١٣٦ هـ ونسبته من ١٢٢٢ هـ ١٢٢٣ هـ
٥ - إحصاء ١٣٧ هـ ونسبته من ١٢٢٣ هـ ١٢٢٤ هـ

إجازة

التي هي:

١ - الإجازة في لغة الإعراب، أي إجازة في

إدخاله.

ولا يخرج استعمال اللفظ إلا إذا كان من

أحسن لحي.

هذا وقد يطلق لفظها «إجازة» على

إجازة الراوية سواء كانت رواية حديث أو

رواية كمال، وتصل إلى أن لا يكون

والإجازة هي أن لا يكون إلا (أخذه عندهم،

مما لا يكون له من غيره).

أولاً، الإجازة تعني الإجازة

أو كذا:

٢ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٣ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٤ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٥ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٦ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٧ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٨ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

٩ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١٠ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١١ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١٢ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١٣ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١٤ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

١٥ - الإجازة في اللغة، أي إجازة في

اللفظ.

اشترى في شخصي فأجر البيع اعمها واصح عر
الإجازة الأخرى، وتلقوا الإجازة بصرف
أما في كتاب الإجازة فانه كثيرا ما
يصرف فصرف في حد مشترك، فالإجازة بعد
حق غير دول شركائه.

٦ - ويشترط في غير شك في صحيح بنات
أن يكون أهلاً لاشترائه التصرف وب
الإجازة، ولا بد أن تصرف فيه حسب أن تصرف
أهله بغيره، وإلا كان بغيره حسب أن تصرف فيه أهله
لغيره، وهكذا لأن الإجازة لها حكم الإنشاء،
فيجب فيها من شروطها في الإنشاء.

٧ - ويشترط لخصمته والمالكية، ولقد في
قول عدده واحد فيه في تصرفات التي تنقلب على
الإجازة كغيرها لشرط لا ينبغي من أحد أن يكون
لغيره موصوفاً، هذا وتوقع التصرف، بأن كل تصرف
سقط ولا يبرره حتى وقوعه يقع، والاصل لا
نطقه الإجازة.

٨ - يقع التصرف المسمى لمبلغ قبل إجازة أول
تصرفه، فليكن تصرفه بغيره، ولا بد أن يجرى
بغيره، وإذا راجح فهو إنشائي ثم وكل هذا
التصريح المسمى في رويته قبل أن يجرى التصرف
وغيره بمصروف بعد التوكالة بغيره إنشائي التوكالة

مات الموصوف، ثم نجد أنصرف غير الإجازة
صحيحه لأن الركن في هذا المدة لا يبرر لا بعد
ومع، ولا يعود إليه شيء من حقوق هذا المدة على
ماتته بغيره ولا كثر لشرطه عليه لو كان^{١١}
فيه صريح منه، ١ - ١ - وهو المصروف من
بعض المصروف في هذه المدة، وقد قالوا في
من مبرره على هذا المدة، وأنه موصوف في هذا
حسبه، لا بد من العقد لغيره، وفي وجهه
مستوفى المصروف، لا بد من العقد لغيره، وفي وجهه
ماتته، لا بد من العقد لغيره، وفي وجهه
وذلك كالتالي^(١٢)

والأخضر لا بد من الإجازة على الأول
بغيره المصروف، وفي حصة كالمصروف على
المصروف، ولا بد من العقد لغيره، وفي حصة
له اعتباراً، كونه موصوفاً، وفي حصة
كعدمه، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
بغيره، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
بغيره، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة

بغيره المصروف

٩ - من في الإجازة، لا بد من العقد لغيره،
لأنه لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
علامه من العقد لغيره، لا بد من العقد لغيره،
ماتته، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
الإجازة كالمدة، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
بغيره، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة

١١ - المصروف من المصروف، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
١٢ - المصروف من المصروف، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة
١٣ - المصروف من المصروف، لا بد من العقد لغيره، وفي حصة

السامعية والمفتوحة لأن التمسك بهذه عدم حوز
صرفت لصوي، لذلك تنسجوا في الطرح

حيث انصرف فحاز (عن الإحارة) :

عن الإحارة إن أن يكون أولاً أو لا

إحارة الأفعال :

١٠ - إحارة عن انصرف الفاعل، وعدم

بشرط في تلك انصرفات

أولاً أن يكون قد وقع جدياً، فالقيد

صحيح لا تنعم الإحارة كبيع لينة، فتح الإبهة

مع عقد أصلاً، فهو غير مرجوع إلا من حيث القيمة

لعمد، والإحارة لا تخلص المعلوم بالبدل^(١)

و يبطل العقد الموقوف وقبر الالتزام رد من به

الإحارة، فإذا رده قد بطل، ولا تنعم الإحارة بعد

دبت^(٢)

ثانياً أن يكون المصرف صحيح غير طرد

... أي مودعاً، كبيع أر يصر من الموت فما راد

عن الطبيب، وكمنصرف لقصود عند من يرى

حواره^(٣) وكما يحقود، التزامه كالتفسي بعد مع

أخبار

ثالثاً أن يكون الموقوف عليه ذكراً وفي الإحارة

لذلك فإن يكون الموقوف عليه ذكراً وفي الإحارة

لذلك فإن يكون الموقوف عليه ذكراً وفي الإحارة

حد هذا عند كل من أحبه أو كره^(٤) يداني

ما إذا كان وهو صبر، ثم دفع فأنصرف نفسه، لم

يصر لأن طلاق الصحيح ليس له عمر وثب، ودفعه، إذ

جسر للوب أن يطلق روحه الصبر، ولا شيء يصرف

تصرفاً صبراً صبراً عصباً صبراً صبراً أو مع غير

هذا عند الجمهور وأحبه ولا نكته واستأصم

ولكن لأحد) والمعمد عند المصنف وضع طلاق

الصبي الصبر الذي يطلق الطلاق وما يترقب عليه^(٥)

٨ - وبشروط الكفاية أن يكون من بولي الإحارة

صائناً للمصرف عند العقد فطوع القصور سال

الفضل، ومنع الطفل، فأما ذلك البيع، فإنه بعد لأن

الطفل في بكر عتق البيع عند العقد^(٦) وقد ساء على

المرء بعد عتق تصرفات المصور

٩ - كما يشترط في الغرم أن يكون مطلقاً بقاء

غير انصرف، أما عليه بالانصراف أي أجاز،

عقد هر، وأما عنه بقاء، عن انصرف فقد ذكر في

الهداية، ولو أجاز لكان في حياته وهو لا يصر حال

البيع جاز البيع لي قول في يوسف أولاً، وهو قول

عند لأن الأصل بقاءه، ثم رجح أبو يوسف حال، لا

يصح حتى يملك هاهنا عند الإحارة، لأن السد وضع

في شرط الإحارة، فلا شبك مع الشك وهو ما ذهب

إليه المالكي الجدل^(٧) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(٨) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(٩) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٠) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١١) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٢) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٣) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٤) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٥) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٦) وأول نقد على من في هذا عند

إليه المالكي الجدل^(١٧) وأول نقد على من في هذا عند

(١) مجمع المصنفين ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢

به الإمام أبو حنيفة

أن الإجازة تصرف في اليد ، فلا بد من قيام نقد
بها لم يدرى والمبدء به (١)

إجازة العهود الواردة على محل واحد :

١١ - إذا وقعت الإجازة على كذا من عقد واحد
على محل واحد ، يجب ألحق هذه العهود بالإجازة ،
بأنه يفسد بعضها العهود والنصرفات بحسب
اعتبارها كما في :

أنك بكذا (٢) والدم (٣) ومثل من بيع ثم
انكح ، ثم المدة ، ثم الإجازة ، ثم الزهر

فرد باع صروي بالزهر ، وروجه صروي آخر ،
أو آخرها أو زهرها ، فأجاز له أن تصرف بالصلوبين
معا ، حاز البيع وبطل غيره ، لأن البيع أصل من
سببه التصرفات ، فحلقت به الإجازة دون غيره (٤) ولم
يعد هذا أحد منصرفهم

إجازة الأفعال :

الانقضاء بما أن يكون انقضاء إجماع أو إطلاق .

١٢ - وفي أن الإجازة لا تنفذ حال .

الأول ، أن الإجازة لا تنفذ ، وهو ما ذهب

إليه حتى من عهدنا ، ٣٩٠-٣٩١ ، وساج صواب ١٠ م

والفد المدة ١١٩٦ م مؤلفا ٢٣١٠ ، وهو من
الإكسبون ٥٥٥ م ، ونسبته للمصنف ١١٢٤ م ، ودر
الرد ١٢٩٦

(١) في كتابه أن سببه شخص غيره على أنه إن لم يدر

بأنه كذا هو حر

(٢) أنك بكذا ، أي على شخص من عهدي ولا يكون له

أنك بكذا مني

(٣) في الرد ١١٩٦ م

الثاني - أن الإجازة لنقضها ، وهو ما ذهب إليه
الإمام محمد بن حنبل وهو راجع عند اعتباره وبناه
في ذلك فإن الناصب إذ أعطى المصوب لأخيه
بأنه تصرف فلجاز ذلك ، فقد ذهب أبو حنيفة
في عدم مراعاة الناصب وإن لا يزال الناصب إذ الأصل
عنده أن الإجازة لا تشلح لانقضاء والمفهوم من
بعض فروع المالكية وطائفة ورد به عن أحمد أنهم
ينهيون مذهب أبي حنيفة

وعلى المالكية ذلك ما ذكرنا تصرف الناصب
لا يحل بعده أمانة ، وعلى الشافعي والمالكية له
الرواية أن تصرفات الناصب في الشيء الموصية
حرام ، ولا يملك أحد إجازة تصرف حرام

وهذا الإمام محمد بن الحنفية إلى أن إجازة
المالك تصرف لنفسه صحبه وثبته ، ومنه
وتشقت عنه النصاب والقاعدة منه أن الإجازة تلحق
لأنها وهو الرواية الأخرى عند المالكية ،
واختلف علماء أبي في تحريم هذه الرواية عن أحمد (١)

١٣ - واشتقت كلمة خطية عن أن الإجازة لا
تلحق أنما الإجازة ، فليس القول أيده من ما
لصغير ، لأن هذه إطلافا ، فإن معنى ذلك كان

(١) ج. خ. ج. من ج. خ. ج. ٢٣١٠ م ، وساج صواب ١٠ م

أو من ج. خ. ج. ٢٣١٠ م ، وساج صواب ١٠ م

٢٣١٠ م ، وساج صواب ١٠ م ، وساج صواب ١٠ م

٢٣١٠ م ، وساج صواب ١٠ م ، وساج صواب ١٠ م

صاحته بيمينه صغيره المبري البري^(١) وعمرها (١٥) نظرته خاصة :

١٩ - والحدة أوجت عدم عاد انصرف ،
لما هو عال في صراف رحل لمرن من الإسلام
من معاومات و به كالمع والإحصاء ، او صراف
كالمع والوجية والوصف ، فان الإحصاء أنه حقيقه يعتبر
سائر عبيده ارتد وصرفاته ناله موبوء غير ماله ،
يرى زالب حاشه سرده يعوده للإسلام حيث تلت
شخصه في الحقوق ، والمعاد ، أو هل ، أو شغل
على الحروب والوصف المعاصر باعتباره متعقبا
على تلك التغير والتصرفات

٢٠ - وهذه الطرق الخمسة هي صريح مذهب
مذهب والمهيم من مذهب أدلة عند كلامهم من
صيغة عقد البيع أما اشابة فالأصل عندهم في
انصراف لفولية امداره وقد هو لمسته في
نذهب جديد ، وفي نذهب القدم حول الاعداد
على الحطاطة وما في مذهب ، وهم حنابل لنوي
ومرعه ، سواء أكان في النقص أم في الجس و اختار
مقصود حول ذلك في الخمس فخذ وعليه فذكرنا
الإحصاء عنده على الحمد بالعبارة دون غيرها

ولذا ولعت لإحصاءه بلطف يمكن ان يصير به
كم يمكن أن يتر به من غيرها ، فالاحكام في ذلك
ان قولنا الاحوال - فان تذهب قولنا الاحوال من
الكلام من حقيقته^(٢)
ونموه الكتابة أو لإشارة المهمة هذه الحقوق عند
المبر على بعض موجه الصبح في الهند .

النظر في التام : المفعول

١٦ - يمكن ما صبح أن يكون قولنا من الإحصاء في
معدود . صبح أن يكون حازه^(٣)

الطريقة الثالثة :

١٧ - محمي الذي انصراف الورد كيمي
عده الحظاري خيار الحظر^(٤) (ر . خيار الحظر)

النظر في أربعة :

١٨ - الترائر امروية . كتب انكر الباطن ،
وصحبتك صبحك سرور و صبح ، وسكرتها والجسم
مهرها ، عده إحصاء و بها إحصاء أنه روحها من طلال ،
عاب قر سة صيرة ، عن إحصائها ، خلاف يكاني
صيرت مرتفع ولولها ، فهي قر به على الرضى^(٥)
وصى الترائر العدية التي كانت في نطق الحانه
إن الإحصاء ، كمنسكوب صاحب الحجة عند ر ب

(١) مجلة العلوم ١٩٢٤ - وثائقه الأولى ١٢٧٣ - ٢٩١٥ ط ٢ د
التفكير شرح لوكاني ١٩٢٦

(٢) الأئمة ، والمظاهر التي عدم ١٩٤٠ - حربة المبعوث
للطبع المزمع - صباغ ط ١٩٥٢ ، والأشياء
بالله ر للبط ١٩٧٤ ط مصطفى محمد ، وقد انص
على امر غير غير لبطاني في كتابه الأئمة
والمظاهر في ذكر المظهر الذي يتصرف المكون ١٩٥٢
والمز

(٣) المصنف - صباغ ١٩٤١ - وصباغ المصنف ١٩٤٠

(٤) صباغ المصنف ١٩٢٤

(٥) مذهب ابن مكي ١٩٧٤ ط الأولى

(٦) المصنف ١٩٦٢

(٧) المصنف ١٩٦٢ - صباغ ط ١٩٥٢

فالإكراه ، كما يراه بعض الأصوليين ، موحد
الإنسان على ما يكره ولا يره مباشرة لولا حمل
عليه بوجه أو يكرهه بعض الفقهاء ، بأنه لازم
والإجبار على ما يكرهه الإنسان طبعاً أو شرفاً فيندم
عليه مع عدم إرضاء لدفع عنه ما هو أمر به .^(١)

وسر هذا يقتضي أن الإكراه لابد منه من التهديد
والوجود ، وأن التصرف المطلوب بعدم به الفكره
— بفتح اللام — دون رضا ، ولذا كان الإكراه
مستعاضاً لرضا ومصدراً للاختيار أو مبدلاً له ، فيطعن
بتهصرف ، أو يثبت لمن دفع عليه إكراه حق
الخيار ، على تعطل حرمته بأنه مطلق إكراه .

٣ - والتسوية لثمة : استعمال الشخص غيره في
عمل بالاجار^(٢) ولا يخرج استعمال الصبي من هذا
معنى .

٤ - والمصدق لثمة : الضيق والشدّة والإكراه^(٣)
وأما في الاستعمال فتقوى هذا قال البرزنجي
بسألي ربه عن المصروف ما هو فقال هو من
أصطف لي سبع رشفة أو شيء ، بيته ، أو في مال يشهد
معه ظناً فباع بذلك ، وقيل إن المصروف هو من كره
على دفع المال ظناً فباع لذلك ثقت^(٤) .

بيد أن الإيجار قسم من كمال ذلك ، إذ قد يكون
حراماً أو مشروعاً حيث ضمن الإكراه والتسفير

وهناك أنواع أخرى غير هذه ذهب المحققون إلى
عدم جواز حمل بها .^(٥)

إجبار

التعريف :

١ - الإجماع لغة : الثور والإكراه بقاله : جبرته
على كذا حدث عليه لغيره وعنه هو جبر . وفي لغة
بني تميم وكثير من أهل الحجاز : جبراً وجبراً
لأن الأثري ، جبرته وأجبرته لثمة من ثلث . وقال
المراد سمعت العرب تقول : جبرته من الأمر
وأجبرته .^(٦)

ولم نقس للفقهاء على تعريف خاص للإجبار
والذي يستلزم من الخروج الظهيرة أن يستعملهم هذا
المعنى لا يخرج عن معنى الثوري السابق من ثبت
به ولاية الإجبار على الرواج بملك الاستدلال بتره يج
من له عليه الولاية ، ومن ثبت له الثمة بذلك
استعمل به جبراً من الثمري .

وقالوا إن الخاص أن يبر الدين للمعامل على
سداده عليه من دين ، من غير ذلك من المصروف
في حتمه ليوجب الفسخ .

الإلتفات ذات لثمة :

٢ - هناك اتفاق استعمالها الفقهاء في القائل ذات
أصله ، فقط إجبار وذلك كالإكراه والفسخ
والعطف

(١) غير الصلاح ٣٩ - ١١٩ - ١١٩ ، وكتاب مخططات
القرن ٢٠٩ ، كتاب الأصول ٢٧٣ - ١٨٠
١٧٢ لثمة ، عرب ، والتسوية ، والفسخ (جبر)

(١) شرح الكاظمي ٢٩١ ، ركعت (أمرار) ٢٠٢

(٢) الإجماع شرح الفار ٢٧٤/٣

(٣) الفسخ الكبير ، حر

(٤) الفسخ الكبير والفسخ (مصدق)

(٥) صاحب الجليل شرح مختصر جليل ٢١٨/٢ ط مكتبة المتاح
بغداد - ليد

و مصفحة ، وقد يكون الإحار مشروعاً من مطلق ،
 كما لا يشترط كتحقق التهمة و جهده ، ولا أن يكون
 تصرفه بمقتضى النص غير صحيح - و ما
 قد يكون أيضاً بمقتضى شرط - كشرط أن لا يكون له
 ثم في راجع الذي هو من هذه الحالة ، ولا من
 كالتصغير والتخفيف ، وكذا في راجع الملكية جبراً من
 حيث للمنافع العامة ، وقد يكون نقاباً دون مطلقاً
 من أحد من أو طين كما في المادة العربية التي
 تقول في مقرر المصنفات غير الملكية (١) كما أن
 الإحار مشروع لا يتوقف على صحة التصرف ، ولا
 بشرط أن يكون محرراً بمقتضى إرادة المصنف
 فيه قائم ، كما أن الإحار لا ينصرف دونه على بيع
 منه كما في المصنف ، بل هو من مكره ومصرع

من له حق الإحار :

٦ - قد يكون الإحار من الشارع دون أن يكون
 لأحد من الأفراد إرادته عب كالثبات ، وقد يثبت
 لإحار من الشارع لأحد الأفراد على أثر سبب
 عدول له هذه السلطة ، كالتصفي و في الأمر هنا
 انظم وبراءة ، لصالح عدم ، وسر من لغيره
 صور هذه الحالات فارتكبت التخصيص و بيان إزاء
 المناصب لمواضع في مسائل الفقه ومصادرات
 لوسوعة

الإحار بحكم الشرع

٧ - يثبت الإحار بحكم الشرع ويترتب الأفراد
 بالتبعية ديانة ولها ، كما في أحكام الإرث التي هي
 لم ينفذ من له الوصي بها ، و بغيره كل وارث يأ
 حصراً منه ، و يثبت ملك وارث في تركه عدول وإن
 دلت كل منها
 وكذلك في بعض من المظهر وخراج والخزينة
 والركاء ، من من معها جفلاً أو طاعة توجد منه
 حرراً

ومن محر من الإحار في كل جهه أخر من بينها
 وإحار أو دفع ما يكون منها ، من أمي على الحاكم
 لأصلح ، لأن من ملك حيواناً وصحت عليه مثله
 ويرد به ليحب في الإحار على لزومه وبالعين

صحة الإحار (حكمه التكليفي) :

٥ - الإحار أن لا يكون مشروعاً ، كإحار
 المناصب التي هي المناصب هي براءة ، أو غير مشروع ،
 (١) مصدق المصنفات من غير ما له عليه من
 الدين من ماله وماله ، وفيه الحق العسا
 كمالاً مستور في التمسك ، وقد تعدد في الإحار
 صفة له ، لأن من شرط شرط في براءة من
 المظهر ، ولا يترتب على ذلك من غير
 هذا النوع من مصادرات من له في
 هذا ما لا يترتب عليه ، من غير ما له عليه
 بالتخصيص المصنفات في هو إرادة ما دون في مظهرها
 بمظهرها والمظهرات كغيرها من غير ما له عليه
 (١) من غير ما له عليه وهو غير شيء ، بالفرق بين
 ، ما دون من ماله عليه

(٢) راجع السورة ٩/١١ ، وكذا في ١١/١١ ، الأثر ٢٨٨٥ -
 وعليه ٢٨٩١ ، نفس ١١ ، ١١ ، ١١
 (٣) مع الخبر ٥٥

في البحر

ثم قفوا في صبح . فاب خرب البصر ،
للسامع ، وبوجود سيرة ، أحمره في الأمر
ستصلاً .

٩ - كما أن لثوب الأمر شيئاً لم يكون حب الله ،
على سبع من بعض من حرس به عظمي لونه
مدر حتره . كثر في العلم من شقة في صوم
النفوس الخاصة والعقول خاصة ، ومن حق الناس
١ - هذا هو عالم . فمري وأنت أن يخرج همك
لله . فها همهم به . ويكلمهم من برصون به . لرب
والأمر به . كماد من هذا . فمري وأنت أن يخرج همك
ذكر لك . انساني . ان هو وروا ما . فها همك
فهمهم قد كرو . فها همهم من انساني . فها همهم
أنت فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

١٠ - فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

الاول . والآخر . من على سمع . وفلا . وفلا .
موصوفه .

كما فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

كما ان انصهر قد يحبك . الشرح من م
بند رب صاماً أو شراً أو عظيماً أو غير
منصبه . كذا . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

الإخبار من وقت الأمر :
٨ - فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .
فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

(١) فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

فها همهم . فها همهم . فها همهم . فها همهم .

بمعنی لا یجوز من معنی نیاید و جازمه تا خبری
 به این اثر نیاید و در این و آن ایامین خبر علی
 به معنی مع آن ایامین معنی داشته باشد و خبر علی
 جدا نمی آید و بسته و بعد خبری است که جدا و بعد
 خبری از آن خبری لا جدا از آن و ...
 و این کتاب لا یجوز است که در آن است که
 کتابی است و خبر و خبر لا یجوز معنی است - علی
 خصمیا بعد از آن و در هر دو معنی معنی دارد
 و معنی است و اشتراک است

۱۷ - و بعضی از معنی علی است که در قسمه
 کائنات و کمال الکبریه و کمال الخیریه و الکتاب
 و غیره است و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 از خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

۱۸ - که بعضی از معنی خبر و خبر و خبر
 معنی معنی معنی معنی معنی معنی معنی معنی
 خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

بمعنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

۱۹ - و بعضی از معنی خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

۲۰ - که بعضی از معنی خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

۲۱ - که بعضی از معنی خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر
 معنی خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر و خبر

بدرع عليه كالأندلس. وهو المصنف أيضا على أنه إذا
كان مكان الخط المشرق يحسن نفسه و يسهل
كل و... من بناء في مصنفه لم يجره ولا جرح (١)

اجتهاد

لتعريف:

١ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

ولا يخرج من معاني المصنفه عن هذا معنى
الاجتهاد (٢)

٢ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٣ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٤ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٥ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٦ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٧ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٨ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

٩ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

كانت إذ حبه الرأى على النقل القديم (١) و يعرف
من قديمة إذا كان سفل رحمن والنمو لآخره آدم
سفل الذي يبين مطلب أحدهما إلى ما في الآخر
دافع على رأيين كالحق في التبيين وذلك على
قولان كالمرويات في أن الهدى من حيطان السفل
مطلبه من سفل النور والهدى من سفل النور
وهو من ذلك باب في وجه القول الثاني، وعلى
هذا الرواية يجوز على البناء وحده لأنه ممكن حاصه
والرواية شاذة لا يجوز وهو قول أبي حنيفة، وإن
أراد صاحب المصنف ما هو في معنى من ذلك من
رأيه.

١٠ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١١ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٢ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٣ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٤ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٥ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٦ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

١٧ - الاجتهاد في اللغة يد الفهم والطاق في طلب
أمر لم يبلغه به غيره و يصل إلى ما يات

أهمية الاجتهاد :

١ - اشتراط الأصوبية في اجتهاد أي يكون مسلماً صحيحاً لهمم عالماً بمصادر الأحكام ، من كتاب و سنة وإجماع وجهاً ، وما تلتزم بها واستخرج ، عالماً بالله امر به بحرها وصرفها وبلاغتها ، عالماً بأصول الفقه

وأنشاء معرفة الكتاب معرفة آيات الأحكام ، وليس أراد حفظها بل معرفة مواضعها بحيث يستطيع الوصول إليها بسهولة ، و يستطيع معرفة معانيها كذلك ، والراد معرفة كنهه معرفة ما وراء من الإحاديث في الأحكام ، وليس أراد حفظها ، وإنما يمكن أن يكون لديه أصل جامع لتأليف أسانيد الأحكام يستطيع أن يعرف فيه بيسر وسهولة ، مواقع كل ما فيها من مبرمجات إليه عند الحاجة ، ولأنه أن يعرف لنفسه ما من المردود ، ولشروط معرفته بالسامع والمسمع ، لتلا بمقتضى ما هو مسموع ولشروط معرفته ، بحرية لكي يتمكن من فهم الفرق ، ويسمعه على وجهها الصحيح ، لأنه وردت بإسناد العرب ، ويظهر ما أهل لسانها كلامهم واشترطت معرفته بأصول فقه الكبار يخرج في حشبه على الأحكام ، وفي التبريج غير المتراضى ، عن التواضع المحمودة لذلك

وهذه الشروط إذا هي للجهل المطلق المتعدي للاجتهاد في جميع مسائل الفقه .

درجات الاجتهاد :

٢ - الاجتهاد له يكون مطلقاً كالاجتهاد الإثني الأربعة وقد يكون غير مطلق في درجاته تفصيل حوزة الكلي الأصولي

القياس . ويكون الاجتهاد أيضاً في إثبات النصوص معرفة درجاب من حيث التوبة والوه ، ومعرفة دلالات تلك النصوص ، ومعرفة الأحكام من أدلتها الأخرى غير القياس ، من قول صحابي ، أو عمل فقيه المدينة ، أو الاستصحاب ، أو الاستصلاح غير غيره ، عند من يقول به

التعري :

٣ - هو لغة الطلب والابتداء ، وشرعاً طلب شيء من لسانه بقلب الرائي^(١) عند تميز الوقوف من الحقيقة ، وإن قيد بالصادقات أهم كما في سائر التعري (جها) قالوا (استوصي) في المعاملات ، وتعري خبر تشكك والقر ، وإن أشتد لم يستوي طرف العلم وإجماع ، وأنظر يرجع أحدهما بدون شك ، والتعري فرج أحدهما بدب الرأي وهو ليس يتجهن به إلى طرف العلم ، وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم . كذا قاله القرخي في اليسوط^(٢) وفيه أيضا - الاجتهاد معرفة من مدارك الأحكام الشرعية ، وإن كان التبرع لا يقتضي به إمام ، وكذلك التعري معرفة من مدارك التوصل إلى أداء العبادات ، وإن كانت العادة لا تمت به ابتداء^(٣)

الاستنباط :

٤ - وهو استخراج العلم أو الحكم إذا لم يكونا محصورين ، ينتج من الاجتهاد

(١) أي من غير دليل

(٢) كتاب التعري من اليسوط ١٠/١٠٥ ط البدر

(٣) اليسوط ١٠/١٠٥ ط الأثر

ومن ذلك الاجتهاد عند تشابه شباب ظاهرة
بشباب حجة م يجد غيرها ، ثم جاء ظهور ماء حبس لم
يجد غيرها ، و يذكر الفقهاء ذلك في مباحث شرطه
فيما يتعلق في مقدمات الصلاة كذلك .

ومنه أيضا جيتاد من حبس في مكان لا يعرف
فيه دستور وقت الصلاة ، أو وقت الصوم ، و يذكر
الفقهاء ذلك في مباحث معرفة دخول الشهر من أبواب
الصوم ^(١)

أجر

التعريف :

١ - الأجر في اللغة مصدر نُجِرَ نُجْرَةً و بأجره إذا
أثابه وأعطاه حر ، صلة

و يكون الأجر أيضا اسمًا بمعنى العطى من
العمل ، كقوله ما يطعم الله أحد حراء عنه (صالح)
في حديثه من ما أودكر حبس أو ولد أو غير ذلك ،
قائل له تعالى (وآتيناهم آية في الدنيا ^(٢)) ، و ما يطعمه
في الآخرة من الصبح ، و ما فيه تعالى (و لشهداء ^(٣))
عند ربهم هم أجروهم ^(٤)) و قوله عز و جل (وإنا نؤتيهم ^(٥)

صفة الاجتهاد بالاستعمال الأصح) (حكمه
مكلفي)

٧ - الاجتهاد هو كفاية إذ لا بد للمسلم من
استخراج الأحكام لما يحدث من الأمور

و يسمي الاجتهاد على من هو أظهروه سئل عن
عبادة وقعت فعلا ، ولم يكن غيره ، وصاق الولد
ببيت إمام من وقعت به غيب ، إن لم يجته من هو
أهل التعديل المحكم فيها .

وقيل ينبغي أجه إذا وسمت الحادثة بالتحته فسمه
وكان لديه لولت لا يجتد له

وهذا رأي الب مالكي والأندلسي وأكثر الخلفاء .

ولما عرّفه : يجوز له التعدد مطلقاً ، ولما : يجوز
يجوز في أحوال معينة ^(٦)

و تعصيل ب ينصل بالاجتهاد بوجه من حق
الأصحي

صفة الاجتهاد بالاستعمال الفقهي (حكمه
مكلفي)

٨ - به ذكر الفقهاء بوجه آخر من الاجتهاد
سوى الاجتهاد في الأمة الشرعية ، يحتاج إليه المسلم
في القيام بالعبادات ، عند حصول الاختلاف .

فمن ذلك أن يجته في تحميمه المصلحة لأحسن
استعماله في حالته ، وذلك مع ما لا يجد من يجيره
دخوله ، يستعمل فيها بأدب المصلحة سره ، كمواضع
النجس ، و يطعم بمسوى والتبر . واتجاه الرعي وغير
ذلك ، و يذكره الفقهاء في مباحث استنباط آله
في مقدمات الصلاة .

(١) مادة للفتح ١٠٧٧/١ ، ١٠٧٧/٢ ، مصطلح خليلي
والصواب ١٠٧٧/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، حبس حبس ، و ما فيه آية
١٠٧٧/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، الكلمات لأخره ، و ما فيه آية
١٠٧٧/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، حبس حبس ، و ما فيه آية
١٠٧٧/٢ ، ١٠٧٧/٣ ، حبس حبس ، و ما فيه آية

١٠٧٧/٢ ، ١٠٧٧/٣

(٢) - ١٠٧٧/٢

(٣) سورة السجدة ٢٧

(٤) سورة الحديد ١١

(٥) الأحكام ، الآتي ١١٠٧٢ - ١١٠٧٤

أَجْرُ

العرب :

١ - رجل الأجر لغة هو من لا شعر عن جملته^(١) .

والمراد جزء :

٢ - اصطلاح الفقهاء : الأجر الذي ليس على وجهه شعر وله نفس لوان طليخ لحته ، أما قبل ذلك فهو أمر

الحكم الإجمالي :

١ - ثبت له ، لم يرد من شعر من الضباب ولم ينبت شعر وجهه - وهو سبي يسمى الأمر - أثبت له ، إذا كان صحيح الوجه ، بعض الأحكام الخاصة ، على اختلاف بينهم فيها ، صيانة به ودرء الفسقة به . من ذلك أنهم رزوا تحريم لبس له بشهوة ، والحلوة به ، وشه ، أو كراهة ذلك (روى الأمر) ثم إن لم يثبت شعره بعد نواته ، وهو الذي يسمى الأجر ، فقد صرح بعضهم في مثل ذلك بتمام انقضاء أحكام الأمر عليه . كما نقل ابن عابد عن بعض من كره إرانة الأمر أنه لم يكرهه بصلاة خلف من تجاوز حد الإنابة ولم ينبت عذاره^(٢)

وم تيجة لجميع المقضية نص في ذلك

(١) - ابن القبر

(٢) - صاحب المصنف ٢١

(٣) - ١٠٠٠ ، ١٠٠٠

حوزكم يوم القيامة^(١) ، وكذلك ما يقوله أحد من بعضهم بطلان العرض عن أحد لم يسم أحدًا ، لئلا أنه سباني ، فإنه الرخصي لكنه قد روى (سوره) وسى القرآن مهر المنة ، كذا في قوله تعالى : يا أيها النبي إنا جعلناك أزواجك للآتي ثبت سمويه^(٢) .

والأجر عند الفقهاء معنى العرض عن العمل ، سواء أكان من الله أم من غيره ، مع العلم بأن الأجر من الله ، معناه بدل الفسخ مؤ ، أكانت مفسدة فساد كسكنى دار ، أو منبهه معول كمر كروب مسياره . وفي أوجده في الكليات^(٣) من بعضهم : الأجر بدل ما كان عهداً وما يجري مري أحمده ، وقد يكون الآي التمتع

هو اولى به بحث :

٢ - ذكر الفقهاء معاش الأمر على العمل والتمتع ضمن باب حث الإجارة ، والأجره طويج الب

أَجْرُ الْمَثَلِ

نظر حارة

١ - سورة آل عمران ٢٥٥

(٢) - سورة الفلاح ٦

(٣) - سورة الأجر ١٠

١٠ ، الكليات ٢٢١ ، ٢٢١

وَمِنْ تَسْبِيحِ الْأَمْوَالِ
لَمْ يَكُنْ مِنْ دُكْرِهِ، حَلَّافٌ وَصَلُّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ
بِحُكْمِ عِبَادَةِ (أَحَادَةِ).

اجزاء

عبداللہ رحمان رحمان

تیم

٣- من غير رياء : يشاق لأخيه، ضمن مباحث الإحصاء

و يتعمق من الأخوة لأخوة من قبل ثم رتب ضمن ملحق الأداة والنجاء ، ولأخذ كل المقسمه ضمن مباحث انفسه ، ولأخذ رهن أو التكميل بالأخوة ضمن مباحث رهن ولكنه قد ، وسعدها ضمن مسائل استعرج من اليوم ، وجعل الأخيرة من ضمنه ثمانية عشر مبحث ثم رتبها ، ووضع

مبحث الإحصاء

[illegible]

حكم الإجماع

٩ - يجوز أن يكون بيتاً أو معدي الإحارة أو حلة
ان يكون قد تم عرض أو مبيعة أخرى أو قد حلت
أو موصل ولا يصلح أن يكون متعلقاً به يصلح أن
يكون حرة كمنسجعه ولا يصلح أن يعلق الحبر
والخبر وهو الألفاظ

ويكاد أن يكون مصروفه كالمصروف الذي ينادى به أو
يعني أو ينادى به فلا يصح بعد بأجرة الدعوة، ولا
بغير أجره، هي جزء من الثمن أو نصفه أو ربعه من
العمال، كما يفسر من يفسر بأنه جزء من

(١٤٤٤هـ) والحمد لله رب العالمين

يكون مع التوبة، ثم الخلل، فهو الإجزاء المتأخر
من كل شائبة، ولذا يضاف الكراهة قد مد مع
الآخر، ولا يها لا يحاسب من في بعض
الإطلاقات

الجزاء

الحكم لإجمالي ومواطن البحث :

الاعتراض :

١ - آخره في الله الكفاية والإلزام^(١)

٢ - يجوز للمصرف جوف إذا منجم شره
وأركانه وحبانه تيمم عند الخرابه جبراً في
وصوه الإتيان بمرأته فوق حبه ومتحاله

وهو شرعاً اعتناء أصل المطلوب ولو لم يمر
بوجه حبه

الإلحاق ذات الصلة :

الغريب :

٣ - يحسن في تعهد سائله التطهرات ليل
السعة وإن كان الله الذي مرق التطهرات ملوكاً
تدبره عنه الجمهور كما هو مقرر في باب الوضوء
من كتب الفقه

٤ - يشرق الإجزاء على إجماع أهل الإجزاء يكون
بأداء المطلوب ولو دون زيادة كما ذكره أهل الحوز
فإن يطلق على ما لا يتبع شرعاً^(٢)

الحل :

١ - وجوده كغيره في أوله من كتب الفقه^(٣)

كما يشرق لإجزاء على محل جاز الآخر قد



(١) مقتضى الأصول الثاني ١٠٠٠ - ١٠٠١ في ١٠٠٠

(٢) وهو المأكل ١٠٠٠ - ١٠٠١ في ١٠٠٠

(٣) ١٠٠٠ - ١٠٠١ في ١٠٠٠ - ١٠٠١

١ - نسخة المخطوطات ١٠٠٠ - ١٠٠١

(٢) ١٠٠٠ - ١٠٠١

١٠ نسخة المخطوطات ١٠٠٠ - ١٠٠١

تراجم الفقهاء

الوردة اسمائهم في الجزء الأول

المشهاد قال عنه الصطفي: فقه المرافق أحد معجزي
ابن أبي سليمان وسدائه من حرب وجرم
[تذكرة الحفاظ ١٧٠/١ والأعلام للزركلي ٧٩/١
وطبقات ابن سعد ١٨٨/٦-١٩٩]

ابن أبي زيد (٣٩٠-٤٨٩ هـ)

محمد بن عبد الرحمن القزويني، القزويني، أبو
محمد، حبيب، حشر بن أجيال القزويني، مولده ومثواه
وفاته قبا.

كان يرمي المالكية في محضره، يلقب بـ «حبيب
ومالك الأصغر» قال عنه الذهبي: كان على أصول السلف
في الأصول لا يتأثر.

من تصانيفه: «كتاب التوراة والزيادات»
و«مختصر بدوثة» و«كتاب الوصايا».

[مجموع المؤلفين ١٧٤/١ والأعلام للزركلي ٢٥-٢٦
وطبقات للذهبي ١٣١/٢]

ابن أبي قتي (٧٤١-١١٤٨ هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يصاد (وفيل
٢٠٠٠) بن بلال، أنصاري كوفي، فقيه من أصحاب الرضا
بن العباس، ٣٣٠ سنة بنى قمه، ثم هجر القبايس له أخبار
مع أبي حنيفة وهو

[الزركلي: التمهيد ٣٠٩/١: الوفاي: بابوفيات
٢٢١/٣]

ابن أبي موسى (٣٤٥-٤٢٨ هـ)

هو محمد بن أحمد بن أبي موسى الحنفي، أبو علي.
حاضر، من علماء أصفهان من أهل بغداد حوله ووفاء
كان أثيراً عند طيففتي الظاهرية، ولقد تم بأمره
العيسوي، وكان له حلقة جامع النعمان، وكان معظماً
للإمام أحمد.

ع
١

الإمامي (٥٥١-٦٣٦ هـ)

هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الحنفي (وفيل
الأعلام: «الحنفي» وهو وهم، أبو الحسن، سيد الحنفي
الأنصاري، ولد بقم من ميثم بكر أديب، مات
حسباً ثم تحول إلى الذهب الحنفي، ثم بعد وفاء
المرادات صاحب لها العباس بن هلال الشامي، وبرز في
عدد اختلاف وتوفي في عثم أصيد الدين وأصول الفقه
والنسب والاعتبار شهد له الرئيس عبد السلام، سارعة،
دحل القندر المصرية وتصدر للأفكر، وأما بدره
الحنفي وتخرج به جماعة، حقه بعض العلماء وسبوا إلى
جاء التفتيش والتفتيش وحجب الفلاس، صرح بها إلى
البلاد انقلاب، وفيل يفتي.

من تصانيفه: «الإسكندرية في أصول الإسلام»؛
وهو أنكر الأئمة في علم الكلام، و«باب الألباب».
[الأعلام للزركلي ١٥٤/١ وطبقات الشافعية
للإمامي ١٢١/٥-١٣٠]

إبراهيم الباهلي: د. الباهلي

إبراهيم الحنفي (٤٦-٩٦ هـ)

هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، الحنفي، أبو
عمر، من مشايخ بني من أهل الكوفة، ومن كبار
الشافعية، ذلك بعض ما عثري الصحابة، ومن كبار

ابن جزئی مالکی (۶۹۳-۷۱۹ھ)

هو محمد بن أحمد بن سريته النكفي، أبو القاسم. من أهل حرماة - أنطس. جمع بين الخط والعمارة. وأحد عمه السيد السريسي خطيب وعمود فيه وأصوله مالكي وشاذلي في بعض العلوم.

من تصديقه «الكواكب اعطيه في بعض ما ذهب
ذلك» و«الموجة فوق مدحها العاقبة» وقسمه
واسمها «وغيره بـ انوار» [١] تلك الاصول

[تصنيف السور المركبة من ٢١٣ والاغلام للمركبي
٥٧٩، ٥٨٠ راجع مرقس ١٩٦]

لبن الخاجب (١٩٠٠ - ١٩٦٦ م)

[illegible]

والأصل في علمهم الأصغر والحساب في أصول البنية ،
والعلم الأكبر في هذه ، فالله

(الديباج الذهبي من ٢٠٨٩ ومعهام امزاني
٢٠٦٥/٦ والأعلام ٢٠٦٥/٦)

[illegible]

هو عبيد الملك بن حبيب بن ممدان الحلبي من
أهل النصارى بنو مر، من كتاب علم الأئمة، وأما ابنه
الملك، بدأ مؤرخه، ولد بقرية وسكن قريه خان
بجانب النصارى ١٠ كان حافظاً للفقه على ما عهد والده
بمجاله، غارت في سنه له عم واحد، وهو مرنه
بجانبه من سنه ١٠ كان ابنه من القرية، وسكن
بجانبه لا يرضى من سنه ١٠ كان علمه الفقه

من مصنفاته « حروب الإسلام » و« طبقات
العصاة » و« النبايات » و« التوفيقية » و« المس
واسعة » و« المراضى » و« نهج » و« الرحمة
والرحابة »

[illegible]

این سیرالینس (۹۰۹-۹۷۳ هـ)

هو أحد من حجاج بيتي (وعبد البحر الهنسي
بمباد سنة) بجدي لأقارب، شهاب الذي لم
البناس ولد في هذه أبي غيث عمر، وشابهم ما
شخصي عتارك في قرآن من العلوم، قضى العلم بالقرآن
المتخصص في حكمة وصنعت ما كتب وما تولى يرجع إلى العلوم
حسب الله المستعمل.

[illegible]

(عبد السلام الطالع) ١/٥ : ٤ ومحمد مؤلفه ٢/٦
والإعلام للبركلي، ٣٣٢.

و. حزم (٧٨١ - ٨٥٦)

[illegible]

١٠٧٩ هـ (١٦٦٨ م)

[illegible]

في كتابه (١٩٧٠ - ١٩٧١)

هو محمد بن ابراهيم السدوسي، مؤلف هذه
الرسالة المأثورة في هذا الشأن. وهو من
أهل مدينة السدوس في بلاد فارس.
له كتاب في تاريخ السدوس وهو من
الطبعات القديمة.

منه في كل سنة من سنة ١٩٦٧م إلى سنة ١٩٧٧م
 من المجلد (١٩٧٧ - ١٩٦٧) هـ

[illegible]

هذه نسخة من كتابي في تاريخ العرب في القرن
العاشر - هـ - وهو من المجلدات التي في
مكتبة المتحف البريطاني في لندن

نی غزلہ (۷۱۹-۷۲۰ء)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على عظمته وجلاله

[illegible][illegible]

ہر جہ سے۔ تاکہ اس میں کوئی شک نہ رہے۔

[illegible]

محرر: (100-100)

[illegible]

(۱۳۸۶ - ۱۳۸۷)

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 26

رسول الله صلى عليه وسلم لا تاحدكم في الله يومه لا تخ
شركه من ادبائكم وما يدعي

الإصابة بحادث بين حجر ١ : ٣١ : صبر الجلاء
السلامة ١١١/٣ - ١١٧ : واجد ٤ : والبر ١/٩

أبو طاهر اللخمي (ت. ١٠٠٠) قال: «قاله»

[illegible]

[الخواصر الذهبية ١٩٨٧ : دار الفكر - بيروت]

توجد (٩٨٧-٢٢١ هـ)

هو المصاحف في سلام، أبو عبد الله كان يورثها بعد
بمصر حر هرا، أما حرقه كان لما في الف والفتة
تحدث قال إسماعيل بن زهير أبو عبد الله فبلغني
أبته قال أقصبي : « كان حافظاً للحدیث وطيباً طويلاً
سالمه ولا خلافه رأيت في السنة ياتي في القراءات له
في محاسبته وفي قضاء الفروض، مؤدباً وطيلاً يربى
رجل به سروراً وملا، ورجح قوي يركب، وكان ياتي
بده إلى حدائق ظاهر مكانه بالشرع »

من تصنيفه - كتاب الأموال ١٤١ و١٤٢ لمحمد
 بن أبي بكر ١٤١ و١٤٢ المستور والمسرور ١٤١ و١٤٢ =

(مذكرة المصالح : ٤/٥ ورجوع المصالح : ٤/٥)

له «مسند» في الحديث، و«الفرج» في الفقه،
و«نظم إليه رسالة» بالله «الكبر» في الاعتقاد، و«رسالة»
في المال والشرع.

١٢٤-١٢٦: تاريخ بلاد السودان ١٢٣٣-١٢٣٥

أبو الخطاب (٤٩٢ هـ)

هو محفوظ في أحد الخلفاء في الوقت الذي لا تكون فيه
مما لا يملكه من الخلفاء في الوقت الذي لا تكون فيه

مركز كعبه - التوحيد في أصول الفقه - دار الانتصار
للإسلام الكبار - وفاء لعمامة في اللغة
[الشيخ الأحمدي - الباب ١/٢ - وفاء لعمامة]

(۱۹۷۸ - ۷۰۴) ۱۹۷۸

ہوسسپیتل میں انضمام سے بعد، آزادی میں
محسوسات، مگر میں آئندہ طبیعت و حال کی حالت وائڈ
کی کتاب (۸۰۰) حبیبہ میں حسب ملاحظہ، یہ
ہرگز، صوفیہ میں کہا، اصحاب الإمام عبد، وروئے
"جائے" نقل الی تصریح بعد از یہ الزبح، لکھی
میں، حلیہ، ویا

من مميزات هذا المراسم : « ١ » البحث في

(الطبعة الأخيرة لأبي يعلى من ١٦٨: ١٦٩ طبعت في
أبي يعلى ١٦٩/١ والأعلام للزركلي ١٨٩٣)

أبو سعيد الأصبغاني: الإمبري

بسم الله الرحمن الرحيم

برسید بخبر (۱ - ۷۴ هـ)

هو محمد بن مالك بن سنان الصائري، حنفي، من
عسقلان الرحابية وغيرهم، كان من التكرير القروية عن
أبي عبد الله عليه السلام، قال: حدثنا محمد بن ماسوا

المستند رقم ٩٧٤٠

[illegible]

1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 26

وہ "وہ" کے لئے ایک نیا لفظ ہے۔
 (مذکورہ) یہ لفظ ہے۔
 (یہ) یہ لفظ ہے۔

١٠٤٤ - ١٠٤٥

هو الشخص من الاسم "الطبيب" من، فيه و هو
شخصي ذاتا اما عالمنا في هذه الفترة
و هو من و هو

منه بعد يوم "الإصلاح" في فرق الفقه الإسلامي.
 "هناك فرق بين ما كان في السابق وبين ما هو الآن".
 (مخبر من السفارة الأمريكية في بيروت)
 (المرجع: ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩

بروز (۱۰۶ - ۱۰۷ میلادی)

هم هذا المصنف الذي نشره (في حالة عدم
إتمامه) في بلاد الهند في هذا المصنف من الإعلام
كأن حاله مقصود وأما في روى في "أنت
مستحق الأنظار" ومصر في مصنفه
في ميث وزمستان لم تصنفه ولا في ذلك
المصنف وهو

تبریز سے صدر اقصیٰ شاہیہ میں ۳۹۰ الفہرہ،
کتاب نمبر کتب طبعیہ، وکے دیوانہ نامہ ورا

[illegible]

أبوليت (١٩٧٣ هـ)

کتاب لایقہ سر خوارہ الشہیدہ

[illegible]

من كتبه " حرة في حقها " ١٩٤٤ م
 " حرة في حقها " ١٩٤٤ م
 " حرة في حقها " ١٩٤٤ م

وہم کہ لیتے ہو کہ یہ سب (۲۰۰)

| خوارزمی، محمد بن، ۱۹۹۶، ۶۶، داسمعه الی

177

توکلید مباح : مباح بر سه نوع است

أبو حنيفة رحمه الله

بوجتصو الماترددي ؛ و الترتبي

(پرمیڈی ٹیبلر میس، ٹیبلر میس) ۱۰۰

بر موسیٰ الأسمری (۱۳۶۱ ق. هـ - ۱۳۹۱ ق. هـ)

[illegible][illegible]

«المسلمي» ثم «خبر اجبي في الإلهام» و«شرح

لذوقه» و«فكرات القلوب في أحكام الأصول»

[«الديباج لمذهب من ١٢١ والأعلام للزركلي

١٩٣٧»]

ب

الديباج لمذهب من ١٢١ والأعلام للزركلي

لناتري (نسخ عنه ريبضاه - ٧٨٦ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد (وفي الدرر النكات هو

محمد بن محمد بن أحمد، أكمل الدين، تلميذ ترمذي

من آل زريق) فقيه سواسي ممدود، به جملة كتبه

أهمها «مفتاحاً لمفتاحاً في الحجة» من شرحه بالمرية

الأصول، حاشي في حاشية في «الفتاوى» وأحمد من

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

محمد بن الخطاب من محمد بن محمد بن محمد

المعروف بالخطابي (بكر الفاضل) سنة ١١٠٣ هـ

وشرح أيضاً بأسر الخطابي وماله من «في بكر

بالعبرة» وبكر بن بكر بن بكر بن بكر

الذي را على الزاوية والفتوة والجهاد وهو من

أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

الفرزدق، ولحقته إليه رتبة لهيب ولي أحمد، أرسله

عند الدولة مغيراً إلى تلك الروايات جالساً للفتوة ووجرت

به منظره مع عبد الصمد بن علي ملكها

من «أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

و«أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

الباقلي (١٢١١-٨٠٥ هـ)

هو عمير بن سلطان بن تاج الباقلي، يكنى أبا
عيسى، سراج فقيه شيخ الإسلام، عفا الله
وله في (تصحيح) مفرقة عصر الله، أبو القاسم وهو
أبو أنثى حشر، مئة مخطوطة، واستغل على حصة
ناب والخط وأصغر لونه العبد حتى ميت به رتبه
في هذه الشاعرة، وأشاركه في غيره كالمعجم، خط
صحيته، وأهل بتدريس ولفظ، وأخيراً، وفي لقاء
دار الله، رحمه الله

من تصانيفه: «مصحح» «محتاج» في فقه
مجده، «وحوالي» «مروعة» «معدن» «وشرح» على
الفردي

[لعمري، الزمان، ٨٥٥، وشعر، ١٧٨،
وسمى الفقيه، ٢]

الفردي (١١٠٠-١٠٥١ هـ)

هو منصور بن يوسف بن صلاح، يكنى أبو
عيسى، الفقيه حنفي، شيخ العلماء، مصري
عقد سنة ١١٠٠ هـ، في الفقه

هـ: «لوح المربع» «مصر» «مخطوطة» «مصر»
«مخطوطة» «ولا كتاب» «مصر» «الإنشاء» «للصوفي»
«وفاط» «أول» «مصر» «مصر» «وكتابه» «مصر»
[الإعلام، الزمان، ١٢١٨، وخلافه، ١٣٨١،
ومخطوط، ١٢١٨، و١٢١٨، و١٢١٨]

الفردي (أول الفردي) (١١٩٨-١٢٧٧ هـ)

هو إبراهيم بن محمد بن أحمد الفردي، شيخ جامع
الأزهر، فقيه حنفي، ولد في القاهرة، وهو الفردي
إحدى فرقة الفقه، مصر، مصر، الأزهر

من مؤلفاته: «اصححه» «مصرية» «مصرية»
«الفردي» «الفردي» «١٢١٨» «مصر» «مصر»
«الفردي» «مصر» «مصر» «مصر»

مصر، مصر، ١٢١٨، ومصر، مصر، ١٢١٨،
١٢١٨، ومصر، مصر، ١٢١٨

ب

الفردي (٢٠٩-٢٧٩ هـ)

هو محمد بن عيسى بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد
عيسى بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد
عيسى بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد

من تصانيفه: «الفردي» «الفردي» «الفردي»
«الفردي» «الفردي» «الفردي» «الفردي»
«الفردي» «الفردي» «الفردي» «الفردي»

[الفردي، مصر، ١٢٧٩، والفردي، ١٢٨٧،
والفردي، ١٢٨٧]

- الفتاوى (٧١٢-٧٩٦ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد
محمد بن محمد بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد
محمد بن محمد بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد

من تصانيفه: «الفردي» «الفردي» «الفردي»
«الفردي» «الفردي» «الفردي» «الفردي»
«الفردي» «الفردي» «الفردي» «الفردي»

الدور، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧،
الفردي، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧،
الفردي، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧، مصر، ١٢٨٧

الفردي (الفردي)

هو أحمد بن محمد بن محمد، الفقيه الحنفي، ولد

الفردي (الفردي)

تذكر انك على العهد ؟ فلا تمسك بغيره
 من صلاتك ، وخراسان في العهد ، فالعهد قد عسى
 - حرر في كشمس ، على عهدك فان عهد العهد به
 من اجل انك على عهدك ، احمد . احمد
 ! يذهب القيد ٢٢٦٢٢٢ - والاعمال المزمرة
 ٢٢٦٢٢٢ (والعهد في العهد) [احمد]

انگریزی میں: {196-100}

هو شخص من خارج من غير انساني المادي
الذي يملك قوة روحية عالية وذكاء واسع
وسرعة فائقة، ولقد وجد على الاطلاق في
العلماء والمهندسين في عصره الحالي في
الغرب.

١٠٠٠ - ١٠٠٠

هو الحسن بن علي بن فضال، ولد في النجف في سنة ١٠٠٠ هـ، كان من مشايخ الشيعة، وروى عنه جماعة من العلماء، وله كتب في الفقه والحديث، توفي في سنة ١٠٦٠ هـ.

من كتاب = رسالت الناصري (١٩٣٧) سماي (١٩٣٧)
[المجلد ١، ص ١٩٣] (١٩٣٧) (١٩٣٧) (١٩٣٧)
[١٩٣٧] (١٩٣٧) (١٩٣٧) (١٩٣٧)

اشتمک (۱۰۴۵ تا ۱۰۵۰ هـ)

هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين المصمري
 سببه إلى حصص كفا في داره بغيره، وهي الآن بقعة
 صغيرة يكلف من «حماكم» عرفاً وحرف البر
 يد «شراخ»، ديشي بوند والزه «قيد حفي
 والبر» وله مثيل في التفسير والحدود والفرق

أحمد بن محمد بن أبي بكر، المعروف بالشيخ أحمد بن محمد بن أبي بكر، وهو من مشايخ
الشيخ أحمد بن محمد بن أبي بكر، وهو من مشايخ
الشيخ أحمد بن محمد بن أبي بكر، وهو من مشايخ

٧٧٥

الحساب (٩-٩٤٨)

[illegible]

الْأَسْوَاقُ (118 هـ)

مر عبد الحميد بن محمد أحمد بن محمد، صاحب
الخطوط، صاحب بيت مع خلائف يدعى ابن له الخواص
تقريباً، من بني كندة، الحنفية بحار، علي في كش،
ودع بحار

من مصنفه: «السنن» في الفقه، و«الآداب» في
التصريح، و«البيان» و«شرح لسان القاضي» في

الإسلام سرور كل دلتوات الدنيا من ١٩٥٠ والمؤثر
الصفحة ٣٦٨٢

الحلي (٤٢٩ - ٥٠٥ هـ)

هو محمد بن علي بن محمد بن أبي الفتح، الحلبي. له
في سبيل الحق من أجل سبيله شرح المائدة في جملته
من أخته أصلاً وهو ما ورد فيه، ولقبه ركن

من تصانيفه «كتاب المبداء» في الفقه الحنابلة
«مختصر الفوائد» ١٢٠٠ ومختصر في أصول الفقه في
مجلد واحد.

[الذي قبله] في الطبقات حدث ١٠١٦٩ والأعلام
١٦٦/٥ ومجمع الزوائد ١٦٦/٥

خ

بختي (أبو: الحرابي) (٩٠٩ - ٩٨٩ هـ)
هو محمد بن عبد الله الحرابي الأناضي. أول من سئل
شهادة الأئمة في إمامه، يقال له «ابن خنكس» من
البحرية، قال في الساج «مؤلف كتاب «أثناء
الغزاة» ونظير به كتابه في الصلاة

من تصانيفه «الشرح الكبير من فتح حلب» ١٢٠٠
«الشرح الصغير من فتح حلب» في فقه الأئمة «
«الشرح الكبير من فتح حلب» في التوحيد
| لأعلام العرب كسبي ١٦٦/٥ ودار مع الأئمة
من ١٢٢٩ وحملك بدمشق ١٦٦/٥، ونظير مقدمة عاشية
المؤلف من شرحه مختصر حبل حيا وصف حاله |

الغبيشي (٩٢٨ - ٩٠٤ هـ)

هو محمد بن الحسين بن محمد بن جمل، أبو عبد الله
ولد بمجراد وسقاً بجدار. له من كتب إلى بكر العباد
والأردني. كان متقياً شافعية إماماً متصلاً ذلك مذهبي
كان من كتب وجه في الفقه كذا ذكره شافعية
وزاد الأمر وهو في بلاد خراسان

من تصانيفه «الفتح» في فقه الأئمة
| طبقات الفقهاء لابن السكيت ١١٧٢/٣ ولقبه
محمد بن عمر ١٢١/٣ وذكره في طبقات ١٢١/٣

خالد بن أبي مسعود (٩٢٠ - ٩٢٠ هـ)

هو عبد بن أبي مسعود، سلمو، الأشعري، القلاء. له
تأليف كبير من شرح الإمام أبي حنيفة. أخذ عنه من
إبراهيم النخعي وغيره. وكان له تصانيف يصعب
العثور على غير إبراهيم وهو من كتب في الفقه.

| طبقات الفقهاء ١١٧٢/٣ وأهملته لابن القيم
من ١٢٩٩ وطبعت الطبقات للشيخ في ١٢٩٩

مختصاف (٩٢٩ - ٩٢٩ هـ)

هو أحمد بن عمرو، (ولقب عمر) من مذهب أبيه
سهران الشافعي، أبو بكر المعروف بالمشافعي. له
صحي إمام، من أهل بغداد. روى الحديث. كان فارصاً

لُقْبُوسِي ۱ - ۳۰ هـ إلى آخره لُقْبُوسِي ۲ - ۳۱ هـ

[illegible]

مكتبة
الأمم المتحدة

مجلسه هیئت مدیره در تاریخ ۱۳۹۸/۰۵/۲۷

«مصدقته» التي «وغيره على القوم»
 «تظهر عناقيد طوبى من الشعر أرقى» : «وعلى وجه
 طبعي» و«حاجبه عن القدم» بالمد.

[۱۳۹۵-۱۴۰۰]

1994-1995

[illegible]

من بعد من بعد
و من بعد من بعد
و من بعد من بعد
و من بعد من بعد

2

(الفصل ١٤١ - ٢٥٥ هـ)

مؤسسہٴ علامہ احمـد رضا خان
 علامہ احمـد رضا خان صاحب
 مدرسہ اسلامیہ، دہلی، برصغیر
 مؤسسہٴ اسلامیہ، دہلی، برصغیر

تصنيف: ١٩٧٧-١٩٧٨

۱۱. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۲. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۳. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۴. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۵. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۶. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۷. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۸. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۱۹. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱
 ۲۰. قلمی کتب: ۶ جلد ۱۱

۱. در مورد این موضوع تحقیق کنید و به صورت یک مقاله علمی-پژوهشی در ۱۰ صفحه، آن را بنویسید. (۱۰۰ امتیاز)

— 100 —

مجلسه ۱۰۰۰ و ۱۰۰۱

من كتابه في تاريخ العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة
في كتابه في تاريخ العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة
في كتابه في تاريخ العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة

[illegible]

المجلة القانونية

زكريا (١١٠ - ١٥٨ هـ)

هو زكريا بن عبد بن قيس الحسبي، أصله من أنجبائه، هاجر من بلاد فارس إلى مصر سنة ١١٠ هـ، وكان يملك مالا كثيرا، وكان له شغف كبير في معرفة اللغة العربية، وكان له دور كبير في نشرها في مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

زكريا (١١٠ - ١٥٨ هـ)

هو زكريا بن قاسم بن عبد الله بن أبي العباس، له من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

زكريا الأنصاري (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ)

هو زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، له من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

نهاية الزمان (١١٦٦ هـ)

الزبلي (الكتاب) (٧٤٣ - ٨٤٣ هـ)

هو زكريا بن عبد بن قيس الحسبي، له من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

س

السبكي (٧٢٧ - ٨٢٧ هـ)

هو سبكي بن عبد بن قيس الحسبي، له من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

السبكي (٧٢٧ - ٨٢٧ هـ)

هو سبكي بن عبد بن قيس الحسبي، له من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر، وله من المؤلفات كتاب في معرفة اللغة العربية، وهو أحد الكتب التي تدرج في تاريخ مصر.

السيرة الذاتية (1944-1945)

[illegible]

وَمِنْ بَيْنَهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ وَلَمْ يَأْتِ الْإِسْلَامَ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلَهُ عِلْمٌ بِإِسْلَامٍ فَلْيَعْلَمِ
وَلْيَحْذَرِ الْغَيْبَ ۚ وَمَنْ يُضِلْ فَإِنَّهُ يَمُوتُ
مُضِلًّا ۚ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مَدِينًا ۚ

147

ش

اختصاصی -

محمد بن احمد بن الحسن بن الامام الثامن

2004

التاريخ

عبد بن عبد الله
أحمد بن أحمد

الحافض (١٥٠ : ١٧٠ هـ)

هو محمد بن احمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب
بن سفيان الطائي بن ابراهيم بن عيسى بن هاشم بن عبد مناف

وآبائهم في الدنيا والآخرة

الأصول وحديث والده وأشهر قتلة الإمام أحمد رحمه الله
من سيرة أسرة ولد في المشعل عليه السلام في كتاب
شجرة آل أبي بكر عليه السلام في كتاب الفرائد في السيرة
نصف ١١١ هـ في كتاب سيرة أبي بكر عليه السلام في كتاب

من بعد هذا في الامم الى هذه ولا رسالتك
صوتك ولا في الامم الى هذه ولا رسالتك
صوتك

[illegible]

نشر المجلد { ٤٩٧ - ١٠٨٦ هـ } ، (دبی)

[illegible][illegible]

۱۴۴۰ هـ / ۱۹۱۹ م

الطريق (١٩٧٩ - ١٩٨٠)

المجلد ١٠٠، العدد ١، ص ١٠٠، ١٩٧٧
١٩٧٧، ص ١٠٠، ١٩٧٧

[illegible]

[الإسلام الذي أتى به محمد - صلى الله عليه وسلم - مطهرات
منه ونجس ما بعده] [٦٤: ٢]

الترجيح - ١٧٢ هـ)

فقد تمّ إجراء هذا المشروع في شهر كانون الثاني ١٩٨١
م. في مدينة دمشق، بالتعاون مع مديرية الزراعة.

من مصنفه: الإعراب وحسن الأداء في شرحه
و تفسيره: الحاشية في شرح النجاشي، كذا في
أصوله: روح المعاني من تكملة أبي الفتح، وذا صرح
بذلك القائل.

١٢٨٤ / ٦ : وشمس المذهب
١٢٨٥ / ٦ : وشمس المذهب

الخرفاء (١١٥-١٢١٧ هـ)

هو غلط نه من خطايي من اسر هيچ الا هري.
تسره وري من انهي عرب = له ينة = عير به الخريفه
عير هنيه شافعي واحسن وعبد، وموتوم وشاوي في
مصر لمرور بعبه ناظره، وور السجده.

منه عليه السلام: «ما خرج منه خير شريح من شريح الغنم» في
البرق أعفاه ضاحكي (في تحفة الهبة في طبعه
الشمسية ١٢٥٢ حاشية من تحفة الطلائع)

جمعية المصارف (١٩٨٧) وجمعية القرض (١٩٨٧)
(٢٠٠٧)

المسألة (١١٩-١٢٠)

هو شخص من عمار بن علي التبريداني لقبه حمزة
مكة من الجنب. معني في شري قوله (يا غريب) جاء
به واليد بها. ن. القهقره. وحمزه ب. سول. لثاق
ورس للأخضر والصحاح انعمت عليه في الغيب. يوزن في
أخضره.

من مكنه " من لا يفرح " في الله: وشرحه "مراعي
صلاح" و"أغلبه ذوي الحكمة" و"عاشيه في دور
الحكمة" للأستاذ

الاعلام، مركز، ١٢٥٥/١، وإعلامية الأثر ٢٨/٧

الفرز اب (کاں حیۃ ۱۲۸۹ھ)

تَبَّهْ عَدَّ حَسْبَ الْخُرُوبِ • عَدَّ عُدَّ

في الحاشية على هذه النسخة لا يوجد حرف ال فرغ
الناعية وال نسخة مطبوعة في دار الكتب
الحكمة وال نسخة في دار الكتب في كنفه
288 هـ وسمي هذه النسخة الحاشية لتقدير
كثير ويظهر من نسخ كلاً في النسخة من بلانية
النسخ المرفق جليلي كفي الحاشية (١٠)
حرف غنة النسخ (١٠) وروايتها في كنفه

1944-1945

هو ترجیح بر اختلاف در نفس بر عهد انکلاهی. ابو

المحب بـ شهر اقصاء في صدر الاملاء الحب بـ ولاد

المعروف بالشيخ كمال الدين

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وہابیہ و سنیہ و عارفانہ و صوفیہ و اہل حق و اہل باطلہ

في الشعر والأدب عام ١٤٠٠هـ

مجلس الشورى - ١٩٩٩

[illegible]

الشمس (١٩-١٠٣ هـ)

جو محضر سے چلے گا۔ اس لیے جمعہ سے منظر

میسور کی انجینئر (ایم بی اے) اور ڈاکٹر باجپے

[illegible]

المادة ١٠: تحصل جميع التكاليف من طرف صاحب العمل.

وَمُسْتَعِدٌّ لِمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْبَرَكَاتِ أَفَلَا لَدُنْكَ عِلْمٌ بِمَا يُرْسَلُ

ليس الأصعب بما عثر عليه أحسن قطاع في هذه

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

[illegible]

المندوب = ٢٩/١

[شد، اسو لومند من ۱۶۲ وین داسیج]

48

بهرائی (۱۹۷۰-۱۹۷۱)

[illegible][illegible]

طبعات الخليفة ١٠٩٥ هـ ١٦٨٤ م
[١٦٨٤ م] و[١٦٨٤ م] و[١٦٨٤ م]

علاء الدين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 (الحمد لله)

ف

[illegible][illegible][illegible]

٢٧٧٩ و در این زمینه ١٣٩٥

مطالعات ۱۵۹ و ۱۶۱ و ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵

[illegible]

۱- در صورتی که در یک سال دو بار بارش اتفاق افتد، بارش را در آن سال به حساب می آورند و در سال بعد آن بارش را به حساب نمی آورند.

١٩٩٩

١٤٧٧ هـ - ١٤٧٨ هـ

هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب
بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

لا خلاف، بل في بعض النسخ ١٠٠٠ - ومثلها في

1318

بحر الاسلام ليردري

مجلس، مکتبہ اہل بیت علیہ السلام، قم، ۱۳۷۵ھ

محمّد الزّبيدي

(474 -)

[illegible][illegible]

ا. ب. د. الف. ص. ١٢٢

طبقات المشايخ ١٢٠٢ - ١٢٢٠ هـ
والاعلام للوكلي ١٢٣٩ هـ وشذرات الذهب ٩٨٥ هـ

القاضي رازي (٩٨٨ هـ)

هو أحمد بن بدر الدين، سمس الدين المشهور بقاضي
رمه (دبير العاصي)، من عشيرة القتيبي في الدولة
الغزنوية. كان أبوه قاضي في عمدة أذرب في دولة السلطان
نار به خاتنه في حوزة والده وقد أتم حل طلاء مصر، صيد
حوى رايه وسجدي جلبي فارس في مذكرات نورسا
والعطف عليه وألهمه فله قصيد حب وقيل من قصيد
العبس كرمي ولأية هجوه بلي. ثم تصادف ثم طه الخوق
ستار لمصطفيه مدح في ليلته إلى أن توفي في
المصطفية كان فاضلاً صلياً في دنه ربيع القدر فزور
الشمس بجابه يدور إلا أنه كتاب له حوزة والده من
الحجاز

من مؤلفاته «نتاج الأندكار» وهو تكملة حاشية فتح
القدير على الفوائد من «أرب كتاب الوكلاء» في آخر
الكتاب، وه حاشية النجاة «ووصاف أهورى
[مباحث الذهب ٩٩١/٨] ومجموعه الطيولت من
١١٨٥ هـ وألفه المصنف في ذكره في تلي روزه لطرح
چمن وچمن الأعيان ٩٨٧/٢ طليمه]

القاضي عياض (٩٦٩ هـ - ١٠٢٢ هـ)

هو عياض بن عيسى بن عياض البصري السبيعي، قمر
الشمس أصله من الأندلس ثم انتقل إلى مصر، له حديثه
عالم ثم من عامي إلى سنة أحمد عصبه «الكلمة» كان
أماماً حاشياً بعداً في حاشية منبراً
من مصابحه «السيات مستطه في شرح
مشكلات الدربة» في فروع آية مالكي، «و» شافعي
حجوى المصطفى «و» كمال علم في شرح صحيح
مسند «و» كتاب الإحلام بحدود من عند الإسلام «و»

القسماء السبعة

القسماء السبعة، را حلقها القهاء على سبعة من
الشيخين كانوا معاصرين لفاطمة الفري، وه سعيد بن
السب، وغروا بن الرهم والقاسم بن محمد بن أبي بكر
المصدي، وعصبه الله من عصبته من حاشية منبر،
وحارجه بن بدر بن أبي سليمان بن بكر واستغنى في
السمع قيل هو أبو سعد بن عبد الرحمن بن عوف وهو قوت
الأندلس، وقيل هو حاشية من عصبته بن عيسى السطامي،
وقيل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن أحمد بن عثمان
القرطبي،

(الاعلام للوكلي ٩٨٥ هـ) وشعره المزمع تركه من
[١٩]

ق

القاضي: ر. عن القاضي

القاضي بن سلام: أبو عبد ر. ترجمه

القاضي: ر. الكاشاني

القاضي أبو عيسى (٩٨٥ هـ - ٩٨٥ هـ)

هو محمد بن أبي الحسن بن محمد بن حاتم بن أحمد بن
عمر، شيخ حديثه في رمه، وله خبره في الأصول
وعمره وأنواع القضاة من أصل معدود، وله أنظار
القاضي أصل دار الخلافة وخبره ورجال وطول
من مصابحه «حكم القرآن» و«و» «الاحكام
المصطفاة» و«الافرد» و«الطابع المصنف» في نسخة
و«المد» و«الكلمة» في الأصول.

ك

پگستانی (۱۸۶۰ء)

هو أنكر من الله من عباده، خلا، ليس بسوء
من كائن (أو صانع، أو كاشف) له، أو كسبائه،
صانعهم من غيرهم من خلق، من له سلطة كائن
سوى ملك الصانع، أحد من عباده، أو الكائنات
وإن كان له، أو كاشف، أو صانع، أو كسبائه،
من الذين سجدوا لله، أو كاشف، أو صانع، أو كسبائه،

من مصادره = مصاديق = وهو مرجع تصدق المدهة =
والخطاب الذي في أصول الدين *

(١٦٦٦ من ١٦٦٦، الجزء ١، الصفحة ١٦٦٦، ولا خلاف)

(٤٧٤ - ٤٦٠) لکھنؤ۔

شماره ۱ - ۱۳۳۳، و اولی از کتب
مجموعی است که در این کتابخانه موجود است
و در این کتابخانه

عن بعضه ما في الأصول في اختياره من مخرج
الحبيب، وشرح الطالع الصغير، وشرح طالع
الملك، وكلامه في علم الحساب

| ۹۰ علامہ سید محمد علی |

مکرمی مدد ۱۹۶۶-۱۹۹۱ء

هو محمد بن سليمان الكندي، الذي ولد بـ...
... في سنة ... بالدار ...
... من قبله

من كتابه ١١ الحقوق الغيبية التي هي طرفة من

[illegible]

من بعدهم ۱۱ علياً رضي الله عنه في كتابه الفقه ۱۱
عنه في كتابه الفقه ۱۱ والآخر من هذا الكتاب
في الفقه ۱۱ وهو في آخر كتاب الفقه ۱۱
والآخر في الفقه ۱۱ في آخر كتاب الفقه ۱۱

[illegible]

الفصل الكبير (٢٩١ - ٢٩٨)

هو عبد الله بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

11/11/2017 10:11 AM

المفتي (١٩٧٩ - ١٩٨٠)

هو محمد بن أحمد بن سلامة، تلميذ أبي القاسم
 صاحب كتابي من أبي القاسم في بعض ما حدثني عنه
 في تاريخه.

۱۔ صحت - حالت : امام ابو حنیفہؒ کی صحت و صیبت
 امام احمد بن حنبلؒ کی صحت و صیبت
 امام شافعیؒ کی صحت و صیبت

[الإعلام بقرعة نكل ، باهبي ، ١٩٩٤]

ل

۱۔ سرمدیہ ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۲۔ "مختصر" ۱۰۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۳۔ "مختصر" ۱۰۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۴۔ "مختصر" ۱۰۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

مستند لکھی ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۵۔ "مختصر" ۱۰۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

المؤلفی

مؤلفی ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

المقام

المقامی (۱۱۰۰ھ)۔

۱۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۲۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۳۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۴۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۵۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

المجموعی

۱۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۲۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۳۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

۴۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۵۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۶۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۷۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

کتب (حول)

۱۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۲۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۳۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

۴۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۵۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۶۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

۷۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔
 ۸۔ "مختصر" ۱۱۰۰ھ میں لکھی گئی۔ یہ ایک مختصر کتاب ہے۔

المجلد الثاني، العدد ١٤٤ (١٩٨٤ - ١٩٨٥)

هو محمد بن حسن، اللخمي، شمس الدين، أبو
صهبة. من أهل مصر، فقيه، عالم، جامع للمصنفين
محمد بن أحمد بن الشيخ أحمد بن روق وغيره. كان له
حكمته عليه، وبشعره. وله شعر في الفقه وغيرها
وبعض شعره في حكاية أبي عبد الله الفقيه، وهو الذي
الفرق، له مرثية (حومي) مذكورة من مختصر حنبلي
[شجرة الدر الزكية ص ٢٥١]

الحائرين (١٩٩٢ - ١٩٩٣)

هو محمد بن محمد بن محمد القزويني، أبو بصير
محبته، له طائفة من خلقه يسمونه من لجة المكنون،
وهو صوفي أيضا، سمع على أبي بكر أحمد الجرجاني، وتبعه
عليه أحكام الصائغ، إجماع من محمد السمرقندي وأبو
محمد بن الكومر بن موسى البوزي.

من مصنفه : كتاب التوحيد : ١٠٠٠ نسخة
 شرحه : أبو القاسم ، و : الجليل ، في أصول الفقه ،
 [فوائد إليه من ١٩٨٠ ، والمطبعة]

امٹوری (163 وکیل 517 - 2036)

هو محمد بن علي بن عبد الله بن أبي طالب، سبط آل
«سائر» ولد في صلالة، نصب الإمام عليه السلام
صاحب السراج «كان أقر اقتضاه من شيخه ابن أبي
سبحان» له ورثة الأحاب، ولم يكن له عصوة للملكية
أخذه عنه ولا أقوم لأخذه عنه
له «إصباح» موصول في هذا الأصل لم يبق
«وتلق على القوم» «ونظر جويدي في علم الفلك»
«وسراج اقتطعه» لصاحب الوهاب في عصر محمد بن
«وكشف والآب» عن ترجمه «الآب»

١٦٦٠/٤ [١٦٦٠/٤]

البيان: القاهرة (٨٧٣-٩٥٨ هـ)

هو محمد بن حسن الشافعي، المعروف بـ أبو عبد الله
من أهل مصر. كان فقيهاً لكونه وأصولاً، فله في
رواية الحديث من جملة من روى عنه الشيخان
واسحق بن عمار، وأبو داود
له طرق (عشرات) على الصحيح ٥٥٠٠٠ نسخة على طرق
من على مع الطابع
أشهر الكتب الركبة من ١٧٧٩، ومجموع المؤلفات
١٧٧٩، ومجموع المؤلفات المرفوعة والمرفوعة
١٧٧٩

(ص ١٧٥ - ١٧٦)

[illegible]

الأصل: ١٠٨، ورواه الألباني (ص ٢٦)

في ذكر الخواص: ١٧٤

محسن ابوبکر الاضہاری وروی عنہ "بکر بخرونی ابی
بکر القاضی

من تصانیفہ " الوحانی فی صیغہ الثغر. لا یترارہ "

[شجرہ تنویر ترکیبہ ص ۹۲، وضع النصب ۷/۲
و بیع بعد ۱۱۶: ۶، د ۱۶۱/۱۰۰۹]

ی

محسن بن عبد الأضہاری (۱۹۳ھ)

هو یحییٰ بن محمد بن یحییٰ الأضارب البصری، من
شعبہ من آل الدیلم، لدیہ مکتب حنفی فی الخلفاء،
عملاً وکان فاضلاً علی الخیرة. روی عنہ برہرہ واما الذی
رواہ عنہ واما، شیخی کہ کہ یحییٰ ابی عنہ عن
ابنہ من لڑھری شہد نہ یرواہ بالعص، واما حنفی من
من لم یسجد لا عامہ کہ نہ احد ائمہ من غیر من

مندی

[تہذیب طہذیب ۱: ۲۲۹، رالمحرمہ، ارمحرمہ
۳۵۱، رافعیہ للبرکاتی ۱/۱۸]

محسن بن عبد (۱۵۸ھ - ۲۳۳ھ)

هو یحییٰ بن محمد بن عبد من آل برہری ناوہ
بمندی، ابوبکر یا من آل الخلیفہ وبنی عنہ
۱۵۸ھ، یحییٰ بن محمد واما عن جہر الخلفاء
"بمندی جہر وشماعہ بنی" واما عن عبد بن عبد
"بمندی" کہ نہ یرواہ علی الخلیفہ بن عبد، واما
عنہا عن عبد بن عبد بنی ناوہ بن عبد
من عبد بن عبد = کتب من واما = ۱۵۸ھ
نحوہ

[الاعلاء للبزرگانی ۲: ۸۰، برہرہ، ص ۱۶۰
محسن البندی ۱/۲۵۸ - ۲۸۸]

برہرہ بن ابی حنیفہ (۲۳۳ھ - ۲۴۸ھ)

هو برہرہ بن ابی حنیفہ، موجود رہی ناوہ
اسود سوجہ احمد مرشد الذی کہ نہ یرواہ عبد بن عبد
عنہ عن عبد بن عبد، واما عن عبد بن عبد
الذی عن عبد بن عبد، واما عن عبد بن عبد
واما عن عبد بن عبد، واما عن عبد بن عبد
واما عن عبد بن عبد، واما عن عبد بن عبد



فهرس تفصیلی

| الصفحة | المصنف | المقررات |
|---------|--|----------|
| ٩ - ٥ | تقديم الرواية | |
| ٧١ - ٩ | مقدمة لموسوعة | ١ - ٢٩ |
| ٥١ - ١١ | الله الإسلامي ، والتعبير بها بالموسوعة الفقهية | ١ - ٤٤ |
| ١١ | تعبير الله بلفظ الله | ١ |
| ١٢ | تعبير الله بلفظ عند الأصوليين | ٢ |
| ١١ | تعبير الله بلفظ عند العلماء | ٤ |
| ٩ - ١٥ | الاتجاهات ذات الصلة بلفظ الله في شرع ، شرعية ، شرعية | ٥ - ١٠ |
| | وشرعية ، شرعية ، احكام | |
| ٢٠ | العرب مع اللغة الإسلامي ولفظ التوسمي | ١١ - ١٢ |
| ٣٧ - ٢٣ | الأخبار التي يرجح الله لاصحابي | ١٢ |
| ٣٣ | الصور الأولى - عصر السوء | ١٤ |
| ٢٥ | الصور الثاني - عهد المجدبة | ١٥ |
| ٢٧ | الظن الثالث - ظن لا يبري | ١٩ |
| ٣١ | الظن الرابع - عهد صغار الثبوت وكبار ما يبري | ٢٣ |
| ٣٢ | الظن الخامس - ظن الاحتياط | ٢٧ |
| ٣٣ | على صورة الله | ٢٨ |
| ٣٤ | طبيبات الحميد ، والحمد | ٣١ |
| ٣٤ | مقارن ، مقارنات ، مقارنات | ٣٥ |
| ٤٠ | المصنف | ٣٦ |
| ٤٣ | قضايا - باب الاحكام | ٣٨ |
| ٤٣ | مصادر الاجتهاد | ٣٩ |
| ٤٤ | المسألة الأولى - حول السنة | ٤ |
| ٤٦ | المسألة الثانية | ٤٦ |
| ٤٧ | مفاهيم الله | ٤٧ - ٤٨ |
| ٤٧ | تقديم مسئلة بهنبار الله | ٤٨ |

| الصفحة | الاصول | الاعراب |
|---------|--------|---------|
| ٧١ | حائض | ٧ |
| ٦٥ - ٦٦ | أفقه | ١ - ٦ |
| ٦٦ - ٨ | أفوه | ١ - ١ |
| ٦٨ - ٦٩ | أفوار | ١ - ٢٥ |
| ٦٨ | أفويض | ١ - ٢ |
| | أفويض | |
| ٦٨ - ٨ | أفويض | ٢ - ٣ |
| ٦٨ | أفويض | ٣ |
| ٦٩ | أفويض | ٤ |
| ٦٩ | أفويض | ٥ |
| ٦٩ | أفويض | ٦ |
| ٦٩ | أفويض | ٧ |
| ٦٩ | أفويض | ٨ |
| ٦٩ | أفويض | ٩ |
| ٦٩ | أفويض | ١٠ |
| ٦٩ | أفويض | ١١ |
| ٦٩ | أفويض | ١٢ |
| ٦٩ | أفويض | ١٣ |
| ٦٩ | أفويض | ١٤ |
| ٦٩ | أفويض | ١٥ |
| ٦٩ | أفويض | ١٦ |
| ٦٩ | أفويض | ١٧ |
| ٦٩ | أفويض | ١٨ |
| ٦٩ | أفويض | ١٩ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٠ |
| ٦٩ | أفويض | ٢١ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٢ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٣ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٤ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٥ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٦ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٧ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٨ |
| ٦٩ | أفويض | ٢٩ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٠ |
| ٦٩ | أفويض | ٣١ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٢ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٣ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٤ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٥ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٦ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٧ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٨ |
| ٦٩ | أفويض | ٣٩ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٠ |
| ٦٩ | أفويض | ٤١ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٢ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٣ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٤ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٥ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٦ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٧ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٨ |
| ٦٩ | أفويض | ٤٩ |
| ٦٩ | أفويض | ٥٠ |

فهرس شماره الأول

| المقررات | المجلد
أدب اخلاق | تصنيفه |
|----------|--|-----------|
| | | ٩٤ |
| | عمر قصه و شجاعت | |
| ٢ - ١ | آذر | ٩٥ - ٩٦ |
| ٣ - ١ | آدمي | ٩٥ |
| | آمن | ٩٥ |
| | عمر آجين | |
| ٣ - ١ | آفاق | ٩٦ - ٩٧ |
| ٥ - ١ | آفه | ٩٦ - ٩٧ |
| | آكله | ٩٧ |
| | انظر اكل | |
| ١٨ - ١ | آل | ٩٧ - ٩٨ |
| ٢ - ١ | تبحث الأول مني الاله لله و صلاته | ٩٨ - ٩٩ |
| ١٠ - ٣ | انبحث الثاني احكامه لأن في تولد و تربية | ٩٩ - ١٠٠ |
| ٤ | نبرادمان محمد صلي الله عليه وسلم | ١٠٠ |
| ٥ | كل محمد صلي الله عليه وسلم اندي لم احكام خاصه | ١٠٠ |
| ٦ | حكمه بعد آل النبي من الصدقة المفرومة | ١٠٠ |
| ٩ | عند الوقوف من الكفايت والتدوير وجره العبد | ١٠٤ |
| | ويشير الأرض وخطه ووقف | |
| ١ | حكم بعد آل النبي من صدقة التطوع | ١٠٣ |
| ١٣ - ١١ | لمبحث الثالث من آل النبي و كصود | ١٠٤ - ١٠٥ |
| ١٢ | دفع طعن و كانه هشمي | ١٠٤ |
| ٣ | عنه الهشمي على الصدقة بأمر من | ١٠٤ |
| ١١ | لمبحث الرابع من آل النبي و كانه هشمي | ١٠٤ - ١٠٥ |
| ١٥ - ١٤ | لمبحث الخامس من صلاة على آل النبي صلي الله عليه وسلم | ١٠٥ - ١٠٦ |
| ١٦ | آل النبي و الامارة الكبرى و الصغرى | ١٠٦ |
| ١٧ | حكمه بعد آل النبي | ١٠٦ |
| ١٨ | الانصاب و آل النبي بعد | ١٠٦ |

فهرس اسماء الألف

| الصفحة | الموضوع | العدد |
|-----------|--|---------|
| ١٧ - ١١٩ | ألف | ١ - ٩ |
| ١٧ | الفتح | ١ |
| ١٠٣ | أولاً ، التحكى التكليمى لامتثال الآلات | ٢ |
| ١٨ | آلا - التهجئة | ٣ |
| ١٨ | آلة يدوية - تصيد | ٤ |
| ١٨ | آلات جهاد | ٥ |
| ١٠٨ | آلات استبعاد النقصان والخطأ في البرقة | ٦ |
| ١٩ | آلات الحدة في حدود وانمازير | ٧ |
| ١١٩ | آلة - العمل وركاء | ٨ |
| ١١٩ | آلة يدوية ونزعة في حديد نوع الحدة | ٩ |
| ١١٠ | آلة | ١٠ |
| ١١٧ - ١١٩ | ألف | ١١ - ١٨ |
| ١١ | صفحة والمقادير التي وردت في | ١ |
| ١١ | صفحة التكميل | ٢ |
| ١١ | صفحة (تحكى التكليمى) | ٣ |
| ١١ | صفحة القربى عن ألف | ٤ |
| ١١ | مواضع لتأني | ٥ |
| ١١٦ - ١١٨ | أولاً - لتأني في الصلاة | ٦ - ١١ |
| ١١ | التأني عند الصلاة | ١ |
| ١١٢ | لورد لا شمس بالسفر | ٢ |
| ١١١ | تجربى لا شمس | ٣ |
| ١١١ | الإسراءات تأني والجهره | ٤ |
| ١١٣ | القدرة والنسبة في التأني | ٥ |
| ١١٤ | تفسير تأني « ألف » و « لا » | ٦ |
| ١١٤ | تكرار تأني ورمزها | ٧ |
| ١١٤ | تكرار التأني | ٨ |
| ١١٥ | عدم انقطاع لقراءة تأني عن قراءة الإمام | ٩ |

فهرس دبره أول

| الصفحة | المصنوع | الملاحظات |
|-----------|--|-----------|
| ١١٥ | الذبح عقب القاعة خارج الصلاة | ١٤ |
| ١١٥ | الذبح عن الصوب | ١٥ |
| ١١٦ - ١١٧ | ثانياً : التأمين خارج الصلاة | ١٦ - ١٨ |
| ١١٦ | التأمين على دعاء الخطيب | ١٦ |
| ١١٦ | تأمين على دعاء الاستسقاء | ١٧ |
| ١١٦ | التأمين على الدعاء دبر الصلاة | ١٨ |
| ١١٧ - ١٢١ | آية | ١ - ١٨ |
| ١١٧ | أولاً : الحمد لله | ١ |
| ١١٧ - ١٢٤ | ثانياً : تحكيم الآيات من حيث استعمالها | ٢ - ١٨ |
| ١١٧ - ١٢٢ | أ - بأسفل دل داتها (عائذ) | ٢ - ١٣ |
| ١١٧ | البرج الأول : آية الذهب والفضة | ٣ |
| ١١٨ | انزع الثاني : الآية المخصصة والفضة بالفضة | ٤ |
| ١١٩ | انزع الثالث : الآية كسوفه كعشدة بالذهب أو انصف | ٥ |
| ١١٩ | سبع فروع : الآية انصفه من غير الذهب والفضة | ٦ |
| ١٢٠ | سبع الفروع : الآية المتحدة من الحمد | ٦ |
| ١٢١ | سبع السادس : الأواني المنصعة من العظم | ١٠ |
| ١٢٢ | سبع السابع : الأول من عبر ما بين | ١٣ |
| ١٢٢ - ١٢٦ | ب - آية غير المنصعة | ١٤ - ١٥ |
| ١٢٢ | آية أهل الكتاب | ١٤ |
| ١٢٤ | آية لشركي | ١٥ |
| ١٢٤ | ثالثاً : حكم الثمن : آية الذهب والفضة | ١٦ |
| ١٢٤ | رابعاً : حكم إهلاك آية الذهب والفضة | ١٧ |
| ١٢٤ | خامساً : ركاة آية الذهب والفضة | ١٨ |
| ١٢٤ | آية | |
| ١٢٤ - ١٢٥ | انظر : يلين | |
| ١٢٤ - ١٢٥ | آية | ١ - ٢ |

فهرس الجزء الأول

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|-----------|---|---------|
| ٢٥ - ١٢٦ | أب | ٢ - ١ |
| ٢٦ - ٣٥ | إباحة | ٣٨ - ١ |
| ٢٦ | الشعر | ١ |
| ٢٧ | الألفاظ ذات الصلة بالحوار ، الحمل ، الصحة ، التحجير ، الدعوى | ٢ |
| ٢٩ | ألفاظ الإباحة | ٧ |
| ١٢٩ | ح. ، حق الإباحة | ٨ |
| ١٢٩ | الشارع | ٨ |
| ١٢٩ | المبدأ | ٩ |
| ١٢٩ | دليل الإباحة وأب ما | ١ |
| ١٣٠ | أب الكفاء عن الأصل | ١١ |
| ١٣١ | ب. ما جعل حكم | ١٢ |
| ٢٠ | طرق معرفة الإباحة : النص ، الصريح ، العرف ، لاستصلاح (المصلحة فرجة) | ١٣ |
| ١٣١ | متعلق الإباحة | ١٤ |
| ١٣٦ | اللدون به من الشارع | ١٥ |
| ١٣٦ - ١٣٦ | كتاب الأول ما أدون به الشارع على وجه تلك والاستسلام | ١٦ |
| ١٣٦ | خطب ثاني . ما أدون به الشارع على وجه الإنشاع | ١٧ |
| ٢٦ | اللدون به من المبدأ | ١٨ |
| ٣٢ | إباحة الاستسلام | ١٩ |
| ١٣٢ | إباحة الانتصاع | ٢٠ |
| ١٣٢ - ١٣٢ | تقسيم الإباحة | ٢١ - ٢٣ |
| ٣٢ | أ - تقسيمها من حيث صحتها | ٢٣ |
| ١٣٣ | ب - تقسيمها باعتبار الكيفية والحزبية | ٢٣ |
| ١٣٣ - ١٣٤ | آثار الإباحة | ٢٤ |
| ١٣٤ | الإدعاء والتكسبات | ٢٦ |
| ١٣٤ | ما يبيح الإباحة | ٢٧ |

فهرس الجزء الأول

| الصفحة | المحتوى | الفرق |
|-----------|--|---------|
| ١١٢ | الأنقاط ذات الصلة البرية ، والبرية ، والامشيرة ، الإمقاط ، | ٢ |
| ١٤٦ | الإقرار ، تصديق الخط ، التمر | ١٢ |
| ١٤٧ | صلة الإبراء (حكمة التكليف) | ١١ |
| ١٤٨ | أقسام الإبراء | ١٥ |
| ١٤٩ | الإبراء بالمسقط أو التخلي | ١٦ |
| ١٤٩ | غلبة أحد المتبين لوتساويا | ١٧ |
| ١٤٩ | احتلاف لحكم باختلاف الاعار | ١٨ — ٣٢ |
| ١٥٠ | أركان الإبراء | ١٩ |
| ١٥٠ | الاصح | ٢ |
| ١٥١ | الإيجاب | ٢٣ |
| ١٥٢ | انصواب | ٢٦ |
| ٥٣ | رد الإبراء | ٢٧ |
| ١٥٤ | ميركة وشروطه | ٢٨ |
| ١٥٤ | التوكيل بالإبراء | ٢٩ |
| ١٥٤ | إبراء المبرع مريض الموت | ٣٠ |
| ١٥٤ | لمبرأ وشروطه | ٣١ |
| ١٥٥ | لمبرأه (المثل) وشروطه | ٣٢ — ٣٨ |
| ١٥٦ | شروط الإبراء في ذلك | ٣٣ |
| ١٥٦ | أ - شرط عدم مخالفة الشرع | ٣٤ |
| ١٥٦ | ب - شرط سبق الملك | ٣٥ |
| ١٥٧ | الإبراء بعد سقوط الحق أو دونه | ٣٦ |
| ١٥٨ | ج - وجوب الحق أو وجوده | ٣٧ |
| ١٦٠ — ١٦٢ | مواضع الإبراء | ٣٩ — ٤٣ |
| ١٦٠ | الإبراء من الدين | ٤٠ |
| ١٦٠ | الإبراء من العيب | ٤١ |
| ١٦١ | الإبراء من الطفوق | ٤٢ |

| الصفحة | المصدر | الطبعات |
|--------|--|---------|
| ١٦١ | الإرادة عن حق تدعى | ١٣ |
| ١٦٢ | أنواع الإرادة | ١٤ |
| ١٦٣ | شؤون الإرادة من حيث الزمن والمكان | ١٥ |
| ١٦٤ | مبدأه من حيث الأشخاص | ١٦ |
| ١٦٤ | ١٦٦ التنبيه والاعتناء والإصغاء في الإرادة | ١٧ - ٢٠ |
| ١٦٥ | أ - تخيل عن شرط | ١٨ |
| ١٦٥ | ب - إصغاء للشرط | ١٩ |
| ١٦٦ | ج - الإصغاء | ٢٠ |
| ١٦٦ | إرادة شرط أدنى بعض | ٢١ |
| ١٦٧ | إرادة بعض | ٢٢ |
| ١٦٧ | المرجع عن الإرادة | ٢٣ |
| ١٦٨ | بطلان الإرادة ومصادره | ٢٤ |
| ١٦٨ | أثر الإرادة | ٢٥ |
| ١٦٩ | مستلزم تدعى الإرادة انه | ٢٦ |
| ١٦٩ | أثر الإرادة في الإرادة | ٢٧ |
| ١٧٠ | إرادة | ٢٨ - ٢٩ |
| ١٧٠ | أثره | ٢٩ |
| ١٧١ | الظن: برهان | ٣٠ |
| ١٧١ | إبراهيم | ٣١ |
| ١٧١ | ظن: برهان | ٣٢ |
| ١٧٢ | إصغاء | ٣٣ - ٣٤ |
| ١٧٢ | لغز | ٣٤ |
| ١٧٣ | أصلها: د - أصلها: القهر، القهر، القهر، القهر | ٣٥ |
| ١٧٣ | صحة الإصغاء (حكمه التكميلي) | ٣٦ |
| ١٧٣ | حكمه التكميلي | ٣٧ |
| ١٧٣ | صحة الإصغاء | ٣٨ |
| ١٧٤ | ب - يتربى على الإصغاء فلهذا | ٣٩ |

فهرس امره الأول

| الصفحة | الموضوع | القطر |
|-----------|--|---------|
| ١٧٤ | الإحصاء العام | ٧ |
| ١٧٤ | الإحصاء العام | ٨ |
| ١٧٤ | شروط الصحة | ٩ |
| ١٧٥ | من ذلك إحصاء المال ، المال ، المصارف ، المصارف | ١٠ |
| ١٧٥ | لا غير شرعي لصنع وتصرفه | ١١ |
| ١٧٥ | شراء ببيع لئلا يصح | ١٢ |
| ١٧٦ | ثقب المال أو حسارته | ١٣ |
| ١٧٦ | اخته في العمل ورتب المال | ١٤ |
| ١٧٨ | اخته في العمل الإحصاء | ١٥ |
| ١٧٨ | يخط | ١٦ - ١٧ |
| ١٨٠ - ١٨١ | يخط | ١٨ - ١٩ |
| ١٨١ | أصح | ٢٠ - ٢١ |
| ١٨١ - ١٨٢ | أنكم | ٢٢ - ٢٣ |
| ١٨٢ - ١٨٣ | إلى | ٢٤ - ٢٥ |
| ١٨٣ | إصلاح | |
| المصرح | | |
| ١٨٣ - ١٨٤ | إلى | ٢٦ - ٢٧ |
| ١٨٤ | إلى الأخرى | ٢٨ - ٢٩ |
| ١٨٤ - ١٨٥ | إلى الأخرى | ٣٠ - ٣١ |
| ١٨٥ | إلى الأخرى | ٣٢ - ٣٣ |
| ١٨٥ - ١٨٦ | إلى الأخرى | ٣٤ - ٣٥ |
| ١٨٦ | إلى الأخرى | ٣٦ - ٣٧ |
| ١٨٦ - ١٨٧ | إلى الأخرى | ٣٨ - ٣٩ |
| ١٨٧ | إلى الأخرى | ٤٠ - ٤١ |
| ١٨٧ - ١٨٨ | إلى الأخرى | ٤٢ - ٤٣ |
| ١٨٨ | إلى الأخرى | ٤٤ - ٤٥ |

| الصفحة | الجزء | المعرفات |
|-----------|---|----------|
| ٢١٧ | أولاً - الإتيان بالمشروع المنص على مشروعيته | ٥ |
| ٢١٩ | ثانياً - إتيان مشروع ذي رتب الصناد على خلاف | ٩ |
| ٢٢٠ | ثالثاً - إتيان مشروع في مشروعيته | ١١ |
| ٢٢٠ | رابعاً - إتيان غير مشروع بوجع لخراده حقه في | ١٦ |
| ٢٢٢ | محل الإتيان | ٢٦ |
| ٢٢٣ | طرق الإتيان | ٢٧ |
| ٢٢٣ | الإتيان بالنسب | ٢٨ |
| ٢٢٤ | في تنقذ الدواب | ٢٩ |
| ٢٢٥ | انقضاء | ٣٢ |
| ٢٢٥ | ما يشهد حساب الخلف | ٣٤ |
| ٢٢٦ | كيفية انقضاء الواجب بالإتيان | ٣٦ |
| ٢٢٦ | الإكراه على الإتيان ومن عليه الصناد | ٣٧ |
| ٢٢٧ | أثر الإتيان في تحقق نقصان الصناد لأخره | ٣٩ |
| ٢٢٨ | حدوث الاسترداد بالإتيان | ٤٣ |
| ٢٢٨ | الإتيان بالسر | ٤٤ |
| ٢٢٨ | الإتيان بتبعية الصناد | ٤٥ |
| ٢٢٩ | إتيان بمن استوفى سلامه لبيت | ٤٧ |
| ٢٣٠ | إتيان لأخيره استأجره في يده | ٥٠ |
| ٢٣٠ | إتيان لنفسه | ٥١ |
| ٢٤٠ | إتيان للقطعة والريضة وداره في | ٥٢ |
| ٢٣١ - ٢٣٢ | إتمام | ٩ |
| ٢٣٢ | التهام | ٩ |
| | انظر: هـ | |
| ٢٣٢ - ٢٤٩ | إثبات | ١ - ٢ |
| ٢٣٢ | التعريف | ١ |
| ٢٣ | النقص من الإثبات | ٢ |

فهرس مجرء العرب

| الصفحة | المصنوع | الطبعات |
|-----------|---------------------------------|---------|
| ١٢٤ | من مكلف الزور | ٣ |
| ١٢٥ | على نصف النصف المثلث على المكلف | ٤ |
| ١٢٦ - ١٢٧ | طريقا، إتيان، مخرج | ٥ - ١٢ |
| ١٢٨ | إفرا | ٦ |
| ١٢٩ | إفرا | ٧ |
| ١٣٠ | عربة الإفرار، طريق الإفرا | ٨ |
| ١٣١ | مريكون، الإفرا | ٩ |
| ١٣٢ | اشي | ١٠ |
| ١٣٣ | حركه | ١١ |
| ١٣٤ | دليل سرور | ١٢ |
| ١٣٥ | مدى حجب | ١٣ |
| ١٣٦ | أفرا، راشدا، وشم | ١٤ |
| ١٣٧ | حق الاستعلاء (المدرج المند) | ١٥ |
| ١٣٨ | ما يحد | ١٦ |
| ١٣٩ | أفرا، حجب | ١٧ |
| ١٤٠ | فرا، المند، مخرج | ١٨ |
| ١٤١ | مقيط | ١٩ |
| ١٤٢ | حجاب | ٢٠ |
| ١٤٣ | م | ٢١ |
| ١٤٤ | أفرا، المند | ٢٢ |
| ١٤٥ | أفرا، المند، المند | ٢٣ |
| ١٤٦ | أفرا، المند، المند | ٢٤ |
| ١٤٧ | أفرا، المند، المند | ٢٥ |
| ١٤٨ | أفرا، المند، المند | ٢٦ |
| ١٤٩ | أفرا، المند، المند | ٢٧ |
| ١٥٠ | أفرا، المند، المند | ٢٨ |
| ١٥١ | أفرا، المند، المند | ٢٩ |
| ١٥٢ | أفرا، المند، المند | ٣٠ |
| ١٥٣ | أفرا، المند، المند | ٣١ |
| ١٥٤ | أفرا، المند، المند | ٣٢ |
| ١٥٥ | أفرا، المند، المند | ٣٣ |
| ١٥٦ | أفرا، المند، المند | ٣٤ |
| ١٥٧ | أفرا، المند، المند | ٣٥ |
| ١٥٨ | أفرا، المند، المند | ٣٦ |
| ١٥٩ | أفرا، المند، المند | ٣٧ |
| ١٦٠ | أفرا، المند، المند | ٣٨ |

فهرس آخر الأول

| الصفحة | الموضوع | الرقم |
|-----------|--|---------|
| ٢١٦ | القصد بكون أصل المصلحة (أحسن) | ٢٨ |
| ٢١٨ | القصد بالأسباب | ٢٩ |
| ٢١٨ | القصد بالاعانة | ٣ |
| ٢١٨ | القصد بالتعريف والتعانة | ١٢ |
| ٢١٩ | ن | ١ - ٤ |
| ٢٢٠ - ٢٢١ | ن | ١ - ٦ |
| ٢٢١ - ٢٢٢ | إجارة | ٦ - ٧ |
| ٢٢٢ - ٢٢٣ | إجارة | ١ - ١٣ |
| ٢٢٤ - ٢٢٥ | الفصل الأول . تعريف الإجارة وحكمها | ١ - ٩ |
| ٢٢٥ | تعريف الإجارة | ٩ |
| ٢٢٣ | الإجارة من حيث المردم وعدمه | ١ |
| ٢٢٣ - ٢٢٤ | بالنظر إلى القصد المبيع الإجارة . المعاوضة . الاستصناع | ١ - ٨ |
| ٢٢٤ | صفة الإجارة (حكمها التكليفي) و . ب . | ٩ |
| ٢٢٤ - ٢٢٥ | بصل الثاني . أركان عقد الإجارة | ١٠ - ١٤ |
| ٢٢٤ | بصل | ٩ |
| ٢٢٥ - ٢٢٦ | أشعث الأول : القصد وشروطها | ١١ - ٢٢ |
| ٢٢٥ | بصل | ١١ |
| ٢٢٥ | الإجارة بمعاينة | ١٥ |
| ٢٢٦ | سحب الإجارة وإسقاطها ومبطلها | ١٦ |
| ٢٢٨ - ٢٢٩ | بصل الثاني . المعاوضة وشروطها | ٢٣ - ٢٤ |
| ٢٢٨ | بصل | ٢٣ |
| ٢٢٨ | جائزة القسي | ٢٤ |
| ٢٢٩ - ٢٣٠ | المبحث الثالث . عمل الإجارة | ٢٦ - ٢٧ |
| ٢٢٩ - ٢٣٠ | أخطأ الأول : بصفة بين الزوجين | ٢٦ - ٢٧ |
| ٢٢٩ | شروط إنهاء الإجارة على المصلحة | ٢٧ |

فهرس تجره الأول

| الصفحة | الموضوع | الصفحات |
|-----------|--|-----------|
| ٢٧٥ | سبح الإجارة سبب تعيب | ٧٤ |
| ٢٧٦ | الفصل الخامس : الاختلاف بين المؤجر والمستأجر | ٧٧ |
| ٢٧٦ - ٢٧٧ | الفصل السادس : كيفية استعمال تعين المستأجر | ٧٨ |
| ٢٧٧ - ٣٠٢ | المحصل السابع : أنواع الإجارة بحسب ما يؤجر | ٧٩ - ١٥٢ |
| ٢٧٧ - ٢٨٧ | الفرع الأول : إجارة غير معينة | ٧٩ - ١٠٠ |
| ٢٧٧ - ٢٨٣ | البحث الأول : إجارة الأرضين | ٨٠ - ٩١ |
| ٢٧٧ | إجارة لأرض مع ماء أو ترابي | ٨١ |
| ٢٧٧ | إجارة لأرض الرعي | ٨٢ |
| ٢٧٨ | إجارة لأرض يعض ما يخرج منها | ٨٣ |
| ٢٧٩ | الدة في الأرض الزراعية | ٨٤ |
| ٢٨١ | الفرقة صفة الإجارة بغير الشروع | ٨٥ |
| ٢٨١ | استكلام إجارة لأرض الزرعية | ٨٦ |
| ٢٨١ | لغزومات المؤجر | ٨٧ |
| ٢٨١ | لغزومات المستأجر | ٨٨ |
| ٢٨٢ | تفقد إجارة الأرض الزراعية | ٩٠ |
| ٢٨٣ - ٢٨٧ | المبحث الثاني : إجارة الدور والدي | ٩٢ - ١٠٠ |
| ٢٨٣ | م تعيين النفعة فيها | ٩٢ |
| ٢٨٦ | الغزومات المؤجر والمستأجر في إجارة الدور | ٩٩ |
| ٢٨٧ - ٢٨٨ | الفرع الثاني : إجارة الخيل | ١٠١ |
| ٢٨٨ - ٣٠٢ | الفرع الثالث : إجارة الأشخاص | ١٠٢ - ١٥٣ |
| ٢٨٨ - ٢٩٥ | المطلب الأول : الأجير الخاص | ١٠٣ - ١٢١ |
| ٢٩٠ | الإجارة على المصاحب والمطاع | ١٠٤ |
| ٢٩٣ | انقضاء إجارة الأجير الخاص | ١١٥ |
| ٢٩٣ | إجارة لظفر (لمرضع) | ١١٦ |
| ٢٩٤ | إجارة لعاملين في الدولة | ١٢٠ |
| ٢٩٥ - ٣٠٢ | المطلب الثاني : الأجير المشترك | ١٢٢ - ١٥٣ |
| ٢٩٦ | الغزومات الأجير المشترك | ١٣٠ |

| الصفحة | الموضوع | الترقيمات |
|-----------|---|-----------|
| ٣٠٨ | الطريقة العامة : التفرقة اثنوية | ١٨ |
| ٣٠٨ | الطريقة الخاصة : زوال حالة أوجس عدم تقاذ لعصر | ١٩ |
| ٣٠٩ | آثار الإجازة | ٢١ |
| ٣٠٩ | رفض الإجازة | ٢٢ |
| ٣٠٩ | أرجوع من الإجازة | ٢٣ |
| ٣١٠ | قائ : الإجازة بمعنى الإعطاء | ٢٤ |
| ٣١٠ | قائ : الإجازة بمعنى الإذن بإعطاء أو التصريح | ٢٥ |
| ٣١٠ | رابعاً : لإجازة بمعنى الإذن في الروية | ٢٦ |
| ٣١٠ | أنواع الإجازة بالكتب | ٢٨ |
| ٣١١ — ٣١٦ | إجازة | ١ — ١٩ |
| ٣١١ | التعريف | ١ |
| ٣١١ | الألفاظ ذات الصلة : الإكراه ، التحريم ، الصلح | ٢ |
| ٣١٢ | صفة لإجازة (حكمه التكميلي) | ٣ |
| ٣١٢ | منه حق الإجازة | ٦ |
| ٣١٢ | الإجازة بمحكم الشرع | ٧ |
| ٣١٣ | الإجازة من دول الأمر | ٨ |
| ٣١٤ | الإجازة من الأقوال | ١٢ |
| ٣١٨ — ٣١٩ | اجتهاد | ١ — ٨ |
| ٣١٩ | التعريف | ١ |
| ٣١٩ | الألفاظ ذات الصلة : قياس ، التحريم ، الاستنباط | ٢ — ٤ |
| ٣١٧ | أهمية الاجتهاد | ٥ |
| ٣١٧ | درجات الاجتهاد | ٦ |
| ٣١٨ | صفة الاجتهاد بالاستسناد الأصولي (حكمه التكميلي) | ٧ |
| ٣١٨ | صفة الاجتهاد بالاستسناد الفقهي (حكمه التكميلي) | ٨ |

فهرس الجزء الأول

| الصفحة | الموضوع | الصفحات |
|-----------|---|---------|
| ٣١٨ - ٣١٩ | أجر | ١ - ٢ |
| ٣١٩ | أجر المثل | |
| | نظر : إجارة ، أجرة | |
| ٣١٩ | أجره | ١ - ٢ |
| ٣٢٠ | أجرة | ١ - ٣ |
| ٣٢٠ | أجرة المثل | |
| | نظر : إجارة وأجرة | |
| ٣٢١ | إجزاء | ١ - ٣ |
| ٣٢٣ | ترجمه القضاء الواردة أسماءهم في الجزء الأول | |
| ٣٢٥ | فهرس الجزء الأول | |

